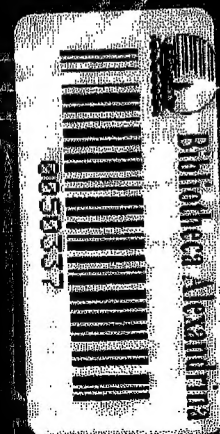


مكتبة
الشيخ
عبدالله بن
عبدالمطلب
البرقي

مكتبة
الشيخ
عبدالله بن
عبدالمطلب
البرقي



فَوْسُوعَةُ مِصْرَ الْحَدِيثَةِ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

وزارة الثقافة

مصر

بالتعاون مع

World Book Inc.

a Scott Fetzer company

Chicago London Sydney

الاستشارات الفنية :

Jane Wightwick

Gaafar & Wightwick

Advertising Marketing and Publishing Services

47 A High Street, Chinnor, Oxfordshire, OX9 4DJ,
England.

Tel.: 1844-352513 / 354462

Fax.: 354329

©1996 World Book Inc.

All rights reserved

This volume may not be reproduced in whole or
in part in any form without written permission
from the publisher.

World book Inc.

525 West Monroe

Chicago, IL, 60661

U.S.A

ISBN 0-7166-9950-8

Printed in Singapore

حقوق الطبع ١٩٩٦ ورلد بوك انك

جميع الحقوق محفوظة

يحضر إعادة إنتاج الكتاب كلياً أو جزئياً بأي شكل

كان دون إذن كتابي مسبق من الناشر .

World Book Inc.

525 West Monroe

Chicago

U.S.A

ISBN O-7166-9950-8

حقوق التوزيع بجمهورية مصر العربية

المجموعة الثقافية بالقاهرة

٦ شارع سمير مختار - أرض الجولف

مصر الجديدة - القاهرة

تليفون : ٤١٨٣٢٩٧

فاكس : ٦٧٧٣٧٢

إدارة التحرير :

رئيس التحرير :

الاستاذ الدكتور : سمير سرحان

أستاذ الأدب الإنجليزي

كلية الآداب - جامعة القاهرة

رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

النشر :

John E. Frere

President

World Book International

Michael Ross

Vice President, Publishing

World Book International

Sandy Van den Broucke

Randi Park

Printing and Post-Production

إدارة المشروع :

أنس الفقى

رئيس المجموعة الثقافية بالقاهرة

إدارة الإنتاج :

مستشار الإنتاج : مودى حكيم

مدير الإنتاج : شريف مودى حكيم

نائب مدير الإنتاج : مجدى نصيف حبيب

قام بالجمع التصويرى والإخراج والتجهيزات الفنية :

M. Graphic International

١ شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتي - القاهرة

جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٥٤١٨٠٠

فاكس : ٣٥٤٩٣٣٥

موسوعة مصر الحديثة

المجلد الثالث

البيئة الجغرافية

المحرر

أ.د. السيد السيد الحسينى

استاذ الجغرافيا الطبيعية

وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

سُكْرُ عُرْفَاهُ
يتقدم كلاً من
الهيئة المصرية العامة للكتاب
والناشر
ورلد بوك إنترناشيونال
بجزيل الشكر والتقدير والعرفان

للسيدة الفاضلة
سوزان مبارك

على ما تفضلت به من
رعاية لمشروع موسوعة مصر الحديثة
والتي لولا جهودها الخلاقة
واشرافها الدقيق واهتمامها العميق
لما كتب لهذا المشروع العملاق أن يرى النور



على سبيل التقديم

انطلاقاً من أهمية المعرفة الواعية بحركة التاريخ وتواتر أحداثه وما يرتبط بها من تسجيل للتطور الحضارى للأمم، أقدمنا على إعداد هذه الموسوعة الكبرى عن مصر الحديثة والمعاصرة (١٩٥٢-١٩٩٦) والتي طوّفنا فيها بين مختلف جنبات التاريخ المصرى، وتشتمل على كل نواحي الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والصناعية والاجتماعية والسياحية. الخ فضلاً عما تزخر به مصر من نهضة ذات ثقل دولى فى الفترة الآتية والحضارية معاً. وجميعها جديرة بالملاحظة والتحليل التأملى لتكون

بمثابة رؤية بانورامية أمام مختلف الأجيال فى مصر والعالم العربى والخارجى على السواء.

وهذا العمل الموسوعى الضخم يستمد روحه من نبض الحضرة المصرى ويتسق مع الفلسفة الرائدة فى حركة التأليف والنشر لدى الهيئات والمؤسسات العريقة فى العالم وتدعمها الحكومات وتتضافر من أجلها مختلف الجهود والتخصصات، ومن هذا المنطلق نضطلع بدورنا هذا، يشاركنا فى هذا الإنجاز نخبة من كبار المتخصصين والمفكرين والعلماء فى شتى المجالات.

وهذا المشروع الذى تنفذه الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مؤسسة World Book Inc. العالمية، يترجم رؤيتنا لرسالة المعرفة والثقافة حيث أنه يمثل مبادرة حضارية لمشروع كبير أخذناه على عاتقنا، لا نزعّم له الكمال شأن أى جهد بشرى ولكن نأمل أن يلبي كل الاحتياجات خاصة فى ضوء أهدافنا بأن تمثل هذه الموسوعة رافداً أساسياً فى التأصيل العلمى والتوثيقى والتحليلى فى ضوء ما توافر لها من كم معرفى هائل.

ولما كانت هذه الموسوعة ضمن ما تهدف إليه أن تقدم البنية الأساسية المعلوماتية عن مصر فى تحريكها النشط وثقلها السياسى والاقتصادى والحضارى والثقافى فى هذه الفترة المزدهرة التى نعيشها فأننا نأمل أن تكون هذه الموسوعة خيطاً متماسكاً فى نسيج الحضارة الإنسانية، وأن تعتبر جسراً بناةً فى حوارنا الثقافى مع الحضارات الأخرى.

سوزانه مبارك

ولكن هذا المجلد الذى يدرس كل هذه الموضوعات ليس بالطبع سردا للتفاصيل من الألف إلى الياء فى الجغرافيا، وإنما يُقدِّمُ صورة دقيقة وإن كانت موجزة - دون إفراط أو تفريط - وقد ضم كل موضوع قائمة للمراجع لمن يرغب فى الاستزادة. كذلك زُوِّدَ الكتاب بعدد وفير من الجداول والرسوم البيانية والخرائط التوضيحية.

وإذا كان عالم اليوم قد تحول إلى قرية صغيرة نتيجة للتقدم المذهل فى مجال الاتصالات، فإن المواطن العادى أو المثقف العام مطالب اليوم بمعرفة وطنه وبيئته المحلية التى يعيش فيها أرضا وسكانا، إلى جانب الإمام بما يدور فى العالم من حوله.

وبعد، فليست هذه أول دراسة علمية فى وصف مصر، ولكنها أحدثها بالتأكيد، كما أنها لن تكون فصل الختام. ونأمل على الأقل أن يُقدِّمَ هذا العمل العلمى، الذى يجمع بين الكلمة المكتوبة والرقم والرسم البيانى والخرطة، صورة دقيقة لمصر الحديثة. وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين.

تمهيد

إذا كانت الجغرافيا - منذ القدم - تُعنى برسم صورة شاملة للأرض، فإن هذا المجلد يُقدِّمُ صورة مصر الطبيعية والبشرية. أما صورة مصر الطبيعية فتشمل أرض مصر وجوها، جبالها وهضابها، سهولها ووديانها، بحارها وبحيراتها، وقبل ذلك كله النهر الخالد - النيل - أصل الحياة فيها.

وصورة مصر البشرية تضم السكان، توزيعهم عددا وكثافة، ثمومهم وهجراتهم، صفاتهم وخصائصهم، مراكز العمران التى يعيشون فيها من مدن أو قرى أو لمجوع. نشاطهم الاقتصادى من زراعة وتعددين وطاقة وصناعة ونقل، ومدى التفاعل القائم بين الإنسان المصرى وبيئته الطبيعية.

وإذا كانت بية مصر الجغرافية بهذا الغنى والتنوع - وهى كذلك فعلا - فقد يحتاج الأمر إلى عدة مجلدات، إن أردت دراسة تفصيلية.

سطح مصر

جانب كونه من أهم الظواهر الطبيعية فوق أديم الصحراء يُعدّ كذلك أعظم الظواهر البشرية على الإطلاق. إذ يتجمع حوله فى الوادى والدلتا نحو ستين مليوناً من البشر هم قوام شعب مصر. وللحقيقة والجغرافيا فليس هناك نهر أعطى مثلما أعطى النيل لمصر. فقد زوّدها بتربة خصبة، ومدها بما يلزمها من مياه وصنع سهلاً لاستقرار سكانها، وأعطى بيئة صالحة لقيام واحدة من أقدم الحضارات الإنسانية وأعظمها.

هذا النهر يجرى من الجنوب إلى الشمال، يفصل بين الصحراوين الشرقية (٢٢٥٠٠٠ كيلو متر مربع) والغربية (٦٨١٠٠٠ كيلو متر مربع) أى بنسبة ١: ٣. تنحصر الأولى بين النهر (النيل) والبحر (الأحمر)، وتمتد الثانية غرب النهر حتى حدود مصر الغربية. ولكى تكتمل صورة وجه مصر تبقى شبه جزيرة سيناء (٦١٥٠٠ كيلو متر مربع)، وتنحصر بين خليج العقبة والسويس، وتمتد شمالاً لتشرف على ساحل البحر المتوسط (شكل ١).

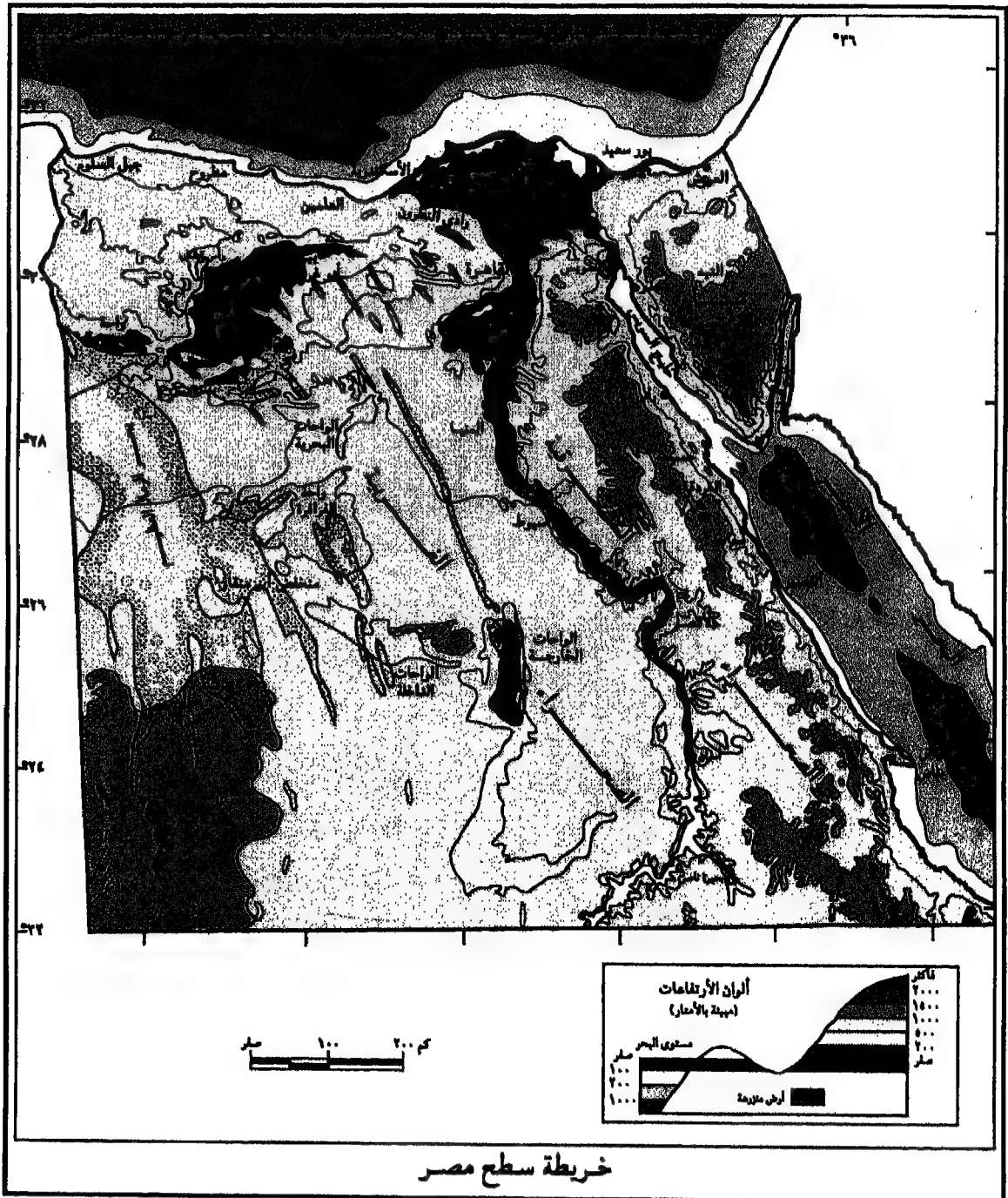
كيف تكونت أرض مصر

جيولوجياً تمثل أرض مصر جزءاً صغيراً من الطرف الشمالى لكتلة أركية صلبة هى الدرع العربى الأفريقى، الذى كان هو الآخر جزءاً من قارة قديمة أطلق عليها جندوانا لاند. وكان سطح مصر يتألف من صخور نارية ومتحولة، وينحدر صوب الشمال نحو بحر جيولوجى قديم هو بحر تيثس الذى تقلص كثيراً مُخلِّقاً ما يعرف الآن بالبحر المتوسط. وخلال العصور الجيولوجية المتتالية عبر مئات الملايين من السنين تعرّضت أرض مصر لطغيان هذا البحر عليها من ناحية الشمال وتراجعها. وسواء كان ذلك بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر أو انخفاض سطح الأرض، فالنتيجة واحدة

مقدمة

تحتل مصر الركن الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية، وتُقدَّر مساحتها الإجمالية بنحو مليون كيلو متر مربع، وهى بذلك تشغل نحو ١/٣ من مساحة هذه القارة. ويحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب السودان، ومن الغرب ليبيا، ومن الشرق البحر الأحمر وخليج العقبة وإسرائيل. وتنحصر بين خطى عرض ٢٢°، ٣٢° شمالاً، وخطى طول ٢٥°، ٣٧° شرقاً. وأرض مصر تأخذ شكل مربع طول ضلعه من الشمال إلى الجنوب نحو ١٠٧٣ كيلو متراً وضلعه الآخر من الشرق إلى الغرب بطول ١٢٢٦ كيلو متراً.

ومصر جزء من نطاق صحراوى واسع هو الصحراء الكبرى الأفريقية، الذى يواصل امتداده شرقاً فى الجزيرة العربية وإيران وأفغانستان وباكستان. ويختط نهر النيل مجراه وسط هذه البيئة القاحلة، ويخلق بيئة وافدة مختلفة تماماً عن بقية الأراضى المصرية، وهو بلا جدال أعظم ظواهر سطح مصر. فإلى



شكل (١)

الرسوبية، تميل ميلاً طفيفاً صوب الشمال، وتزداد سمكا كلما اتجهنا شمالاً. وهكذا تظهر الطبقات الأقدم فوق سطح الأرض في الجنوب ولا تلبث أن تغوص وتختفى أسفل الطبقات الأحدث. وهكذا تتتابع الطبقات فوق سطح الأرض، أفقياً في شكل نطاقات من الأقدم في الجنوب إلى الأحدث في الشمال. هذه هي - وببسيط شديد - الطريقة التي

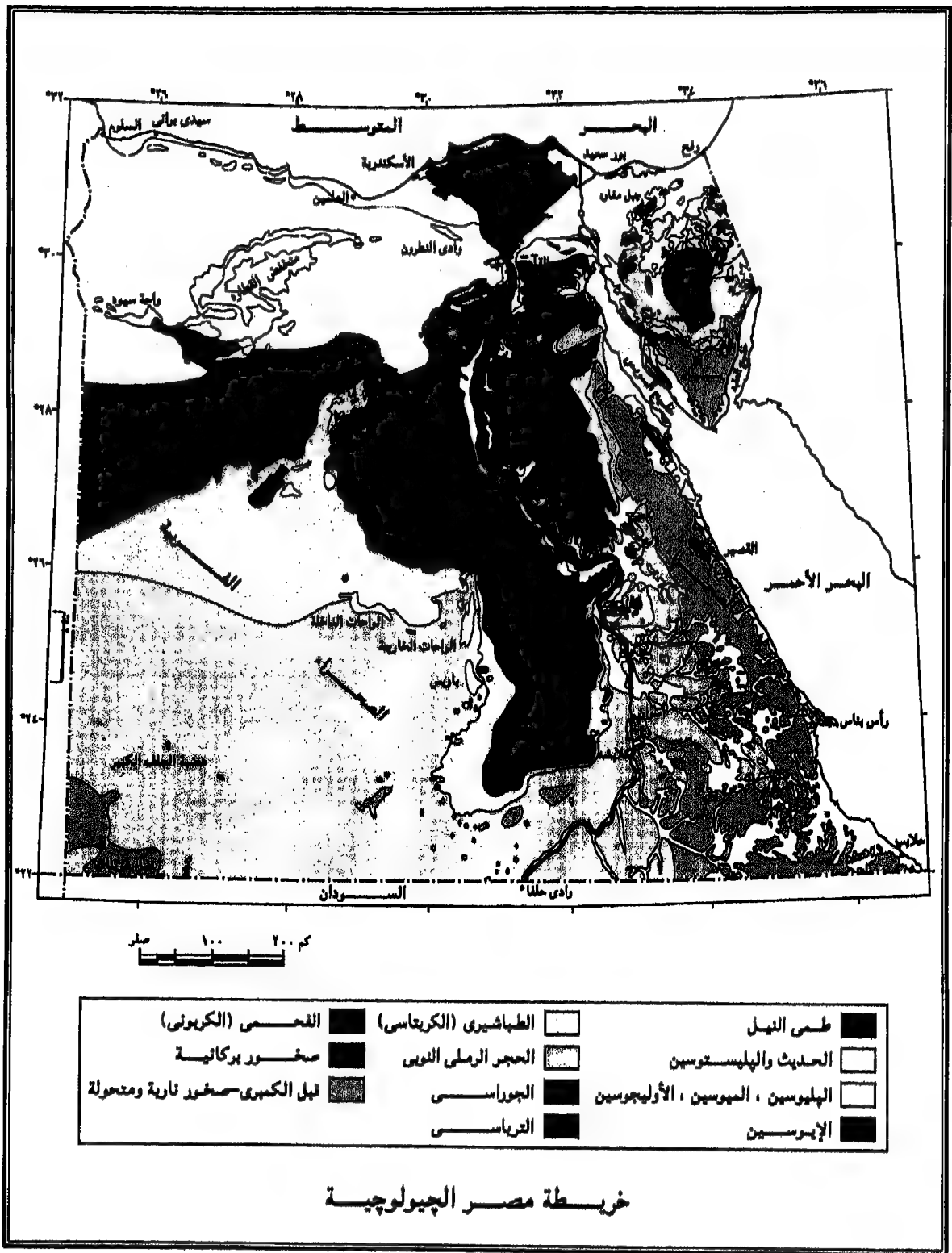
وهي غمر البحر لليابس، وترسب تبعاً لذلك طبقات سميكة من الرواسب يتركها البحر خلفه بعد تراجعها، وتتفاوت سمكا تبعاً لمدة الطغيان البحري، وامتدادا تبعاً لمدى توغل البحر نحو الداخل. وكانت القاعدة أن حدود أى طغيان بحري أحدث لا يبلغ مداه نحو الجنوب ما بلغه الطغيان السابق له من تقدم. ومن ثم تكونت طبقات من الصخور

تكونت بها أرض مصر، ونمت على حساب البحر. ففي البدء كانت الصخور الأولية النارية والمتحولة التي تمثل صخور القاعدة أو الأساس التي تتركز عليها الصخور الرسوبية المتتالية. وكل من هذه الصخور الرسوبية تحتوى على حفريات معينة (بقايا كائنات حية قديمة)، تحدد عمرها، وتنتج معظمها عن طغيان بحرى خلال عصر جيولوجى محدد وتحكى قصة التطور الجيولوجى للأراضى المصرية، مقولة مؤداها أن: «الحاضر مفتاح الماضى». من هذا المنطلق سوف نعرض بإيجاز للتكوينات الجيولوجية التي كونت أرض مصر، كما نراها على الخريطة الجيولوجية (شكل ٢).

أما عن صخور القاعدة فتبرز فوق سطح الأرض، فى حوالى عُشر المساحة الإجمالية للبلاد، وتتمثل فى جبال البحر الأحمر، ومرتفعات جنوب سيناء، وجبل العوينات جنوب غرب مصر، وتختفى أسفل الطبقات الرسوبية الأحداث فيما بقى من أرض مصر، وتزداد عمقا دون سطح الأرض كلما اتجهنا نحو الشمال. وفى العصر الكريتاسى طغى البحر على معظم الأراضى المصرية، وبعد انحساره ظهرت مجموعتان من الصخور: الأولى من الصخور الرملية، وتُعرفُ بالحجر الرملى النوبى (أو الخراسان النوبى) ذات سمك حوالى ١٤٠٠ متر، وتظهر فوق سطح الأرض فى جنوب مصر فى حوالى ٢٨٪ من مساحة مصر. وتواصل هذه الصخور امتدادها صوب الشمال، تحت التكوينات الأحداث التي تعلوها. وتُعدُّ الصخور الرملية هذه أهم الخزانات الطبيعية للمياه الجوفية فى صحارينا. وتعلو هذه التكوينات المجموعة الثانية من صخور الحجر الجيرى والطباشير والطفل، ويقدر سمكها بنحو ٥٠٠ متر وتظهر فى

حوالى ١٢٪ من مساحة مصر. وهكذا تُغطى الصخور الكريتاسية نحو ٤٠٪ من سطح الأرض، وتختفى تحت الصخور الأحداث فى حوالى نصف مساحة مصر. ومن ثم فهى أعظم التكوينات الجيولوجية التي كونت أرض مصر. وفى عصر الأيوسين تكونت صخور الحجر الجيرى التي تتركز على الصخور الكريتاسية الأقدم، ويقدر سمكها بحوالى ٧٠٠ متر وتغطى نحو خُمس مساحة مصر. وتُشكل هذه الصخور الجيرية معظم الهضاب المصرية، نذكر منها هضبة المعازة بالصحراء الشرقية، بين وادى النيل ووادى قنا، والهضبة الوسطى بالصحراء الغربية، وهضبة التيه فى سيناء.

أما فى الأوليجوسين فلا تغطى تكوينات هذا العصر سوى ١٥٪ من مساحة مصر. وتتوزع فى أماكن متفرقة من شمال البلاد. ولكن رغم أنها أقل شأنا من حيث المساحة إلا أنها أكثر دلالة وإثارة. فهذه التكوينات تشير إلى أحداث عظام تعرضت لها أرض مصر خلال هذا العصر. وتنقسم هذه التكوينات إلى نوعين: الأول رواسب حصوية ورملية، تأخذ شكل شريط طولى يمتد إلى الجنوب الغربى لمدينة القاهرة، لمساحة تربو على المائتى كيلو متر، كما تظهر فيما بين القاهرة والسويس. وفى المنطقة الواقعة بين منخفض الفيوم والواحات البحرية توجد بالرواسب الحصوية والرملية بقايا أشجار متحجرة، وبقايا حيوانات منقرضة كالفيال القديم وحيوانات برمائية كالتماسيح والسلاحف. مما يشير إلى وجود نهر قديم، كان يجرى آنذاك فوق الصحراء الغربية، ويصب فى خليج بحرى فى هذه المنطقة، حيث ألقى برواسبه الدلتاوية، قد يكون - كما يدعى فريق من العلماء - النهر الليبى القديم (جد النيل الحالى)، أول نهر جرى



شكل (٢)

أما النوع الثاني من تكوينات الأوليجوسين، فتوجد في شكل طفوح بازلتية في مناطق صغيرة المساحة، تتمثل في جبل القطراني شمال بحيرة قارون بالفيوم، وجبل أبو زعبل شمال شرق القاهرة. ولكن أهم الأحداث

فوق أرض مصر، وأزيلت آثاره إلا قليلا هي هذه الدلتا. هذه الآثار على أي حال تدعو إلى الاعتقاد بأن مصر قد شهدت خلال هذه الحقبة عصراً مطيراً، أدت أمطاره الغزيرة إلى وجود نظم أو نظام نهري فوق الأراضي المصرية.

الجيولوجية فى الأوليجوسين هى حركة الرفع ، التى أدت إلى تكوّن أخدود البحر الأحمر ، وانفصال الجزيرة العربية عن مصر وارتفاع جبال البحر الأحمر ، العمود الفقرى لصحراء مصر الشرقية .

وفى عصر الميوسين تكونت طبقات من الحجر الجيرى والرملى والصلصال يصل سمكها ٤٠٠ متر وتغطى نحو ١١٪ من مساحة مصر ، وتتمثل أساسا فى شمال الصحراء الغربية ، فى هضبة مرمريكا كما توجد فى أنحاء متفرقة فى الأراضى المصرية . وأهم ما تتميز به هضبة مرمريكا هو ظهور الحجر الجيرى فى شكل غطاء صلب يعلو مباشرة رواسب رملية وصلصالية هشة . وهذه الخاصية لعبت دورا هاما فى حفر منخفض القطارة - أعظم منخفضات الصحراء الغربية - فى هذه الهضبة الجيرية الميوسينية .

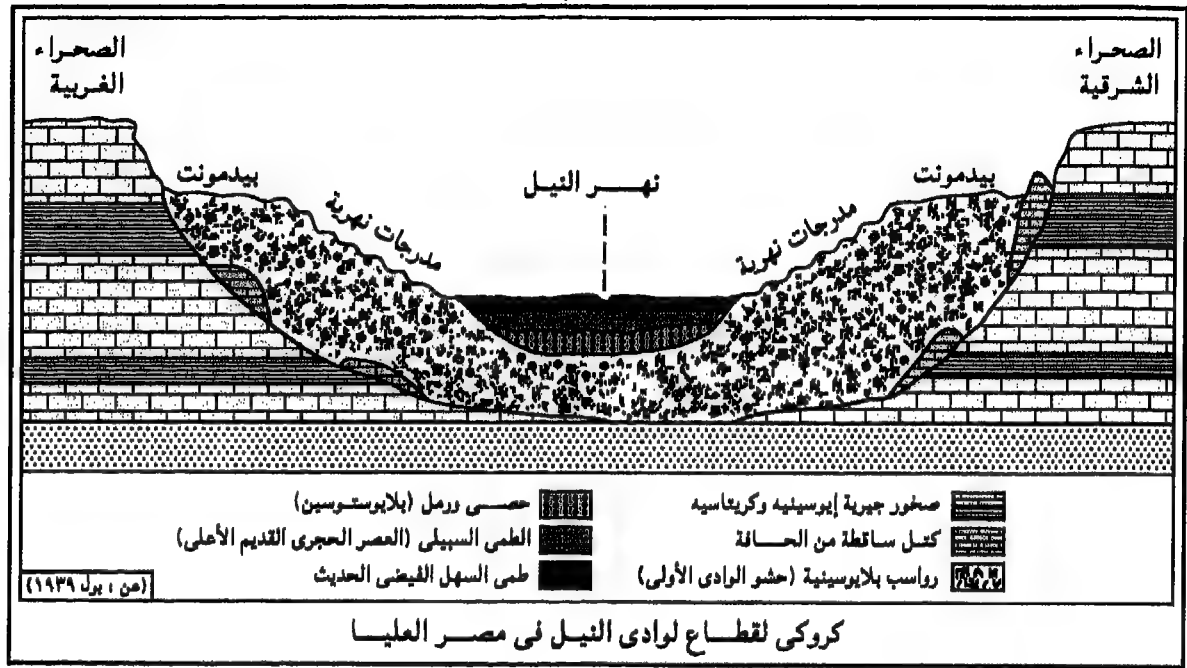
ومع نهاية عصر الميوسين شهدت مصر فترة مطيرة ، هى الفترة المطيرة البوننية ، التى تميزت بغزارة أمطارها ، وطول مدتها ، فأدت الى جريان نهر النيل وحفر واديه فى موقعه الحالى وسط الصخور الرسوبية التى كونت أرض مصر من قبل . وقد عاصر هذه الفترة حدوث حركة أرضية فى منطقة بوغاز جبل طارق ، نتج عنها انفصال البحر المتوسط عن المحيط الأطلنطي . وترتب على ذلك هبوط مستوى سطح البحر ، ومواصلة نهر النيل تعميق مجراه ، لكى يتفق مع مستوى سطح البحر الآخذ فى الانخفاض إلى عمق بلغ ١٧٠ مترا عند أسوان ، و ٨٠٠ متر عند أسيوط ، و ٢٥٠٠ متر شمال القاهرة ومن ثم صنع النهر خانقا عظيم العمق والامتداد .

ومع حلول عصر البليوسين عاد اتصال البحر بالمحيط وتدفقت المياه إلى البحر المتوسط ، وارتفع مستوى سطح البحر تبعا

لذلك ، حتى وصل أقصاه فى منتصف هذا العصر إلى منسوب ١٨٠ مترا فوق مستواه الحالى . وكان طبيعيا أن يتحول وادى النيل - هذا الخائق العظيم - إلى ذراع بحرى أو خليج طولى للبحر ، امتد جنوبا إلى أسوان ، كما امتد فى الأودية الجانبية - روافد النيل الأولى - وبخاصة أودية الصحراء الشرقية كوادى قنا . وفى هذا الخليج تراكمت الرواسب ، التى جلبتها الأودية الجانبية ، التى تظهر الآن فى شكل مجمعات من الجلاميد والحصى والرمال ، ذات الأصل النهري خاصة فى الجنوب ، إلى جانب رواسب الحجر الجيرى والمار مع الرمال والصلصال من أصل بحرى ، خاصة فى الشمال . إلى جانب وادى النيل ، تتوزع تكوينات البليوسين التى تغطى أقل من ١٪ من مساحة مصر ، على ساحل خليج السويس ، والبحر الأحمر ، حيث تحتوى تكوينات الحجر الجيرى عن حفريات حيوانية تنسب إلى المحيط الهندى ، وتدل على اتصال المحيط الهندى بالبحر الأحمر عبر باب المندب .

كما تظهر إرسابات من الحصى والرمال والجبس ، تضم بقايا حيوانات كانت تعيش فى بيئة نهريّة قرب وادى النطرون ، الأرجح أنها ترسبت فى مصبّ خليجى لنهر قادم من الغرب .

ومع نهاية عصر البليوسين بدأ البحر فى هبوط مستواه ، فأنحسرت مياه الخليج البحرى عن وادى النيل ، واستأنف نهر النيل جريانه مرة أخرى ، وبدأ فى حفر مجراه من جديد . هذه المرة وسط الرواسب اللينة ، التى تراكمت فى قاع الخليج البليوسينى ، وذلك فى عدة مراحل : تتمثل فى عدد من المصاطب ، أو المدرجات على كلا جانبي الوادى ترتفع نحو ١٤٠-١١٥-٩٠-٦٠-٤٥ مترا ، فوق مستوى السهل الفيضى الحالى على الترتيب . (شكل ٣) .



شكل (٣)

وقبل نهاية هذا العصر قدم إلى مصر (منذ نحو ١٢ - ٢٠ ألف سنة) كميات هائلة من الطمي، عرفت بالطمي السبيلي (نسبة إلى كوم سبيل في كوم أمبو)، وهي أول دفعة من رواسب الطمي، التي قدمت من الجنوب، بعد اتصال النيل المصري بمنابعه العليا (الحالية) في السودان والحبشة، واندفاع المياه شمالاً إلى مصر، حاملة هذه الرواسب الناعمة، التي كانت قد تراكمت في بحيرة شاسعة، شغلت معظم أواسط السوادن. وتظهر هذه الرواسب الآن في شكل مصاطب من الطمي، على جانبي الوادي. هذه الرواسب لا تختلف عن رواسب الطمي الحديث إلا في احتوائها على أدوات حجرية تنتمي إلى العصر الحجري القديم الأعلى. وتظهر هذه الرواسب على جانب الوادي عند وادي حلفا على الحدود المصرية السودانية على مستوى ٣٠ متراً، فوق السهل الفيضي، ويأخذ مستواها في الانخفاض التدريجي نحو الشمال (١٧ متراً عند أسوان، ٦ أمتار عند الأقصر) حتى تختفي تماماً أسفل تكوينات الطمي الحديث، عند لجم حمادي.

أما الحقبة الأخيرة من تاريخ مصر الجيولوجي، وهي عصر البليستوسين والهولوسين (الحديث) فقد تركت رواسبها تغطي نحو ١٦٪ من مساحة القطر. وتتميز فترة البليستوسين بأحداث هامة منها مواصلة هبوط مستوى سطح البحر، في عدد من المراحل سجلتها الشواطئ القديمة المرتفعة على ساحل البحر الأحمر والسلاسل الجيرية الساحلية، على طول الساحل الشمالي غرب الإسكندرية، وعدد من المدرجات النهرية على طول وادي النيل، على مناسيب ٣٠ متراً، ١٥ متراً، ٩ أمتار فوق مستوى السهل الفيضي الحالي. كذلك حدثت فترات مطيرة، عاصرت الفترات الجليدية في العروض العليا.

هذه الفترات المطيرة تركت بصماتها واضحة في مناطق عديدة. هذا وقد شهد أوائل عصر البليستوسين ظهور الإنسان لأول مرة على أرض مصر، وترك خلفه أدواته الحجرية التي كان يستخدمها، توضح المراحل الحضارية المبكرة للإنسان المصري، وتوجد مطمورة في الإرسابات النهرية، على طول وادي النيل في مصر.

الباطنية، وتعاقب الفترات المطيرة فى رسم صورة وجه مصر، كما نعرفه الآن، وحدد أقاليمها المتميزة، وهى وادى النيل، ودلتاه والصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء. (شكل ٤).

أما تكوينات الهولوسين (الحديث) وتتمثل أساسا فى طمى النيل الحديث، الذى يشكل السهل الفيضى الحالى فى الوادى والدلتا فقد جلبه النيل من روافده العليا، فى هضبة الحبشة، خلال العشرة آلاف سنة الأخيرة، ويقدر سمكه بنحو عشرة أمتار فى المتوسط. هذا إلى جانب الإرسابات الهوائية، كالفرشات والكثبان الرملية الحديثة والسبخات والمستطحات الطينية، وبعض الأشكال الساحلية وغيرها من ظاهرات حديثة.

هذه هى أهم الصخور التى كونت أرض مصر، والأحداث التى شكلت سطحها. فالصخور النارية والمتحولة صنعت جبال مصر مثلما صنعت الصخور الجيرية هضابها. والحركات الأرضية أدت إلى تكوين جبال البحر الأحمر، فأدى ارتفاعها إلى تلقى كمية أوفر من المطر. وترتب على ذلك تقطيع سطح الصحراء الشرقية بعدد كبير من الأودية. ينحدر بعضها شرقا نحو البحر الأحمر وينحدر البعض الآخر غرباً صوب وادى النيل، بينما أدى استقرار الصحراء الغربية إلى استواء سطحها، وجفافها النسبى تبعاً لذلك.

ومن ثم سادت الرياح التى ساهمت فى حفر منخفضاتها، ونثر الرمال فوق مساحات شاسعة من أراضيها. كذلك أدت الفترات المطيرة البوننية إلى حفر وادى النيل. كما نتج عن الفترات المطيرة البليستو سينية عدد من المدرجات على جانبي الوادى. ومع سيادة ظروف الجفاف التى استمرت حتى وقتنا الحاضر، وجفاف أودية الصحراء الشرقية - روافد النيل القديمة - اتصل نهر النيل المصرى بمنابعه العليا، وجلب تربة خصبة، واستورد بيئة فيضية غريبة عن الصحراء التى يخترقها.

وهكذا ساهمت التكوينات الجيولوجية، وتذبذب مستوى سطح البحر والحركات



وادي النيل

يدخل نهر النيل أرض مصر من ناحية الجنوب عند وادي حلفا ، ويواصل مسيرته نحو الشمال لمسافة نحو ١٥٣٦ كيلو مترا الى البحر المتوسط . وفي هذه الرحلة عبر الأراضي المصرية ، يخترق النهر أقاليم متميزة هي : إقليم النوبة بين وادي حلفا وأسوان (نحو ٣٥٠ كيلو مترا) ثم صعيد مصر (الوجه القبلي) بين أسوان والقاهرة (نحو ٩٤٦ كيلو مترا) ، وينقسم الصعيد أحيانا إلى مصر العليا (بين أسوان وأسبوط) ، ومصر الوسطى (بين أسبوط والقاهرة) ، ثم الدلتا أو الوجه البحري ، (مصر السفلي) من القاهرة حتى البحر المتوسط . (شكل ٥).

والمتحولة تعترض مجرى النيل لمسافة ٢٠ كيلو مترا جنوب أسوان . وهنا يتعثر النهر ، وتتصب مجموعة هائلة من الجزر الصخرية الناتئة التي تملأ قاع النهر ، وتجعل جريان المياه أمرا صعبا .

وقد شُيِّدَ فوق أربع من هذه الجزر الصخرية خزان أسوان عام ١٩٠٢ . ومن أهم جزر هذا الجندل : الهيسا ، وعواض ، وبجه ، وشاش ، وفيلة ، وسهيل . وهذه الجزر نتجت عن النحت النهري ، الذي أزال الصخور اللينة ، وترك الصخور الصلبة في شكل حشد هائل من الجزر الناتئة البارزة ، يتليء بها مجرى النهر . وترتبط جنادل النيل عموما ارتباطا وثيقا بظهور صخور القاعدة ، فوق سطح الأرض ، التي تتألف من صخور متباينة الصلابة ، بينما تختفي الجنادل تماما عندما تسود الصخور الرملية المتجانسة .

أولا: وادي النيل في إقليم النوبة

هذا الإقليم هو الجزء الشمالي من النيل النوبي الذي يمتد بين الخرطوم وأسوان ، ويتميز بوجود الجنادل الستة الشهيرة . ويجرى النهر في هذا الإقليم وسط جوانب شديدة الانحدار من الصخور الرملية التي لا تترك بينها وبين مياه النهر حيزاً يذكر . كما أن مجراه ضيق لا يتعدى عرضه ربع الكيلو متر . والنهر هنا شديد الانحدار ويواصل تعميق وتوسيع مجراه . ويعتبر القطاع الوحيد في النيل المصري الذي يتعرض للنحت النهري . ولكن بعد بناء السد العالي واحتجاز مياه النهر أمام هذا السد تحول هذا القطاع إلى بحيرة طويلة غمرت القطاع بأكمله وواصلت امتدادها داخل السودان . وفي هذه البحيرة يلقي النهر ما يحمله من رواسب فور دخوله فيها .

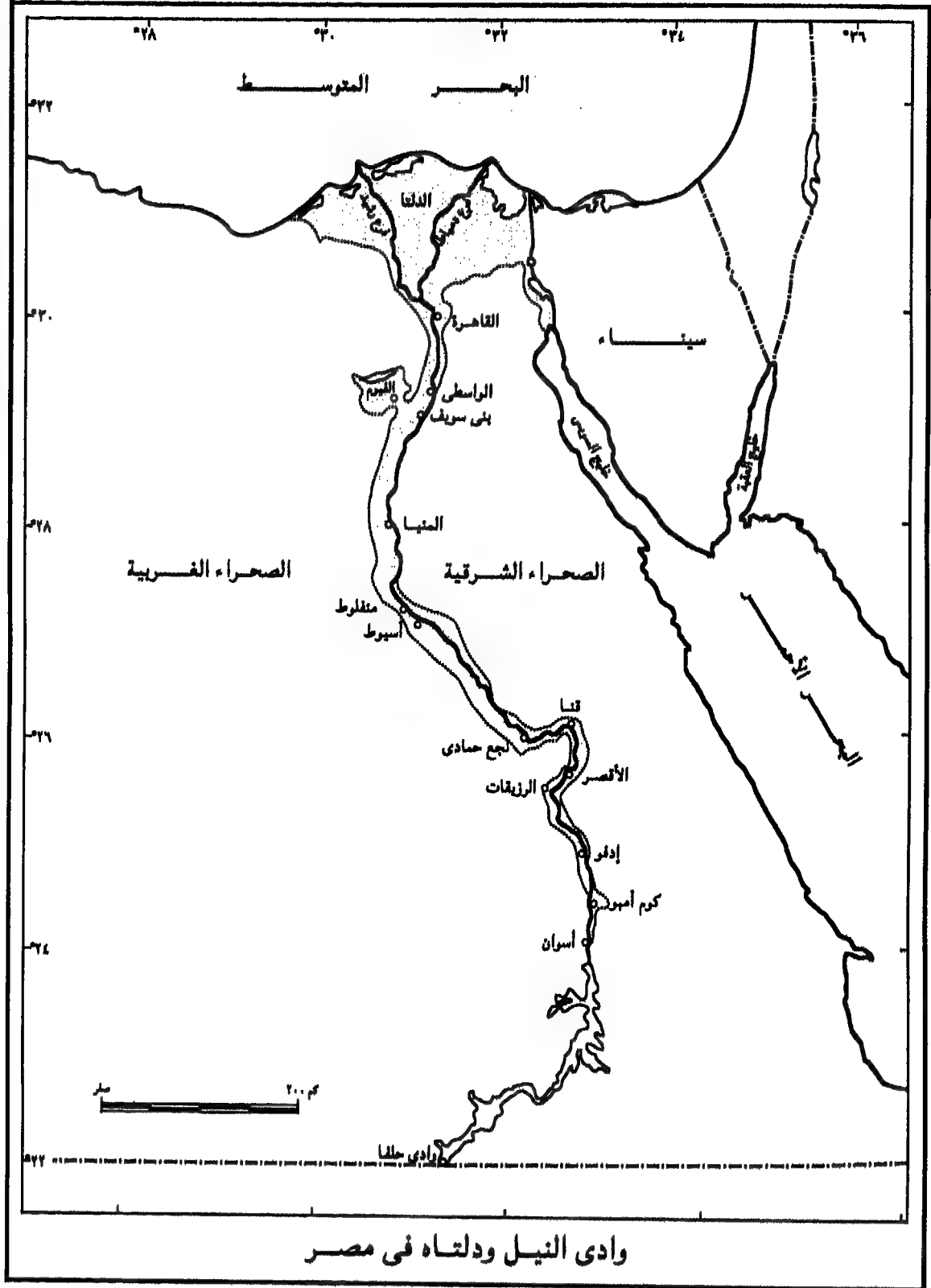
وقبل أن يصل النهر مدينة أسوان يدخل منطقة الجندل الأول حيث تظهر الصخور البلورية ، وهي خليط معقد من الصخور النارية

ثانيا: وادي النيل في صعيد مصر

١ - السهل الفيضي:

لا يتمتع النيل في مجراه الأدنى بين أسوان والقاهرة بسهل واسع ، فالسهل الفيضي هنا شريط ضيق ينحصر بل وينحشر وسط حافتي الصحراء ، كذلك يلتزم النهر الجانب الأيمن (الشرقي) من واديه في معظم قطاعاته .

ففي القطاع الممتد بين أسوان والزريقات ، جنوب الأقصر (٢٠٠ كم) يتوزع السهل الفيضي - الذي يصل عرضه نحو ثلاثة كيلو مترات - على كلا جانبي النهر . وبين الزريقات ونجع حمادى (١٦٠ كم) يرسم النهر ثنية كبيرة تقع قنا عند قمتها (ثنية قنا) حيث يجرى النهر في اتجاهات متباينة ، وخلافا لما هو سائد في مجراه الأدنى لا يلتزم النهر أو حتى يقترب من الجانب الأيمن للوادي . ويتوزع السهل الفيضي وعرضه نحو خمسمائة كيلو مترات في



شكل (٥)

نحيلة غير متصل من الأرض الزراعية لا يتعدى عرضه الكيلو متر، بينما يترك على الجانب الغربى سهلاً فيضياً واسعاً، يتراوح عرضه بين ٧، ١٥ كيلو متر. ومن منفلوط إلى الواسطة

المتوسط على كلا جانبي النهر مع تفوق الضفة اليمنى على الضفة اليسرى.

وفي قطاع نجع حمادى - منفلوط (٢١٠ كم) يترك النهر بينه وبين الصحراء الشرقية شريطاً

والحصي، جلبها النهر من روافده في الأراضي المصرية، خلال العصر الحجري القديم، قبل اتصاله بمنابعه العليا خارج الحدود المصرية. هذه الطبقة السفلية - وهي ما تُعرف أحيانا برواسب ما تحت الدلتا - تمثل في الوقت الحاضر خزاناً طبيعياً للمياه تحت السطحية، ويعتمد عليها عدد هائل من الآبار في الوادي والدلتا، وهي مياه متسربة من النيل. وتظهر للعيان أحيانا عند الحفر لأعماق كبيرة لوضع أساس العمارات الشاهقة في بعض مدناً وبخاصة القاهرة.

٢ - مجرى النيل:

يجرى نهر النيل بين أسوان والقاهرة نحو ٩٤٦ كيلو متراً ويهبط مستواه بين البلدين نحو ٧٠ متراً، أى أنه يهبط بمعدل ٧٦ ملليتراً كل كيلو متر. ويبلغ متوسط عرض النهر في هذا القطاع نحو ٧٥٦ متراً وعمقه نحو ٧,٥ متر. وكما يزيد عرض المجرى بصفة عامة من الجنوب إلى الشمال من ٦٤٠ متراً في ثنية قنا إلى ٧٨٦ متراً بين نجع حمادى ومنفلوط إلى ٨٠٨ أمتار بين منفلوط والقاهرة يقل العمق من ٨,٤ متر إلى ٧,٢ متر إلى ٦,٧ متر على الترتيب. وهكذا كلما زاد عرض النهر قل عمقه. ومن أهم خصائص النهر عادة انحناء مجراه، ووجود عدد من الجزر الرسوبية بين ضفتيه.

٣ - المنحنيات النهرية

يجرى نهر النيل وسط سهله الفيضي، يتعرج يمينا ويساراً كثعبان فوق صفحة من الرمال وهذا من شأنه زيادة طول مجرى النهر عن محوره. ففي القطاع الممتد بين أسوان والقاهرة يبلغ طول الوادي ٨٣٠ كيلو متراً، بينما يصل طول النهر (المتعرج) ٩٤٦ كيلو

(٢٤٠ كم) يختفى السهل الفيضي تماماً شرق النيل حيث ترتطم مياهه في معظم الأحيان بأقدام الحافة الشرقية للوادي، بينما يتسع السهل الفيضي الزراعى إلى الغرب من النهر إلى ١٥ - ١٧ كم في المتوسط. أما بين الواسطة والقاهرة (١٣٦ كم) فيضيق السهل الفيضي ولا يتعدى عرضه ثمانية كيلو مترات، وتظهر الضفة الشرقية بوضوح بصفة متصلة، ولكنها تظل أقل عرضاً من الضفة الغربية. وهكذا لا يتوسط النهر سهله الفيضي في صعيد مصر. وتقدر المسافة الإجمالية للسهل الفيضي، في هذا القطاع نحو ١١٠٠٠ كيلو متر مربع لا يزيد نصيب الضفة الشرقية على عُشر هذه المساحة. ومن اللافت للنظر أن التزام النهر للجانب الشرقى من واديه يكون أشد عندما يزيد عرض السهل الفيضي، كما هو الحال في بنى سويف، حيث تختفى الضفة الشرقية تماماً بينما تسجل الضفة الغربية أقصى اتساع لها في مصر على الإطلاق، ٢٣ كم (شكل ٥).

هذا عن الامتداد الأفقى للسهل الفيضي، أما رأسياً فيتكون السهل الفيضي المصرى من طبقتين مختلفتين في النشأة والخواص: الطبقة السطحية التى تشكل أرض مصر الزراعية، وتتألف من مواد ناعمة دقيقة، هى طمي النيل الذى جلبه النهر من منابعه العليا فى هضبة الحبشة، وألقاه على ضفتيه خلال موسم الفيضان، عاماً تلو عام خلال العشرة آلاف سنة الأخيرة، وكون طبقة سمكها فى المتوسط ٣,٨ متر فى الوادى و ٩,٨ متر فى الدلتا. ومن سجلات ضبط النيل فى مصر يتضح أن كمية المواد العالقة (طمي النيل) التى يجلبها النهر إلى مصر نحو ١٢٥ مليون طن كل عام فى المتوسط. ولكن بعد بناء السد العالى، يُلقى النهر بحمولته من الرواسب فى بحيرة السد التى تكونت أمامه. هذه الطبقة السطحية تعلو طبقة أقدم ذات سطح متموج من الرواسب الفيضية الخشنة، من الرمل



شكـل (٦)

متراً، أى بزيادة قدرها ١١٦ كيلو متراً ناتجة عن تعرج النهر حول محوره . وهذا يعنى أن معدل تعرج النهر نحو ١٤, ١ أى أن كل ١٠٠ كيلو متراً من المجرى يُضاف إليه ١٤ كيلو متراً نتجت عن تعرجات النهر ومنحنياته، والجدول التالى (رقم ١) يوضح معدلات تعرج النهر فى القطاعات المختلفة .

وتتمثل منحنيات النهر فى ثلاث عشرة ثنية هى على التوالى من الجنوب إلى الشمال : ثنية خزام (شمال الأقصر) . ثنية نجع حمادى - ثنية سمهود - ثنية أبنوب - ثنية منفلوط - ثنية بنى شقير (شمال منفلوط) - ثنية دير مواس - ثنية ملوى - وتنحنى هذه الثنيات بعيداً عن المحور العام للمجرى بما يتراوح بين كيلو متر وثلاثة كيلو مترات . ويترتب على التزام النهر للجانب الأيمن من واديه أن بعض الثنيات تلامس الجانب الشرقى، للوادي حيث ترتطم مياه النهر بأقدام الحافة الشرقية الصخرية للوادي، كما فى ثنية بنى شقير، (شمال منفلوط) وثنية دير مواس، وثنية ملوى (شكل ٦) .

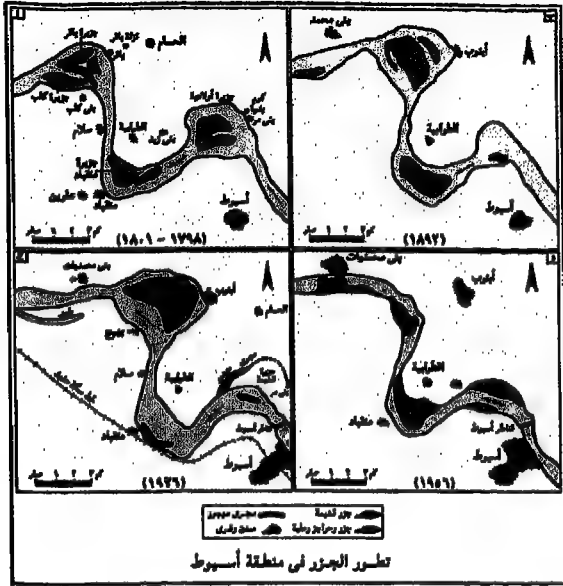
٤- الجزر النهرية

يضم النهر فى صعيد مصر نحو ١٨٤ جزيرة رسوبية، أى بمعدل جزيرة واحدة لكل خمسة كيلو مترات من مجراه . ويستحوذ قطاع لبح

حمادى - أسيوط على نسبة أكبر من الجزر عن سواه، حيث تتكرر الجزر فيه بمعدل جزيرة واحدة لكل ٣, ٦ كيلو مترات، مقابل جزيرة واحدة لكل ٥, ٣ كيلو مترات بين أسوان ونجع حمادى، وجزيرة واحدة لكل ٦, ٢ كيلو مترات بين أسيوط والقاهرة، وفى فرع دمياط

القطاع	طول الوادي أو المحور كيلو متر	معدل التعرج	عدد الجزر	معدل تكرار الجزر	معدل الانحدار م / كم
أسوان - لبح حمادى	٣٥٩	١, ١٥	٦٧	جزيرة لكل ٥, ٣ كم	٦٩
لبح حمادى - أسيوط	١٨٥	١, ١٢	٥١	جزيرة لكل ٣, ٦ كم	٨٠
أسيوط - القاهرة	٤٠٧	١, ١٦	٦٦	جزيرة لكل ٦, ٢ كم	٧٥
فرع دمياط	٢٤٥	١, ٣٥	٢٣	جزيرة لكل ١٠, ٦ كم	٦٧
فرع رشيد	٢٣٩	١, ٣٧	٣٠	جزيرة لكل ٨ كم	٦٩
المجموع أو المتوسط	١٤٣٥	١, ٢١	٢٣٧	جزيرة لكل ٦ كم	٧٣

جدول (١) الخصائص العامة لمجرى النيل فى مصر



شكل (٧)

١٩٢٦، ثم التحت بالسهل الفيضى ١٩٥٦،
أى بعد ثلاثين عاماً وابتعدت أنبوب عن شاطئ
النيل ما يزيد على الكيلو مترين شكل (٧).

وهكذا تتكون الجزر ثم لا تلبث أن تنضم
لإحدى الضفتين، وتضيف رقعة جديدة من
الأرض يهرع إليها الزراع لزراعتها وتعميرها.
وعلى أى حال لا يخضع النهر لقاعدة ثابتة
فى هجرة جزره، فقد تهاجر إحدى الجزر نحو
الضفة الشرقية للنهر، بينما تهاجر الأخرى
صوب الضفة الغربية، كذلك تتفاوت الفترة
اللازمة لانضمام الجزر للسهل الفيضى من
جزيرة لأخرى، فضلا عن ذلك ترتبط الجزر
الكبيرة المساحة بشيئات النهر، حيث يتسع
المجرى، ويسمح بتكوين جزر ضخمة. وقد
تتآكل الجزيرة من الجنوب بفعل التيار وتنمو من
الشمال فتزحف بطيئا إلى الشمال، وقد تلتحم
جزر صغيرة متجاورة فى جزيرة واحدة أكبر.
وقد يحدث العكس تنفتت الجزيرة الواحدة إلى
عدة جزر. وتأخذ الجزر أشكالا شتى منها
الشريطى أو المستدير أو القوس. هكذا كان
الحال قبل بناء السد العالى. أما الآن فتخلو
مياه النهر من الرواسب وتقلصت عمليات بناء
الجزر وتطورها التى مارسها النهر الطبيعى فى
الماضى.

جزيرة لكل ٦، ١٠ كيلو مترات وفى فرع رشيد
جزيرة لكل ٨ كيلو مترات.

وتتكون الجزر الرسوبية فى أول الأمر على
هيئة أكوام من الحصى والرمال الخشنة، فوق
قاع مجرى النهر، لا تلبث أن تزداد غموا مع
تراكم الرمال والطمي فوقها عاماً بعد عام،
حتى ترتفع مع الوقت، فوق سطح المياه فى
النهر مكونة جزرا بالمعنى المألوف. ومما يساعد
على تكوين الجزر اتساع النهر وضحوته.
والنيل كما رأينا ليس مفرطاً فى الاتساع
فحسب بل أيضاً متناه فى الضحولة مما يخلق
بيئة صالحة لتراكم الرواسب وسط المجرى فى
شكل حواجز لا تلبث أن تظهر سريعاً فوق
سطح المياه كجزر جديدة. هذه الجزر تتعرض
للتآكل فى الجانب الجنوبي والإرساب ناحية
الشمال، كما أنها تتزحزح جانبياً وبصورة
تدرجية نحو أحد الضفاف، وبذلك يتسع أحد
المجريين على حساب الآخر، وبمرور الوقت
يزداد الأول اتساعاً وعمقا حتى يستوعب مياه
النهر كلية ويضمحل الثانى تدريجياً فتطمره
الرواسب، ويهجر نهائياً، وتلتحم الجزيرة
بالسهل الفيضى المجاور. ولا تلبث أن تولد
جزيرة أخرى، وتنمو وتكبر ثم تتزحزح هى
الأخرى لتلقى نفس المصير.

ومن الجزر التى التحت بالسهل الفيضى
خلال الفترة من ١٩٣٣ حتى ١٩٥٦ ولا توجد
آثار طبوغرافية تشير الى سابق وجودها، بعد
أن أصبحت جزءاً من السهل الفيضى، يستحيل
التعرف عليها فى الحقل، وإن ظلت تحتفظ
بالاسم «جزيرة» على سبيل المثال جزيرة سعد
قبالة الأقصر، والتى ظلت تظهر كجزيرة على
الخرائط حتى الأربعينيات. وجزيرة معجريس
(٢، ٣ كم) وجزيرة البدارى (٦، ١ كم) وجزيرة
ونفق، جنوب البلينا (١٠ كم) ومن
الأمثلة الكلاسيكية جزيرة بهيج، التى ظهرت
قبالة أنبوب فى أول خريطة مساحية عام

والصرف الصحي فى مياهه ناهيك عن المبيدات الحشرية، والأسمدة الكيماوية، وغياب الوعى البيئى عند الكثيرين. كل هذا جعل النهر- النيل مصدر الحياة على أرض مصر- الذى كان رمزاً للتقديس عند قدماء المصريين، أصبح مستودعا للتلوث عند أبناء مصر المحدثين.

ثالثاً: الدلتا (مصر السفلى)

وتأخذ شكل دلتا مثالية، فهى على شكل مثلث كبير، رأسه شمالى القاهرة، وقاعدته على طول ساحل البحر المتوسط، (بطول نحو ٢٢٠ كيلو مترا) ويبلغ طول الدلتا من الشمال إلى الجنوب حوالى ١٧٠ كيلو مترا. وتقدر مساحتها الإجمالية بنحو ٢٢,٠٠٠ كيلو متر مربع، أى نحو ضعف مساحة السهل الفيضى فى صعيد مصر. ولقد تكونت الدلتا فى بادئ الأمر من مستنقعات وغدران، تنمو بها الحشائش والنباتات الطبيعية، ومع تتابع الفيضانات، وإرساب الطمي كل عام، جفت أجزاءها تدريجياً وارتفع منسوبها نسبياً، ومن ثم تغيرت ملامح الدلتا منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر.

ويذكر المؤرخون القدامى: أن النيل كان يتفرع فوق دلتاه فى عدة فروع، تقلصت من ٩ إلى ٧ ثم ٥ ثم ٣ وأخيراً إلى فرعين. ويحدد إسترابو (القرن الأول قبل الميلاد) فروع الدلتا القديمة بسبعة فروع، هى من الشرق إلى الغرب: البيلوزى- التنيسى- المنديزى- الفاتيتى (ويطابق فرع دمياط) السبيتى- البليتى (ويطابق فرع رشيد)- الكانوبى- ولكن مع تقدم الزمن، ضمرت معظم هذه الفروع وطمرت، ولم يتبق منها سوى فرع دمياط ورشيد. وتشير الدلائل إلى ضمور فرع دمياط (عرضه ٢٨٦ مترا) لحساب فرع رشيد (عرضه ٤٧٢ مترا). ويرجع ذلك إلى أن الأول أطول

مائة النهر

يُقدَّرُ إيراد النهر السنوى عند أسوان قبل بناء السد العالى (١٩٦٤) بحوالى ٨٤ مليار متر مكعب من المياه. وأقصى ما يسجله النهر من تصرف (مياه) عند أسوان يحدث عادة فى الثامن من سبتمبر، وتتوزع مياهه بين النيل الأزرق (٦٨٪)، وعطبرة (٢٢٪) والنيل الأزرق (١٠٪)، بينما يصل التصرف أدناه فى العاشر من مايو، وتتوزع مياهه بين النيل الأبيض (٨٣٪) والنيل الأزرق (١٧٪). ويمكن تقسيم السنة عموماً إلى فصلين: الأول من يناير إلى يونيو، ويتميز تصرف النهر فيه بالاعتدال، والفصل الثانى ويضم موسم الفيضان، حيث يرتفع مستوى النهر، ويتعاظم حجم المياه المنصرفة فيه، حتى يصل أقصاه فى قمة الفيضان (شهر سبتمبر)، بعدها يهبط مستوى النهر، ويقل التصرف تدريجياً حتى يصل الى ما كان عليه قبل موسم الفيضان، وذلك فى شهر ديسمبر.

ولكن مع بناء السد العالى عند أسوان تحول النهر شمال أسوان إلى قناة تنصرف فيها المياه المختزنة أمام هذا السد، (فى بحيرة السد) وفق نظام معين، يفى بالاحتياجات المائية للزراعة المصرية من ناحية، وبما يسمح بتوليد الكهرباء وعدم تعطيل الملاحة النهرية من ناحية أخرى ودون زيادة أو إفراط تحاشياً للنحر.

ومع التسليم بأن السد العالى كان ولا يزال عملاً عملاقاً مفيداً بكل المقاييس، ويكفى أنه حمى البلاد من حدوث قحط ومجاعات كان من الممكن حدوثها نتيجة للجفاف خلال العقد الماضى إلا أن الآثار السلبية عديدة فقد كان النهر يقوم بعملية تنقية ذاتية مع كل فيضان ويستعيد التوازن البيئى المفقود. أما بعد التحكم الكامل فى النهر وتزايد السكان، وإقامة المصانع على ضفافه، وإلقاء النفايات،

من الثانى نسبيا (بنحو ٦ كم) ومستوى الأول أعلى من مستوى الثانى (بحوالى مترين). لذا يتعرض فرع دمياط للاطماء المستمر، بينما تتصرف معظم المياه فى فرع رشيد.

ويتميز السطح الحالى للدلتا بانحداره التدريجى نحو ساحل البحر المتوسط من ارتفاع ١٨ مترا فوق سطح البحر، عند رأس الدلتا شمال القاهرة، إلى ساحل البحر المتوسط. وكما يرسم خط الساحل قوسا مركزه رأس الدلتا تمتد بموازاته خطوط المناسيب (الارتفاع) المتساوية. وهذا يعنى أن السطح ينحدر نحو الشمال فى وسط الدلتا ونحو الشمال الشرقى فى شرق الدلتا ونحو الشمال الغربى فى غرب الدلتا. وهذا يفسر انسياب المياه فى المجارى المائية، (الترع) التى تأخذ شكلاً إشعاعياً من قمة الدلتا نحو أطرافها. وتتميز الدلتا بوجود بعض الظواهر منها، تعدد البحيرات الشمالية (بحيرة المنزلة - بحيرة البرلس - بحيرة إدكو - بحيرة مريوط). وتشكل هذه البحيرات نحو عُشر مساحة الدلتا. وتتخذ هذه البحيرات شكلاً طويلاً موازياً لخط الساحل، وتتصل جميعها بالبحر فيما عدا مريوط. وتتعرض هذه البحيرات للانكماش المستمر. وتنتشر بالبحيرات عدد كبير من الجزر، ففي بحيرة المنزلة نحو ألف جزيرة تشغل نحو ٩٪ من مساحة البحيرة، وهى أكثر البحيرات الشمالية جزراً، وتقل عدد الجزر عن ذلك بكثير فى كل من البرلس وإدكو، أما بحيرة مريوط فتخلو من الجزر تماماً.

ومن الظواهر اللافتة للنظر وجود عدد من الجزر الرملية، التى تظهر وسط محيط هائل من الطمي الحديث، فى بعض المواقع، بالقرب من بنها وقلوب وفاقوس وجنوب بحيرة المنزلة، وهى ما يطلق عليها اسم ظهور السلاحف. ويصل ارتفاع إحداها فى قويسنا نحو عشرة أمتار فوق المستوى العام لسطح الدلتا. هذه

الرواسب الخشنة تمثل بروزات من الطبقة السفلية (رواسب ما تحت الدلتا)، التى تركز عليها الطبقة السطحية الحديثة (طمي النيل)، التى سبق الحديث عنها فى الوادى والتى تختفى تماماً فى القسم الشمالى من الدلتا، نظراً لزيادة سُمك رواسب الطمي الحديثة كلما اتجهنا نحو الشمال، حتى تصل الى عمق يزيد على ٤٠ متراً فى الأطراف الشمالية، قرب دمياط أو رشيد.

ومن الظواهر الأخرى وادى الطميلات وهو عبارة عن منخفض طولى يقع فى شرق الدلتا ويمتد الى الشرق من بلبيس، وحتى بحيرة التمساح (نحو ٥٥ كيلو متراً) وعرضه حوالى ٧ كيلو مترات. وعن طريق هذا الوادى نقلت الرواسب النيلية الى أقصى شرق الدلتا ومنطقة قناة السويس، فقد كان فرعاً دلتاً وياً توزعت فيه مياه النهر خلال فترات الارساب، بينما تحول إلى رافد فى المراحل التى كان يسود فيها النحت والتحفيز فى أرض الدلتا، إبان فترات انخفاض مستوى سطح البحر.

منخفض الفيوم

ويرتبط منخفض الفيوم بوادى النيل فى مصر الوسطى، وهو منخفض صحراوى يقع غرب وادى النيل، قرب بنى سويف. وتُقدَّر مساحته بنحو ١٧٠٠ كيلو متر مربع. وتصله مياه النيل عبر فتحة الهوارة (اللاهون). وتتكون أرضية المنخفض من طمي النيل المعروف الذى كون سهلاً خصباً لا يختلف عن السهل الفيضى فى الوادى. وينحدر قاع المنخفض نحو الشمال الغربى، حيث انخفاض بقاعه التى تحتلها بحيرة طولية هى بحيرة قارون (نحو ٢٠٠ كيلو متر مربع) ويصل منسوب المياه فيها إلى ٤٥ متراً دون مستوى سطح البحر، منها ترتفع أرضية المنخفض نحو أطرافه، حتى تصل الى ما يزيد على ٣٥ متراً فوق مستوى سطح البحر.

متر (١٠٥٧ متراً)، هذا بالإيجاب . وفى المقابل يصل أدنى ما تصل إليه الصحراء الغربية من انخفاض هو ١٣٤ تحت مستوى سطح البحر ، فى قاع منخفض القطارة . ومن ثم فإن التباين بين ما تبلغه الأرض من ارتفاع وما تصل إليه من انخفاض لا يتعدى الألف ومائتى متر فى مساحة أكثر من ثلثى مليون كيلو متر مربع ، هى مساحة هذه الصحراء . وهذا يعبر بصدق عن صفة الاستواء التى يتميز بها سطح هذه الصحراء . وتتنظم المنخفضات فى صحراء مصر الغربية فى شكل نطاقات ، لعل أهمها : النطاق الجنوبى وهو نطاق عرضى (من الشرق إلى الغرب) ويضم منخفضى الخارجية والداخلية والنطاق الشمالى وهو نطاق عرضى أيضاً ويشمل منخفضى القطارة وسيوة . أما النطاق الأوسط وهو نطاق طولى (من الشمال إلى الجنوب) فيتألف من منخفضات البحرية والفرافرة وأبو منقار . هذا إلى جانب عدد آخر من المنخفضات يتأخم معظمها وادى النيل ، كالفيوم والريان والنطرون والفارغ وغيرها .

الهضبة الجنوبية

تمتد هذه الهضبة إلى الجنوب والغرب من منخفضات أبو منقار الداخلة -- الخارجية ، ومنخفض درب الأربعين . هذه الهضبة الرملية هى ما يطلق عليها اسم هضبة الجلف الكبير ، التى غالباً ما تقتصر على الهضبة الجنوبية الغربية التى يحددها خط ارتفاع ٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، وترتفع بعض جهاتها إلى أكثر من ١٠٠٠ متر . وتتألف من الصخور الرملية النوية الغربية التى تواصل امتدادها غرباً فى ليبيا وجنوباً فى السودان ، وتترامى إلى الشرق من وادى النيل ، فيما يسمى بهضبة العباددة . ومن جبل العوينات (أعلى نقطة فى الصحراء الغربية) . ينحدر السطح انحداراً عاماً نحو الشمال ، حتى يهبط فى نطاق المنخفضات

ورغم أن منخفض الفيوم يستمد مياهه من النيل ، إلا أن هذه المياه ينبغى ألا تزيد على طاقة البحيرة على الاستيعاب . لذا كان الصرف لا يرى هو المحدد والمسيطر فى هذه المعادلة الصعبة ، التى تتحكم فى الزراعة فى الفيوم . وأخيراً تحول الصرف من منخفض الفيوم إلى منخفض الريان ، المجاور له ناحية الجنوب الغربى ، والأكثر انخفاضاً (- ٦٤ متراً دون سطح البحر) والذى تحول منذ السبعينيات إلى مصرف طبيعى لمياه الفيوم .

الصحراء الغربية

سطح الصحراء الغربية ينحدر انحداراً عاماً نحو الشمال ، من ١٠٠٠ متر تقريباً فوق مستوى سطح البحر ، عند الحدود السودانية فى الجنوب إلى مستوى سطح البحر المتوسط فى الشمال . ويتدرج هذا الانحدار فى سلسلة من الهضاب الشاسعة ، هى الهضبة الرملية (هضبة الجلف الكبير) فى الجنوب ، ويصل منسوبها نحو ألف متر ، ثم الهضبة الوسطى الجيرية (نحو ٥٠٠ متر) فالهضبة الشمالية الجيرية (ممرىكا) فى الشمال (١٠٠ - ٢٠٠ متر) . وتتميز الصحراء الغربية عموماً باستواء السطح باستثناء المنخفضات ، حيث يهوى المنسوب فجأة بضع مئات من الأمتار دون سطح الأرض العام .

وعلى هذا فالصحراء الغربية صحراء هضاب ومنخفضات بالدرجة الأولى ، وتكاد تخلو من الجبال بالمعنى الحقيقى ، فيما عدا الطرف الجنوبى الغربى حيث يقبع جبل العوينات الذى يصل إرتفاع قمته نحو ١٦٠٧ مترات ويقع معظمه خارج الحدود المصرية . ولا يدخل من هذا الجبل ضمن الأراضي المصرية سوى جزء بسيط هى سفوحه الشمالية الشرقية التى لا ترتفع كثيراً عن الألف

المصرية. ويحد الهضبة الوسطى حواف شامخة فى معظم جهاتها، تقبع عند أقدامها المنخفضات، كما هو الحال فى منخفضات الخارجة والداخلية والفرافرة. ويقطع هذه الحواف عدد كبير من الأودية القصيرة الجافة شديدة الانحدار، التى نادرا ما يعتلى إحداها سطح الهضبة.

الهضبة الشمالية

وتتألف الهضبة الشمالية (مرمرىكا) من الصخور الجيرية الأحداث (المويسينية) وتمتد على شكل مثلث كبير، رأسه غرب الجزيرة وقاعدته على الحدود الغربية، وتواصل امتدادها غربا فى الأراضى الليبية. ويتوسط هذه التكوينات منخفض القطارة، بينما يقع منخفض سيوة على الأطراف الجنوبية لها. ويتراوح مستوى هذه الهضبة بين ١٠٠، ٢٠٠ متر فوق سطح البحر ومن ثم فهى أقل هضاب الصحراء الغربية ارتفاعا، كما أنها أحدثها عمرا. هذه الهضبة أكثر ارتفاعا فى الجنوب عما فى الشمال، وفى الغرب عما فى الشرق.

وبعبارة أخرى ينحدر السطح انحداراً عاماً نحو الشمال ونحو الشرق، وتشرف هضبة مرمريكا على منخفض القطارة فى شكل حافة شديدة الانحدار، ارتفاعها ٣٠٠ متر فوق أرضية المنخفض، بينما تشرف حافتها الشمالية على السهل الساحلى للبحر المتوسط بحافة لا يتعدى منسوبها بضع عشرات من الأمتار فقط. أما فى أقصى الغرب - بالقرب من السلوم. يرتفع سطح الهضبة أكثر من ٢٥٠ مترا فوق مستوى سطح البحر، ويطلق عليها محليا هضبة السلوم، بينما يقل المنسوب نحو الشرق تدريجيا، حتى يصل إلى ارتفاع ١٠٠ متر تقريبا، جنوب غرب الإسكندرية، حيث تعرف باسم هضبة مريوط.

الجنوبية، وبخاصة منخفض الداخلة. كما ينحدر سطح الهضبة أيضا نحو الشرق، حتى يهبط إلى المنخفض الطولى الكبير، الذى يضم منخفض الخارجة، ومنخفض درب الأربعين. ويبرز أحيانا من الصخور الرملية التى تؤلف هذه الهضبة جبال وتلال منفردة تتكون من الصخور النارية التى تندفع وسط محيط هائل من الصخور الرسوبية، لعل أعظمها على الإطلاق كما ذكرنا جبل العوينات، كما يقطع سطح هذه الهضبة العديد من الأودية الجافة، التى تجرى فيها السيول كل عدة سنوات.

الهضبة الوسطى

وتتألف من صخور طباشيرية وجيرية، وتتوسط هذه الهضبة صحراء مصر الغربية، وتمتد من خط عرض سيوة شمالا، حتى الحافات الشمالية لمنخفضات الخارجة - الداخلة. ويخرج من هذه الهضبة لسانان كبيران: الأول وهو الأكبر مساحة، ويمتد بين منخفض الخارجة ووادى النيل، صوب الجنوب حتى منخفض دنقل. أما اللسان الآخر فيمتد نحو الشمال الشرقى ويحدده خط ارتفاع ٢٠٠ متر وهو على شكل مثلث يقع رأسه جنوب الجزيرة وقد حفر فيه منخفض الفيوم. هذا الامتداد الشاسع يجعل من الهضبة الوسطى كبرى هضاب الصحراء الغربية، كما أن توأمتها هضبة المعازة أكبر هضاب الصحراء الشرقية. ويتفاوت منسوب الهضبة من مكان لآخر، وإن كان المتوسط العام يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، إلا أن المحور الأوسط للهضبة أكثر ارتفاعا إذ يتراوح بين ٣٠٠، ٤٠٠ متر، ومنه ينحدر السطح تدريجيا نحو الشرق، صوب وادى النيل وغربا نحو الحدود الغربية

الصخور الجيرية الأيوسينية، مع الصخور الجيرية الميوسينية والفرازة بين تكوينات الطفل والصخور الجيرية الأيوسينية. أما البحرية والقطارة فقد حُفرتا وسط تكوينات الصخور الجيرية الأيوسينية والميوسينية على التوالي. وتتميز المنخفضات عموماً بوجود حافات شمالية بارزة، بينما تنفتح على الجنوب بحيث يرتفع السطح تدريجياً من قاع المنخفض إلى مستوى الهضبة المجاورة.

ويمكن التمييز بين المنخفضات من حيث الأعماق بين فئتين: الشمالية وتنخفض قيعانها دون مستوى سطح البحر، فالقطارة -١٣٤ متراً والريان -٦٤ متراً والفيوم -٤٥ متراً والنطرون -٢ متراً وسيوة -١٧ متراً. أما المنخفضات الجنوبية فترتفع قيعانها قليلاً أو كثيراً فوق سطح البحر فالخارجة نحو +٢ متر والداخلة +١٠٠ متر والفرازة +٢٥ متراً البحرية +١١٣ متراً فوق مستوى سطح البحر. وتتفاوت مساحة هذه المنخفضات، وهي على الترتيب القطارة ١٩,٥٠٠ كم^٢. الفرازة ٨٠٠٠ كم^٢ - الخارجة ٣٠٠٠ كم^٢ - البحرية ١٨٠٠ كم^٢ - الفيوم ١٧٠٠ كم^٢ - سيوة ١٠٠٠ كم^٢ - الريان ٧٠٠ كم^٢ - النطرون ٥٠٠ كم^٢ - الداخلة ٤٠٠ كم^٢.

والصحراء الغربية ليست بحراً من الرمال كما درج البعض على وصفها، بل إنها صحراء حصوية وحجرية أولاً، ثم رملية ثانياً، فالجانب الأعظم من هضاب الصحراء يشكل أسطحاً مستوية، يغطي أجزاء منها رواسب من الحصى والحصباء، عجزت الرياح عن إكتساحها. هذه السطوح لا تلبث أن تكسى بأكاسيد الحديد والمغنسيوم التي تترسب فوق السطح مكونة طبقة سطحية رقيقة لا يتعدى سمكها بضعة ملليمترات. وتعمل الرياح السافية على تلميع هذا السطح، فأخذ لونا بيا لا معاً، هو ما يعرف بورنيش الصحراء.

وتترك هضبة مرمريكا بينهما وبين البحر المتوسط سهلاً ساحلياً، يتفاوت عرضه بين بضعة مئات من الأمتار، وبضع عشرات من الكيلو مترات، ففي أقصى الغرب عند السلوم تشرف الهضبة على البحر مباشرة، ولكنها تتراجع بعيداً عن خط الساحل نحو الشرق تاركة بينها وبين البحر سهلاً يصل عرضه أحياناً إلى ٢٥ كيلو متراً. ويتميز هذا السهل الساحلي الشمالي بوجود عدد من السلاسل الكثبان الرملية والجيرية، التي تنتظم في شكل خطوط متوازية وموازية لخط الساحل، ويتراوح متوسط ارتفاعه بين ١٠ و ٣٥ متراً، ويفصل بين كل واحدة والأخرى منخفض طولى لا يرتفع أو ينخفض كثيراً عن مستوى سطح البحر. ويشغل بعضه وبخاصة القريب من البحر بعض البحيرات الطولية الضحلة والسبخات المالحة. أما الشاطئ الرملي فلا يرتفع عن مستوى سطح البحر إلا قليلاً، ويطل على مياه البحر المتوسط ذات اللون الفيروزي الأخاذ الذي تحول خلال الآونة الأخيرة إلى أهم مصايف مصر، حيث أقيمت القرى السياحية العديدة، التي تنتظم على طول الساحل في أجزاء كثيرة منه مما أدى إلى إزالة السلسلة الساحلية في معظم قطاعاتها، لإقامة هذه المنشآت.

المنخفضات

إن أهم ما يقطع استواء سطح الصحراء الغربية هو المنخفضات، التي يهبط المنسوب فيها فجأة عدة مئات من الأمتار، دون سطح الهضبة العام نحو أرض هذه المنخفضات. وتنتظم هذه المنخفضات في نطاقات على طول الحدود الفاصلة بين التكوينات الجيولوجية (الصخور) المتباينة، فالخارجة والداخلة عند التقاء الصخور الرملية بالصخور الجيرية، (الكريتاسية والأيوسينية) وسيوة عند التقاء

نحو ٣٥٠ كيلو مترا فى اتجاه عام من شمال الشمال الغربى إلى جنوب الجنوب الشرقى . ويواصل هذا الغرد الطولى مسيرته صوب الجنوب ، داخل منخفض الخارجة لمسافة ١٥٠ كيلو مترا أخرى (شكل ٤) .

والصحراء هى مملكة الرياح بلا منازع ، فالرياح ، والرياح التجارية بصفة خاصة ، هى سبب وجود هذه الصحارى ، وهى رياح جافة يتفق معظم الباحثين على أن الرياح الشمالية هى التى حملت الرواسب (الرمال) من نطاق المنخفضات الشمالى (القطارة - سيوة) ونثرتها فوق أديم الصحراء ، فى شكل هذه الخطوط الهائلة من الرمال ، كما أنها هى المسئولة عن زحف الكثبان الرملية فى الوقت الحاضر ، وهى العامل الرئيسى فى تشكيل سطح هذه الصحراء وما عليها من ظاهرات . يساعد الرياح فى ذلك عدة عوامل : يأتى فى مقدمتها استواء سطح الصحراء ، مما يساعد على انطلاق الريح دون عوائق ، وانعدام الغلاف النباتى وجفاف الهواء ووجود معين لاينضب من الرواسب المفتتة التى تحملها الرياح فضلا عن انتظام هذه الرياح على مدار العام .

كذلك يُطوّق الصحراء الغربية نطاقان من الصحارى الحصوية : الأول من ناحية الشمال ، ويرتبط بالبحر المتوسط والثانى من ناحية الشرق ، ويرتبط بنهر النيل ، وكلاهما حديث العمر نسبياً .

وباستثناء الأطراف الشمالية للصحراء الغربية التى تشرف على البحر المتوسط ، حيث تنصرف الأودية الجافة القصيرة شمالا صوب البحر ، وكذلك الأطراف الشرقية من الصحراء الغربية حيث تنصرف الأودية نحو النيل ، وتُعدّ الصحراء الغربية بمثابة حوض كبير من أحواض التصريف الداخلى ، الذى يتألف من مجموعة المنخفضات التى يمثل كل منها حوضا صغيرا للتصريف الداخلى المركزى ، تنحدر نحو قاعه الأودية القصيرة والمسيلات الوقتية الجريان . أما الرمال فلاتغطى سوى ٢٧٪ من المساحة الإجمالية للصحراء الغربية . هذه الإرسابات الهوائية الناتجة عن الرياح تتمثل فى عدد من الأشكال الرملية ، لعل أهمها على الإطلاق بحر الرمال العظيم ، وهو بحر منتظم يتألف من سلاسل متوازية من الرمال ، فى شكل أمواج رملية عظيمة الامتداد ، يتراوح ارتفاعها من ٥٠ ، ١٥٠ مترا . ويمتد بحر الرمال العظيم بين منخفض القطارة ومنخفض سيوة شمالا ، حتى مشارف هضبة الجلف الكبير جنوبا ، لمسافة تربو على ٥٠٠ كيلو متر ، وبعرض يصل نحو ٢٠٠ كم فى المتوسط . هذا البحر العظيم ، يواصل امتداده فى شرق ليبيا ، باسم العرق الكبير . ويحتل بحر الرمال العظيم نحو ٢٠٠,٠٠٠ كم² . وهو بهذا رابع بحار الرمال فى الصحارى ، بعد الربع الخالى ، فى شبه الجزيرة العربية ، والعرق الشرقى ، والعرق الغربى بالجزائر .

أما غرد أبو المحاريق وهو غرد طولى ، ويُعدّ أطول الغرود الطولية ، فيبدأ من منخفض البحرية ، ويمتد حتى منخفض الخارجة ، لمسافة

البحر، باستثناء جبل الشايب الذى يتجاوز هذا المنسوب. من هذه القمم الجبلية جبل شلال وشنديب (١٩١٢ مترا) وجبل علبة (١٤٣٧ مترا) التى تمثل كتلة جبلية مثلثة الشكل فى أقصى الجنوب الشرقي. وإلى الغرب والشمال منها تنتصب مجموعة من القمم الجبلية يتراوح ارتفاعها بين ١٠٠٠، ١٥٠٠ متر. وبالقرب من رأس بناس تبرز مجموعة أخرى من الجبال، منها جبل الفرايد (١٢٣٤ مترا) وجبل أبو جوردي (١٥٦٠ مترا) وجبل حماسة (١٩٧٧ مترا) وجبل أبو عرقوب (١٦٠٨ أمتار) وجبل أبو حميد (١٧٤٥ مترا) ثم جبل رأس الخريط (١٥٦٢ مترا). وقرب الغردقة يزداد النطاق الجبلى اتساعاً، وتبرز منه عدة قمم جبلية، يأتى فى مقدمتها جبل الشايب (٢١٨٧ مترا)، أكثر القمم الجبلية ارتفاعاً فى الصحراء الشرقية، وجبل قطار (١٩٦٣ مترا) وجبل الدخان (١٦٦١ مترا) وجبل غارب (١٧٥٠ مترا) قرب رأس غارب. ثم تتوالى القمم الجبلية صوب الشمال، ولكنها أقل إرتفاعاً، ويتراوح ارتفاع أعلاها حول الألف متر (شكل ٨).

الهضبة الجنوبية

وهى هضبة العباددة (نسبة إلى قبائل هذه المنطقة) وتنحصر بين جبال البحر الأحمر شرقاً ووادى النيل غرباً وإلى الجنوب من ثنية قنا، وهى أكثر اتساعاً فى الجنوب. وتتكون من الصخور الرملية، وينحدر سطحها من ٥٠٠ متر عند أقدام النطاق الجبلى فى الشرق إلى ٢٠٠ متر عند أطراف وادى النيل فى الغرب. ويقطع سطح هذه الهضبة العديد من الأودية التى تبدأ من جبال البحر الأحمر، وتجري غرباً حتى وادى النيل، وتتفاوت كثيراً فى الطول والمساحة، وإن غلب عليها الأودية الصغيرة

الصحراء الشرقية

تمتد الصحراء الشرقية بين ساحل البحر الأحمر وخليج السويس وقناتها شرقاً، ووادى النيل غرباً، ومن الحدود الجنوبية للبلاد جنوباً حتى إقليم بحيرة المنزلة شمالاً. ويتفاوت عرض هذه الصحراء تفاوتاً كبيراً. ففي المنتصف عند ثنية قنا حيث خاصرة هذه الصحراء لا يتعدى العرض ١٥٠ كيلو مترا، لكنه يزيد نحو الجنوب حتى يقترب من ٦٠٠ كيلو متر بين حلايب ووادى حلفا، (فى أقصى الجنوب). أما فى الشمال فيصل أقصى عرض لها قرب أسبوط نحو ٢٧٠ كيلو مترا. وتشغل الصحراء الشرقية نحو ٢٢٥,٠٠٠ كيلو متر مربع، أى ما يزيد قليلاً على خمس مساحة البلاد. وتتألف الصحراء الشرقية أساساً من الجبال والهضاب، ففي الشرق نطاق جبلى مرتفع هو جبال البحر الأحمر، وفى الغرب تمتد هضاب واسعة، أهمها الهضبة الجنوبية والهضبة الشمالية، فضلاً عن سهل ساحلى ضيق للبحر الأحمر. كما يقطع سطح هذه الصحراء شبكة كثيفة من الأودية الجافة التى تنحدر، إما شرقاً نحو البحر، أو غرباً نحو النيل (شكل ٨).

جبال البحر الأحمر

وهى أبرز ظاهرات السطح فى الصحراء الشرقية، وتتألف من مجموعة من القمم الجبلية التى تنتظم فى اتجاه عام مواز للبحر الأحمر، وتمثل خطأ لتقسيم المياه بين أودية هذه الصحراء. وتمثل جبال البحر الأحمر نطاقاً من المرتفعات شديد التضرس، يبدأ عريضاً فى الجنوب، ويضيق نحو الشمال، وتبرز منه مجموعات من القمم الجبلية التى يتراوح ارتفاعها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ متر فوق سطح

بالكامل فى صخور جيرية متجانسة . ومن أهم هذه الأودية بالإضافة إلى وادى قنا - وادى أسسوط (السيوطى) الذى يصب فى وادى النيل عند أسسوط وادى الطرفاء (المنيا) وادى سنور (بنى سويف) .

أما وادى قنا وهو أعظم أودية الصحراء الشرقية ، فيجرى من الشمال إلى الجنوب ، أى عكس الانحدار العام لنهر النيل ، أو للأراضى المصرية لمسافة تزيد على المائتى كيلو متر ويفصل بين الأقليم الجبلى (مرتفعات البحر الأحمر) ناحية الشرق ، وهضبة المعازة الجيرية ناحية الغرب . ويجمع الوادى مياه منطقة شاسعة هى القسم الشمالى من الصحراء الشرقية إلى الشمال من قنا . وترفده مجموعة كبيرة من الروافد القادمة من جبال البحر الأحمر ، وأهمها وادى الأطرش ، كما تنصرف إليه أودية - أقل عدداً وأهمية - قادمة من هضبة المعازة . وقد لعب وادى قنا دوراً هاماً فى نشأة وتطور وادى النيل كرافد رئيسى ، كان يغذى النيل بمعظم مياهه قبل أن يتصل بمنابعه العليا خارج الحدود فى أواخر العصر الحجري القديم ، ومنه قدمت رواسب الحصى والحصى التى اشتقت من جبال البحر الأحمر ، وشكلت جانبها من رواسب المدرجات النهرية ، التى تتوزع على امتداد وادى النيل بين قنا والدلتا .

ومن الهضاب الأخرى الأقل أهمية بالصحراء الشرقية هضبة الجلالة البحرية وهضبة الجلالة القبلية ، ويجرى بينهما وادى عربة الذى يصب فى خليج السويس . أما هضبة الجلالة القبلية فتتصل مباشرة بالطرف الشمالى لجبال البحر الأحمر ، وتقرب بشدة من ساحل البحر عند زعفرانة . أما هضبة الجلالة البحرية فهى أكثر امتداداً ، ويتكون سطحها من الصخور الجيرية الأيوسينية ويتراوح ارتفاعها حول الألف متر ، وإن

القصيرة . ولكن لا تخلو الهضبة من نظم كبيرة من الأودية هى على التوالى من الجنوب إلى الشمال : وادى العلاقى الذى يجمع مياه منطقة واسعة فى جبال البحر الأحمر ، ويرفده وادى قبسبة القادم من منطقة جنوب خط الحدود مع السودان . أما وادى شعيت وخريط ويستمدان مياههما من جبال البحر الأحمر ويشتركان معاً فى مصب واحد عند النيل ، قرب كوم أمبو وادى خريط هو الأطول والأكبر مساحة بين الاثنين .

الهضبة الشمالية

وهى هضبة المعازة (نسبة إلى قبائل المنطقة) وتتكون من صخور جيرية إيوسينية ويتميز سطح هذه الهضبة بالاستواء إلا أن القسم الشرقى منها أكثر ارتفاعاً من الغربى فالأول يعلو قليلاً عن ٥٠٠ متر بينما يتراوح الثانى بين ٢٠٠ ، ٥٠٠ متر . وهى بذلك أعلى من نظيرتها فى الصحراء الغربية ، وشقيقتها الجنوبية (الرميلية) بعكس القاعدة التى تحكم مستويات سطح الأرض فى مصر التى تخضع لها الصحراء الغربية على سبيل المثال . وقد يفسر ذلك انحدار وادى قنا فى إتجاه مضاد للانحدار العام للأراضى المصرية ، كما سنرى بعد قليل . وتشرف الهضبة على وادى قنا وادى النيل بحافات شديدة الانحدار أحياناً ، ورأسية تماماً فى أحيان أخرى .

ويقطع سطح هضبة المعازة الجيرية أودية عميقة استطاعت حفر أوديتها فى هذه الصخور السهلة الإذابة ، فأصبحت خانقية ذات جوانب شديدة الانحدار ، بعكس الحال فى أودية هضبة العبادلة الرميلية . وتتميز أودية هضبة المعازة بأنها أقل طولاً ، وأصغر مساحة ، وأكثر جفافاً ، ومن ثم لا تجرى فيها المياه إلا نادراً ، كما أنها متجانسة جيولوجياً ، فجميعها تم حفره

سفاجة، ووادي الملاحة ووادي أبو حاد ووادي دب ووادي عربية ووادي غُويبة (شكل ٨). ويتميز خط الساحل بعدة خصائص أهمها: كثرة الرؤوس الخليجية، مثل رأس بناس، ورأس جمسة، ورأس جبل الزيت وغيرها، ووفرة الجزر الساحلية التي يصل عددها ٤٠ جزيرة، ومنها مجموعة جزر جوبال عند مدخل خليج السويس، كذلك الشعاب المرجانية التي تمتد في شكل نطاق متصل أسفل سطح المياه، وتحيل الساحل الى مناطق خطيرة، يصعب اقتراب السفن منها إلا في مواقع محددة ومعينة؛ حيث أقيمت الموانئ كما في القصير وسفاجة والغردقة.

شبه جزيرة سيناء

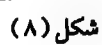
تشغل شبه جزيرة سيناء مساحة قدرها ٥٠٠,٦١ كم^٢. وتمتد على هيئة مثلث كبير يقع رأسه عند رأس محمد على البحر الأحمر في الجنوب، وقاعدته على ساحل البحر المتوسط، بين رفح وبورسعيد في الشمال، وضلعا، خليج العقبة، والحدود المصرية من ناحية الشرق، وخليج السويس وقناتها من ناحية الغرب، ويتميز شبه الجزيرة - جيولوجيا - بالتنوع، فهي كتلة أركية ترتفع بين أخدودي خليج العقبة وخليج السويس. وتتألف من الصخور النارية والمتحولة، التي تظهر فوق سطح الأرض، في المثلث الجنوبي الجبلي من سيناء، وينحدر سطحها انحداراً عاماً صوب الشمال، وتختفي تحت غطاء من الطبقات الرسوبية المتعاقبة الأحداث، التي تزداد سمكا وحدائث نحو البحر المتوسط، وتنعكس هذه الظروف الجيولوجية على سطح الأرض في سيناء، حيث تظهر ثلاثة أقاليم كبرى متميزة، هي إقليم الجبال في الجنوب، وإقليم الهضاب في الوسط، وإقليم السهول في الشمال (شكل ٨).

كانت الجنوبية أعلى قليلاً من الشمالية. وإلى الغرب من السويس يشرف جبل عتاقة وهي كتلة جبلية تمتد بضع عشرات من الكيلو مترات من الشرق إلى الغرب ويبلغ أعلاه نحو ٨٧٠ متراً.

السهل الساحلي

وينحصر بين خط الساحل، وأقدام الجبال عند منسوب نحو ٢٠٠ متر، ويتراوح عرضه بين ٥ و ١٠ كيلو مترات في المتوسط، ويصل أقصى ارتفاع له نحو ٢٤ كيلو متراً عند رأس بناس. وقد تقترب الجبال لتتشرع عن البحر مباشرة فلا تترك سوى شريط ضيق. وقد تظهر بعض التلال المنعزلة هنا أو هناك، ولكنها على أي حال ليست ظاهرة عامة. ومن أبرز معالم السهل الساحلي المدرجات المرجانية التي تشكلت في الماضي تحت سطح الماء، ثم انحسرت عنها مياه البحر، وهي تحدد الشواطئ القديمة المرتفعة التي يتراوح منسوبها بين ٢٥٠، ٢٥ متراً فوق مستوى سطح البحر الحالي، والأقدم والأكثر ارتفاعاً تقع في الداخل، بينما الأحدث والأقل منسوباً قرب البحر.

ويقطع السهل الساحلي عدد كبير من الأودية التي تنحدر من جبال البحر الأحمر نحو البحر، وهي أودية كثيرة العدد، متواضعة المساحة والطول، شديدة الانحدار، وأهمها من الجنوب إلى الشمال: وادي دعيب، وينبع من مرتفعات البحر الأحمر في جنوب شرق مصر وشمال شرق السودان، ثم وادي الحوضين وهو أطول أودية الساحل وأوسعها حوضاً، ويصب في البحر قرب شلاتين. يلي ذلك وادي رحبة، ووادي حماطة، ووادي الجبال، ووادي كريم (عند القصير) ثم وادي



من: الصخور الطباشيرية، بينما تكون الصخور الجيرية الايوسينية الأحداث هضبة التيه. وتميل هذه الطبقات ميلا طفيفا نحو الشمال وتنحدر جوانب الهضاب في شكل حافات شديدة الانحدار. والأخيرة من أهم معالم هذا الإقليم. وهضبة العجمة أكثر ارتفاعاً وتضرساً من هضبة التيه، وتمثل في معظم أجزائها خطا لتقسيم المياه بين أحواض التصريف في وسط سيناء، بين الأودية التي تنحدر شمالاً إلى وادي العريش والأودية المنصرفه غرباً إلى خليج السويس، والمنصرفه شرقاً إلى خليج العقبة.

إقليم السهول

ويمتد بين خط ساحل البحر المتوسط، وخط منسوب ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر. وينقسم هذا الإقليم بدوره الى سهول ساحلية (دون ٢٠٠ متر) وسهول داخلية (٢٠٠ - ٥٠٠ متر) يفصل بينهما نطاق من القباب. أما السهول الساحلية فهي عبارة عن مثلث كبير قاعدته قناة السويس، وضلعاه ساحل البحر المتوسط من ناحية، والخط الواصل بين رفح والسويس من ناحية أخرى. ويعتبر سهل الطينة شمال غرب هذا الاقليم جزءاً لا يتجزأ من الدلتا المصرية. ويتوسط هذا السهل الساحلى بحيرة طولية هي بحيرة البردويل، وتمتد لمسافة ١٣٠ كيلو مترا من الشرق إلى الغرب وتتصل بالبحر عبر بوغاز كثيراً ما يتعرض للإطماء. وإلى جانب هذه البحيرة تُعتبر الكثبان الرملية من أهم خصائص هذا الإقليم. ففي الشمال تسود الكثبان الرملية الطولية، بينما تسود الكثبان الهلالية في الجنوب إلى جانب الفرشات الرملية المتموجة السطح. فضلاً عن ذلك تنتشر السبخات المالحة والمستطحات الطينية.

إقليم الجبال

ويتميز هذا الإقليم الجبلى بالوعورة والارتفاع، فهو أشد بقاع مصر تضرساً، وأكثرها ارتفاعاً. ويشرف على خليج العقبة دون أن يترك سهلاً ساحلياً يستحق الذكر، بينما يبتعد قليلاً عن خليج السويس ليعترك سهلاً ساحلياً عرضه نحو ٢٠ كيلو متراً في المتوسط، هو سهل القاع. ويمتد هذا التباين تحت مياه الخليج، فبينما لا يتجاوز عمق خليج السويس المائة متر يهوى قاع خليج العقبة إلى عمق يصل الألف متر. ويصل ارتفاع الجزء الأوسط من هذا الإقليم الجبلى نحو ألفى متر فوق مستوى سطح البحر في المتوسط. ويتجاوز هذا المنسوب عدد من القمم الجبلية الشاهقة الارتفاع: أعلاها جبل سانت كاترين (٢٦٤١ متراً) وهو أعلى القمم الجبلية في مصر، يليه جبل أم شومر (٢٥٨٦ متر) وجبل الثبت (٢٤٣٩ متراً) وجبل موسى (٢٢٨٠ متراً) وغيرها. وتتركز معظم القمم الجبلية الشاهقة الارتفاع في مساحة محدودة نسبياً، مما يجعلها غاية في التضرس والوعورة. ومن هذا الإقليم تنصرف مجموعات من الأودية: الأولى تنحدر شرقاً صوب خليج العقبة، والثانية تنحدر غرباً نحو خليج السويس.

إقليم الهضاب

ويشغل الجزء الأوسط من شبه الجزيرة ويتراوح منسوبه بين ٥٠٠، ١٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، ويتكون من هضبتين كبيرتين: هما هضبة العجمة، وهضبة التيه. ويؤلفان معاً إقليماً متجانساً، يتميز باستواء السطح، ويختلف كلية عن جنوب سيناء بجباله الشامخة، ذات القمم الشاهقة الارتفاع، وكذلك عن شمال سيناء بسهوله المنخفضة. وتتكون سطح هضبة العجمة أساساً

والى الجنوب من السهل الساحلى يوجد إقليم القباب، ويتمثل فى عدد من الجبال القبابية والمحدبة الشكل، يتراوح منسوب كل منها بين ٥٠٠، ١٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وتنظم فى موجات متتالية تتخذ اتجاهها عاماً من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى. وأهمها الموجة الرئيسية الوسطى التى تضم جبل الحلال (٨٩٠ متراً) وجبل يلق (١٠٩٠ متراً) وجبل الجدى (٨٤٠ متر). أما إقليم السهول الداخلية فيتميز بخلوه من الكثبان الرملية ويخترقه عدد كبير من الأودية التى ترصد وادى العريش، هذه السهول الباهتة التضاريس نسبياً تُرصعها عدد قليل من الجبال المتواضعة المنسوب.

أحواض التصريف النهري

يغطى سيناء شبكة كثيفة من خطوط الأودية التى تنتظم فى مجموعة من الأحواض الرئيسية: هى حوض وادى العريش (١٩, ٥٠٠ كم^٢) وهو أعظم أودية مصر عن الإطلاق. وأودية خليج السويس (الطور - فيران - سدرى - بعبع - طيبة - غرندل - وردان - سدر) وأودية خليج العقبة (وتير - نصب - كيد - أم عدوي). ثم أودية الساحل الشمالى وهى لا تتصل بالبحر وإنما تضيع مياهها فى السهل الساحلى الشمالى (الحاج - الجدى - أم خشيب - الحجايب - الحسنة). ويقدر إجمالى طول هذه الأودية نحو ٩, ٥٠٠ كيلو متر. وتتوافر فى هذه الأودية موارد المياه، سواء سطحية جارية (السيول) التى تجرى من حين لآخر، أو مياه مخزنة فى الرواسب التى تمتلئ بها هذه الأودية، والتى يتم الاستفادة منها بواسطة عدد كبير من الآبار التى تنتشر فى بطون هذه الأودية (شكل ٨).

السرطان الذى يمر - كما ذكرنا - بجنوب مصر . كما أن اشعة الشمس تكون متوسطة القوة على مصر أثناء الربيع والخريف ، ولا تضعف أشعة الشمس على مصر إلا خلال شهور الشتاء ، (ديسمبر - يناير - فبراير) عندما تكون أشعة الشمس مائلة وضعيفة .

ثانيا: مظاهر السطح

لا شك أن السطح السهلى السائد فى أراضى مصر يجعل المناخ يسير على وتيرة واحدة ، فلا يوجد تباين يذكر بين جزء وآخر من أراضى مصر ، بينما تتغير الصورة قليلا فى مناطق المرتفعات ، حيث تنخفض درجات الحرارة خاصة فى مرتفعات سيناء ؛ حيث يصل الفرق أحيانا بين حرارتها وحرارة المناطق المنخفضة المجاورة إلى أكثر من عشر درجات . أما الأثر الثانى للمرتفعات فهو زيادة كمية المطر .

فمن المسلم به أن كمية الأمطار فى مناطق المرتفعات تفوق كمية الأمطار فى المناطق المنخفضة . غير أن قرب السواحل الشمالية لمصر من مسار الانخفاضات الجوية الشتوية التى تمر عبر البحر المتوسط يجعل هذه السواحل أكثر جهات مصر مطرا .

ولا شك أن الأمطار إذا زادت كميتها بصفة عامة فإن أثر هذه الزيادة يتضح فى المناطق المرتفعة أكثر من المناطق المنخفضة ، وينتج عن هذه الزيادة فى كمية المطر جريان للمياه فى الأودية الصحراوية مثل أودية الصحراء الشرقية ، وأودية شبه جزيرة سيناء

مناخ مصر

العوامل المؤثرة فى مناخ مصر

أولا: الموقع الفلكى

تقع أراضى جمهورية مصر العربية بين خطى عرض ٢٢° ٥ ، و ٣٢° شمالا ، ومعنى هذا أن مدار السرطان يمر بالطرف الجنوبى للبلاد إلى الجنوب من مدينة أسوان بقليل . كما أن أطرافها الشمالية تصل إلى مشارف العروض الوسطى . ويدل هذا الموقع الفلكى أيضا على أن مصر تقع داخل العروض المدارية الحارة والجافة ، حيث إنه من المعروف أن الإقليم المدارى الجاف (الصحراوى) يسيطر على المناطق الواقعة بين خطى عرض ١٨° ٥ ، و ٣٠° شمالا وجنوبا .

ولا شك أن هذا الموقع يكسب أراضى مصر وهواءها قدرا كبيرا من الإشعاع الشمسى ، فالشمس ترسل أشعة عمودية أو قريبة من العمودية إلى أراضى مصر فى الصيف عندما تكون أشعة الشمس متعامدة على مدار

ثالثا: المسطحات المائية

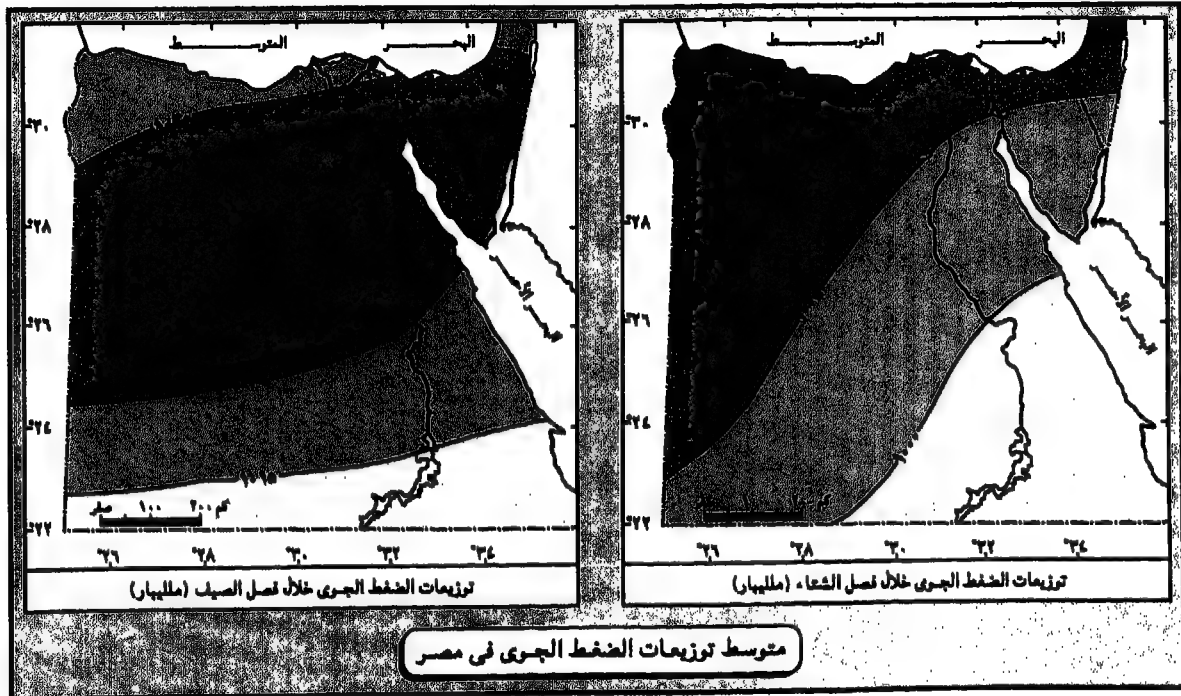
أما البحر الأحمر فتأثيره على الحرارة طفيف للغاية، ويرجع ذلك إلى ضيقه وصغر مساحته وما يكتنفه من مرتفعات لذا لا يتعدى تأثيره الحرارى سوى بضعة كيلو مترات من الساحل، كما أن تأثيره على الرطوبة هو رفع نسبة الرطوبة فى المناطق القريبة منه فى فصل الصيف، وليس له تأثير على كميات المطر الساقطة فى مصر.

توزيعات الضغط والرياح

١- فصل الشتاء: (ديسمبر ويناير وفبراير)

تقع مصر فى هذا الفصل تحت تأثير الرياح الغربية العكسية التى تأتى من الغرب محملة ببخار الماء فى كثير من الاحيان، كما أنه يصل إلينا تصحبه منخفضات جوية قادمة من الغرب، مصدرها المحيط الأطلنطي، وتكون مقدمة هذه المنخفضات ذات هواء دافئ ومؤخرتها ذات هواء بارد، وتنتج عن هذه المنخفضات فى أغلب الأحيان أمطار، ولكنها أمطار قليلة أغلبها يسقط على الساحل الشمالى والدلتا ونادرا ما تسقط أمطار على مصر الوسطى والجنوبية (شكل ٩).

تطل مصر بساحلين طويلين على البحر المتوسط فى الشمال، والبحر الأحمر فى الشرق، ونجد أن الآثار المناخية للبحر المتوسط مختلفة تماما عما فى البحر الأحمر، فالمسطحات المائية تعمل على التقليل من حرارة الصيف، وعلى الحد من برودة الشتاء، كما تعمل على زيادة كمية المطر فى المناطق القريبة منها. والبحر المتوسط مسطح مائى واسع، وهو أيضا مصدر لأغلب الرياح التى تهب على مصر سواء فى الصيف أو فى الشتاء فإن التأثير البحرى يبدو واضحا فى أغلب أراضي مصر وبخاصة الجزء الشمالى من البلاد. وهذا الأثر يبدو فى درجات الحرارة على وجه الخصوص حيث يلطف البحر من حرارة الصيف وكذلك يقلل من برودة الشتاء. كما أن الكتل الهوائية التى تمر على البحر المتوسط تحمل كميات من بخار الماء الذى يسقط على ساحل مصر الشمالى على هيئة أمطار ويقل هذا الأثر كلما اتجهنا جنوبا، حتى يكاد يختفى تقريبا فى جنوب البلاد.



شكل (٩)

يناير إلى حوالى ٥° مئوية، وتصل إلى ١٠° مئوية على هوامش هذه المنطقة، وواضح أن تأثير ارتفاع سطح الأرض يطغى على أية عوامل أخرى. كذلك تنخفض حرارة الشتاء على مصر الوسطى، والأجزاء المتاخمة لها فى نفس خطوط العرض فى الصحراوين الشرقية والغربية. وواضح أن انخفاض حرارة الشتاء فى هذا النطاق الأوسط من مصر يرجع الى ضعف عوامل رفع درجات الحرارة فى هذا الفصل، أو بمعنى آخر عوامل تدفئة الهواء. ألا وهى تأثير المسطحات المائية، وتأثير خط العرض، حيث إن الأطراف الشمالية لمصر تكون أكثر دفئا فى فصل الشتاء بسبب تأثير البحر المتوسط اللطيف للبرودة، وجنوب الصعيد يكون دفيئا أيضا بسبب تأثير خطوط العرض. وتقل متوسطات حرارة الشتاء فى الجزء الأوسط من جمهورية مصر العربية إلى ١٢° مئوية، بينما ترتفع هذه المتوسطات إلى ١٥° مئوية فى شمال مصر وإلى ١٨° مئوية فى أقصى الجنوب (شكل ١٠).

ولا شك أن درجات الحرارة فى الشتاء تنخفض أحيانا عن هذه المعدلات؛ فهى تصل الى ١٠°م فى الإسكندرية وحوالى ٦°م فى طنطا وحوالى ٥°م فى الجيزة، ٤°م فى سيوة ولكنها ترتفع إلى ٩°م فى أسوان. وذلك فى شهر يناير، وقد تنخفض درجات الحرارة عن هذه الدرجات فى بعض ليالى فصل الشتاء فتصل الى ما يقرب الصفر أو دونه فى المنيا مثلا بسبب موقعها فى منطقة يصل إليها الهواء البارد أثناء الليل، علاوة على بعدها عن مؤثرات الدفء السابق ذكرها. ورغم انخفاض درجات الحرارة فى ليالى الشتاء إلا أنه فى الأحوال العادية ترتفع الحرارة، ويسود الدفء أثناء النهار، ما لم تصل كتل هوائية قارية باردة من غرب آسيا أو شرق أوروبا، وفى الأحوال العادية تعمل أشعة الشمس أثناء

٢- فصل الربيع: (مارس وأبريل ومايو)

وأهم ظواهر فصل الربيع هو مرور انخفاضات جوية من الغرب إلى الشرق على الأطراف الشمالية للصحراء، وهذه المنخفضات هى المسئولة عن هبوب رياح الخماسين الحارة، التى تأتى من قلب الصحراء الغربية فى الجنوب، وهذه الرياح تكون ساخنة ومحملة بالرمال والأتربة، وتدوم من يوم إلى ثلاثة أيام، وترتفع فيها الحرارة من ١٠ إلى ١٥ درجة مئوية عن المعدل، وتحدث هذه الموجات عدة مرات خلال فصل الربيع.

٣- فصل الصيف: (يونية ويولية وأغسطس)

وفيه تكون الرياح هادئة للغاية، وتسود رياح شمالية هى التى يطلق عليها مناخيا الرياح التجارية الشمالية الشرقية، ويعرفها عامة الناس فى مصر باسم الهواء البحرى المحبب الذى يجعل الناس يفضلون أن تكون واجهات منازلهم وفتحاتها شمالية؛ حيث تستقبل هذا الهواء اللطيف صيفا.

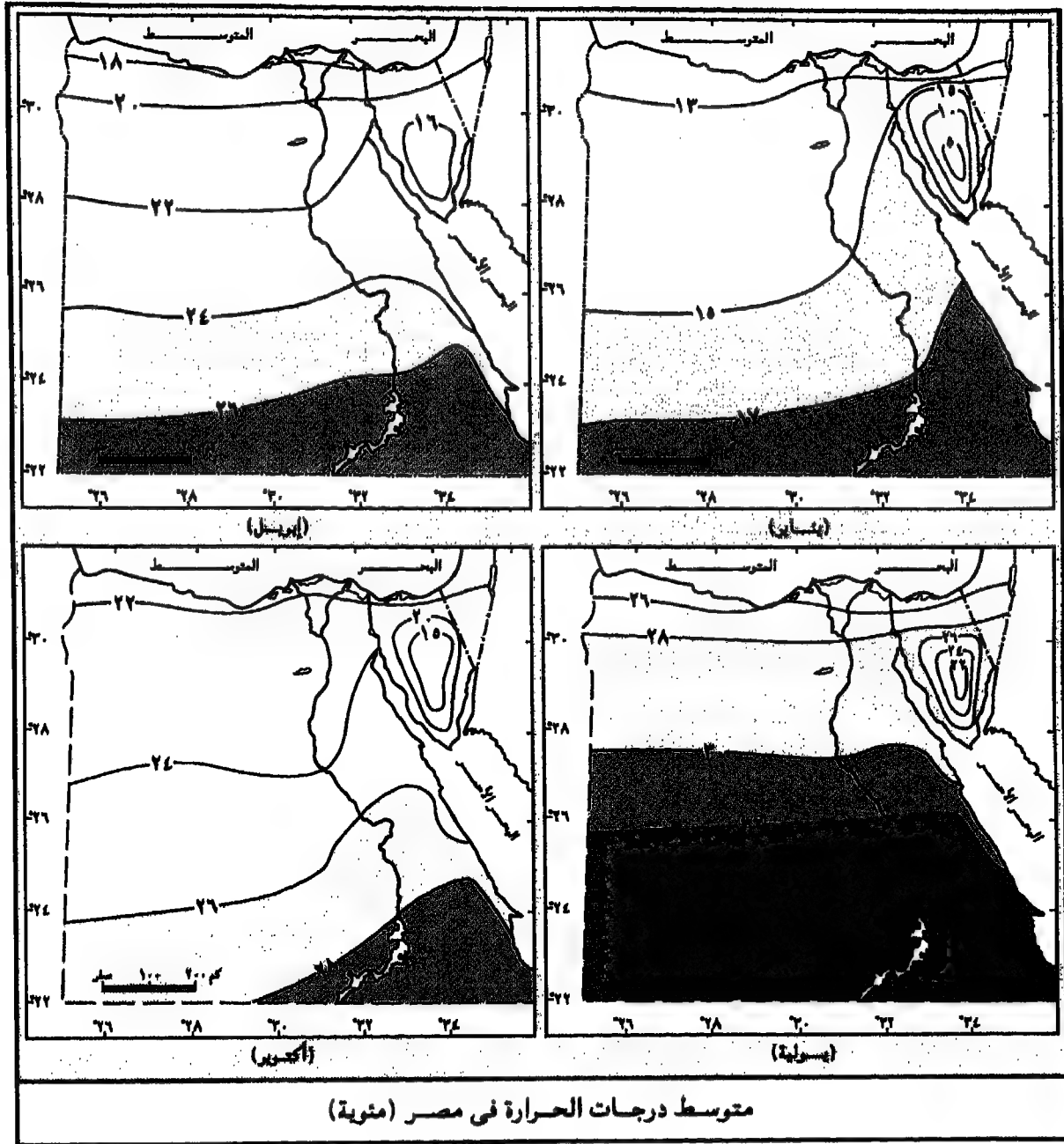
٤- فصل الخريف: (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر)

وفى هذا الفصل تتراجع أوضاع الصيف، وتبدأ أوضاع فصل الشتاء فى التكون والوجود وفيه تبدأ تباشير الانخفاضات الجوية فى المرور من الغرب إلى الشرق، لذلك قد تسقط أمطار فى شمال مصر فى فصل الخريف، وكثيرا ما تصاحب هذه الأمطار عواصف رعدية، وتسقط أغلب هذه الأمطار المبكرة عادة فى شهر نوفمبر وإن كانت كثيرا ما تبدأ فى شهر أكتوبر.

الحرارة

فصل الشتاء: (ديسمبر - يناير - فبراير)

من الملاحظ أن أقل درجات الحرارة خلال فصل الشتاء فى مصر تكون فى منطقة مرتفعات شبه جزيرة سيناء، حيث تصل متوسطات شهر



شكل (١٠)

غير أن الأيام الحارة في فصل الربيع قليلة ومحدودة ومتفرقة. أما حرارة الصيف فهي دائمة مستمرة لأيام متتالية وإن تخللتها أيام لطيفة فهي الاستثناء وليس القاعدة. وتتراوح متوسطات فصل الصيف بين 28°C أو 29°C في الشمال و 40°C إلى 42°C في الجنوب، أي أن هناك فروقا تزيد على 12°C مئوية بين السواحل الشمالية والمحافظات الجنوبية. ويرجع هذا إلى عاملين مجتمعين يشتركان في تخفيف شدة الحرارة في الصيف في الشمال

النهار على رفع درجات الحرارة إلى العشرينيات، خاصة عندما يقل التغيم ويكون الهواء ساكنا.

فصل الصيف: (يونية - يولية - أغسطس)

ترتفع الحرارة خلال شهور الصيف إلى حدودها القصوى. فالصيف في مصر هو أحر فصول السنة عامة، هذا مع التسليم بأن فصل الربيع كما سيرد ذكره فيما بعد قد تحدث فيه درجات حرارة تفوق معدلات فصل الصيف.

فى الايام الباردة وارتفاع لدرجات الحرارة وإحساس بالدفع، ثم تبدأ أحوال الصيف بالظهور، فى صورة أيام حارة تشبه تلك التى تسود فى أيام فصل الصيف. ويقوم فصل الربيع بهذا الدور فى مصر بين فصول السنة، أو بالأحرى بين الشتاء والصيف كفصل اعتدال، غير أنه يخرج أحيانا عن صفة الاعتدال هذه، فإذا بدرجات الحرارة ترتفع أحيانا إلى ما فوق الأربعينيات لعدة أيام فتفسد طقس الربيع باعتداله وحرارته المتوسطة.

فصل الخريف: (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر)

وهذا هو فصل الاعتدال الآخر، بين الصيف من ناحية، والشتاء من ناحية أخرى. وأهم ما يُميز فصل الخريف أنه لا توجد به تطرفات حرارية كالتى تحدث فى الربيع، فالانخفاضات الخماسينية فيه لا وجود لها. وإذا جاء انخفاض فإنه يأتى ببعض الأمطار المبكرة، وحسب ذلك فإن الخريف فى مصر فصل اعتدال حقيقى، ويكاد يكون أنسب فصول السنة من حيث راحة الإنسان. فدرجات الحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف تبدأ فى الانكسار، وتوجد أيام ذات حرارة معتدلة تُنهِى بلاشك قيظ يولية وأغسطس. وتبدأ هذه الدرجات المعتدلة فى شهر سبتمبر ثم تزداد فى أكتوبر، وتصل أوجها فى نوفمبر الذى يعد بحق أفضل الشهور فى مصر من حيث درجات الحرارة، وذلك قبل أن يحل ديسمبر، وتأتى معه موجات البرد الشتوية. وتتراوح درجات الحرارة العظمى فى الخريف بين ٢٧°م على الساحل الشمالى، ٣٥°م أقصى الجنوب.

ألا وهما خط العرض والقرب من ساحل البحر المتوسط نسبيا.

والرياح التجارية التى تمر عليه ثم تصل إلى النطاق الساحلى تُعتبر عاملا هاما فى تلطيف حرارة الصيف فى مناطق مثل الإسكندرية (٢٩، ٨° فى يولية) وبور سعيد (٣٠، ٩°) وغيرها من مدن الساحل الشمالى فى مصر بينما محطة الجيزة ٣، ٣٥°م وأسوان ١٧، ٤١°م.

أما شبه جزيرة سيناء فإن الحرارة فيها تقل فى اتجاهين نحو الساحل الشمالى بسبب تأثير البحر المتوسط، حول الثلاثين، كما تقل أيضا فى منطقة المرتفعات الوسطى، حيث تتراوح حول ٢٥°م. أما الأجزاء الأخرى من شبه جزيرة سيناء فهى حارة، شأنها شأن بقية جهات مصر بسبب انخفاضها وبعدها عن المسطحات المائية، ذات الأثر الفعال فى تخفيف درجة الحرارة.

ولابد أن نسجل أن البحر الأحمر ليس له تأثير يذكر على تخفيف حرارة المناطق المطلة على فى فصل الصيف، لذلك كانت شواطئه تصلح مشاتى أكثر منها مصايف.

ومن الملاحظ أيضا على حرارة الصيف فى مصر أن درجات الحرارة تقل بسرعة كلما اقتربنا من ساحل البحر المتوسط، بينما التغير يكون بطيئا فى الأجزاء الداخلية من مصر خاصة فى الصعيد. كذلك من الملاحظ أن درجات الحرارة تقل أثناء الليل، وهى سمة قارية على كل حال ألا وهى المدى الحرارى اليومى الكبير الذى يتراوح بين ١٠° درجات فى الشمال وحوالى ١٦° إلى ١٨° فى الجنوب. فرغم أن النهار حار مرهق فإن الليل معتدل الحرارة.

فصل الربيع: (مارس - أبريل - مايو)

من المفروض حراريا أن يكون فصل الربيع فصل انتقال بين ظروف الشتاء وظروف الصيف، إذ تبدأ ظروف الشتاء فى التراجع بقلّة

الرطوبة النسبية

الرطوبة النسبية من العناصر المناخية الهامة، فلها دلالات هامة بالنسبة للأحوال المناخية، فمعرفة الرطوبة النسبية تدلنا على إمكانية حدوث التكاثف من عدمه، كما أن الرطوبة النسبية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى إحساس الإنسان بحرارة الجو أثناء الصيف.

والرطوبة النسبية لا تتبع نمطا واحدا في أنحاء مصر المختلفة. فالرطوبة النسبية ترتفع إلى حدها الأقصى على السواحل المصرية في فصل الصيف، بينما تبلغ حدها الأقصى في الأجزاء الداخلية في فصل الشتاء. ومن الواضح أن ارتفاع الرطوبة النسبية في المناطق الساحلية في فصل الصيف يرجع إلى زيادة التبخر من المسطحات المائية، وبالتالي إضافة كميات كبيرة من بخار الماء إلى الهواء، بينما نجد ارتفاع الرطوبة النسبية في الهواء في فصل الشتاء في المناطق الداخلية يرجع إلى وصول الهواء الرطب خلال هذا الفصل، وإلى انخفاض درجات الحرارة. ومن المعروف أن الرطوبة النسبية تتناسب تناسباً عكسياً مع درجات الحرارة.

ومن الملاحظ أن الرطوبة النسبية تتناقص على الساحل الشمالى، بالاتجاه من الغرب إلى الشرق، بينما على ساحل البحر الأحمر تتناقص الرطوبة من الشمال إلى الجنوب. كذلك تتناقص الرطوبة النسبية بصفة عامة من شمال مصر إلى جنوبها.

ويصل المتوسط السنوى للرطوبة النسبية في مدينة الإسكندرية إلى ٦٨٪ و ٥٤٪ في وادى النطرون، ٤٨٪ فى حلوان، ٣٥٪ فى الأقصر، ٢٢٪ فى أسوان. وفى سيناء نجد المتوسط السنوى فى العريش ٧٠٪ يقل جنوبا حتى يصل فى القسيمة إلى ٥٩٪ و ٤٤٪ فى المغارة و ٣٣٪ فى سانت كاترين.

وتصل الرطوبة النسبية أدناها فى فصل

الربيع. ولا شك أن هذا يرجع إلى تأثير الموجات الخماسينية التى يتميز هواؤها بارتفاع الحرارة وقلة بخار الماء. وتصل الرطوبة النسبية أثناء هبوب رياح الخماسين إلى ٢٪ أو ٣٪ ولكنها تعود إلى الارتفاع بعد مرور الانخفاض الخماسينى.

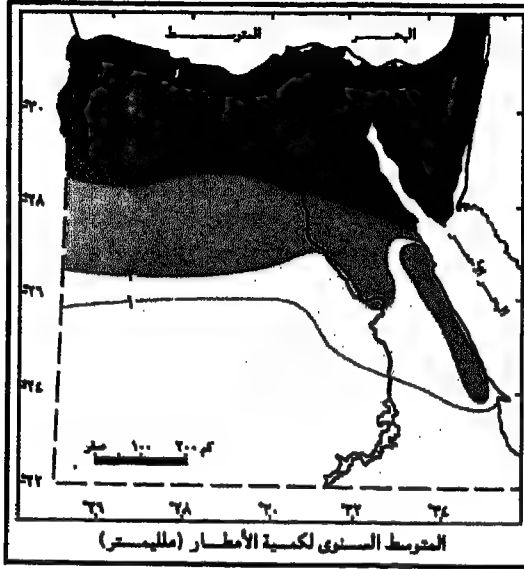
المطر

الكمية

نلاحظ أن كمية المطر فى مصر تتناقص كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، ويكون تناقص المطر واضحا إذا قارنا بين الساحل الشمالى وبقية أنحاء مصر، ويزيد التناقص وضوحا إذا تخطينا خط عرض مدينة القاهرة جنوبا، حتى تصل إلى أجزاء قد لا تسقط بها أمطار على الإطلاق.

وتصل كمية المطر السنوى إلى ٢٠٠ ململيمتر فى مدينة الإسكندرية ثم تتدهور الكمية السنوية إلى ٩٠ ململيمترا فى دمهور، ثم تصل إلى ٥٧ ململيمترا فى طنطا ثم ٢٥ ململيمترا فقط فى مدينة القاهرة غير أن هذا التناقص وإن كان واضحا فى النطاق الممتد من الإسكندرية شمالا حتى القاهرة جنوبا إلا أنه أكثر وضوحا ما بين القاهرة والمناطق الموجودة إلى جنوبها حيث تصل إلى ١١ ململيمترا سنويا فى مدينة الفيوم وتصل إلى ٤ ململيمترات فقط فى مدينة المنيا وتتدهور الكمية السنوية فيصل متوسطها إلى ١ ململيمتر فى كل من أسيوط وقنا والأقصر وأسوان. وهذا المتوسط الضئيل فى محطات جنوب مصر لا يمثل المقدار الفعلى للكمية السنوية للمطر، وإنما هذا المتوسط قد ينتج عن سقوط كمية أكبر فى سنة واحدة، وعند استخراج المتوسط السنوى من عدة سنوات تكون النتيجة ذلك الرقم المشار إليه.

ويرجع التناقص فى كمية المطر كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب، إلا أن الأجزاء



شكل (١١)

فصلية المطر

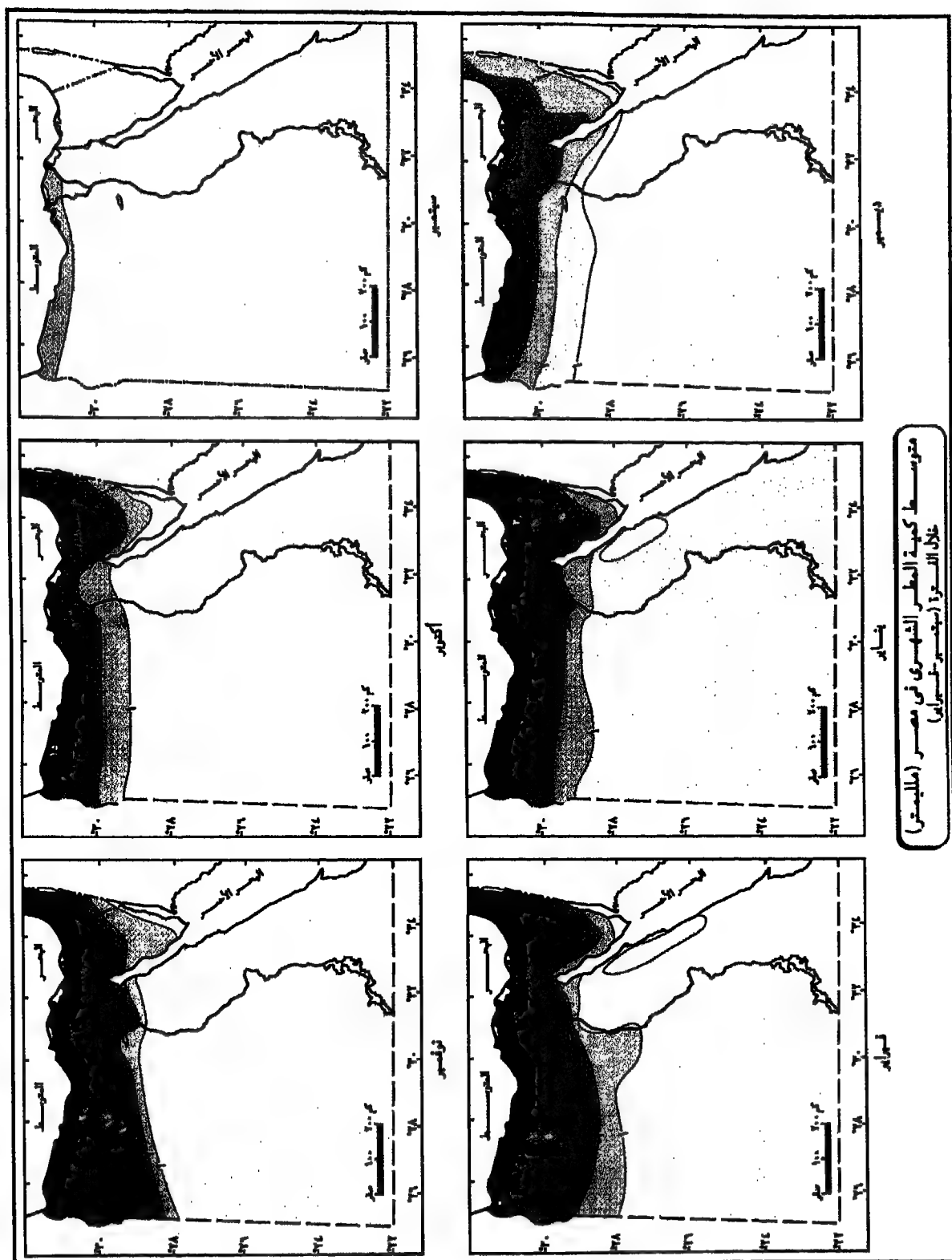
تسقط الأمطار في مصر في الفترة الممتدة من شهر سبتمبر حتى شهر مايو، وينقطع المطر تماما في شهور الصيف الثلاثة، وهي يولية ويولية وأغسطس، ومعنى هذا أن فصل الربيع والخريف تسقط خلالهما بعض الأمطار، وبذلك فإن سقوط المطر لا يقتصر على فصل الشتاء فقط (شكلا ١٢، ١٣).

ويتفق موعد سقوط الأمطار مع مرور الانخفاضات الجوية فوق أرض مصر، ويزداد مرور هذه الانخفاضات مع تقدم فصل الشتاء غير أنها تبدأ في فصل الخريف، كما يستمر مرورها في فصل الربيع، وعند انقطاع مرور الانخفاضات الجوية في فصل الصيف ينقطع سقوط المطر. وأغزر شهور السنة مطرا في مصر هما شهريناير وفبراير في الأجزاء الشمالية، ولكنها تتأخر في جنوب مصر، وقد تصبح فبراير ومارس وأبريل ففي مدينة أسيوط نجد قمة المطر في شهر فبراير، حيث يسقط به حوالي ٧٠٪ من المطر السنوي. أما في أسوان فإن قمة المطر هي شهر أبريل وعلى ساحل البحر الأحمر تقع قمة المطر في شهر نوفمبر كما هو الحال في القصير وأبو كيزان ورأس بناس. وعلى الساحل الشمالي نجد قمة المطر

الشمالية من مصر تتعرض لتأثير الانخفاضات الجوية الشتوية، التي تجلب معها الكتل الهوائية الرطوبة، بينما جنوب مصر يقع بعيدا عن مسارات هذه الانخفاضات الجوية ورياحها الرطبة.

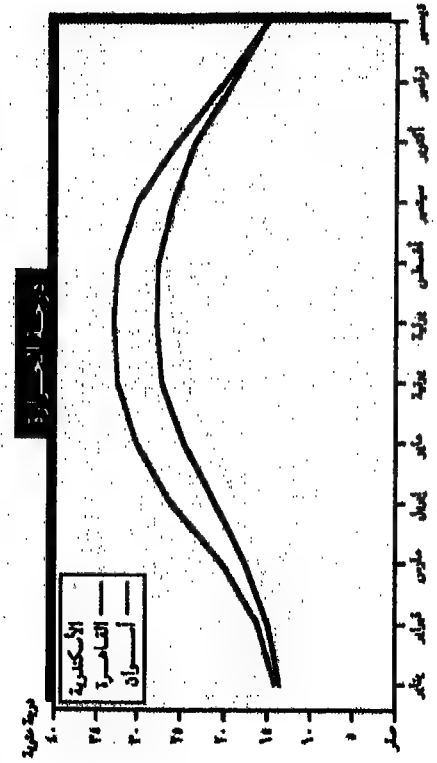
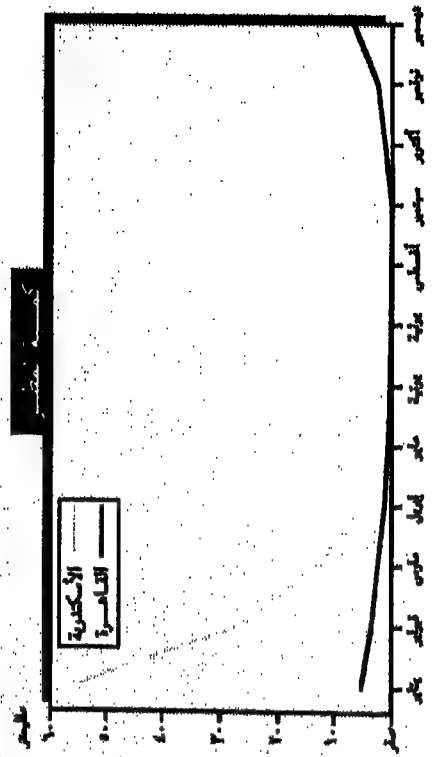
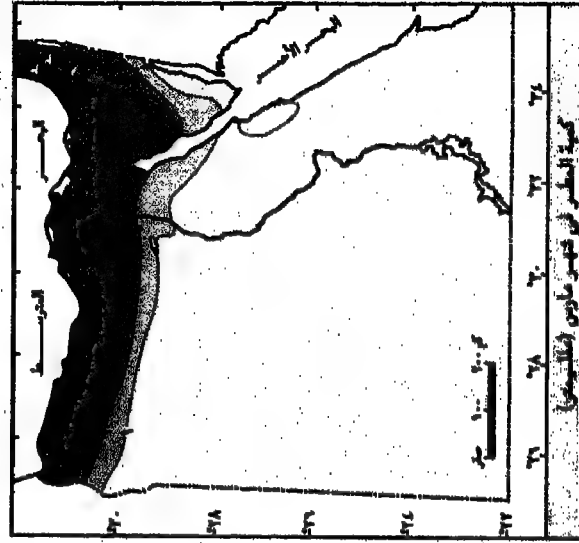
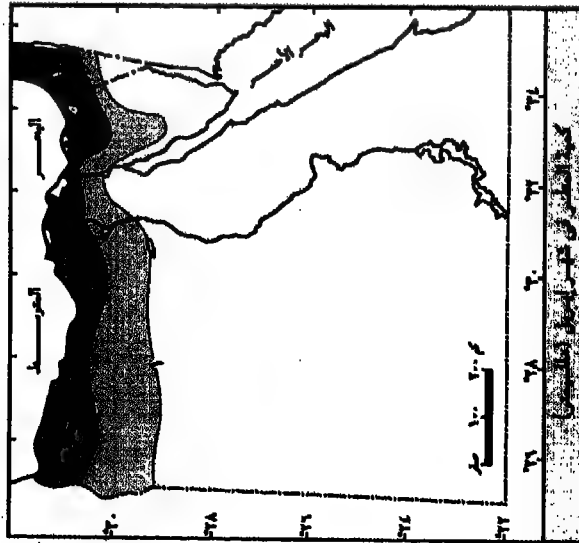
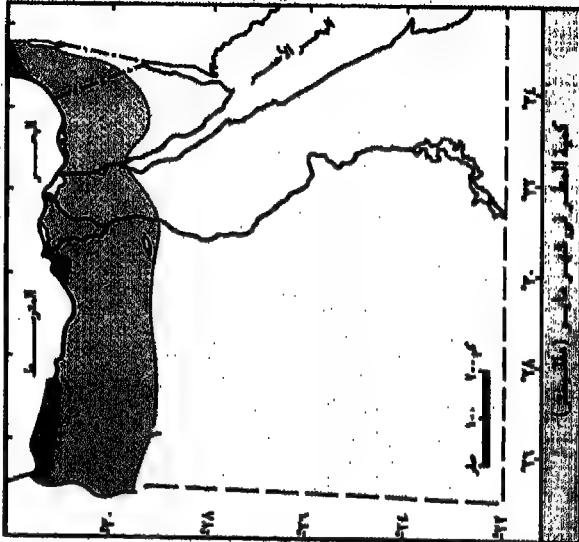
وفي شبه جزيرة سيناء كذلك، فإن كمية المطر تقل بالاتجاه من الشمال إلى الجنوب. فبينما نجد متوسط كمية المطر السنوي في العريش ١٠٥ ملليمترات نجدها تصل إلى ٤٤ ملليمترا في المغارة، ٢٨ ملليمترا في نخل و ١٠ ملليمترات في مدينة الطور في الجنوب. كما تقل كميات المطر عموما في سيناء من الغرب إلى الشرق، بسبب الابتعاد عن مصادر الرياح الممطرة القادمة من الغرب. ولكن تؤثر المرتفعات واتجاه الساحل على كمية المطر في شبه الجزيرة، وفي سانت كاترين في الجنوب أدى الارتفاع إلى سقوط مطر سنوي قدره نحو ٦٢ ملليمترا كذلك أدى اتجاه خط الساحل في شمال سيناء إلى زيادة كمية المطر باطراد من الغرب إلى الشرق من ٨٠ ملليمترا في بورسعيد إلى ١٠٥ ملليمترات في العريش إلى ٣٠٤ ملليمترات في رفح، بسبب تغير اتجاه خط الساحل الذي يصبح من الجنوب إلى الشمال تقريبا مما يجعل الرياح شبه متعامده على خط الساحل (شكل ١١).

وتجدر الإشارة هنا إلى ظروف سقوط الأمطار على مرتفعات البحر الأحمر، حيث يساعد وجود المرتفعات على سقوط كميات لا بأس بها من المطر تفوق ما يسقط على المناطق المنخفضة الواقعة إلى الغرب من هذه المرتفعات ونعني بها الصحراء الشرقية، وقد تصل كميات المطر أحيانا على مرتفعات البحر الأحمر إلى كميات قريبة مما يسقط في شمال مصر، وفي بعض الأحيان قد تسقط كميات تصل ما بين ٣٠، ٦٠ ملليمترا في يوم واحد مما ينتج عنه تكوين سيول جارفة، كما حدث في نوفمبر ١٩٩٤.



شكل (١٢)

متوسط كمية المطر الشهري في مصر (الفترة مارس-مايو)



شكل (١٣)

الأيام في الإسكندرية ٣٠ يوماً، وفي دمياط ٢١ يوماً، وفي بورسعيد ١٥ يوماً. كذلك يزداد عدد الأيام المطيرة مع الارتفاع في شبه جزيرة سيناء، فعدد الأيام المطيرة يصل إلى ثلاثة أيام في أبو رديس ويومين فقط في مدينة الطور، ولكنه يصل إلى سبعة أيام في سانت كاترين، التي تقع على ارتفاع يصل إلى ٢٦٤٠ متراً فوق سطح البحر.

درجة تركيز المطر

يُقصد بدرجة تركيز المطر أكبر كمية مطر سقطت في يوم واحد. ونجد أن هذه الكمية قد بلغت ٨, ١٢٠ ملميمتر في السلوم (٢٢ نوفمبر ١٩٤٧) ٩٨ ملم في سيدى براني، ٦٥ ملم في الإسكندرية، ٧٠ ملم في وادي النطرون، ٥٥ ملم في قنا. ومن الطريف أن كل هذا حدث خلال شهر نوفمبر في كل المحطات السابق ذكرها، ويرجع هذا إلى أن الرخات الثقيلة من المطر عادة تسقط مع العواصف الرعدية، وهى عادة تحدث في مصر خلال فصل الخريف، وفي شهر نوفمبر بالذات، ويرجع هذا إلى تزايد عمليات التسخين على السطح للكتلة الهوائية التي تصل إلى مصر محملة ببخار الماء في أوائل فصل الأمطار، ويؤدي التسخين السطحي للهواء إلى عمليات صعود الهواء الرطب إلى أعلى مما ينتج عنه نشأة الرعد وسقوط كميات كبيرة من الأمطار خلال ساعات قليلة.

وقد تصل كمية المطر التي تسقط في يوم واحد في سنة، إلى أضعاف كمية المطر السنوي في المتوسط. وتبدو هذه الأحوال أكثر تطرفاً في جنوب مصر حيث ينذر سقوط المطر، وقد تمر سنوات متتالية لاتسقط بها أمطار إطلاقاً كما ذكرنا من قبل، ولكن قد يأتي يوم واحد تسقط به كمية غير متوقعة من الأمطار.

في شهر يناير. غير أن شهور المطر تتوزع على عدد أكبر من الشهور في منطقة الساحل الشمالى، بينما تتركز الأمطار في عدد أقل من عدد أقل من الشهور كلما اتجهنا جنوباً، كذلك نلاحظ أن فصل الربيع من الفصول غزيرة الأمطار نسبياً في المحطات الشمالية بتأثير انخفاضات البحر المتوسط، بينما فصل الخريف أكثر مطراً في الأطراف الجنوبية من مصر، وذلك بتأثير منخفض السودان والجبهة المدارية التي تكون نشيطة في هذه الأصقاع خلال فصلي الصيف والخريف.

الأيام المطيرة

يرتبط عدد الأيام المطيرة في كثير من مناطق العالم مع الكمية السنوية من الأمطار. ولما كانت كمية المطر السنوي في مصر محدودة، فإنه من المتوقع أن يكون عدد الأيام المطيرة محدوداً أيضاً. ونلاحظ بصفة عامة أن عدد الأيام المطيرة يتناقص كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق، وكذلك يتناقص كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.

ويصل عدد الأيام المطيرة في دمياط إلى ٢١ يوماً في السنة، ينخفض العدد إلى عشرة أيام في المنصورة، ثم إلى ثمانية أيام في الزقازيق وإلى خمسة أيام في الجيزة ولكن العدد لا يتعدى ثلاثة أيام في الفيوم، ويوماً مطيراً واحداً في المنيا، ثم يقل العدد عن يوم واحد في السنة إلى الجنوب من المنيا، أى أن المطر قد يسقط في سنة، وينقطع في أخرى أو في عدد من السنوات، حيث تمر عدة سنوات لايسقط فيها مطر يمكن قياسه. وقد يصل عدد سنوات انحباس المطر في مصر العليا إلى ١٢ سنة أو أكثر، وقد تم تسجيل عشرة أيام سقط فيها المطر في الواحة الداخلة خلال فترة امتدت لواحده وخمسين سنة (١٩٣١ - ١٩٨٢)، أما بالنسبة للاتجاه من الغرب إلى الشرق فإننا نجد عدد الأيام المطيرة يتناقص أيضاً فنجد عدد

ويلاحظ أيضا أن السنوات غزيرة المطر غالبا مايعم تأثيرها جهات مصر المختلفة، ولكن بدرجات متباينة، وكذلك سنوات الجفاف يسود تأثيرها كل أقاليم مصر.

اتجاهات التغير في كميات المطر في السنوات الاخيرة

لوحظ أن كميات المطر في مصر تميل إلى التناقص تدريجيا، ويتفق هذا الاتجاه مع ما يحدث على المستوى العالمى . وقد دلت الدراسات على أن كميات المطر تتناقص بعض الشيء في العروض المدارية مثل أوائل القرن العشرين ومن أكثر جهات العالم تأثرا بهذا الاتجاه نطاق الساحل في قارة أفريقية وهو النطاق الذى يمتد إلى جنوب الصحراء في شمال أفريقية ممتدا من البحر الأحمر شرقا حتى سواحل المحيط الاطلنطى في الغرب حيث ضرب الجفاف هذا النطاق عدة مرات خلال النصف الثانى من هذا القرن.

السحب

تتكون السحب عادة في سماء مصر نتيجة لمرور الانخفاضات الجوية خاصة في فصل الشتاء، كذلك تتكون أيضا بسبب حالات عدم الاستقرار التى تنشأ عن التسخين السطحي، وصعود الهواء إلى أعلى محملا بكميات من بخار الماء ومن ثم برودته حتى نقطة الندى، وحدوث عمليات التكاثف لبخار الماء في طبقات الجو العليا. أما في حالة المنخفضات الجوية، فإن السحب تتكون على طول الجبهات الهوائية، والاختلافات التى تنشأ بين الكتل الهوائية المتباينة في حرارتها ورطوبتها عندما تتقابل. ويضطرب الهواء الدافئ إلى الصعود فوق الهواء البارد سواء على طول الجبهة الدفئية أو الجبهة الباردة.

ذبذبة الأمطار

من أهم سمات المطر في مصر حدوث ذبذبات شديدة في كميات المطر من سنة لأخرى، كذلك حدوث ذبذبات في مواعيد سقوطه . فالمطر في مصر متغير بشدة في كميته ومواعيده، وتمثل سنوات الشذوذ في حالة المطر نسبة أعلى بكثير من السنوات التى تتفق مع المتوسطات، وتشتد الذبذبة في محطات مصر الوسطى ومصر العليا إذا قورنت بمحطات شمال مصر ومعنى هذا أنه مع قلة كميات المطر السنوى تزيد درجة الذبذبة في الأمطار، والعكس صحيح. غير أن الذبذبات موجودة أيضا وبوضوح في المحطات الشمالية، ففي الإسكندرية سقطت ٤٠٥ ملم في سنة ١٩٧٤، وفي السنة التالية لها سقطت ١٤٧ ملم وفي بورسعيد سقطت ١٠٠ ملم في سنة ١٩٥٧، وفي السنة التالية لها سقطت ٣١ ملم، وفي مدينة السلوم سقطت ٣٤٢ ملم في سنة ١٩٥٣، وفي السنة السابقة لها سقطت ٣٤ ملم فقط. وقد يحدث أن تتوالى عدة سنوات ذات أمطار غزيرة، كما قد تتوالى عدة سنوات ذات أمطار قليلة.

ومن الفترات ذات المطر القليلة لمجد: من ١٩٠١ - ١٩٠٥ ومن ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ومن ١٩٥١ - ١٩٥٤ ومن ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ومن ١٩٦٧ - ١٩٦٩ ومن ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ومن ١٩٨٠ - ١٩٨١.

ومن الفترات ذات المطر الغزير لمجد: من ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ومن ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ومن ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ومن ١٩٧٤ - ١٩٧٩.

وقد تكون السنوات غزيرة المطر منفردة مثل: سنوات ١٩٥٧، ١٩٦٩، ١٩٧٤ أو متعاقبة كما ذكرنا وكذلك سنوات الجفاف مثل ١٩٦٢، ١٩٦٧، ١٩٨١.

فقط . ويقل التغيم بالاتجاه من الغرب إلى الشرق، فنجد النسبة ٣٣٪ في مرسى مطروح، وتنخفض إلى ٢٨٪ في دمياط ثم تصل إلى ٢٠٪ في بورسعيد.

الضباب

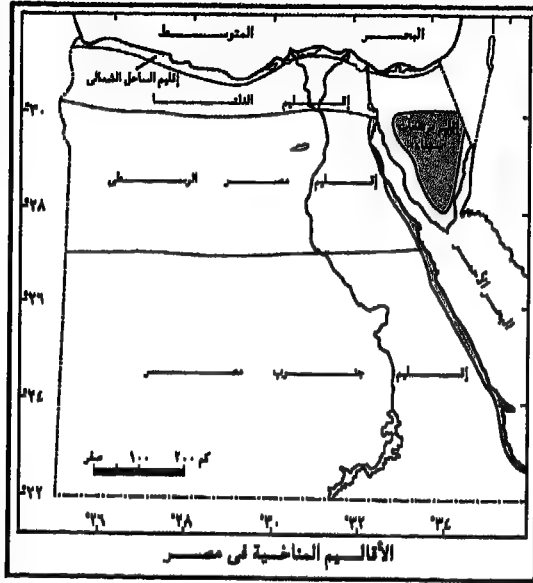
الضباب نوع من التكاثر، وهو يتم في طبقات الهواء القريبة من سطح الأرض ولحدوث الضباب لابد من توافر الهواء المشبع ببخار الماء، وحدوث درجات تبريد على نطاق واسع، أو مرور الهواء على سطح بارد. وفي مصر يحدث الضباب عادة في فصلي الخريف والشتاء عندما ترتفع الرطوبة في الجو، وتحدث عمليات تبريد للهواء خاصة أثناء الليل، نتيجه للإشعاع الأرضي على نطاق واسع. ويظهر الضباب عادة في الساعات الأولى من الصباح وأحياناً بكميات كبيرة وكثيفة. بحيث يمثل خطراً على طرق المواصلات أو الملاحة البحرية. ويتركز الحد الأقصى لحدوث الضباب على الساحل الشمالي والدلتا، حتى خط عرض مدينة القاهرة، ثم ينخفض حدوث الضباب في مصر الوسطى وينعدم تماماً في مصر العليا.

ويصل متوسط عدد أيام تكون الضباب في مدينة الإسكندرية إلى ٢٣ يوماً في السنة، وفي المنصورة ١٩ يوماً في السنة، وفي بلبيس ١٧ يوماً في السنة. وفي حلوان ١٤ يوماً في السنة. ويرجع هذا التباين في كميات الضباب بين المناطق المختلفة في مصر إلى طبيعة الموقع حيث نجد أن الأجزاء الشمالية من البلاد تتأثر بالجهات الهوائية الباردة التي تأتي في مؤخرة الانخفاضات الجوية، كما أن القرب من البحر المتوسط يعمل على توفير بخار الماء في الهواء، أما في الأجزاء الجنوبية من البلاد، وفي المناطق الصحراوية فلا تساعد الظروف من حيث الجفاف على كثرة تكون الضباب.

وحالة السحب تتم عادة عن حالة الطقس. حيث إنه عندما تقل السحب، ويصبح غطاؤها للسماء لا يتجاوز ٢٥٪ يقال إن الطقس صحو، أما إذا تراوح غطاء السماء من السحب بين ٢٥٪، ٧٥٪ فإن التغيم يكون متوسطاً، وإذا زادت نسبة التغيم عن ٧٥٪ فإن السحب تكون كثيفة، وعادة ما يصاحب هذه الحالة طقس رديء. كما أن نوعية السحب ذات ارتباط وثيق بحالة الطقس، حيث إن السحاب من النوع السمحاق الخفيف أو الركامي الأبيض المتقطع المرتفع يصاحب عادة الطقس الهادئ، بينما السحاب الطبقي أو الركامي الرمادي الكثيف يصاحب الطقس الرديء، وإذا تحول السحاب إلى المزن فمعناه طقس ماطر.

ومن الناحية الفصلية تكثر السحب وتتكاثر في فصل الشتاء، وإلى حد ما في فصلي الخريف والربيع بينما تقل السحب في فصل الصيف وإن وجدت فهي من النوع المرتفع الخفيف الذي لا يحجب أشعة الشمس، وهي سحب السمحاق أو الركامي المرتفع. أما في فصل الشتاء فالسحاب غالباً من النوع الطبقي، وفي الخريف والربيع يغلب السحاب الركامي المنخفض، وعادة ينتشر السحاب الطبقي في الساعات المبكرة من الصباح أو أثناء الليل، بينما السحاب الركامي يكثر وجوده في ساعات ما بعد الظهر والساعات الأولى من الليل.

ومن ناحية التوزيع الإقليمي تكثر السحب على الساحل الشمالي وتقل كلما اتجهنا جنوباً حتى تكاد تنعدم في أقصى جنوب مصر. وتصل نسبة التغيم في الإسكندرية إلى ٤٥٪ (المتوسط السنوي)، بينما تصل إلى ٣٠٪ في دمنهور، وفي وادي النطرون، ١٩٪ وفي الزقازيق ١٨٪ وهذه النسبة لا تتعدى ١٣٪ في المنيا، ٩٪ في الأقصر. وتصل نسبة التغيم في العريش إلى ٣١٪ وهي في مدينة الطور ١١٪.



شكل (١٤)

المطر السنوى فى هذا الإقليم فإن مواعيده أيضا تختلف بعض الشيء عن بقية أقاليم مصر المناخية، حيث يبدأ المطر هنا مبكرا أى تسقط كميات منه فى شهرى سبتمبر وأكتوبر، كما أن موسم المطر فى إقليم الساحل الشمالى يطول لمدة شهر على الأقل فى نهايته إذا قورن بالأقاليم الأخرى فيستمر حتى شهر مايو.

ثانيا: إقليم الدلتا

ويقع هذا الإقليم إلى الجنوب من الأقليم الساحلى حتى خط عرض القاهرة، ويشمل الأجزاء الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من الدلتا حتى الحدود المصرية فى هذين الاتجاهين باستثناء مرتفعات شبه جزيرة سيناء.

ويتميز هذا الإقليم بتوسطه فى درجات الحرارة بين أقليم الساحل الشمالى وبين الأقليم إلى الجنوب منه حيث يصل متوسط حرارة شهر يناير إلى حوالى ١٣° مئوية ومتوسط حرارة يولية إلى حوالى ٢٧°م وتزيد فى هذا الإقليم فترة سطوع الشمس، كما تتأخر بداية موسم المطر وتبكر نهايته إذا قورن بإقليم الساحل الشمالى. وتنخفض كميات المطر السنوى هنا بشكل حاد عن إقليم الساحل الشمالى (من ٢٠ إلى ٥٠ سم).

أقاليم مصر المناخية

بعد دراسة عناصر المناخ فى مصر، وتوزيعها ودراسة العوامل المؤثرة فى مناخ مصر، يمكن على أساس هذه الدراسات تقسيم مصر إلى الأقاليم المناخية الآتية (شكل ١٤).

أولا: إقليم الساحل الشمالى

ويمتد هذا الإقليم على طول ساحل البحر المتوسط من الحدود الغربية لمصر حتى حدودها الشرقية، وبعمق لا يتجاوز بضعة كيلو مترات إلى الداخل، إذ إنه بمجرد الابتعاد عن ساحل البحر المتوسط تتغير الصورة المناخية تغيرا أساسيا، من حيث الحرارة والمطر والعناصر المناخية الأخرى مثل الرطوبة والتغيم.

ويتميز إقليم الساحل الشمالى بأنه أكثر أقاليم مصر مطرا، حيث تتراوح كمية المطر بين ١٠٠ مم سنويا، كذلك يتميز هذا الإقليم باعتدال درجات الحرارة فيه خاصة فى فصل الصيف (٢٣°م تقريبا) ورغم أن إقليم الساحل الشمالى يظهر به التجانس المناخى إلا أنه يمكن تقسيمه من ناحية المطر بالذات إلى ثلاثة أقسام: القسم الغربى من الإسكندرية غربا حتى الحدود الليبية، وهذا القسم هو أكثر أجزاء الساحل الشمالى مطرا لأنه أول أجزاء الساحل الشمالى التى تقابل الهواء الرطب القادم من الغرب، والقسم الأوسط الممتد من شرق الاسكندرية حتى غرب العريش، وتمثله مدينة بورسعيد وهو أقل الأقسام مطرا، والقسم الثالث الممتد من العريش حتى حدود مصر الشرقية، وهو القسم الشرقى الذى تمثله العريش ورفح، وهنا تزداد كميات المطر مرة أخرى رغم وقوعه إلى الشرق، غير أن العامل الذى يؤدى إلى زيادة المطر فى هذا القسم هو اتجاه الساحل كما ذكرنا من قبل. ومن الملاحظ أيضا أنه بالإضافة إلى الزيادة النسبية لكمية

ثالثا : إقليم مرتفعات سيناء

يختلف المناخ فى هذا الإقليم من حيث درجات الحرارة وكميات المطر عن بقية أجزاء سيناء ، بسبب عامل الارتفاع الذى يقلل من درجات الحرارة سواء فى فصل الشتاء أو فى فصل الصيف ، بما لا يقل عن عشر درجات إذا قورنت بالأجزاء المنخفضة المجاورة كما أن عامل الارتفاع يزيد من كمية المطر فى هذا الإقليم ، فتصل إلى قيم قريبة مما يسقط على الساحل الشمالى لمصر رغم الموقع الجنوبى لإقليم مرتفعات سيناء .

رابعا : إقليم مصر الوسطى

ويقع هذا الإقليم بين مدينة القاهرة ومدينة أسيوط ، ويشمل الأجزاء الواقعة إلى الغرب من نهر النيل ، وحتى حدود مصر الغربية وإلى الشرق من النيل وحتى مرتفعات البحر الأحمر . الأقاليم فى نطاقات مستعرضة من الحد الشرقى لمصر حتى الحد الغربى ، ولا نجعل من الصحراء الغربية إقليما مناخيا مستقلا وكذلك الحال بالنسبة للصحراء الشرقية ، ذلك لأن الأطراف الشمالية من هاتين الصحراوين تختلف عن الأطراف الجنوبية منهما ، كما أن وادى النيل فى مصر لا يمثل فاصلا مناخيا بين الشرق والغرب ولا يمثل إقليما مناخيا يختلف عما جاوره من أراضٍ فى الشرق أو فى الغرب .

ويتميز إقليم مصر الوسطى بمناخه الصحراوى المتطرف فهو حار فى الصيف (متوسطات شهور الصيف حوالى ٣٠°م) كما أنه أبرد أقاليم مصر شتاء (المنيا تسجل أقل معدلات حرارة فى مصر فى فصل الشتاء ، وقد سجلت فيها درجات حرارة أقل من الصفر فى ليالى الشتاء عدة مرات) . أما من حيث المطر فإننا نجد كمياته قليلة للغاية (مجموعة المطر السنوى اقل من ١٠ ملميمترات) كما أن فصله قصير ، ومرتات سقوطه محدودة للغاية .

خامسا : إقليم مصر العليا

ويمتد هذا الإقليم من جنوب مدينة أسيوط حتى حدود مصر الجنوبية ، ويتجلى فى هذا الإقليم الجفاف على أشده ، حيث يكاد لا يسقط مطر إلا نادرا ، وفى مرات أو سنوات متباعدة ويسود الهواء الجاف فى الإقليم ، وهو مثال واضح للظروف الصحراوية ، أما من حيث الحرارة فيتميز الإقليم بشتاء دافئ خاصة أثناء النهار ، وصيف شديد الحرارة حيث ترتفع درجات الحرارة أثناء النهار فوق الأربعين ، وإن كانت تنخفض كثيرا أثناء الليل إلى حوالى ٢٥° أو ٢٦° م . ولا بد أن نذكر أن منطقة مرتفعات البحر الأحمر تختلف مناخيا عن المناطق المنخفضة المجاورة لها فهى بالتأكيد أقل حرارة بسبب ارتفاعها سواء فى الصيف أو فى الشتاء ، وأمطارها أكثر بدليل المياه التى تجرى منها فى بعض الأوقات لتملا الاودية التى تنحدر شرقا الى البحر الأحمر وغربا نحو نهر النيل ، ومن المحتمل أن مناخ هذه المرتفعات قريب الشبه من مناخ المرتفعات الوسطى فى شبه جزيرة سيناء وإن اختلف عنها قليلا فهو أكثر حرارة من مرتفعات سيناء وأقل منها مطراً بسبب موقعها الجنوبى .

واتضح أن عدد سكان مصر لم يتزايد خلال الفترة الواقعة بين التقديرين المذكورين . ويمكن تحليل ثبات عدد السكان خلال تلك الفترة بأن البلاد لم تكن قد أفادت بعد من آثار حكم المماليك والعثمانيين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن محمد علي لم يبدأ انقلابه الزراعي إلا في عام ١٨٢٣ بإنشاء القناطر الخيرية .

بين أيدينا بعد ذلك عدة تقديرات لسكان مصر، وردت في بعض الكتب، وتقارير القناصل والرحالة . هذه التقديرات وإن كانت تختلف فيما أوردته من أرقام عن سكان مصر إلا أنها تلقى ضوءاً على نمو سكان مصر خلال الفترة (١٨٢١ - ١٨٣٦) من ٢,٥ مليون إلى ٣,٥ مليون نسمة بصفة عامة .

لدينا بعد ذلك عدة تقديرات يؤخذ منها أن سكان مصر واصلوا تزايدهم خلال القرن الماضي، إلى أن جرى أول تعداد لسكان مصر في عام ١٨٨٢ . وقد بلغ عدد سكان مصر تبعاً له حوالي ٦,٨ مليون نسمة، وإن كان معظم الدارسين يقررون أن أرقامه جاءت أقل من الواقع بسبب حالة عدم الاستقرار التي كانت تسود البلاد في عام التعداد . أما في التعداد التالي (١٨٩٧) فقد بلغ عدد سكان مصر نحو ٩,٧ مليون نسمة .

ويمكن أن نستخلص أن سكان مصر قد تضاعفوا من ٢,٥ مليون نسمة في عام ١٨٠٠ إلى حوالي خمسة ملايين في عام ١٨٥٠، ثم تضاعفوا مرة أخرى إلى عشرة ملايين في عام ١٩٠٠ .

وتعاقبت تعدادات السكان خلال القرن العشرين، وكان آخرها تعداد نوفمبر ١٩٨٦ .

ويؤخذ من نتائج التعدادات أن سكان مصر قد تضاعفوا مرة ثالثة خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد زادوا من عشرة ملايين إلى حوالي عشرين مليوناً في عام ١٩٥٠،

سكان مصر

اتجاهات النمو السكاني

يحدثنا التاريخ أن محاولات عدة قد بذلت لتقدير عدد سكان مصر في مختلف العصور، وربما كان أكثر هذه التقديرات أقرب إلى الخطأ منها إلى الصواب، فبعضها كان مبنياً على الظن، والبعض الآخر على تقدير الضرائب، وأحياناً كان التقدير بحسب عدد الجنود، وذلك بافتراض نسبة خاصة بين عدد الجيش والسكان عموماً . وأحياناً أخرى اعتمد التقدير على ما تنتجه البلاد من الغلات الزراعية بصفة عامة ومن القمح بصفة خاصة . وهذه الأسس التي بُنيت عليها تلك التقديرات موضع لكثير من الشك، وعرضة لمبالغة المؤرخين . أما العصر الحديث فلدينا عنه بيانات أكثر دقة . وأول تقدير حديث لسكان مصر هو تقدير أحد علماء الحملة الفرنسية، «جومار Jomard» في عام ١٨٠٠ . وقد بلغ عدد سكان مصر تبعاً لذلك التقدير ما يقرب من ٢,٥ مليون نسمة . ثم أجرى تقدير آخر لسكان مصر في عام ١٨٢١ على أساس كشوف الضرائب .

السنة	معدل النمو السنوي %	السنة
١٨٨٢	٢,٨٥	١٨٩٧
١٨٩٧	١,٦٢	١٩٠٧
١٩٠٧	١,٢٩	١٩١٧
١٩١٧	١,١٥	١٩٢٧
١٩٢٧	١,٢٠	١٩٣٧
١٩٣٧	١,٩٤	١٩٤٧
١٩٤٧	٢,٤٠	١٩٦٠
١٩٦٠	٢,٥٤	١٩٦٦
١٩٦٦	٢,٣١	١٩٧٦
١٩٧٦	٢,٨٠	١٩٨٦

جدول رقم (١)

عدد سكان مصر في التعدادات المختلفة (١٨٨٢ - ١٩٨٦) ومعدل النمو السنوى خلال الفترات التعدادية

ومعنى ذلك أن سكان مصر ظلوا يتضاعفون مرة كل خمسين عاماً لثلاث مرات طوال قرن ونصف من الزمان (١٨٠٠ - ١٩٥٠) غير أن تضاعفهم للمرة الرابعة لم يستغرق سوى ٢٨ عاماً، فقد تضاعفوا من عشرين مليوناً في عام ١٩٥٠ إلى أربعين مليوناً في عام ١٩٨٦، ثم واصلوا تزايدهم حتى اقتربوا من ستين مليوناً في عام ١٩٩٥.

ومن تحليل البيانات التعدادية طوال القرن العشرين يتضح: أن معدل النمو السكاني كان يتراوح بين ١٪، ٢٪ سنوياً منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧. ومنذ ذلك التاريخ زاد المعدل بشكل ملحوظ، وأصبح يتراوح بين ٢٪، ٣٪ سنوياً بصفة عامة فقد بلغ في الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) ٢,٨٪.

المواليد والوفيات

يرجع النمو السكاني في مصر - أساساً - إلى الزيادة الطبيعية، أى الفرق بين المواليد والوفيات، ذلك أن الهجرة الخارجية (الدائمة) لم تلعب حتى الآن دوراً ملحوظاً في النمو السكاني.

ولكى نتحاشى الذبذبة التى تشهدها معدلات المواليد والوفيات من عام إلى آخر، يحسن الاعتماد على متوسط هذه المعدلات لكل خمس سنوات، حتى تبين الاتجاهات فى المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية.

ويتضح من الجدول (٢) أن معدل الوفيات ظل يتذبذب حول الرقم ٢٦ فى الألف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ عام ١٩٤٧ بدأ يسجل انخفاضاً مطرداً حتى أصبح فى السنوات الأخيرة يقل عن ١٠ فى الألف.

أما معدل المواليد فلم يشهد اتجاهاً واضحاً أو محسوساً نحو الانخفاض إلا مؤخراً، كما أنه يشهد انخفاضاً يماثل الانخفاض الذى شهده معدل الوفيات. صحيح أن معدل المواليد شهد منذ ١٩٦٧ انخفاضاً محسوساً فبعد أن كان المعدل يتراوح بصفة عامة بين ٤٠، ٤٤ فى الألف حتى عام ١٩٦٦ إلا أنه انخفض إلى ٣٥، ٨ فى الألف فى الفترة

الفترة	معدل المواليد فى الألف	معدل الوفيات فى الألف	متوسط معدل الزيادة الطبيعية فى الألف
١٩٢٢ - ١٩٢٦	٤٣,٥	٢٥,٨	١٧,٧
١٩٢٧ - ١٩٣١	٤٤,٣	٢٦,١	١٨,٢
١٩٣٢ - ١٩٣٦	٤٢,٨	٢٧,٨	١٥,٠
١٩٣٧ - ١٩٤١	٤٢,٣	٢٦,٤	١٥,٩
١٩٤٢ - ١٩٤٦	٤٠,٨	٢٧,٥	١٣,٣
١٩٤٧ - ١٩٥١	٤٣,٥	٢٠,٢	٢٣,٣
١٩٥٢ - ١٩٥٦	٤٢,٠	١٧,١	٢٤,٩
١٩٥٧ - ١٩٦١	٤١,٦	١٦,٧	٢٤,٩
١٩٦٢ - ١٩٦٦	٤١,٧	١٥,٨	٢٥,٩
١٩٦٧ - ١٩٧١	٣٧,٤	١٤,٩	٢٢,٥
١٩٧٢ - ١٩٧٦	٣٥,٨	١٢,٩	٢٢,٩
١٩٧٧ - ١٩٨١	٣٧,٩	١٠,٦	٢٧,٣
١٩٨٢ - ١٩٨٦	٣٧,٨	٩,٤	٢٨,٤
١٩٨٧ - ١٩٩١	٣٤,٦	٨,٢	٢٦,٤
(١٩٩٢ - ١٩٩٤)	٢٨,٥	٧,٠	٢١,٥

جدول رقم (٢)

متوسط معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى مصر لكل خمس سنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٤)

وفى ضوء الاتجاه النزولى الذى بدأت تشهده معدلات المواليد والخصوبة من جهة ومعدلات الزيادة الطبيعية من جهة أخرى أدخلت تعديلات على تقديرات سكان مصر فى المستقبل، سواء من جانب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أم من جانب الأمم المتحدة، فأصبحت التقديرات الجديدة أكثر تفاؤلا من التقديرات السابقة.

السنة	السنة
١٩٩٠	١٩٩٠
١٩٩٥	١٩٩٥
٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠٥	٢٠٠٥
٢٠١٠	٢٠١٠
٢٠١٥	٢٠١٥
٢٠٢٠	٢٠٢٠
٢٠٢٥	٢٠٢٥

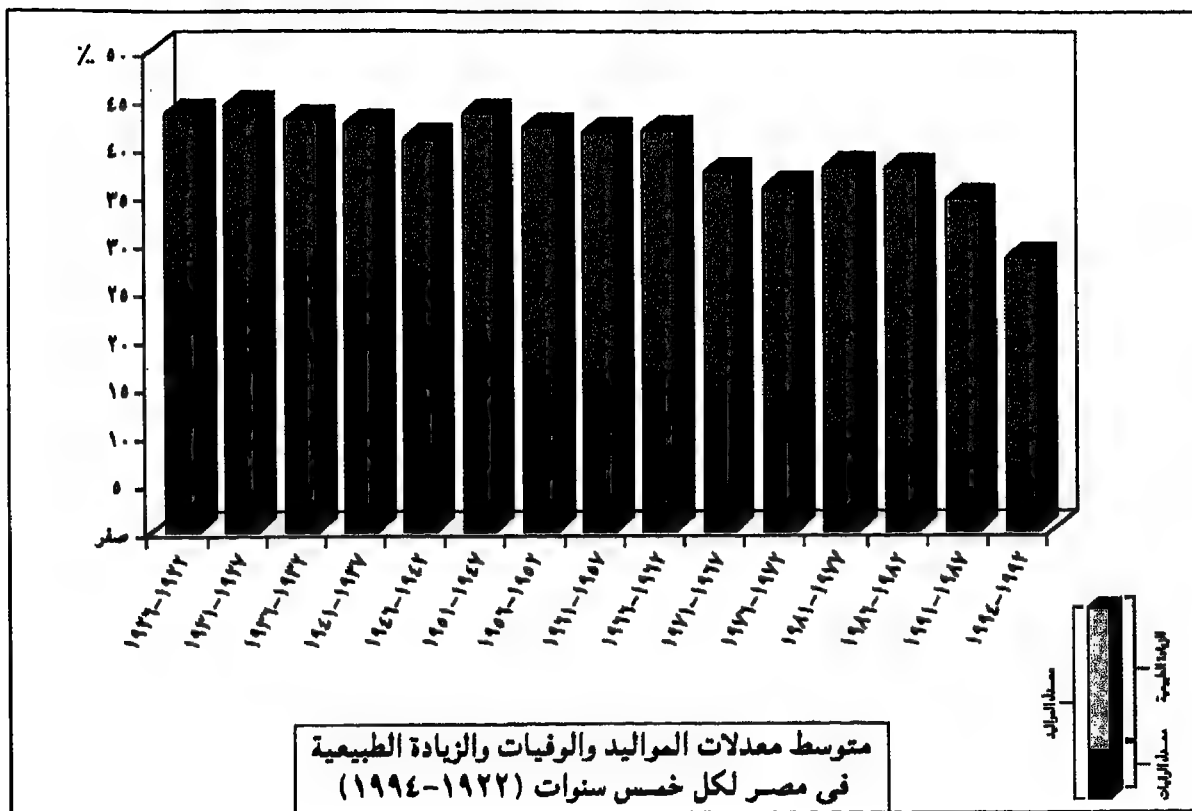
جدول رقم (٣)
تقديرات الأمم المتحدة لعدد سكان مصر
فى المستقبل طبقا للبديل المتوسط

ويكاد يتفق تقدير الأمم المتحدة مع تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ونادرا ما كانا يتفقان. فقد قدر الجهاز أن سكان مصر سيبلغون ٦٧ ٩٢٣ ٠٠٠ نسمة فى عام ٢٠٠١.

(١٩٧٢-١٩٧٦). ولكنه لم يلبث أن عاد إلى الارتفاع بعد ذلك وإن كان لم يصل إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٦٧.

ويرجع هذا الانخفاض الطارئ إلى الظروف الاستثنائية التى عاشتها مصر، بسبب حرب ١٩٦٧، والسنوات التالية لها، تلك الظروف التى تتمثل فى تهجير معظم سكان منطقة قناة السويس وسيناء، كما تتمثل فى أن مئات الآلاف من الشباب كانوا مجندين ورابطين على خط النار، الأمر الذى ترتب عليه تأجيل كثير من الزيجات. ولكن ما أن انتهت هذه الظروف الاستثنائية بعد عام ١٩٧٣ حتى عاد معدل المواليد إلى الارتفاع بعض الشيء، وهذه الظاهرة السكانية شهدتها كثير من دول العالم التى تعرضت للحروب.

غير أن معدل المواليد عاد ليشهد انخفاضا مطردا بعد عام ١٩٨٥، فقد انخفض بانتظام من ٣٩,٨ فى الألف عام ١٩٨٥ إلى ٢٨,٦ فى الألف عام ١٩٩٤. وأغلب الظن أن معدل المواليد سيواصل انخفاضه فى السنوات القادمة. ويعزز هذا القول أن معدل الخصوبة الكلية يشهد انخفاضا هو الآخر، فقد انخفض من ٤,٨ طفل فى المتوسط لكل امرأة عام ١٩٨٤ إلى ٣,٩ طفل لكل امرأة عام ١٩٩٢. وفضلا عن هذا وذاك فإن نسبة الزوجات اللاتى تمارس تنظيم الأسرة ارتفعت من ٣٧,٨٪ عام ١٩٨٨ إلى ٤٧,١٪ عام ١٩٩٢ (شكل ١٥). وإذا كان معدل المواليد سيواصل انخفاضه، فإن معدل الوفيات قد اقترب من الحد الذى يستقر عنده، ولا يواصل الانخفاض، الأمر الذى سيترتب عليه أن انخفاض المواليد فى السنوات القادمة سوف ينعكس بدرجة أكبر على معدل الزيادة الطبيعية. وليس أدل على ذلك من أن معدل الزيادة الطبيعية قد انخفض بشكل واضح من ٣٠,٤ فى الألف عام ١٩٨٥ إلى ٢١,٨ فى الألف عام ١٩٩٤.



شكل (١٥)

وبرعمها إقليم الفيوم. ولا يمثل هذا المعمور سوى ١/٣ من المساحة الكلية لمصر. أما الصحارى المصرية التى تشغل معظم مساحة البلاد فلا يسكنها سوى نحو ٧٠٠٠٠٠ نسمة، يمثلون أقل من ١,٥% من مجموع سكان مصر البالغ عددهم ٥٧٦٧٣٠٠٠ نسمة، وإذا أضفنا إليهم المواطنين الموجودين بالخارج (٢٦١٠٠٠٠ نسمة) يصبح العدد الإجمالى ٦٠٢٨٣٠٠٠ نسمة (تقدير أول يناير ١٩٩٤).

ويتوزع سكان الصحارى على الصحارى المصرية الثلاث: الغربية والشرقية وسيناء. يتوزعون على المحافظات الصحراوية الخمس (مطروح - الوادى الجديد - البحر الأحمر - شمال سيناء - جنوب سيناء) فضلا عن الواحات البحرية التى تتبع إدارياً محافظة الجيزة.

توزيع السكان وكثافتهم

لعل أبرز السمات المتعلقة بتوزيع السكان فى مصر هى التركيز الشديد للسكان فى وادى النيل ودلتاه، فوق مساحة محدودة من الأرض. ذلك أن ما يقرب من ٩٨,٥% من مجموع سكان مصر يحتشدون فوق مساحة لا تزيد على ٤% من جملة مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلو متر مربع. فهناك - إذاً - تباين شديد فى كثافة السكان بين وادى النيل ودلتاه من جهة والصحارى المصرية من جهة ثانية، لدرجة أن كثافة السكان فى الوادى والدلتا تعد من أعلى الكثافات السكانية فى العالم، بينما تعتبر كثافة السكان فى الصحارى المصرية من أدناها فى العالم. ولذلك يمكن القول بأن المعمور «Okumene» المصرى هو الوادى والدلتا. ويأخذ هذا المعمور شكل زهرة اللوتس، ساقها الوادى وزهرتها الدلتا

السكان هو التباين فى كثافة السكان بين المدن والريف، فالأرض فى المدينة وظيفتها الأولى هى السكن، أما فى القرية فالأرض وظيفتها الأولى هى الزراعة.

ولذلك تتباين كثافة السكان فى المحافظات الحضرية عنها فى المحافظات الريفية داخل المعمور المصرى، فهى ترتفع فى المحافظات الحضرية الأربع (القاهرة- الإسكندرية- بورسعيد- السويس) ليصل متوسطها الى نحو ٢٠٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع، بينما لا تزيد كثيراً- فى المتوسط- على ١٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع فى المحافظات الريفية. وفى المحافظات الحضرية ترتفع الكثافة فى القاهرة لتصل إلى أكثر من ٢٨٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع، بينما تنخفض نوعاً لتصل إلى حوالى ٤٤٠٠ نسمة فى السويس (شكل ١٦).

ويظهر هذا التباين جلياً داخل محافظة القاهرة، إذ تزيد الكثافة

على ١٠٠٠٠٠ نسمة / كم^٢ فى أقسام الزاوية الحمراء والشرابية وشبرا، كما تزيد على ٨٠٠٠٠ نسمة / كم^٢ فى أقسام روض الفرج وباب الشعرية والتين.

بينما تنخفض فى أقسام

المطرية وعين شمس ومدينة نصر والسلام والمرج والزمالك وقصر النيل لتقل عن ٢٠٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع. ويظهر هذا التباين كذلك داخل محافظة الإسكندرية، فبينما ترتفع الكثافة لتزيد على ١٠٠٠٠٠ نسمة / كم^٢ فى قسمى الجمرى ومحرم بك، نجد أنها تنخفض انخفاضاً واضحاً فى قسمى المنتزه والدخيلة لتقل عن ١٠٠٠٠ نسمة / كم^٢ فى كل منهما.

أما فى المحافظات الريفية فنلاحظ - أيضاً -

ويتجمع سكان الصحارى المصرية بأعداد قليلة فى ظل الظروف الآتية:

١- حيثما يتوافر الماء السطحى الناجم من المطر القليل المتساقط، الذى تقوم عليه الزراعة. وهنا يقوم أكبر مركزين عمرانيين فى الصحارى المصرية وهما العريش ومرسى مطروح اللذان يمثلان عاصمتى محافظتين من المحافظات الصحراوية الخمس، وهما شمال سيناء ومطروح.

ب- حيثما يتوافر الماء الجوفى، كما هى الحال فى منخفضات الصحراء الغربية حيث قامت الواحات الخمس الكبرى وهى: سيوه والبحرية والفرافرة والخارجة والداخلية.

ج- حيثما اكتشفت الموارد المعدنية فقامت مراكز عمرانية لاستغلال هذه الموارد، كما هى الحال فى ساحل البحر الأحمر والساحل الشرقى لخليج السويس فى شبه جزيرة سيناء. وتتمثل هذه الموارد أساساً فى البترول

المحافظة	المساحة الإجمالية (كم ^٢)	كثافة السكان (فرد/كم ^٢)	عدد السكان ١٩٩٤/١/١
مطروح	٢١٢١١٢	٠,٨	١٧٩٠٠٠
الوادي الجديد	٣٧٦٥٠٥	٠,٣	١٣٤٠٠٠
البحر الاحمر	٢٠٣٦٨٥	٠,٤	١١١٠٠٠
شمال سيناء	٦٠٧١٤	٣,٣	٢١٣٠٠٠
جنوب سيناء	٨٥٣٠١٦	٠,٧	٣٤٠٠٠
الجملة	٥٦٤٠٥٦		٦٧١٠٠٠

جدول رقم (٤)

عدد السكان وكثافتهم فى المحافظات الصحراوية

والفوسفات والمنجنيز. وجدير بالذكر أن التنمية السياحية النشطة فى محافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء اجتذبت فى السنوات الأخيرة مزيداً من السكان بسبب فرص العمل التى خلقتها هذه التنمية السياحية.

هذا بالنسبة للصحارى، أما بالنسبة للوادي والدلتا، حيث المعمور المصرى الحقيقى، فلعل أبرز ما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بتوزيع

مواصلات . أما المناطق المنخفضة الكثافة فهي أبعد ما عن فرع النيل ، وهي أقل الأراضي خصوبة وأشدها حاجة إلى الري والمواصلات . ويمكن في ضوء هذه الحقيقة أن نفسر انخفاض الكثافة في الأطراف الشمالية والشرقية والغربية للدلتا ، وارتفاع الكثافة في النصف الجنوبي من الدلتا ، كما يمكن أن نضيف في هذا الصدد أن السبب في عدم جودة التربة في الأطراف الشمالية للدلتا هو ارتفاع نسبة الملوحة والقلوية فيها ، بينما يرجع سبب ذلك في الأطراف الشرقية والغربية للدلتا إلى ارتفاع نسبة الرمل فيها .

هذا في الدلتا ، أما في الصعيد فيرجع انخفاض كثافة السكان في إقليم الفيوم إلى

اختلافا في الكثافة السكانية من محافظة إلى أخرى ، إذ ترتفع كثيراً في محافظة الجيزة والقلوبية لتزيد على ٢٥٠٠ نسمة / كم^٢ ، وذلك بسبب الزحف العمراني للقاهرة نحو هاتين المحافظتين ، كما ترتفع نوعاً في المنوفية والغربية وسوهاج لتزيد على ١٥٠٠ نسمة / كم^٢ ، بينما تنخفض بوضوح في البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والفيوم . وجدير بالذكر أنه مهما انخفضت الكثافة السكانية في المحافظات الأخيرة فإنها تظل مرتفعة بالمقياس العالمي (شكل ١٦) .

ويمكن القول بالنسبة للدلتا أن مناطق الكثافة المرتفعة هي أقربها إلى فرع النيل ، وذلك لأن عوامل العمران الزراعي أكثر توافراً فيها ، فهي أحصب الأراضي تربة ، وأوفرها ماءً وأسهلها

كثافة السكان ١٩٩٤	عدد السكان ١٩٩٤	كثافة السكان (نسمة / كم ^٢) ١٩٨٦ (٢)	عدد السكان ١٩٨٦	البيانات
٣١٩٧٥	٦٨٤٩٠٠٠	٢٨٣٣٢	٦٠٦٨٦٩٥	القاهرة
١٧٥٣٦	٣٣٨٢٠٠٠	١٥١٢٧	٢٩٢٦٨٥٩	الاسكندرية
٢٢٤٨٢	٤٦٠٠٠٠	١٩٥٤٠	٤٠١١٧٢	بورسعيد
٥٢٦٤	٣٩٣٠٠٠	٤٣٧٨	٣٢٧٧١٧	السويس
١٤٩٢	٨٧٩٠٠٠	١٢٥٧	٧٤٠٣٦٥	دمياط
١١٩٨	٤١٤٤٠٠٠	١٠٠٤	٣٤٨٤١٠٢	الدقهلية
٩٨٤	٤١٢٥٠٠٠	٨١٧	٣٤١٤٣٠٨	الشرقية
٣٠٣٣	٢٩٨٣٠٠٠	٢٥١٣	٢٥١٥٩٢٤	القليوبية
٦٤٢	٢٢٠٩٠٠٠	٥٢٦	١٨٠٩٢٢١	كفر الشيخ
١٧٣٨	٣٣٧٣٠٠٠	١٤٨٥	٢٨٨٤٥٩٩	الغربية
١٧٢٢	٢٦١٩٠٠٠	١٤٥٠	٢٢٢١٣١٥	المنوفية
٣٨٥	٣٨٩٥٠٠٠	٣٢١	٣٢٤٨٨٢٩	البحيرة
٤٦١	٦٦٥٠٠٠	٣٧٨	٥٤٥٢٥٩	الاسماعيلية
٤٤٤٨	٤٤٠٠٠٠٠	٣٥٢١	٣٧٢٥٤٢٠	الجيزة
١٣٦٣	١٧٨٥٠٠٠	١٠٩٧	١٤٤٩٢٢٩	بني سويف
١٠٩٥	١٩٤٣٠٠٠	٨٤٩	١٥٥١٢١٤	الفيوم
١٤٥٨	٣٢٨٨٠٠٠	١١٧٠	٢٦٤٥١١٢	المنيا
١٧٨٧	٢٧٦٢٠٠٠	١٤٢٧	٢٢١٥٦٧٩	أسيوط
١٨٩٢	٢٩٨٢٠٠٠	١٥٨٢	٢٤٤٧٠٣٣	سوهاج
١٥٣٩	٢٨٤٩٠٠٠	١٢٢١	٢٢٥٨٩٢٦	قنا
١٤٨٢	١٠١٧٠٠٠	١١٩٣	٨٠٩٢٠٤	اسوان

(١) لا تشمل المناطق الصحراوية غير المأهولة .

جدول رقم ٥
عدد السكان وكثافتهم في المحافظات الحضرية والريفية

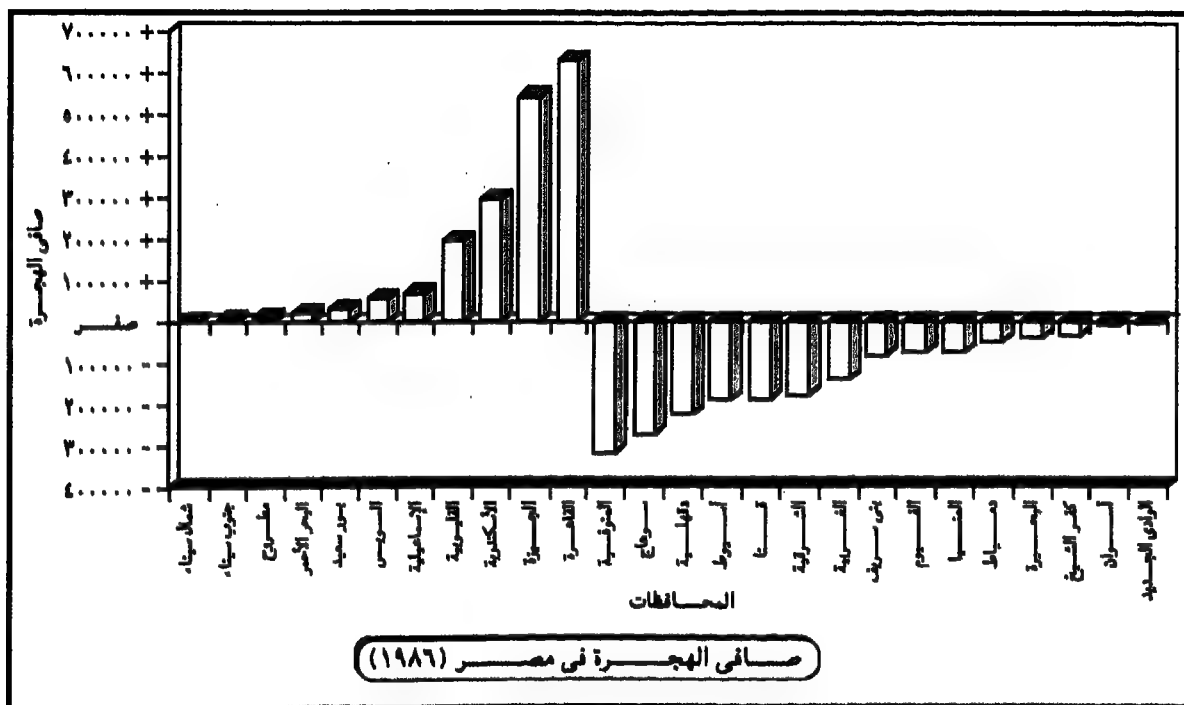
يقرب من ربع سكان الجمهورية، ناهيك عن الهجرة الريفية الحضرية داخل كل محافظة على حدة، وهو أمر يتندر دراسته من واقع البيانات السكانية المتاحة. ويظهر من نتائج تعدادات السكان أن المحافظات الحضرية (القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس) إلى جانب كل من الجيزة والقليوبية والإسماعيلية وكفر الشيخ هي محافظات جاذبة. أما بقية المحافظات فكانت محافظات طاردة، وإن كانت محافظة أسوان قد تحولت من محافظة طاردة إلى محافظة جاذبة بعد بناء السد العالي وفي أثناء بنائه. وغنى عن البيان أن محافظات منطقة قناة السويس الثلاث قد تحولت إلى محافظات طاردة خلال سنوات النكسة بسبب التهجير الذي ترتب على حرب ١٩٦٧. ولكن منذ عام ١٩٧٥ عادت إليها الأحوال الطبيعية وعادت محافظات القناة إلى محافظات جاذبة.

أما المحافظات الطاردة بوضوح وانتظام فهي المنوفية في الوجه البحري، وكل من سوهاج

عدم جودة التربة في كثير من أنحائه. إذ يقلل من خصوبتها عيوب في تكوينها الميكانيكي وتركيبها الكيماوي، فتربة الفيوم في بعض جهاتها طينية ثقيلة وفي بعض جهاتها الأخرى رملية خفيفة. هذا فضلا عن ارتفاع نسبة الملح في الأجزاء الشمالية من منخفض الفيوم، ذلك أن عدم استواء السطح في المنخفض يجعل فيه أراضى عالية، تصرف في أخرى واطئة تجاورها، فتعرضت تربة الأراضى المنخفضة لخطر تجمع المواد الضارة فيها.

الهجرة الداخلية

تُسهّم الهجرة الداخلية في مصر في اختلاف معدلات النمو السكاني داخل مصر، وهي بالتالى تعمل على إعادة توزيع السكان. ويؤخذ من الدراسات التى أجريت عن الهجرة الداخلية أن حوالى ربع سكان مصر يقيمون في محافظات لم يولدوا فيها. ومعنى ذلك أن الهجرة الداخلية تعمل على إعادة توزيع ما



شكل (١٧)

٨- تيار من محافظات شرق الدلتا إلى منطقة قناة السويس .

٩- تيار من محافظات غرب الدلتا وشمالها إلى الإسكندرية .

١٠- تيار داخلي من جنوب الدلتا إلى شمالها .

أما إذا قسمت هذه التيارات حسب المحافظات المستقبلية فإنها تصب في الاتجاهات الآتية :

١- تيار يتجه الى القاهرة الكبرى وتغذية تيارات فرعية من محافظات مصر كلها تقريباً فيما عدا منطقة قناة السويس ، وهو أكبر التيارات حجماً .

٢- تيار يتجه إلى الإسكندرية ويغذية تياران فرعيان أحدهما من جنوب الصعيد والآخر من غرب الدلتا وشمالها ، وهو يلى في الحجم والأهمية التيار السابق .

٣- تيار يتجه الى منطقة قناة السويس ويغذية تياران من جنوب الصعيد ومن شرق الدلتا .

٤- ثلاثة تيارات فرعية أحدها إلى أسوان من قنا ، وثانيها إلى شمال الدلتا من جنوبها والثالث يتجه إلى البحر الأحمر وسيناء قادما من جنوب الصعيد .

وعليه يمكن تحديد أهم مناطق الإرسال في مصر بمنطقتين رئيسيتين إحداهما في الوجه البحري وهي منطقة جنوب الدلتا بعامة ، ومحافظة المنوفية بخاصة ، والثانية هي منطقة جنوب الصعيد وتضم ثلاث محافظات متجاورة ، هي أسيوط وسوهاج وقنا .

كما يمكن تحديد أهم مناطق الاستقبال بثلاث مناطق رئيسية ، هي القاهرة الكبرى والإسكندرية ومنطقة قناة السويس بمدينتها الثلاث الرئيسية .

ولما كانت مناطق الإرسال الرئيسية هي محافظات ريفية ، وكانت مناطق الاستقبال الرئيسية هي محافظات حضرية فإنه يمكن القول بأن النمط السائد للهجرة الداخلية في

وقنا وأسيوط في الوجه القبلى . ويتجه معظم المهاجرين من المنوفية إلى القاهرة . ويلعب عامل المسافة دورا في هذا الصدد . أما سوهاج فإن الهجرة منها لا تحكمها المسافة وحدها لأن معظم المهاجرين منها يتجهون إلى القاهرة الكبرى ثم الإسكندرية طلبا لفرص العمل ، وبخاصة في أعمال البناء وأعمال الميناء ، ويتجه الباقيون إلى منطقة قناة السويس ومحافظة البحر الأحمر ، ومحافظة جنوب سيناء (شكل ١٧) .

ويمكن في ضوء البيانات الإحصائية أن نحدد عدداً من التيارات التي تسلكها الهجرة الداخلية في مصر ، وقد تصنف هذه التيارات على أساس المصدر أو محافظات الإرسال ، كما قد نحددها على أساس الهدف ، أو محافظات استقبال المهاجرين . ويمكن أن نحدد تيارين رئيسيين أحدهما من الصعيد والآخر من الدلتا ويتفرع منهما عشرة تيارات فرعية على النحو الآتي :

أولاً: تيارات من جنوب الصعيد:

- ١- تيار يخرج من جنوب الصعيد (أسيوط - سوهاج - قنا) ويتجه إلى القاهرة الكبرى .
- ٢- تيار من جنوب الصعيد إلى الإسكندرية .
- ٣- تيار من جنوب الصعيد إلى منطقة قناة السويس .
- ٤- تيار من جنوب الصعيد إلى ساحل البحر الأحمر وسيناء .
- ٥- تيار من شمال الصعيد (المنيا وبنى سويف والفيوم) إلى القاهرة الكبرى .
- ٦- تيار داخلي في جنوب الصعيد ويخرج من محافظة قنا إلى محافظة أسوان .

ثانياً: تيارات من الدلتا:

- ٧- تيار من الدلتا إلى القاهرة الكبرى . ومعظم هذا التيار يخرج من جنوب الدلتا عامة ، ومن محافظة المنوفية خاصة .

مصر هو الهجرة الريفية - الحضرية (من الريف إلى المدن).

ولعل المقارنة بين تطور نسبة سكان كل من المدن والريف بالقياس إلى جملة سكان مصر توضح مدى الجذب الذي تمارسه المدن المصرية لسكان الريف .

الريف إلى المدن أو ما يطلق عليه عملية التحضر (urbanization) هي أهم متغير سكاني يؤثر في إعادة توزيع السكان في مصر . وهو يرتبط بعدد من العوامل المركبة من قوى الطرد الكامنة في الريف المصري وقوى الجذب الكامنة في المدن المصرية بعامه وفي إقليم القاهرة الكبرى بخاصة .

والحقيقة أن كلا من الطرد أو الجذب هما أمور نسبية ذلك أننا نجد أنه حتى بالنسبة للمحافظات الطاردة للسكان فإنها قد تجذب سكانا آخرين فليس الطرد أو الجذب - إذاً - من الأمور المطلقة . وتمثل المحصلة النهائية في صورة الهجرة الصافية ، وهي

السنة	العدد	سكان الحضر		سكان الريف	
		العدد	%	العدد	%
١٩٠٧	١٢١٣٨٢٦	٢١٢٥٠٠٠	١٩	٩٠٥٨٠٠٠	٨١
١٩١٧	١٢١٣٨٢٦	٢٦٤٠٠٠٠	٢١	١٠٠٢٩٧٠٠	٧٩
١٩٢٧	١٢١٣٨٢٦	٣٧١٥٨٤٠	٢٦	١٠٣٦٧٤٣٦	٧٤
١٩٣٧	١٥٨١١٠٨٤	٤٣٨٢٠٨٣	٢٨	١١٤٢٩٠٠١	٧٢
١٩٤٧	١٨٨٠٥٨٢٦	٦٢٠٢٣١٦	٣٣	١٢٦٠٣٥١٠	٦٧
١٩٦٠	٢٥٧٧١٤٩٥	٩٦٥١٠٩٧	٣٧	١٦١٢٠٣٦٨	٦٣
١٩٦٦	٢٩٧٢٤٠٩٩	١٢٠٣٦٧٨٧	٤٠	١٧٦٨٧٣١٢	٦٠
١٩٧٦	٣٦٨٠٣١٨٠	١٦٢٤٣٦١٣	٤٤	٢٠٥٦٠٥٦٧	٥٦
١٩٨٦	٤٨٢٠٥٠٤٩	٢١١٧٣٤٣٦	٤٤	٢٧٠٣١٦١٣	٥٦

جدول رقم (٦)

تطور سكان الحضر وسكان الريف في مصر

ويتضح من الجدول الارتفاع المطرد لنسبة سكان المدن على حساب نسبة سكان الريف ، الأمر الذي يعكس حركة الهجرة الريفية الحضرية التي تصاعدت نوعاً خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها ثم تصاعدت بشكل أوضح خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها . ويتضح - كذلك - أن الهجرة الريفية الحضرية كادت تتوقف في الفترة التعدادية الاخيرة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) . ويمكن أن نرجع هذا التوقف إلى حركة الهجرة إلى الدول العربية التي أصبحت منافساً للمدن المصرية على اجتذاب فائض السكان في الريف خلال الحقبة البترولية ، وفضلاً عن ذلك فإن نسبة من المهاجرين إلى الدول النفطية هم أصلاً من سكان المدن .

وبالإضافة إلى هذا وذاك فإن معدلات الزيادة الطبيعية في المدن انخفضت عن مثيلاتها في الريف بسبب انخفاض معدلات المواليد في الحضر عنها في الريف ، والواقع أن الهجرة من

التي تحدد تغلب أي من العاملين على الآخر . ولما كانت الهجرة الداخلية في مصر تتم في معظمها بقرار فردي ، فإن أهم ما يشكل عناصر الجذب أو الدفع هو العامل الاقتصادي الذي يتمثل في صورة العمل الأفضل من حيث الدخل وما يصاحبه عادة من حراك اجتماعي (social mobility) وعلى نحو خاص بالنسبة للهجرة من الريف إلى المدن .

ولما كان التحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر مقترنا بارتفاع معدلات الخصوبة ونمو السكان وخاصة في الريف ، قد أدى إلى انخفاض حصة الفرد من الأراضي الزراعية التي تشكل المصدر الأساسي للدخل ، فقد أصبح من المألوف أن تتزايد الهجرة من الريف إلى المدن . وليس غريباً أن تكون أعلى محافظات مصر من حيث الكثافة الزراعية (نسبة السكان الزراعية إلى مساحة الأراضي الزراعية) هي سوهاج وتليها الجيزة وأسيوط وقنا والمنوفية . وهذه المحافظات - باستثناء الجيزة - هي محافظات الطرد الرئيسية . كما أن

الهجرة الخارجية

ظل المصريون عبر عصور التاريخ عزوفين عن الهجرة إلى الخارج. وكان علماء الاجتماع يرجعون ذلك إلى أن المصريين شعب زراعى مرتبط بأرضه. وفى المقابل كانت مصر بلداً جاذباً للأجانب مضيافاً لهم. وكانت تعدادات السكان تحصى أعداداً غير قليلة من الشوام والأتراك والأوروبيين، ولا سيما اليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والإنجليز.

وفى مطلع الستينيات بدأ الأوروبيون يغادرون مصر. وفى أعقاب النكسة (١٩٦٧) بدأت أعداد قليلة من المصريين يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا. ومنذ الحقبة البترولية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ أخذ المصريون ينتقلون إلى الدول العربية البترولية فى صورة قوى عاملة أو بمعنى آخر فى صورة هجرة مؤقتة. وكان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يصدر نشرة سنوية منذ عام ١٩٦٢، بناء على بيانات يتلقاها من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية التابعة لوزارة الداخلية. كما أخذ يصدر نشرة عن تحركات السكان عبر الحدود منذ عام ١٩٦٨.

ولأول مرة أضيف إلى تعداد السكان لعام ١٩٧٦ رقم تقديرى لعدد المصريين فى الخارج (١٤٢٥٠٠٠ نسمة)، وأضيف ما يقابله إلى تعداد السكان لعام ١٩٨٦ (٢٢٥٠٠٠٠ نسمة).

وفى عام ١٩٨٤ قام المجلس القومى للسكان بإجراء دراسة بالعينة، قُدِّرَ عدد المصريين فى الخارج تبعاً لها بـ ١٤٧٤٠٠٠ منهم ١٢١٠٠٠٠ يعملون والباقى مرافقون.

وفى عام ١٩٨٧ أجرى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مسحاً ميدانياً بأسلوب العينة للهجرة الخارجية فى مصر. وطبقاً لهذا المسح بلغ إجمالى المصريين بالخارج

معدل العمالة الزراعية للفدان هى أعلى ما تكون فى محافظتى المنوفية وسوهاج. ناهيك عن أن أى إدخال للأساليب الزراعية الحديثة واستخدام الميكنة الزراعية سوف يؤدى إلى مزيد من الطرد السكانى فى هذه المحافظات.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية هى أكبر محرك للهجرة فى مصر طرداً أو جذباً فإن هناك عدداً من العوامل الاجتماعية الأخرى مثل التطلع إلى حياة أفضل، والتمتع بالخدمات الأجود، هذه إلى جانب أن عدداً من الوظائف ذات الصفة المركزية، مثل التعليم الجامعى والخدمات الطبية التخصصية والاستثمارات فى مختلف المجالات لا تتوافر سوى فى المدن. وتتناسب مرتبة تلك الوظائف مع الحجم السكانى للمدن. وليس غريباً أن يتناسب الجذب طردياً مع ضخامة المدن.

يمكن أن نضيف إلى العوامل السابقة عوامل أخرى مثل التعليم والتجنيد، فالذى ينال قسطاً من التعليم ولا سيما التعليم الجامعى يتطلع عادة إلى العيش فى المدن، حتى إذا كان من سكان الريف أصلاً لأنه لن يجد فى القرية فرصة العمل التى تتناسب مع مؤهلاته أو التى تُشبع تطلعاته وطموحاته. أما المجندون فقلما يعودون بعد انتهاء فترة تجنيدهم إلى قراهم. بعد أن ذاقوا خلال فترة تجنيدهم طعم حياة يختلف عن طعم الحياة فى القرية.

وإذا كانت العوامل الاجتماعية تأخذ دورها بعد العوامل الاقتصادية كدافع للهجرة فإن هذه العوامل جميعاً تتكامل فيما بينها من حيث أثرها على اتخاذ قرار الهجرة.

١٩٦٤٠٠٠ نسمة منهم ١٧٦٤٠٠٠ نسمة هجرة مؤقتة الى البلاد العربية تمثل ٨٩,٨٪ من مجموع المهاجرين، مقابل ٢٠٠٠٠٠ مواطن هجرة دائمة في دول أمريكا الشمالية وعدد من الدول غير العربية.

ولورثنا الدول المستقبلية للمصريين المهاجرين إليها بقصد العمل عام ١٩٨٧ لجاءت العراق في المرتبة الأولى حيث استوعبت ٣,٣٧٪ من إجمالي المهاجرين بقصد العمل، وتأتى السعودية في المرتبة الثانية حيث استوعبت ما يقرب من ربع عدد المهاجرين، ثم مجموعة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) بنسبة ١,١٠٪، وتأتى الكويت والأردن في المرتبتين الرابعة والخامسة ٨,٤٪، ٦,٧٪ على التوالي، وتأتى مجموعة دول أوروبا وأستراليا في ذيل القائمة.

ويبلغ عدد الذكور بين هؤلاء المهاجرين ١٦٧٧٠٠٠ مقابل ٢٨٨٠٠٠ إناث. وتبلغ نسبة العاملين ٨٥,٧٪ من إجمالي المصريين بالخارج. أما الباقي فمرافقون. ويتوزع المهاجرون تبعاً للحالة التعليمية على النحو الآتى (٪):

أعلى من	الدرجة الجامعية	أعلى من	متوسط
٣٦,١	١٥	٥,٤	٢١,٨
فوق المتوسط	درجة جامعية	أعلى من الجامعي	متوسط
٢,٠	١٨,٠	١,٧	

وفي أكتوبر ١٩٩٢ أصدرت وزارة القوى العاملة والتدريب تقديرات للعاملين بالخارج. يؤخذ منها أن عدد المصريين العاملين بالخارج يقدر بنحو ٢٩٧١٠٠٠ عامل. تحتل الجماهيرية الليبية المركز الأول بين الدول المستقبلية للعمالة المصرية، حيث وصل عدد العاملين المصريين بها ١٥١٩٠٠٠ عامل بنسبة ٥١٪ من جملة المصريين بالخارج. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية حيث وُجد بها

٨٥٠٠٠٠ عامل بنسبة ٢٨,٦٪، ثم تتوالى بعد ذلك كل من الأردن والعراق والكويت بنسبة ٦,٥٪، ٦,٤٪، ٤,٦٪ على التوالي ويأتى في ذيل القائمة اليونان وقطر واليمن وسلطنة عمان والبحرين.

وبمقارنة تقدير وزارة القوى العاملة في أكتوبر ١٩٩٢ بدراسة المجلس القومى للسكان في عام ١٩٨٤ نلاحظ أن هجرة المصريين إلى العراق التى بلغت أشدها فى مطلع الثمانينيات خلال الحرب العراقية الإيرانية شهدت انحداراً كبيراً فى مطلع التسعينيات عقب حرب تحرير الكويت.

ويبدو أن العائدين من العراق توجهوا إلى ليبيا لتشغل ليبيا المركز الاول فى مطلع التسعينيات. وغنى عن البيان أن الهجرة إلى ليبيا قد انحسرت مؤخرًا بسبب ظروف الحصار الاقتصادي على ليبيا. ونلاحظ أيضا الزيادة فى هجرة انتقال القوى العاملة إلى المملكة السعودية فى ١٩٩٢ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٤.

العدد من الليبيين	العدد من المصريين	٪
الجماهيرية الليبية	١٥١٩٠٠٠	٥١,٠
المملكة العربية السعودية	٢٩٧١٠٠٠	٢٨,٦
الأردن	١٥٠٠٠	٥,٦
العراق	١٤٠٠٠	٥,٠
الكويت	١٣٧٥٨٢	٤,٦
دولة الإمارات	٥٩٨٣٧	٢,٠
اليونان	٣٠٠٠٠	١,٠
قطر	٢٢٠٠٠	٠,٧
اليمن	٢١٠٠٠	٠,٧
سلطنة عمان	١٢٠٠٠	٠,٤
البحرين	٢٠٠٠	٠,١
المجموع	٢٩٧١١٥٨	١٠٠

جدول رقم (٧)
تقدير أعداد العاملين المصريين بالخارج
فى أكتوبر ١٩٩٢

من جانب دول الخليج، وبخاصة السعودية على نحو ما رأينا، كما استمرت الهجرة إلى ليبيا بأعداد كبيرة، ولكنها لم تلبث أن شهدت تراجعاً كبيراً في الفترة الأخيرة.

ويتضح - كذلك - مما تقدم أن عدد المصريين بالخارج يتذبذب من وقت إلى آخر متأثراً بالأحداث السياسية من جهة، والعلاقات الثنائية بين مصر ودول الاستقبال.

الخصائص السكانية

التركيب النوعي والعمرى

يتساوى عدد الذكور وعدد الإناث - عادة - في المجتمع، مالم يتعرض المجتمع لتباين في معدلات الوفيات النوعية، أو لتباين في معدلات الهجرة النوعية، أو لتباين في مدى دقة تسجيل كل من النوعين.

ويتضح من الجدول أن نسبة النوع تراوحت بين ٩٨ و ١٠٠ ذكر لكل مائة أنثى.

خلال الفترة (١٩٠٧ - ١٩٤٧) وكانت تزيد على ذلك في تعداد ١٨٩٧، ثم زادت أيضاً عن ذلك إلى ١٠١ عام ١٩٦٠، وإلى حوالى ١٠٢ عام ١٩٦٦ وإلى حوالى ١٠٤ عام ١٩٧٦ ثم إلى حوالى ١٠٥ عام ١٩٨٦.

وليست بين أيدينا بيانات كافية عن معدلات الوفيات النوعية؛ لكن نعرف ما إذا كان هذا المعدل أعلى عند الإناث عنه عند الذكور، وإن كانت معدلات وفيات الرضع أعلى عند الإناث منها عند الذكور. ويرجح بعض الديموجرافيين أن الذكور في مصر يتمتعون برعاية

صحية أفضل، بينما يرجع البعض ذلك إلى نقص في تسجيل المواليد الإناث أصلاً. وعلى

وقد أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مؤخراً تقديراً لعدد سكان مصر في أول يناير ١٩٩٤. وقد قُدِّرَ عدد المصريين بالخارج في هذا التاريخ بـ ٢٦١٠٠٠٠ نسمة يتضح مما تقدم أن تقديرات عدد المصريين بالخارج متفاوتة. وليس أدل على ذلك من أن وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج قدرت عدد المصريين بالخارج في عام ١٩٩١ بما لا يقل عن خمسة ملايين.

وتشير الدلائل إلى أن عدد المصريين بالخارج بلغ أقصاه عام ١٩٨٤، ثم أخذ في التناقص، ابتداءً من عام ١٩٨٥. واستمر التناقص خلال عامى ١٩٨٦، ١٩٨٧، عندما تجاوزت أعداد العائدين أعداد الراحلين إلى الخارج بكثير. وتغيرت الأوضاع مرة ثانية في عام ١٩٨٨ نتيجة استبعاد ليبيا لأعداد متزايدة من المصريين، ثم عودة بعض العائدين مرة أخرى. ومع حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠ وعودة المصريين بأعداد كبيرة من العراق والكويت والأردن تحول معها ميزان حركة الهجرة وأصبح صافى الهجرة سالبا. وبعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بالمنطقة نشط الطلب على العمالة المصرية مرة أخرى

نسبة النوع	إناث		عدد	نسبة النوع	عدد	سنة التعداد
	%	عدد				
١٠٣,٣	٤٩,٢	٤٧٥٥	٥٠,٨	٤٩,٢	١٨٩٧	
١٠٠,٨	٤٩,٨	٥٥٧٣	٥٠,٢	٥٠,٢	١٩٠٧	
١٠٠,٣	٤٩,٩	٦٣٤٩	٥٠,١	٦٣٦٩	١٩١٧	
٩٩,١	٥٠,٢	٧١٢٠	٤٩,٨	٧٠٥٨	١٩٢٧	
١٠٠,٢	٥٠,١	٧٩٥٤	٥٠,١	٧٩٦٧	١٩٣٧	
٩٨,١	٥٠,٥	٩٥٧٥	٤٩,٥	٩٣٩٢	١٩٤٧	
١٠١,٢	٤٩,٧	١٢٩٦٧	٥٠,٣	١٣١١٨	١٩٦٠	
١٠١,٨	٤٩,٥	١٤٩٠٠	٥٠,٥	١٥١٧٦	١٩٦٦	
١٠٣,٧	٤٩,١	١٧٩٧٩	٥٠,٩	١٨٦٤٧	١٩٧٦	
١٠٤,٧	٤٨,٩	٢٣٥٥٠	٥١,١	٢٤٦٥٥	١٩٨٦	

جدول رقم (٨)

التطور العددي والنسبي للذكور والإناث (الأعداد بالالف) (١٩٨٦ - ١٨٩٧)

١٩٨٦ %	١٩٧٦ %	١٩٦٠ %	١٩٤٧ %	١٩٣٧ %	١٩٢٧ %	١٩١٧ %
٣٩,٦	٤٠,٠	٤٢,٧	٣٨,٠	٣٩,٠	٣٨,٦	٣٨,٦
٥٦,٥	٥٦,٤	٥٣,٨	٥٨,٦	٥٧,٠	٥٧,٤	٥٧,٤
٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٣,٩	٤,٠	٤,٠

أى حال فإن التباين فى معدلات وفيات الأطفال الرضع النوعية إن وجد فهو أخذ فى التناقص ، فى حين أن نسبة النوع آخذة فى الارتفاع . وعليه يمكن استبعاد هذا العامل عند تفسير اتجاه نسبة النوع نحو الارتفاع .

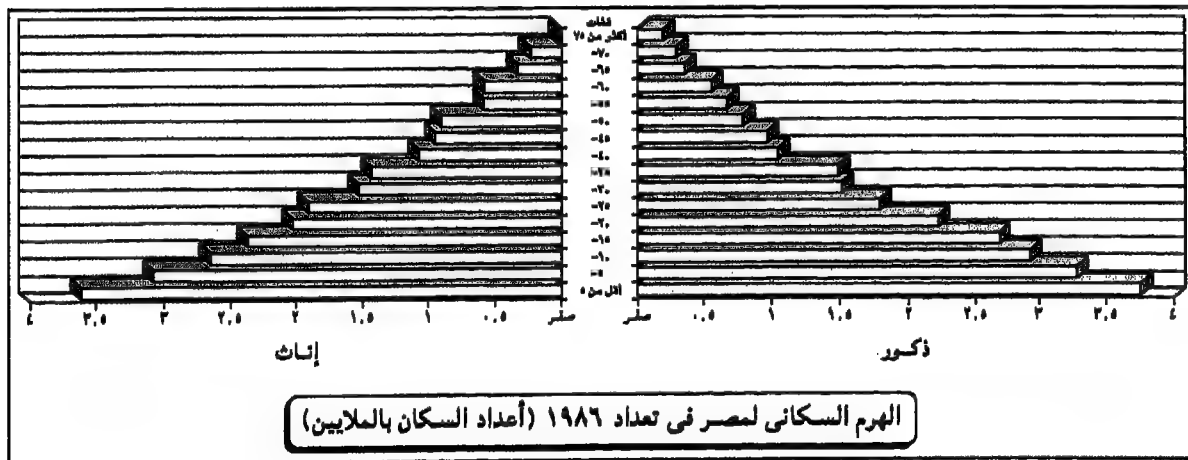
جدول رقم (٩)
التوزيع النسبى للسكان فى الفئات العمرية العريضة
(١٩٨٦-١٩٢٧)

ويلاحظ كذلك أن نسبة متوسطى السن (١٥-٦٤ عاماً) ظلت تتراوح بين ٥٧٪ و ٥٨,٦٪ طوال الفترة (١٩٢٧-١٩٤٧) ثم انخفضت إلى ٥٣,٨٪ عام ١٩٦٠ ثم عادت إلى الارتفاع فبلغت ٦٤,٤٪ عام ١٩٧٦ ، كما بلغت ٥٦,٥٪ عام ١٩٨٦ . وهذا يعنى أن أكثر من نصف السكان يقعون فى سن الانتاج والنشاط والاقتصادى ، وأن حوالى نصف الإناث تقعن فى سن الإنجاب .

أما نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) فهى لا تتجاوز ٤٪ من مجموع السكان ، طوال الفترة (١٩٢٧-١٩٨٦) . وهذا النمط السكانى الذى تنخفض فيه نسبة الشيوخ ، وترتفع فيه نسبة صغار السن ، هو الطابع الذى يميز الدول النامية من الناحية الديموجرافية . كما أن هذا التوزيع النسبى للسكان فى الفئات العمرية العريضة يضع مصر ضمن الشعوب الشابة

أما بالنسبة للتباين فى معدلات الهجرة النوعية ، فمن الثابت أن المجتمع المصرى يشهد منذ السبعينيات تياراً من هجرة القوى العاملة المؤقتة إلى الدول العربية النفطية ، على نحو ما رأينا من قبل . ولا شك فى أن هذه الهجرة تحمل من الذكور أكثر مما تحمل من الإناث . ولذلك يمكن استبعاد هذا العامل أيضاً عند تفسير اتجاه نسبة النوع نحو الارتفاع . فليس أمامنا - إذا - إلا التفسير الثالث وهو التباين فى تسجيل كل من النوعين أو بعبارة أخرى النقص فى تسجيل الإناث .

أما بالنسبة للتركيب العمرى للسكان فيلاحظ أن نسبة صغار السن (أقل من ١٥ عاماً) كانت تتراوح بين ٣٨٪ و ٣٩٪ طوال الفترة (١٩٢٧-١٩٤٧) ثم ارتفعت إلى ٤٢,٧٪ عام ١٩٦٠ ، ثم انخفضت إلى ٤٠٪ عام ١٩٧٦ ، ثم إلى ٣٩,٦٪ عام ١٩٨٦ . وتعد هذه النسبة من أعلى النسب فى العالم (شكل ١٨)



شكل (١٨)

ورغم تزايد حجم القوى العاملة خلال الفترة التعدادية (١٩٧٦ - ١٩٨٦) إلا أن نسبتها إلى مجموع السكان قد انخفضت من ٣٠٪ إلى ٢٧,٩٪.

وليس كل القوى العاملة منتجة ونشطة اقتصاديا، ذلك أن هذه الأرقام تتضمن المتعطلين الذين بلغوا في عام ١٩٧٦ أقل قليلا من المليون متعطل بنسبة ٧,٧٪، ومن ثم تصل قوة العمل المنتجة بالفعل إلى حوالي ١٠,١ مليون بنسبة ٢٧,٧٪ من مجموع السكان.

أما في عام ١٩٨٦ فقد بلغ عدد المتعطلين نحو ١,٦ مليون بنسبة ١٢٪ من إجمالي القوى العاملة. وبالتالي أصبح حجم القوى العاملة المنتجة بالفعل نحو ١١,٧ مليون بنسبة ٢٤,٥٪ فقط من مجموع السكان.

ومعنى هذا أن حوالي ربع السكان فقط منتجون بينما يقع ثلاثة أرباع السكان خارج قوة العمل المنتجة فعلا، ومعنى هذا أيضا أن ربع السكان عائلون وأن ثلاثة أرباع السكان معولون. ومن ثم ترتفع نسبة الإعالة الكلية الفعلية أكثر من ٣٠٠ نسمة لكل مائة نسمة.

ولاشك في أن انخفاض نسبة إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي هو السبب الرئيسى في ارتفاع نسبة الإعالة، ذلك أن نسبة إسهام الإناث في قوة العمل المنتجة فعلا كانت ١١,١٪ فقط من مجموع الإناث في سن العمل (١٩٨٦). صحيح أن هذه النسبة تزايدت ببطء فقد كانت ٦,٧٪ فقط في عام ١٩٧٦، ولكنها مازالت منخفضة انخفاضاً كبيراً. وفي المقابل تبلغ هذه النسبة بين الذكور ٤٨,٢٪ عام ١٩٨٦.

ويقودنا هذا إلى الحديث عن البطالة، فالملاحظ أن عدد المتعطلين ونسبتهم في تزايد مستمر. فقد زاد عدد المتعطلين من ١٧٥ ألفاً عام ١٩٦٠ إلى ٨٤٧ ألفاً عام ١٩٧٦، ثم إلى نحو ١,٦ مليون متعطل عام ١٩٨٦ كما زادت

الفتية من حيث النمو السكانى. ولكنه يشكل عبئاً ثقيلاً على القوى العاملة في المجتمع إذ يقع على عاتقها عبء إعالة باقى أفرادها.

ويُعَدُّ الهرم السكانى (الذى يجمع بين التركيب النوعى والتركيب العمري) لمصر نموذجاً للأهرام السكانى فى الدول النامية، فهو ذو قاعدة عريضة من صغار السن، وقمة ضيقة من كبار السن. ويفصح هذا الهرم عن نمو سريع للسكان وانخفاض وسيط العمر، وتركز حوالى نصف الإناث فى سن الإنجاب، وارتفاع نسبة الإعالة.

القوى العاملة والنشاط الاقتصادي

إذا اعتبرنا قوة العمل النظرية هى جميع الأفراد متوسطى العمر (١٥ - ٦٤ سنة) فإن نسبتها تبلغ ٥٦,٥٪ من مجموع السكان، وذلك على نحو ما رأينا فى دراسة التركيب العمري. أما القوى العاملة فهى دون ذلك بكثير، إذ أن معظم الإناث فى هذه الفئة العمرية خارج قوة العمل الفعلية، كما أن نسبة من الذكور فى هذه الفئة يقعون أيضاً خارج قوة العمل الفعلية، ومعظم هؤلاء مازالوا يتلقون التعليم، ولم يدخلوا القوى العاملة بعد. وفى عام ١٩٧٦ كان حجم القوى العاملة نحو ١١ مليون يشكلون فقط ٣٠٪ من مجموع السكان منهم نحو عشرة ملايين من الذكور، ونحو المليون من الإناث، أى ما يوازى ٩١٪، ٩٪ من حجم القوى العاملة على الترتيب.

وفى عام ١٩٨٦ زاد حجم القوى العاملة إلى حوالى ١٣,٣ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٩٪ من مجموع السكان، منهم حوالى ١١,٨ مليون من الذكور، وحوالى ١,٥ مليون من الإناث أى ما يوازى ٨٨٪ و ١١,٦٪ من حجم القوى العاملة على الترتيب.

١٩٨٦				النشاط الاقتصادي
%	العدد			
٣٨,٦	٤٥٣٢٧٠٤	٨٧,٧	٨٨٧٨٢٧٢	الزراعة وصيد البر والبحر
٠,٤	٥٠٣٠٤	١,٢	٣٣٤٠٣	استغلال المناجم والمحاجر
١٢,٤	١٤٥٧٤٧٢	١٢,٢	١٢٣٦٦٤٢	الصناعات التحويلية
١,٨	٩٠١٥٢	١,٦	٢١٦٨١	الكهرباء والغاز والمياه
٦,٩	٨٠٤٧٧٨	٤,١	٤٣٣٧٥٧	التشييد والبناء
٧,٢	٨٤٢٤٦٧	٨,٤	٨٥٦٥٣١	التجارة والمطاعم والفنادق
٥,٤	٦٣٢٤٥٦	٤,٧	٤٧٩٣٧٣	النقل والتخزين والمواصلات
١,٩	٢٢١٦٩٦	١,٩	٨٧٨٠٧	التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الأعمال
٢٢,١	٢٥٩٠١٣١	١٨,٢	١٨٥٩٩٥٤	الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية
٤,٣	٥٠٢٨٤٥	١,٨	١٨٢١٧٩	انشطة غير كاملة التصنيف
١٠٠	١١٧٢٥٠٠٥	١٠٠	١٠٢٢٩٩٤٩	المجموع

جدول رقم (١٠)

التوزيع العددي والنسبي للقوي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في تعدادي ١٩٧٦ و ١٩٨٦

ومنه يتضح أن الزراعة مازالت لها الصدارة على سائر الأنشطة الاقتصادية، وإن كانت نسبة المشتغلين بها في تناقص مستمر، فقد انخفضت هذه النسبة من ٤٧,٧٪ في عام ١٩٧٦ إلى ٣٨,٦٪ في عام ١٩٨٦. جدير بالذكر أن هذه النسبة كانت نحو ثلثي مجموع المشتغلين طوال نصف قرن (١٨٩٧ - ١٩٤٧) ثم انخفضت إلى ٥٨٪ في عام ١٩٦٠. وإذا كان انخفاض المشتغلين بالزراعة كنسبة لا يعنى انخفاض الأرقام المطلقة للمشتغلين بها، وإن كان العدد المطلق قد شهد انخفاضاً محدوداً بين عامي ١٩٧٦، ١٩٨٦.

ويرجع ذلك إلى البدء في استخدام أساليب الزراعة الحديثة، ولاسيما الميكنة الزراعية، فلم تعد الأراضي الزراعية بحاجة إلى جميع الأيدي العاملة التي كانت تعمل بها، هذا فضلاً عن اجتذاب المدن المصرية إلى الزراع الذين كانوا يفيضون عن حاجة الأرض الزراعية أو الذين كانوا يعانون من البطالة المقنعة أو الموسمية.

وعلى العكس من الزراعة نجد الصناعات

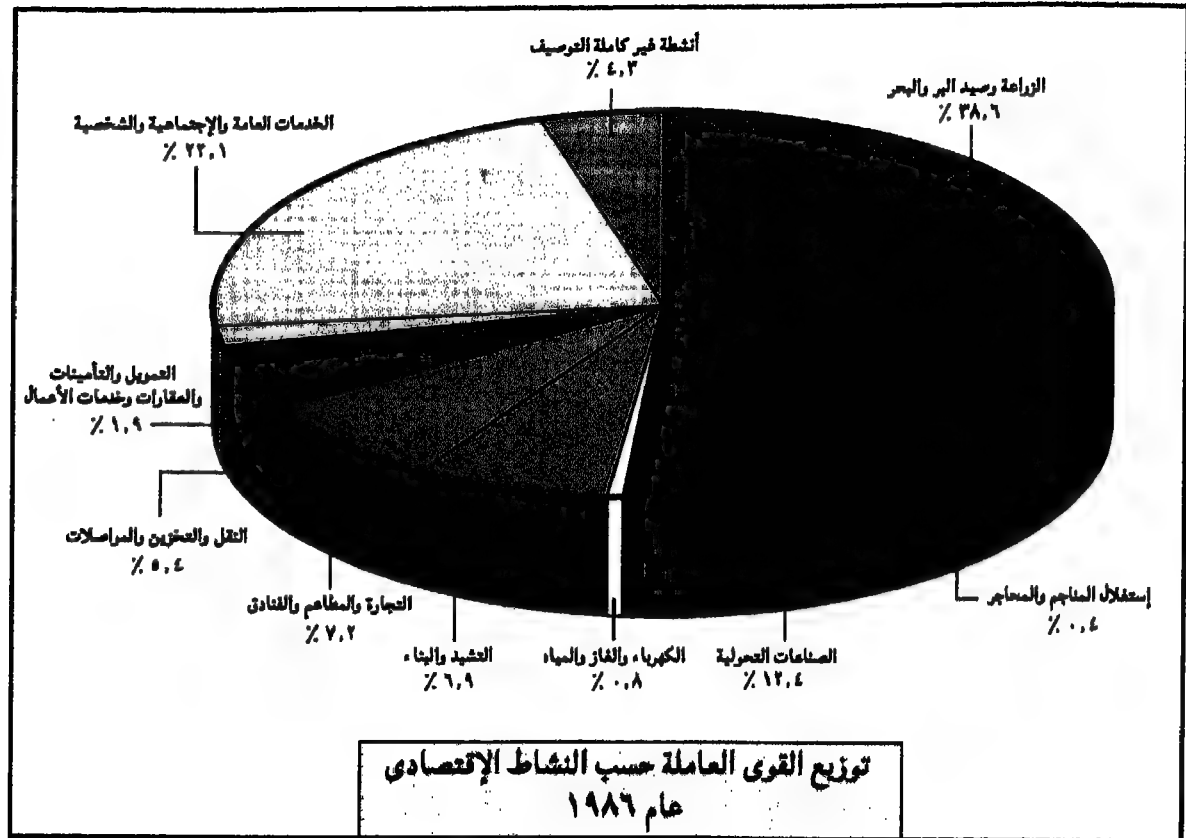
نسبتهم من ٢,٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧,٨٪ عام ١٩٧٦، وإلى ١٢٪ عام ١٩٨٦.

ومما يجدر ذكره أن نسبة البطالة ترتفع في الحضر عنها في الريف، إذ بلغت في عام ١٩٨٦ نحو ١٣,٨٪ في الحضر بينما بلغت في الريف ١٠,٥٪.

كما يلاحظ أن البطالة تختلف نسبتها تبعاً للمستوى التعليمي فهي تبلغ ١٤,٩٪ بين الأميين، بينما تبلغ ١٧,١٪ بين الحاصلين على درجة جامعية أولى وما فوقها، وإن كانت تبلغ أقصاها بين الحاصلين على مؤهل متوسط إذ تبلغ نسبتهم ٥١,٨٪ من جملة المتعطلين في عام ١٩٨٦.

وغنى عن البيان أن البطالة في مصر أضحت مشكلة حادة تزداد تفاقمًا من عام إلى آخر. ويكفى في هذا الصدد أن نورد هنا أن إحدى الدراسات قدرت عدد المتعطلين في عام ١٩٩٢ بنحو ٣,٥ مليون متعطل مقابل ١,٦ مليون متعطل في عام ١٩٨٦.

ويوضح الجدول رقم (١٠) التوزيع العددي والنسبي لقوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسي.



شكل (١٩)

أما الخدمات فنصيبها يزيد على خمس مجموع المشتغلين.

المشكلة السكانية ومواجهتها

بدأ الوعي بالمشكلة السكانية في مصر خلال الثلاثينيات من القرن الحالي، فقد ظهر في عام ١٩٣٦ كتاب «سكان هذا الكوكب» للأستاذ الدكتور محمد عوض محمد. عالج الفصل الأخير مشكلة السكان في مصر ونبه فيه الأذهان إلى أن مصر مُقَدِّمة على مشكلة سكانية، على الرغم من أن سكان مصر في تلك السنة كانوا لا يزيدون كثيراً على ١٥ مليوناً.

وفي ذات السنة صدر في أمريكا كتاب الأستاذ ونيل كلياند Wendell Cleeland الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بعنوان المشكلة السكانية في مصر Population problem in Egypt و كان هذان الكتابان

التحويلية، يشهد المشتغلون بها تزايداً من حيث عدد المشتغلين وإن كانت نسبتهم إلى مجموع المشتغلين شهدت تناقصاً محدوداً، فقد ارتفع عدد المشتغلين بها من حوالي ١٣٦٦ ألفاً في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ١٤٥٧ ألفاً في عام ١٩٨٦. أما نسبتهم فقد انخفضت من ١٣,٣٪ إلى ١٢,٤٪ (شكل ١٩).

أما المشتغلون بالخدمات فقد زاد عددهم كثيراً من ١,٨٦ مليون في عام ١٩٧٦ إلى ٢,٥٩ مليوناً في عام ١٩٨٦، كما زادت نسبتهم من ١٨,٢٪ إلى ٢٢,١٪. ومعنى هذا أن المشتغلين بالخدمات يفوقون كثيراً المشتغلين بالصناعة.

وإذا كانت هذه الأنشطة الرئيسية الثلاثة (الزراعة-الصناعة-الخدمات) تستأثر مجتمعة بحوالي ثلاثة أرباع مجموع المشتغلين إلا أن الزراعة مازالت النشاط الأول، إذ تستأثر بما يقرب من خمس مجموع المشتغلين في حين يشتغل بالصناعة ما يقرب من ثمن المشتغلين.

الليدان صدرا فى عام واحد يمثلان الإرهاصة الأولى للوعى بالمشكلة السكانية فى مصر. غير أن هاتين الصيحتين لن تتعديا دائرة الباحثين والمفكرين، وشهد العام التالى (١٩٣٧) حدثين يتعلقان بالمشكلة السكانية، أولهما صدور أول فتوى رسمية دينية بشأن منع الحمل. وقد أصدر هذه الفتوى فى مطلع هذا العام فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية وقتذاك وكانت هذه الفتوى ردا للمفتى على خطاب أحد المواطنين.

وقد أباحت هذه الفتوى منع الحمل وجدير بالذكر أنه صدرت بعد ذلك فتاوى أخرى كثيرة فى هذا الشأن.

أما الحدث الثانى فهو المؤتمر العلمى الذى عقدته الجمعية الطبية المصرية فى دار الحكمة لتدارس المشكلة السكانية من مختلف الجوانب، وفى مقدمتها الجانب الطبى.

ثم جاءت المحاولة الأولى لتيسير خدمات تنظيم الأسرة فى مصر عام ١٩٤٥، عندما أضافت جمعية طفل المعادى تنظيم الأسرة إلى خدماتها، وإن كانت هذه المحاولة المتواضعة قد واجهت معارضة شديدة.

وفى عام ١٩٥٣ تقدم وزير الشؤون الاجتماعية (الأستاذ الدكتور عباس عمار) إلى مجلس الوزراء بمذكرة حول المشكلة السكانية ناقش فيها المشكلة والتطورات المقترحة لعلاجها. وقد أسفرت هذه المذكرة عن إنشاء «اللجنة الأهلية لمسائل السكان» فى إطار المجلس الدائم للخدمات، وهو أحد مجلسين أنشأ فى مطلع الثورة. وقد شكلت اللجنة الأهلية ثلاث لجان فرعية لإجراء دراسة عن الأبعاد الديموجرافية والاقتصادية والطبية للمتغيرات السكانية، غير أن الدولة لم تكن متحمسة لمواجهة المشكلة السكانية، إذ كانت ترى أن الزيادة السكانية. هى الرصيد الأساسى لتأكيد دور مصر التاريخى فى المنطقة، كما

كانت ترى إمكان مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، وفى هذا ما يكفى لمواجهة الزيادة السكانية.

وفى عام ١٩٦٢ أعلن ميثاق العمل الوطنى الذى تضمن لأول مرة اعترافا رسميا بالمشكلة، فقد تضمن فقرة نصها كالآتى:

«إن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة».

كما أكد الميثاق الحاجة إلى تنظيم الأسرة: «إن محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة».

وبصدور الميثاق اكتسبت المسألة السكانية بُعدا سياسى لأول مرة. وأخذت الحكومة تفكر فى الصيغة المؤسسية لمواجهة المشكلة السكانية.

وفى نوفمبر ١٩٦٥ صدر القرار الجمهورى بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة. وفى مطلع العام التالى أنشئ الجهاز التنفيذى لتنظيم الأسرة، وبدأ العمل الحكومى فى تنظيم الأسرة رسميا فى فبراير ١٩٦٦، عن طريق وحدة تابعة لوزارة الصحة، بالإضافة إلى وحدات وزارة الشؤون الاجتماعية، كما قامت الجمعية العامة لتنظيم الأسرة لتنسيق الجهود الأهلية والتطوعية وتقديم الخدمات.

وقد بذلت خلال هذه المرحلة جهود مشكورة فى مجال تقديم الخدمة والإعلام، ولكنها كانت فى غيبة سياسة، أو استراتيجية لمواجهة المشكلة السكانية. وفضلا عن هذا وذاك فلا شك أن المشروع القومى قد تأثر ابتداء من العام الثانى لبدئه بحرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها.

وفى مطلع السبعينيات شهد العمل فى مجال السكان وتنظيم الأسرة اهتماما واضحا.

القول بصفة عامة أن هذه السياسة السكانية تبنت ما يمكن أن يطلق عليه «المدخل التنموي» لمعالجة المشكلة السكانية ، وهو ما يتسق مع الشعارات التي ترددت في المؤتمر الدولي للسكان الذي عُقد في بوخارست عام ١٩٧٤ مثل :

«التنمية أحسن وسيلة لتنظيم الأسرة»

وتمشيا مع هذا الاتجاه أنشئ مشروع للسكان والتنمية في عام ١٩٧٧ صُمم على توفير الحوافز التنموية . وقد جاءت نتائج هذا الجهد الذي استمر حتى عام ١٩٨٥ متواضعة بالقياس لتكاليفه الباهظة .

وللاسف لم تتحقق أهداف السياسة القومية للسكان وتنظيم الاسرة، بل على العكس زاد معدل المواليد في أواخر السبعينيات إلى ٤٠ في الألف ، ومعدل الزيادة السكانية إلى ٢,٧ في المائة . وقد يرجع ذلك إلى طفرة المواليد Baby Boom التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعودة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل سنوات النكسة (١٩٦٧ - ١٩٧٣) على نحو ما ورد ذكره من قبل .

وفي عام ١٩٨٠ أعيدت صياغة السياسة القومية للسكان ، في ضوء ما تحقق من نتائج لتؤكد دور السكان كمورد بشري . واستهدف هذا التعديل تحقيق معدل أمثل للنمو السكاني من خلال خفض معدل المواليد . وركز على ثلاثة مجالات ، هي الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة ، وتحقيق تكاملها مع الخدمات الاجتماعية المناسبة ، وتعميم البرامج الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى تبنى تنظيم الأسرة على مستوى المجتمعات المحلية ، وتدعيم برامج التربية السكانية وبرامج الإعلام والاتصال التي تهدف إلى تغيير الاتجاهات الخاصة بحجم الأسرة وتشجيع على استخدام الوسائل الحديثة لتنظيمه .

وقد تبلورت هذه المرحلة في إعلان السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة (١٩٧٣ - ١٩٨٢) .

ويمكن القول بأن هذه أول سياسة سكانية واضحة المعالم توضع في مصر . وقد أكدت هذه الوثيقة ارتباط النمو السكاني بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعي ، وحددت مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الخصوبة . وحرصت السياسة على التعامل مع هذه العوامل بهدف خفض مستويات الإنجاب ، وبالتالي زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة . وهذه العوامل هي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ، والتعليم ، وتشغيل المرأة ، والميكنة الزراعية وتصنيع الريف ، وخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع ، والضمان الاجتماعي ، والإعلام والتوعية ، وتدعيم الخدمات وتوفيرها متضمنة خدمات تنظيم الأسرة .

وقد تضمنت السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة أهدافا محددة هي :

* خفض معدل النمو السكاني من ٢٠,٦ في الألف في عام ١٩٧٣ إلى ١٠,٦ في الألف عام ١٩٨٢ وذلك عن طريق :

أ- خفض معدل المواليد من ٣٣,٦ في الألف في عام ١٩٧٣ إلى ٢٣,٦ في الألف عام ١٩٨٢ بواقع واحد في الألف سنويا .

ب- عدم زيادة الوفيات على ١٣ في الألف عام ١٩٨٢ .

ج- الوصول إلى حجم السكان في مصر قدره ٤١ مليون نسمة عام ١٩٨٢ وبنسبة خصوبة ٤٧٪ .

كما تضمنت السياسة الأهداف التفصيلية المطلوب تحقيقها لكل من العوامل والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيقها موزعة على الوزارات والأجهزة المعنية بالمشكلة السكانية . ويمكن

ويمثل المؤتمر القومي للسكان الذي عُقد في عام ١٩٨٤ بداية لمرحلة جديدة ، فقد تمخض هذا المؤتمر عن إنشاء المجلس القومي للسكان عام ١٩٨٥ بديلا للمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان .

وقد أقر هذا المجلس في عام ١٩٨٦ سياسة جديدة هي السياسة القومية للسكان . وقد سعت هذه السياسة إلى معالجة سلبيات المراحل السابقة ، ومواجهة القلق المتزايد إزاء عدم تحقيق أهداف السياسة السكانية وتفاهم المشكلة السكانية .

ثم اعتمد المجلس القومي للسكان الأهداف الكمية للسياسة القومية للسكان خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠١ تتعلق بالأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية في مصر على النحو التالي :

أولا : تخفيض معدلات النمو السكاني على أساس تدريجي حتى مطلع القرن القادم بحيث ينخفض معدل المواليد من ٣٧ في الألف عام ١٩٨٦ إلى ٢٨,٥ في الألف عام ٢٠٠١ وينخفض معدل النمو السكاني من ٢,٧٪ في عام ١٩٨٦ إلى ٢,١٪ عام ٢٠٠١ ، وينخفض معدل الخصوبة الكلية من ٥,٣ طفل للأم في عام ١٩٨٦ إلى ٣,٨ طفل للأم عام ٢٠٠١ . وبحيث ترتفع نسبة الممارسة من ٢٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥١٪ في عام ٢٠٠١ .

ثانيا : تحقيق توزيع سكاني أفضل ، من خلال تخفيض الكثافة السكانية في الوادي والدلتا ، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر . ويتطلب ذلك إنشاء مجموعة من المدن الجديدة خارج الوادي والدلتا بحيث تستوعب الصحارى المصرية نسباً متزايدة من مجموع سكان مصر ، تصل إلى ٤٪ في عام ١٩٩١ ، ٩٪ في عام ١٩٩٦ ، ١٥٪ في عام ٢٠٠١ .

كذلك حددت السياسة السكانية نسبة سكان الحضر إلى جملة السكان بحيث تبقى نسبة الحضر على ما هي عليه حتى عام ١٩٩١ (٤٣٪) ، ثم تنخفض نسبة الحضر إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٦ ، وإلى ٤١٪ في عام ٢٠٠١ .

ثالثا : الارتقاء بالخصائص السكانية على النحو التالي :

١- تخفيض نسبة الأمية من مستواها في عام ١٩٨٦ (٤٩٪) لتصل إلى ٤٠٪ في عام ١٩٩١ ، وإلى ٣٠٪ في عام ١٩٩٦ وإلى ٢٠٪ في عام ٢٠٠١ .

٢- الارتقاء بمكانة المرأة من خلال نسبة مساهمتها في القوة العاملة من حوالى ١١٪ في عام ١٩٨٦ إلى حوالى ١٤٪ في عام ١٩٩١ ، وإلى حوالى ١٧٪ في عام ١٩٩٦ ، إلى حوالى ٢٠٪ في عام ٢٠٠١ ، والتوسع في نفس الوقت في مشروع الأسر المنتجة .

٣- تكثيف البرامج الخاصة بالأطفال ولاسيما الرضع لتخفيض مستويات وفيات الأطفال الرضع من حوالى ٧٠ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٨٦ إلى ٣٠ في الألف في عام ٢٠٠١ وكذلك تخفيض مستويات وفيات الأطفال لتصل إلى ٣,٥ لكل ألف من الأطفال في عام ٢٠٠١ .

٤- الارتقاء بمستوى التعليم وتحقيق الاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠١ مع اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم ، وقد ارتكزت السياسة القومية للسكان على سبعة مبادئ أساسية هي :

(١) إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب من الأطفال ، وحققها في الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من تنفيذ قراراتها في هذا الشأن ، وذلك في نطاق تعاليم الدين وحضارة مصر وقيم المجتمع .

(٢) عدم استخدام الإجهاد والتعقيم ضمن البرنامج القومى لتنظيم الأسرة .

(٣) إقرار حق الافراد فى الهجرة والتنقل من مكان الى آخر سواء داخل مصر أو خارجها .

(٤) التمسك بتطبيق نظم الحوافز الإيجابية التى تقوم على توسيع قاعدة وعى الأفراد وإدارتهم نظراً لأهمية الالتزام الطوعى بأهداف السياسة السكانية ، وتجنب القهر والحوافز السلبية أو الأساليب العقابية .

(٥) تعزيز وتطوير برامج التعليم والثقافة والصحة للأفراد لمساعدتهم على التحول إلى طاقة إنتاجية فى المجتمع .

(٦) اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج اللازمة لمعالجة المشكلة السكانية .

(٧) التأكيد على دور النشاط الأهلى التطوعى والمشاركة الشعبية المجتمعية فى مواجهة المشكلة السكانية .

العمران في مصر

الأمر الأول فهو الذى يرتبط بأن المعمور المصرى يشكل نسبة صغيرة من التراب المصرى، وحتى فى الوقت الحاضر، برغم اتساع حيلة الإنسان وقدراته، فلا يزال المعمور المصرى فى حدود نسبة لا تتجاوز ٤٪ من أرض مصر، هى التى توجد عليها مصادر الثروة الزراعية والمدن والقرى والطرق والحياة جميعاً، وفى مقابل ذلك يوجد لا معمور مصرى يستغرق ٩٦٪ من أرض مصر، ويسعى الإنسان المصرى عبر العصور لتقليص مساحة غير المعمور وبسط رقعة المعمور، غير أن النجاح ظل محدوداً كما ترى.

وأما الأمر الثانى، وهو الذى يمثل اختياراً بشرياً، فهو أن اهتمام المصرى بسكنه الذى يعيش فيه على الأرض لم يحظ باهتمام كبير إلا فى عصر متأخر، وعلى حين اهتم الإنسان المصرى القديم منذ أقدم العصور بالمعابد والمدافن، التى بقى لنا بعضها منذ آلاف السنين معبراً عن حضارة عبقرية، وعن تقدم فى فنون البناء «والعمارة الدينية»، فإن «العمارة الدنيوية» أى المساكن التى يعيش فيها الإنسان حياته الدنيا لم يبق منها شيء من تلك العصور القديمة، لا بل والوسيلة أيضاً، وإذا كان ذلك يدل على أن المصرى فى عصوره المختلفة كان أكثر اهتماماً بالآخرة منه بالدنيا، وبالعالم البعث والخلود أكثر منه بعالم الحياة والوجود، فإن هذا هو الذى يمكن أن يفسر بقاء المعابد والمقابر، واندثار القصور والمساكن، سواء تلك التى عاش فيها الفراعنة والملوك، أو أبناء الشعب. ولم تتغير هذه الصورة إلا مع تغير تقنية البناء، واتباع أساليب غير محلية فى معظمها لبناء المساكن.

ونحن لا نرى مساكن فى مصر يرجع عمرها لأكثر من قرن إلا فى حالات نادرة، كما لا نرى من الآثار القديمة ما يؤدى وظيفة غير دينية إلا فى أضيق الحدود. ويمكن أن تضيف أمراً أو بعداً ثالثاً للعمران

شهدت مصر بداية متميزة للحضارة الإنسانية، وإذا كانت الحضارة بمعناها العام ترتبط باستقرار الإنسان وتجمعه وإقامة تنظيم اجتماعى وسياسى، فإن إحدى صور هذه الحضارة الإنسانية هى الظاهرة العمرانية ممثلة فى إنشاء القرى والمدن وتحول الإنسان من بدوى ينتقل من مكان إلى آخر، إلى حضرى مستقر ثابت فى مكان يشكل سكناً دائماً له ويعود إليه مهما بَعَدَتْ به أسباب الرزق والحياة.

ولذلك يمكن القول بأن البدايات الأولى للعمران فى مصر ترتبط بحضارات مصر القديمة منذ فجر التاريخ المصرى، وكلما ارتقت مدارج الإنسان ومداركه، ارتقت مدنه وقراه، وتحسنت أحوال مسكنه. ويلفت النظر فى ظاهرة العمران المصرى على مر العصور أمران، أحدهما يرتبط بالبيئة الطبيعية، وهو لذلك خارج عن سيطرة الإنسان، وثانيهما نابع من اختيار الإنسان وإرادته الحرة، أما

سكان المدن وسكان الريف

لما كان العمران قسمة بين المدن والريف، فإن الأمر يقتضى أن نتعرف على السكان فى كل منهما قبل أن نعرض للمراكز العمرانية التى يعيش فيها أولئك السكان، وينقلنا ذلك إلى تحليل بعض الأرقام الواردة فى الجدول رقم (١).

ويظهر من تحليل أرقام ثنائية العمران فى مصر - الريف والمدن - أنه فى مطلع القرن العشرين كانت نسبة سكان المدن محدودة ومتواضعة فى مصر، فى مقابل سيادة سكان الريف عدديا ونسبيا، فقد كان أقل من خمس السكان فى مصر يعيشون فى المدن فى عام ١٩٠٧، على حين كان أكثر من أربعة أخماس السكان فى مصر يعيشون فى قرى، وأخذت نسبة سكان المدن تتزايد على حين أخذت نسبة سكان الريف تتناقص تدريجيا حتى تعداد ١٩٧٦، وإن بقيت النسبة الأكبر للسكان فى مصر من أهل الريف، ويظهر من أرقام الجدول رقم (١) ما يلى:

١ - أن نسبة سكان المدن فى مصر تضاعفت تقريبا خلال الفترة بين تعدادى ١٩٠٧ و ١٩٦٠ (من ١٩٪ إلى ٣٧٪)، أما من حيث العدد فقد

المصري، وخاصة العمران الحديث - وإن لم تكن مصر متفردة فيه، وهو أن المفارقة واضحة وكبيرة بين «أحوال» أو مستوى المسكن فى المدينة والقرية، وعلى الرغم من أن ذلك لا يمكن أن نطلقه بلا تحفظ، حيث إن الأمر يرتبط بتعريف المدينة والقرية من ناحية، وبما حدث من أشكال ترتبط بما يطلق عليه أحيانا «التحضر الزائف»، وأحيانا أخرى «ترييف المدينة»، أو «المدينة المتريفة».

وما يمكن الحديث عنه هنا بقدر من اليقين هو أن الأجزاء الراقية ومناطق سكن الأثرياء فى المدن الكبرى وبعض المدن المتوسطة، يتناقض تماما مع مساكن الريف أو القرية المصرية، سواء من حيث المظهر الخارجى أو مادة البناء، أو التركيب الداخلى، ويرتبط بذلك الإمداد بالمرافق والخدمات ومستوى النظافة والبيئة العمرانية. ولا بد هنا من القول بأن بعض الأجزاء، والمناطق الفقيرة والعشوائية من المدن، قد لا تكون أفضل حالا من القرى، وأن ذلك لا يعتبر ظاهرة مصرية، ولكن العمران فى نطاق الدول الفقيرة والنامية عموما يتصف بذات الخصائص من مفارقات بين المدينة والقرية وبين أحياء الأغنياء وأحياء الفقراء.

سكان الريف		سكان المدن		سنة التعداد	سنة التعداد
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد		
٨١	٩٠٥٨٠٠٠	١٩	٢١٢٥٠٠٠	١٩٠٧	١٩٠٧
٧٩	١٠٠٢٩٧٠٠	٢١	٢٦٤٠٦٠٠	١٩١٧	١٩١٧
٧٤	١٠٣٦٧٤٣٦	٢٦	٣٧١٥٨٤٠	١٩٢٧	١٩٢٧
٧٢	١١٤٢٩٠٠١	٢٨	٤٣٨٢٠٨٣	١٩٣٧	١٩٣٧
٦٧	١٢٦٠٣٥١٠	٣٣	٦٢٠٢٣١٦	١٩٤٧	١٩٤٧
٦٣	١٦١٢٠٣٦٨	٣٧	٩٦٥١٠٩٧	١٩٦٠	١٩٦٠
٦٠	١٧٦٨٩٦٣٠	٤٠	١٢٠٤٢٠٣٠	١٩٦٦	١٩٦٦
٥٦	٢٠٥٦٠٥٦٧	٤٤	١٦٠٩٥٦١٣	١٩٧٦	١٩٧٦
٥٦	٢٧٠٣٨٧٣٤	٤٤	٢١٢١٥٥٠٤	١٩٨٦	١٩٨٦

جدول رقم (١) التوزيع العددي والنسبي لسكان المدن والريف فى التعدادات المصرية (١٩٠٧ - ١٩٨٦)

تضاعف عدد سكان المدن في عام ١٩٣٧ حيث أصبحوا يمثلون ضعف عدد السكان في عام ١٩٠٧ ثم تضاعف العدد مرة أخرى قبل عام ١٩٦٠، أى أنه إذا كانت نسبة السكان قد تضاعفت بين ١٩٠٧ و ١٩٦٠ فإن أعداد سكان المدن خلال الفترة ذاتها قد تضاعفت مرتين .

٢- إن سكان المدن كانوا يتزايدون بنسب ترتفع حيناً وتعتدل حيناً آخر، فقد سجلت النسب ارتفاعاً خلال الفترات ١٩١٧ - ١٩٢٧ (من ٢١٪ إلى ٢٦٪) ثم من ١٩٣٧ - ١٩٤٧ (من ٢٨٪ إلى ٣٣٪) بينما كانت نسب الزيادة أقل في الفترات الفاصلة بين بقية التعدادات ثم انتهى الأمر بثبات النسبة لكل من سكان المدن والريف خلال الفترة بين التعدادين الأخيرين (١٩٧٦ - ١٩٨٦) حيث ظل سكان المدن ٤٤٪ في مقابل ٥٦٪ لسكان الريف .

٣- لتفسير التباين الذى يظهر، ومدى سرعة النمو أو اعتداله، فإن الأرقام المطلقة لأعداد سكان المدن لا بد من أخذها فى الاعتبار، ففي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ لم ترتفع نسبة سكان المدن إلا بنسبة ٧٪ من جملة السكان، فى مقابل ارتفاعها بنسبة ١٨٪ خلال الفترة ١٩٠٧ - ١٩٦٠، وبرغم اختلاف طول كل من الفترتين، إلا أن ما تحقق من زيادة سكان المدن زيادة مطلقة للأعداد كان أكبر كثيراً، فبينما زاد سكان المدن حوالى ٥,٧ مليون نسمة خلال الفترة بين تعدادى ١٩٠٧ - ١٩٦٠ فإنهم ازدادوا خلال الفترة بين تعدادى ١٩٦٠ - ١٩٨٦ (وهى أقل من نصف الفترة الزمنية الأولى طولا) بحوالى ١١,٥ مليون نسمة .

٤- لا بد من الإشارة إلى عدد من المتغيرات التى أدت إلى تباين معدلات النمو فى سكان كل من المدن والريف، ومن هذه المتغيرات اتجاه مصر إلى الحداثة والأخذ بهياكل اقتصادية

جديدة، وتبنى تقنيات مختلفة فقد بدأت مصر منذ الحرب العالمية الثانية تتجه نحو الصناعة ليكون اقتصادها أكثر تعددا وبدلاً من كون الزراعة هى مجال العمل والثروة الوحيد تقريباً أصبح نصيب الصناعة يتزايد تدريجياً على مستوى الدخل القومى ودخول الأفراد . ومن ناحية أخرى أصبحت الزراعة أكثر اعتماداً على الميكنة، وبذلك تحول عدد كبير من الأيدي العاملة فى الزراعة إلى بطالة ريفية ما لبثت أن صبت على شكل هجرات متدفقة على المدن، ولما كان الفقراء الذين لا يملكون أرضاً زراعية، ممن يشكل جهدهم العضلى وقوتهم البدنية كل رأس مالهم، هم أول الذين يطردهم الريف ويستغنى عن عمالتهم لتحل محلهم الآلات، فإن أولئك كانوا يشكلون تياراً أساسياً من تيارات الهجرة من الريف إلى المدن، وإذا كان بعضهم قد أسهم فى حركة البناء التى كانت المدن المصرية فى حاجة ماسة إلى عمالة لها فى ظل تقنية البناء فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات، وهى التى تعتمد على الأيدي العاملة، فإن تقنية البناء قد بدأت هى الأخرى فى إحلال الآلة محل العمل اليدوى فى عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وبذلك فقد أصبح الفقراء الذين يهاجرون إلى المدينة لا يجدون عملاً، وهنا أصبحت القرية أكثر دفئاً من المدينة، لأن المدينة لا تقدم فرص الحياة والبقاء إلا فى مقابل العمل المادى، بينما القرية أكثر أريحية، وقد أدى ذلك إلى ثبات نسبى فى نسبة سكان كل من المدن والريف، وإن كانت الأرقام المطلقة للسكان لا تعبر عن هذا الثبات، فعلى الرغم من أن سكان المدن فى كل من تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ظلت نسبتهم ثابتة وهى ٤٤٪، فإن أعدادهم المطلقة قد ازدادت خمسة ملايين نسمة فى مقابل زيادة سكان الريف بسبعة ملايين نسمة خلال الفترة بين التعدادين الأخيرين .

فى بعض المحافظات ، نتيجة لكثرة أقسامها الإدارية - المراكز - لا يعنى ارتفاع نسبة السكان من الحضريه ، فمحافظات الشرقية والبحيرة والدقهلية وأسيوط وسوهاج وقنا والقليوبية وكفر الشيخ تزيد أعداد المدن فيها عن محافظة الجيزة ، ومع ذلك فإن سكان مدينة الجيزة وحدها أكبر من سكان المدن فى أية محافظة من هذه المحافظات ، رغم كثرة مدنها . كما تتساوى المنيا مع الجيزة فى عدد المدن وتتساوى الغربية مع جنوب سيناء أيضا فى عدد المدن ، ولكن ليس للعدد هنا مدلول نسبى يعنى ارتفاع أعداد سكان المدن أو الحضر عند التساوى ، أو نتيجة لزيادة أعداد المدن التى قد تكون مجرد مدن إدارية صغيرة ، بل قد لا تكون مدنا بالمعنى الصحيح كما هو الحال فى مدن جنوب سيناء كما سنرى .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢) توزيع سكان كل من الريف والحضر على مستوى المحافظات المصرية ، ويظهر من الجدول أن أربع محافظات فقط هى التى يمكن اعتبارها كاملة الحضرية حيث لا تضم داخل حدودها مكونات ريفية ، وهى محافظات القاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد والسويس ، أما بقية المحافظات فهى قسمة بين الريف والحضر ، وترتفع نسبة سكان الحضر بين سكان بعضها مثل الجيزة وإلى حد ما كل من القليوبية والإسماعيلية . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المحافظات التى تشكل الصحارى معظم مساحتها وهى التى كانت تعرف سابقا باسم محافظات الحدود ، وتضم على نحو خاص كلا من محافظة البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء قد ترتفع فيها نسبة سكان الحضر عن الريف ، وإن كان الأمر فى حاجة إلى مناقشة سنعرض لها فيما بعد ، ولكن هذه المحافظات تتكون من مراكز عمرانية حضرية وإلى جانبها إما مراكز للتعددين أو تجمعات للبادية وهى بذلك تختلف كثيراً فى خصائص العمران والتركيب الوظيفى للسكان وللمدن عن مدن كل من الوادى والدلتا .

ويظهر من الجدول أيضا أن سكان الحضر يتجاوزون المليون نسمة إلى جانب القاهرة والإسكندرية فى محافظتى القليوبية والجيزة ويقتربون من المليون فى كل من محافظتى الدقهلية والغربية ، ويصلون إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون فى كل من الشرقية والبحيرة ، وهذه المحافظات كلها تقع فى الدلتا ، فيما عدا الجيزة ، التى أثر فيها مجاورتها للقاهرة مما يستحق معالجة خاصة بالنسبة للعلاقات بين كل من مدينتى القاهرة والجيزة ، ويمكن أن تُضاف لذلك أيضا مدينة شبرا الخيمة فى القليوبية .

كما يظهر من الجدول أن ارتفاع عدد المدن

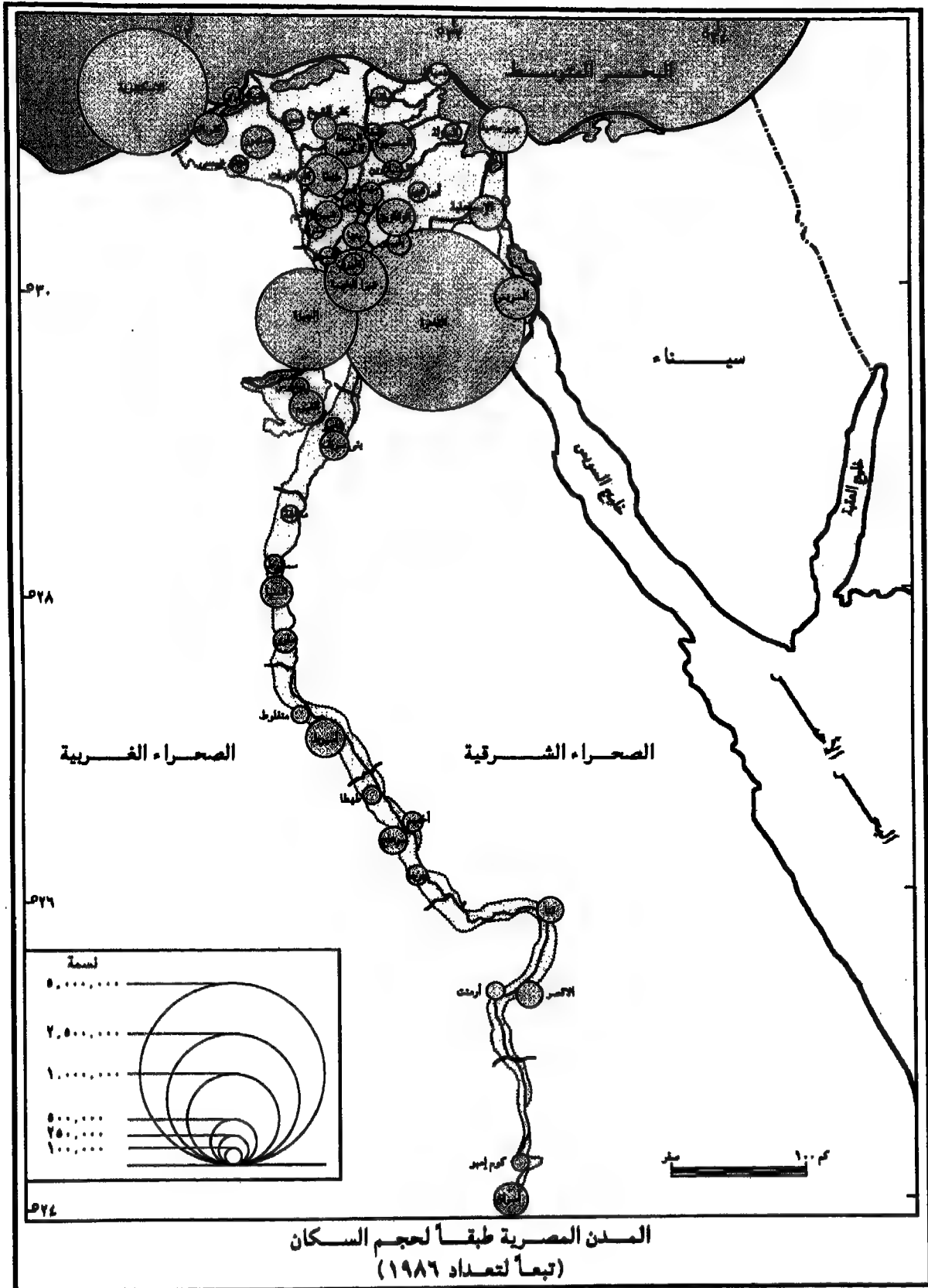
المدن المصرية

تكتسب المدينة في مصر هذه الصفة طبقاً للتعريف الإداري، لأن معظم المدن المصرية عواصم محافظات، هذا إلى جانب المحافظات كاملة الحضرية، التي تتكون من مدينة لا يتبعها ريف، وهي محافظات أربع كما سبق، وتدخل عواصم المراكز (أو الأقسام في المحافظات الصحراوية) ضمن المدن، وثمة استثناءات قليلة لمدن لا تشغل وظيفة إدارية وليست قاعدة لأحد المراكز.

ونتيجة لبعض التعديلات الإدارية وإنشاء أقسام إدارية جديدة قد ترفع مرتبة إحدى القرى لتكون مدينة، وتصبح عاصمة أو مقراً لمركز أو قسم الشرطة، وبهذا تكتسب صفة «مدينة» دون أن تكون مدينة فعلاً من الناحية العمرانية أو الوظيفية. ويفسر ذلك أن عدد المدن يتغير من تعداد إلى آخر ففي عام ١٩٣٧ كان عدد المدن في مصر ٨٤ مدينة وازداد العدد إلى ٩٥ مدينة في تعداد ١٩٤٧ ثم إلى ١١٧ مدينة في تعداد ١٩٦٠ وإلى ١٢٤ مدينة في تعداد ١٩٦٦ وإلى ١٤٢ مدينة في تعداد ١٩٧٦ ثم إلى ١٦٠ مدينة في تعداد ١٩٨٦، وذلك فيما عدا مدن أقسام ومراكز المحافظات الصحراوية والمدن الجديدة، فإذا أضيفت المجموعة الأخيرة فإن المدن يصبح عددها ١٩١ مدينة في تعداد ١٩٨٦، كما يظهر في الجدول رقم (٢) منها ٢٧ مدينة في المحافظات الصحراوية (شكل ٢٠).

المحافظة	عدد السكان	العمران الحضري			العمران الريفي		
		عدد السكان	عدد القرى	عدد الشياخات	عدد السكان	عدد القرى	عدد التوابع
القاهرة	٦٠٦٨٦٩٥	٦٠٦٨٦٩٥	١	٢٦٧	-	-	-
الإسكندرية	٢٩٢٦٨٥٩	٢٩٢٦٨٥٩	١	١٢٧	-	-	-
بورسعيد	٤٠١١٧٢	٤٠١١٧٢	١	٢٣	-	-	-
السويس	٣٢٧٧١٧	٣٢٧٧١٧	١	٢٣	-	-	-
دمياط	١٨٦٧٢٢	١٨٦٧٢٢	٧	١١	٥٥٣٦٤٣	٥٨	٥٤٥
الدقهلية	٩١٢٨٦٧	٩١٢٨٦٧	١٣	٢٤	٢٥٧١٢٣٥	٤٣٧	٢٠٤٣
الشرقية	٧١٩٣٩٢	٧١٩٣٩٢	١٦	٣١	٢٦٩٤٩١٦	٤٧٦	٤٠١٢
القليوبية	١١٠٢٣٠٩	١١٠٢٣٠٩	٩	١٧	١٤١٣٦١٥	١٩٠	-
كفر الشيخ	٤١١٩١٠	٤١١٩١٠	٩	١٥	١٣٩٧٣١١	٢٠٣	١٦٥٥
الغربية	٩٤٤١٤٨	٩٤٤١٤٨	٨	٣٢	١٩٤٠٤٥١	٣١٤	١١٩٦
المنوفية	٤٤٦٦٣٦	٤٤٦٦٣٦	٩	١٤	١٧٧٤٦٧٩	٣٠٤	-
البحيرة	٧٦٠١٥٨	٧٦٠١٥٨	١٥	٢٤	٢٤٨٨٦٧١	٤٥٨	٤٨٠٠
الإسماعيلية	٢٦٦٠٥٢	٢٦٦٠٥٢	٥	١١	٢٧٩٢٠٧	٢٧	-
الجيزة	٢١٤٠٣٤٩	٢١٤٠٣٤٩	٩	٥٥	١٥٨٥٠٧١	١٥٦	٥٦٦
بنى سويف	٣٦٣٥٨٣	٣٦٣٥٨٣	٧	١٤	١٠٨٥٦٤٦	٢١٩	٦٨٧
الفيوم	٣٥٩٧٩٥	٣٥٩٧٩٥	٥	١٠	١١٩١٤١٩	١٥٧	١٦٢١
المنيا	٥٤٩١٥٥	٥٤٩١٥٥	٩	١٨	٢٠٩٥٩٥٧	٣٤٥	١١١٧
أسيوط	٦١٧٠٧٢	٦١٧٠٧٢	١١	٢٢	١٥٩٨٦٠٧	٢٣٨	-
سوهاج	٥٣٧١٣٦	٥٣٧١٣٦	١١	١٨	١٩٠٩٨٩٧	٢٦٩	١٢١٧
قنا	٥٢٧٦٧٤	٥٢٧٦٧٤	١١	١٩	١٧٣١٢٥٢	١٩٤	١٥٩٠
أسوان	٣٢٠٢٩٧	٣٢٠٢٩٧	٦	٨	٤٨٨٩٠٧	٨٥	٤٢٨
البحر الأحمر	٧٦٧٥٠	٧٦٧٥٠	٤	١٣	١٢٩٧٤	٧	-
الوادى الجديد	٥٠٤٢١	٥٠٤٢١	٢	٢	٦٢٩٨٤	٢٠	-
مطروح	٨١٩٣٧	٨١٩٣٧	٧	٧	٧٩٢٢٦	٤٧	-
شمال سيناء	١٠٥٢٧٥	١٠٥٢٧٥	٦	٥	٦٥٥٦٠	٣٢	-
جنوب سيناء	١١٤٢٣	١١٤٢٣	٨	٨	١٧٥٠٦	٧٥	٨٨
الجملة	٢١٢١٥٥٠٤	٢١٢١٥٥٠٤	١٩١	٨٢١	٢٧٠٣٨٧٣٤	٤٣١٠	٢١٥٦٥

جدول رقم (٢) البيانات الرئيسية عن العمران الحضري والريفي في مصر (١٩٨٦)



شكل (٢٠)

نسمة يصل عددها إلى ٣٣ مدينة . وبالنظر إلى المدى الكبير بين هذه المدن من حيث الحجم ، فإنه يمكن أن تصنف إلى مراتب ، وتمثل مدينة القاهرة قمة الهرم السكاني لترتيب المدن المصرية ، ثم تأتي بعد ذلك فئات الأحجام على النحو التالي :

١- المدن الكبرى

وهي تضم أكبر فئات الحجم السكاني في المدن المصرية ، وتأتي على رأسها مدينة القاهرة ، عاصمة مصر السياسية والثقافية والحضارية ، وأكبر مدينة في القارة الأفريقية والعالم العربي ، وأكبر مراكز الجذب السكاني للهجرة الداخلية في مصر ، حيث يُقدَّر أن ربع سكان القاهرة ولدوا خارجها ثم وفدوا إليها في هجرة دائمة بسبب عناصر الجذب المتعددة التي تمثلها ، وإذا كان سكان مدينة القاهرة ، أو محافظة القاهرة من الناحية الإدارية في تعداد ١٩٨٦ كانوا أكثر قليلاً من ستة ملايين نسمة ، فإن القاهرة كمدينة لا يمكن فصلها عن عمران كل من مدينة الجيزة التي قارب سكانها المليونين في التعداد نفسه ، ولا عن مدينة شبرا الخيمة التي قاربت على ثلاثة أرباع المليون في التاريخ المذكور ، ومعنى ذلك أن «المجمع الحضري للقاهرة» Cairo Conurbation يقرب من تسعة ملايين نسمة في ١٩٨٦ ، وإذا أضيف إلى ذلك ما يعرف «بالنطاق العمراني للقاهرة الكبرى» الذي يضم مدينتي الحوامدية والبدرشين من محافظة الجيزة ومدن قليوب والقناطر الخيرية والخانكة وشبين القناطر ، وما يتبعها من قرى في محافظة القليوبية ، إلى جانب بعض قرى مركز الصف في محافظة الجيزة ، وهي كلها مكونات عمرانية شبه ملتحة ببعضها البعض عمرانياً ، فإن عدد سكان هذا «النطاق العمراني» يصل إلى ما يقرب من عشرة ملايين نسمة في تعداد ١٩٨٦ ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٣) .

ويرى بعض الباحثين أن المدينة هي المحلة العمرانية التي لا تشكل الزراعة حرفة أساسية لسكانها ، ومن شأن هذا التعريف أن تستبعد كثير من المدن الصغيرة في المحافظات الريفية ، كما أن آخرين يرون أن المدينة هي التي تتعدد بها الوظائف ، ولا تكون قائمة على أساس وظيفة وحيدة ، وبهذا فإن معظم مراكز التعدين التي تعتبر مدناً قد تستبعد لأنها في الحقيقة ليست أكثر من معسكرات أو مراكز للتعدين ، فإذا استبعدنا أيضاً بعض المدن الإدارية ، التي لا ترقى وظيفياً أو من حيث الحجم السكاني فإن أعداد المدن المصرية تقل كثيراً عن العدد الذي تظهره الإحصائيات عادة ، وخاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أيضاً أن تكون المدن مجتمعات فعلية كاملة وقائمة بما قد يؤدي إلى استبعاد المدن التي لا تزال في مرحلة الإنشاء والتخطيط ، والتي قد لا يزيد سكانها أحياناً عن بضعة مئات .

وإذا أخذنا بيانات سكان المدن في عام ١٩٨٦ فإنه يمكن تصنيفها إلى المراتب التالية :

تصنيف المدن حسب الحجم السكاني	
١	٥ ملايين نسمة فأكثر
٢	١ مليون لأقل من ٥ ملايين نسمة
٣	نصف مليون لأقل من مليون نسمة
٤	ربع مليون لأقل من نصف مليون نسمة
٥	١٠٠,٠٠٠ لأقل من ٢٥٠,٠٠٠ نسمة
٦	٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠,٠٠٠ نسمة
٧	٢٥,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠,٠٠٠ نسمة
٨	أقل من ٢٥,٠٠٠ نسمة

ويمكن أن نقسم الفئة الأخيرة ، وهي التي تضم أصغر المدن إلى فئات أحجام أكثر تفصيلاً ، فالمدن التي تكون بين ٢٠,٠٠٠ نسمة و ٢٥,٠٠٠ نسمة عددها ١٩ مدينة ، والمدن التي يتراوح حجمها بين ١٠,٠٠٠ نسمة و ٢٠,٠٠٠ نسمة عددها ٢٣ مدينة ، والمدن التي يقل سكان كل منها عن ١٠,٠٠٠

أن أكبر تجمع لمؤسسات التعليم العالي حيث توجد جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان والأزهر والجامعة الأمريكية وبعض كليات جامعة الزقازيق إلى جانب عشرات من المعاهد العليا، فإن هذا يعطى نموذجاً لمدى الجذب الذى تمثله القاهرة.

وثمة ظاهرة لا بد من الإشارة إليها وهى أن بعض الأقسام والأحياء القديمة من مدينة القاهرة قد وصلت إلى حد التشعب السكاني، كما أن أحوالها السكنية أصبحت لا تستطيع استيعاب أعداد جديدة من السكان، ولذلك أصبحت هذه الأحياء مكدسة

سكانياً وترتفع بها الكثافات إلى حدود بالغة لا تكاد تتكرر فى مدينة أخرى، وعلى حين كانت الكثافة العامة على مستوى أقسام مدينة القاهرة كلها فى تعداد ١٩٧٦، تكاد تصل إلى ٢٣,٧٠٠ نسمة / كم^٢

وارتفعت فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٢٨,٢٥٠ نسمة / كم^٢، فقد انخفضت الأعداد المطلقة للسكان والكثافات فيما يصل إلى ١٥ قسماً من أقسام مدينة القاهرة فى تعداد ١٩٨٦ عما كانت عليه فى تعداد ١٩٧٦، وهى أقسام السيدة زينب، الخليفة، عابدين، الموسكي، قصر النيل، بولاق، الأزبكية، الدرب الأحمر، الجمالية، باب الشعرية، الظاهر، مصر القديمة، شبرا، روض الفرج والوايلي، وكان بعض هذه الأقسام قد تجاوزت كثافة السكان فيه ١٠٠,٠٠٠ نسمة / كم^٢ فى تعداد ١٩٧٦، وهى أقسام باب الشعرية وروض الفرج، وقاربت هذا الرقم فى قسم الموسكي، وهذا يعنى أحوالاً سكنية بالغة التكدس، وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت هذه الأقسام طاردة للسكان إلى الإطار الخارجى للقاهرة الكبرى،

عدد السكان		ملاحظات
١٩٧٦		
٥٠٧٤٠١٦	٨٧٩٤٩٤٤	مدينة القاهرة
١٢٣٠٤٤٦	٧٣٢٩٨	مدينة الجيزة
٩٤١٦٩	٤٧٧٤٢	مركز الجيزة
٣٩٤٢٢٣	٣٥٦٥٩	مدينة شبرا الخيمة
٦٧٩٢٨٥٤	٢٥٥٣٦١	النطاق العمرانى (١)
٢٦٩٩٢	٢٦٩٤٦١	مدينة البدرشين
٤٨٠٣٠	٢٢٠٢٦٤	مدينة الحوامدية
٣٢٣٦٧	٥٣٤٤١	بعض قرى مركز الصف (٢)
٢٥٥٠٥	٩٧٩٠٦٤٤	مدينة شبين القناطر
١٥٤٥٧٢		مركز الخانكة
١٨٤٤٣٢		مركز قليبوب
١٤٥٧٢٦		مركز القناطر الخيرية
٣٩٨٠٢		بعض قرى مركز شبين القناطر (٣)
٧٤٥٠٢٨٠		النطاق الإقليمي

جدول رقم (٣) القاهرة الكبرى
عدد السكان بالنطاق العمرانى والنطاق الإقليمي

- (١) النطاق العمرانى للقاهرة الكبرى يعتبر جزءاً من النطاق الإقليمي
(٢) تشمل: الشوبك الشرقى - المنيا - الشرفا - العليات - الإخصاص
(٣) تشمل: الزهوين - نوى - نوب طحا - القشيش - كوم السمن - الجعافرة - السلمانية - العطارة - الغريزي.

وبالإضافة إلى وجود السلطة السياسية والمنطقة العسكرية المركزية بالقاهرة، وكونها مقراً للحكومة ومختلف أجهزتها التنفيذية من وزارات وهيئات عامة ومؤسسات، فإنها أيضاً مقر لمعظم الهيئات الإقليمية والدولية العاملة فى مصر كالجامعة العربية، وتضم المنطقة الصناعية الرئيسة فى مصر فى كل من حلوان والتبين وشبرا الخيمة وبيجام، حيث توجد صناعات الحديد والصلب والأسمت ومواد البناء والحراريات، وكثير من صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية والهندسية والكهربائية مثل صناعة السيارات وقطارات السكك الحديدية، وينتج إقليم القاهرة حوالى ٥٠٪ من إنتاج مصر الصناعى حسب القيمة، وهو بالتالى يقدم فرصاً للعمالة، لا ينافسها إقليم آخر من أقاليم مصر. فإذا أضفنا إلى ذلك

المدينتين المركزيتين واتجاههم إلى سكنى الأطراف والمناطق الهامشية لكل من القاهرة والإسكندرية .

وتنقسم أقسام القاهرة والإسكندرية إلى شياخات تضم القاهرة منها ٢٦٧ شياخة وتضم الإسكندرية ١٢٧ شياخة (كما فى الجدول رقم ٢) وبعض هذه الشياخات تضم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة، مثل شياخات الزاوية الحمراء والزهراء ومساكن الحلمية، وشياخة العرب بقسم المطرية وشياخة مساكن الأميرية الشمالية بقسم الزيتون، وشياخة العرب بقسم الشراية وشياخة البساتين الغربية بقسم البساتين، وشياخة نصر القبلى بمدينة نصر، وشياخة حدائق القبة بقسم حدائق القبة، أما فى الإسكندرية فهذه الشياخات تشمل شياخة دنا الجديدة وعزبة الوسطانية بقسم الرمل وشياخة سيدى بشر قبلى بقسم المنتزه وشياخة المندرة قبلى بقسم المنتزه أيضا وشياخة أمبروزو ومحرم بك بقسم محرم بك، وشياخة السيوف قبلى بقسم المنتزه . وهذا يعنى أن هذه الوحدات الإدارية الصغرى على مستوى كل من القاهرة والإسكندرية تكاد أن تزيد فى أحجامها السكانية عن بعض المدن من عواصم المحافظات كما سنرى .

أما شبرا الخيمة ؛ فإن شياخاتها التى يزيد عدد سكان كل منها على مائة ألف نسمة، تشمل شياختى بهتيم بقسم ثان شبرا الخيمة وبيجام بقسم أول شبرا الخيمة . وكما سبق القول فإن تركيز الصناعة فى شبرا الخيمة يدفع بها إلى أن تتجاوز المليون نسمة بسرعة حاليا .

٢ - المدن الكبيرة

وهى فئة تضم ست مدن يتراوح عدد سكان كل مدينة منها بين ربع المليون ونصف المليون، والمدن الست هى على الترتيب من حيث

حيث الأحياء الجديدة والمناطق القابلة للتوسع العمرانى فى عين شمس والمرج ومصر الجديدة وحلوان والمعادى، إلى جانب أحياء الجيزة، وما يقع فى المدن الصغيرة وقرى القليوبية والجيزة معا .

كما تدخل مدينة الإسكندرية فى هذه الفئة من المدن المليونية، وهى ميناء مصر الأول، وتضم عددا من مراكز الجذب فى الصناعة والخدمات، كما أنها لعبت دورا متميزا فى تاريخ الحضارة الإنسانية منذ إنشائها فى القرن الرابع قبل الميلاد، ولا تزال تؤدى هذا الدور حاليا، وقد ارتفع عدد سكان مدينة الإسكندرية إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة فى تعداد ١٩٨٦، وقدر عدد سكانها فى عام ١٩٩٣ بما يصل إلى ٣,٤ مليون نسمة، ويدخل فى إقليم الإسكندرية الحضرى بعض أجزاء محافظة البحيرة وبخاصة مدينة كفر الدوار، وينتج الإقليم كثيرا من إنتاج مصر الصناعى، وبخاصة ما يرتبط بالغزل والنسيج والصناعات المعدنية والبتروكيميائية، وينتج حوالى ٢٠٪ من قيمة إنتاج مصر الصناعى . كما توجد بالإسكندرية إلى جانب وظائف الميناء المتعددة عديد من الأنشطة والوظائف مثل جامعة الإسكندرية وعديد من المعاهد العليا، وهى تمثل منطقة جذب هائلة فى الصيف، وقد امتدت المنشآت السياحية والترفيهية لتشمل كلا من شرق الإسكندرية وغربها، غير أن أثر الطبغرافية يجعل معظم ثمرى مدينة الإسكندرية شريطيا وطوليا بامتداد ساحل البحر، ويحده بحيرتا إدكو ومريوط من الجنوب .

وتضم فئة المدن الكبرى أوالقاهرة والإسكندرية معظم سكان الحضر فى مصر . وكانتا تضمنا معا أكثر من ٢٠٪ من سكان مصر فى تعدادى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ ثم انخفضت النسبة قليلا إلى ١٨,٦٪ فى تعداد ١٩٨٦، وهذا راجع كما سبق إلى خروج السكان من

أما المنصورة وأسيوط فقد لعبت كل واحدة منهما دورا فى تطور تاريخ مصر، وكانت المنصورة إحدى قلاع المقاومة فى فترة الحروب الصليبية، كما كانت أسيوط بموقعها الذى يتوسط معمر الصعيد بين القاهرة وأسوان عاصمة الصعيد من أقدم عصور التاريخ المصري، وكانت تعرف برأس الجنوب فى مصر الفرعونية، وتشترك كل من أسيوط والمنصورة وطنطا فى قيام جامعات إقليمية بها، وكانت أسيوط هى الأسبق فى نشأة الجامعات الإقليمية بين مدن هذه الفئة، ويرتبط بقيام الإدارة المحلية فى هذه المدن كلها تقريبا، تدفق كثير من الهجرات لما هبأه ذلك من وظائف فى الخدمات المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من بورسعيد والإسماعيلية تأثرتا كثيرا بجولات الحرب العربية الإسرائيلية وتعرضتا لكثير من التدمير والهدم، وخاصة فى حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ مما كان يؤدى أحيانا إلى تناقص السكان فيهما، نتيجة لعمليات التهجير التى كانت تتم للسكان، وأن بورسعيد بعد أن تحولت إلى مدينة تضم منطقة حرة، ولا تخضع لقيود الجمارك، قد ارتفع فيها سعر الأرض كثيرا لزيادة الطلب على العرض، وكان لوجود قناة السويس والسببخات والمستنقعات التى تحيط بها أثره فى صعوبة امتداد وتوسع العمران فى بورسعيد.

٣- المدن فوق المتوسطة

وهى تضم المدن التى يزيد عدد سكان كل منها عن مائة ألف نسمة ولا تصل إلى ربع مليون نسمة، وكان عدد هذه المدن فى ١٩٨٦ هو ١٤ مدينة وهى: الزقازيق، الإسماعيلية، الفيوم، كفر الدوار، أسوان، دمنهور، المنيا، بنى سويف، سوهاج، شبين الكوم، الأقصر، قنا، بنها وكفر الشيخ. ويلاحظ أن من بين هذه

الحجم: بورسعيد والمحلة الكبرى وطنطا والسويس والمنصورة وأسيوط. وكما هو واضح، فإن خمسا من هذه المدن تقع فى الوجه البحرى، فى مقابل واحدة فقط تقع فى الصعيد، وأن مدينتين من تلك الفئة من مدن قناة السويس تمثلان مدينتى النهايتين الشمالية والجنوبية من مدن القناة، وأن كلا من السويس وبورسعيد من مدن المحافظات كاملة الحضرية التى لا يتبع أى منهما قرى ريفية، وأن المدينة الوحيدة التى ليست عاصمة لمحافظة فى مدن تلك الفئة هى المحلة الكبرى، وأن مدينتين تقعان فى محافظة واحدة هما المحلة الكبرى وطنطا، وأن التباعد بين كل من طنطا والمحلة الكبرى والمنصورة يمثل أدنى مسافة تفصل بين المدن التى تدخل فى هذه الفئة من ترتيب المدن المصرية.

وهذه الفئة من المدن بعضها مدن قديمة النشأة مثل السويس، وبعضها حديث النشأة مثل بورسعيد، وإذا كانت مدينتا طرفى قناة السويس تمثل وظيفة الميناء والنقل البحرى وما يرتبط بهما من صناعات وأنشطة، وأهم عناصر الجذب السكانى، وعوامل التطور العمرانى فيهما فإن الصناعة فى كل من طنطا والمحلة الكبرى تمثل محور الجذب الهام، كما أن طنطا تعتبر أكثر مدن الدلتا الوسطى تطورا ومركزية، وكانت تشكل دائما سوقا طبيعية لتجميع منتجات الدلتا من القطن على نحو خاص، ولذلك ازدهرت تجارته وبعض الصناعات المرتبطة به وبخاصة حلج الأقطان ومعاصر الزيوت فى مدينة طنطا، كما أنها أيضا أهم مراكز النقل الداخلى للسكك الحديدية فى الدلتا، وبرغم ذلك فقد تفوقت عليها المحلة الكبرى سكانيا ولا شك فى أن توطن صناعة غزل ونسج القطن وقيام شركات بنك مصر كان لها الدور الحاسم فى ذلك، وهى أكثر قدرة على الامتداد العمرانى من طنطا.

وتتكامل الصناعة في المدينتين لقربهما من بعضهما مكانيا، ولعل كفر الدوار هنا تقرب في ملامحها السكانية من المحلة الكبرى، وذلك لأن كفر الدوار أكبر سكانا من دمنهور التي هي عاصمة لمحافظة البحيرة، ولدمنهور وضع خاص، لأنها أعلى مدن مصر من حيث الكثافة العامة للسكان، ففي تعداد ١٩٨٦ كانت أعلى مدن مصر كثافة، حيث كانت كثافتها أكثر من ٤٠,٠٠٠ نسمة / كم^٢، وتليها طنطا بكثافة تصل إلى ٣٨,٠٠٠ نسمة / كم^٢ ثم سوهاج ٣٤,٠٠٠ نسمة / كم^٢، وبذلك كانت الكثافة السكانية العامة في هذه المدن من عواصم المحافظات الريفية أعلى من كثافة السكان في كل من القاهرة والإسكندرية، فقد احتلت القاهرة المرتبة السادسة في الكثافة بين المدن المصرية، بينما احتلت الإسكندرية المرتبة السابعة عشرة، حيث بلغت الكثافة العامة للقاهرة ٢٨,٠٠٠ نسمة / كم^٢ تقريبا في مقابل أقل من ٩,٠٠٠ نسمة / كم^٢ للإسكندرية، وذلك باستبعاد قسم العامرية من مساحة الإسكندرية. والواقع أن دمنهور هي واحدة من أكثر مدن عواصم المحافظات المصرية، التي تحتاج إلى تخطيط يخفف من هذه الكثافة السكانية العالية بها.

٤- المدن المتوسطة

وهي تضم المدن التي يتراوح عدد سكانها في تعداد ١٩٨٦ بين ٥٠,٠٠٠ نسمة، وأقل من مائة ألف نسمة، وعددها ٣١ مدينة، وهي في معظمها من عواصم المراكز الإدارية للمحافظات في الوادي والدلتا، ولا يستثنى من ذلك سوى مدينة دمياط، فهي الوحيدة من عواصم تلك المحافظات التي تقع في هذه الفئة كما سبقت الإشارة، ويلاحظ أن سكان مدينة دمياط في تعداد ١٩٧٦ كان أكبر مما أصبح عليه

المدن ١٢ عاصمة من عواصم المحافظات، وأما كل من كفر الدوار والأقصر فهما وحدهما ليستا من عواصم المحافظات. كما يلاحظ أن هذه المدن مقسمة بعدالة فنصفها يقع في الوجه البحري، والنصف الآخر في الوجه القبلي، ومنها ست عواصم في الوجه البحري ومثلها في الوجه القبلي، مع مدينة من غير العواصم في كل إقليم.

وإذا كانت هذه الفئة تضم بقية عواصم محافظات الوجه القبلي التي لم تدخل في الفئة الأعلى منها، وهي فئة المدن الكبيرة، فإنها تضم أيضا مدينتين في محافظة واحدة، وهما الأقصر إلى جانب قنا، وقد اعتبرت الأقصر مدينة متميزة ذات وضع إداري خاص حيث لا تعتبر حاليا تابعة لمحافظة قنا، ولكن لها شخصيتها الإدارية المستقلة وهي المدينة الوحيدة التي تحظى بهذه المرتبة في مصر لما لها من أهمية في الحضارة والسياحة لأنها أكبر مُتَحَف مفتوح في العالم. كما أن مدن هذه الفئة تضم بقية عواصم محافظات الوجه البحري، التي لم تدخل ضمن فئة المدن الكبرى، ولا يستثنى من ذلك إلا مدينة دمياط التي تدخل في الفئة التالية، فهي أصغر عواصم الدلتا حجما، ويلاحظ أن مدينة الإسماعيلية، وهي التي تتوسط إقليم القناة، كانت مع دمياط في بعض الفترات التعدادية تعتبران من المحافظات كاملة الحضرية، ولكن دمياط أصبحت تضم قطاعا ريفيا كبيرا بعد تعداد ١٩٤٧، وقد حدث الأمر نفسه للإسماعيلية بعد تعداد ١٩٦٠.

وفي معظم هذه المدن أنشئت جامعات إقليمية، أدت إلى جانب أنشطة الإدارة المحلية إلى اجتذاب جزء من حركة الهجرة الداخلية، غير أن مدينة كفر الدوار تعتبر من المدن الصناعية الهامة على مستوى مصر، وهي تدخل ضمن إقليم الإسكندرية الصناعي

٥- المدن الصغيرة

وهى التى يتراوح سكانها فى تعداد ١٩٨٦ بين ٢٥,٠٠٠ وأقل من ٥٠,٠٠٠ نسمة، ويصل عددها إلى ٦١ مدينة، وهى فى معظمها إما عواصم مراكز لمحافظة فى الوادى والدلتا، وإما قرى حُولت إداريا إلى مدن، وكان من أكبرها سرس الليانة وجهينة، ويلاحظ أن كلا من مرسى مطروح والخارجة لم تتحول إلى مدن من الناحية الإدارية إلا فى تعداد ١٩٧٦ برغم أنهما من عواصم المحافظات الصحراوية وهما تقعان فى هذه الفئة من المدن الصغيرة، كما أن كلا من الجمالية (دقهلية) وعزبة البرج (دمياط) وأبوالنمرس وأطفيح (الجيزة) كانت قرى، ولم تتحول إلى مدن إلا فى تعداد ١٩٨٦، وهى تدخل فى هذه الفئة أيضا. وينطبق على هذه المدن الصغيرة بالنسبة لضرورة الاتجاه إلى تصنيعها ما ذكر من الفئة السابقة.

٦- المدن الأصغر

وهى التى يقل سكان كل منها عن ٢٥,٠٠٠ نسمة، ويبلغ عددها فى تعداد ١٩٨٦ خمسا وسبعين مدينة، ويمكن أن تقسم إلى عدد من المجموعات الحجمية، فمن هذه المدن ١٩ مدينة فى فئة الأحجام بين ٢٠,٠٠٠ إلى أقل من ٢٥,٠٠٠ نسمة و٢٣ مدينة فى فئة الحجم بين ١٠,٠٠٠ إلى أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة، وثلاث وثلاثون مدينة أقل من عشرة آلاف نسمة، ولا تضم هذه المدن من عواصم المحافظات سوى الغردقة التى لم يتجاوز سكانها ٢٣,٠٠٠ نسمة فى تعداد ١٩٨٦ والطور أصغر عواصم المحافظات فى مصر، والتى لا يتعدى سكانها خمسة آلاف نسمة فى تعداد ١٩٨٦.

غير أن هذه الفئة من الأحجام تضم عددا

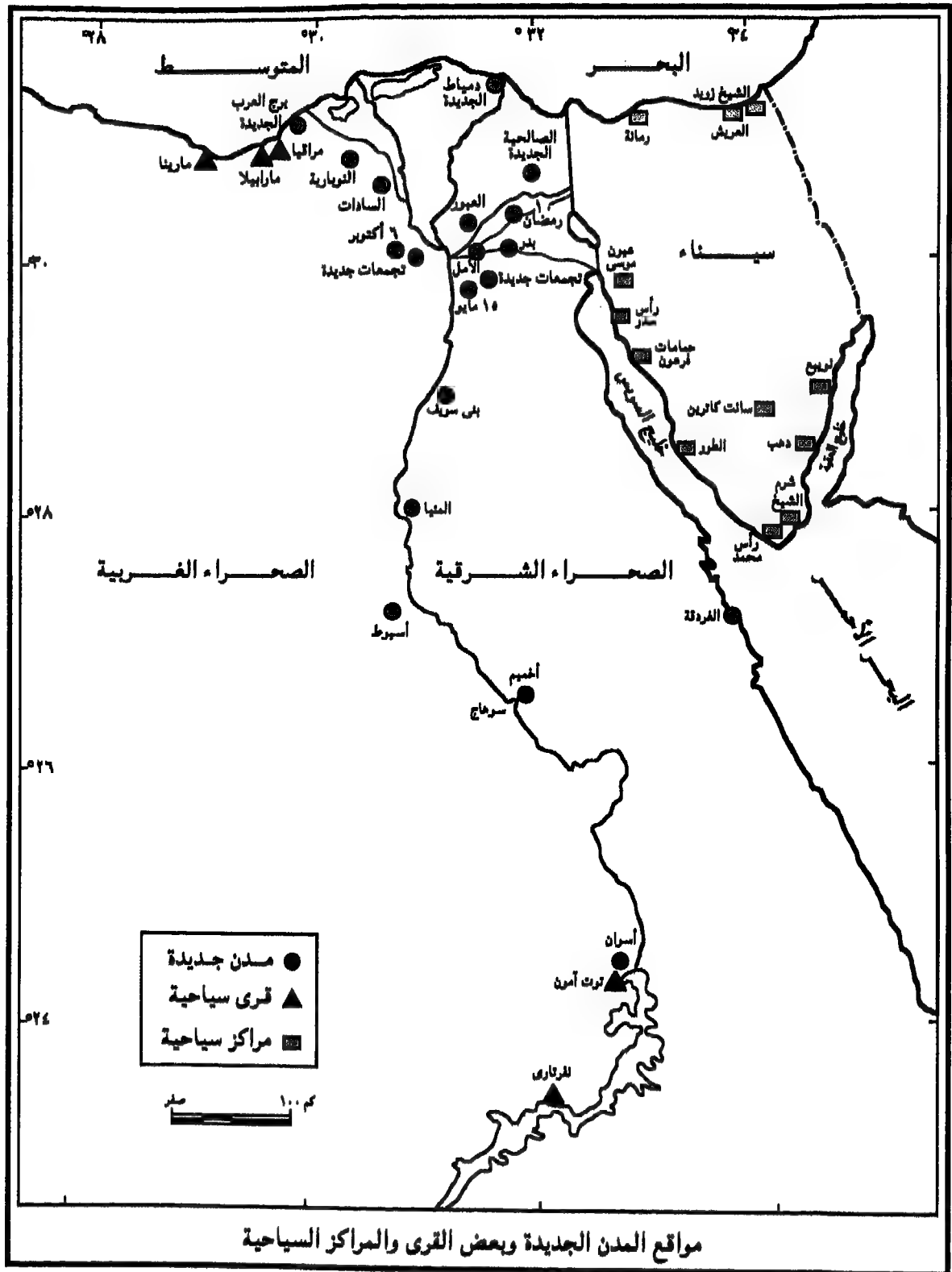
عدددهم فى تعداد ١٩٨٦، وهى بذلك حالة فريدة بين المدن المصرية، حيث كان سكانها ٩٣٤٨٨ نسمة فى تعداد ١٩٧٦ ثم أصبحوا ٨٩٤٩٨ نسمة فى تعداد ١٩٨٦.

ومدن هذه الفئة تحولت بقرارات إدارية إلى مدن، بعد أن كانت قرى، مثل كل من المطرية (دقهلية) وقلوب وإدكو والحوامدية التى لم تصبح مدنا إلا اعتبارا من تعداد ١٩٧٦.

وتدخل من عواصم المحافظات خارج الوادى والدلتا مدينة وحيدة فى هذه الفئة وهى مدينة العريش التى كان عدد سكانها فى التعداد الخاص الذى أُجرى فى سيناء عام ١٩٨٢ لا يصلون إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة، ولكنهم تزايدوا فى تعداد ١٩٨٦ إلى أكثر من ٦٧,٠٠٠ نسمة.

وفيما عدا كل من دمياط وكفر الزيات وميت غمر والحوامدية، فإن معظم مدن هذه الفئة تشكل مدنا ريفية تسيطر عليها الزراعة أو الاقتصاد الزراعي، وإن كان لبعض المدن فى هذه الفئة أهمية تاريخية مثل كل من رشيد والعريش وبلبيس، كما أن بعضها ازدهرت صناعيا فى السنوات الأخيرة، كما حدث فى قلوب التى توسعت فيها بعض الصناعات المهاجرة من القاهرة بعد أن كانت صناعتها القديمة من النسيج اليدوى قد كادت أن تنقرض.

وهذه المدن تستحق كثيرا جدا من اهتمام المخططين، لأن تصنيع هذه المدن يمكن أن يُشكل علامة تحوّل فى الاقتصاد وحركة الهجرة الداخلية فى مصر، ولا بد من أخذ ذلك فى الاعتبار، إذا أريد لمصر أن تلحق بركب التقدم الذى استطاعت بعض دول جنوب شرق آسيا أن تحققه.



شكل (٢١)

من المدن التي تستحق الإشارة، وهى المدن الجديدة، والتي لم يكن بعضها يتعدى بضعة آلاف من السكان فى تعداد ١٩٨٦، وكانت أكبرها هى مدينة العاشر من رمضان التى كان عدد سكانها ٨٥٢٨ نسمة فى تعداد ١٩٨٦، ومدينة السادات ١٩٢٧ نسمة فى التعداد نفسه والعبور ١٠٢٩ نسمة، والصالحية ٧٣١ نسمة والسادس من أكتوبر ٥٢٧ نسمة ودمياط الجديدة ٤٩ نسمة فقط فى تعداد ١٩٨٦. وعلى الرغم من أن هذه المدن قد حققت أعدادا سكانية أكبر بعد عام ١٩٨٦ إلا أنها فى مجملها لم تحقق الأهداف السكانية التى كانت مرجوة لها، أو التى قدرتها مراحل تخطيط تلك المدن، وقد استطاعت كل من العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والسادات، أن تحقق كمداً جديدة كثيراً من الأهداف الاقتصادية، حيث استوعبت مئات المصانع التى تستخدم عمالة تقوم برحلة عمل يومية وتحقق هذه المصانع عائداً اقتصادية كبيرة تصل إلى عدة مليارات من الجنيهات، ولكن المكون السكانى لهذه المدن لم يتحقق بعد، وبالتالي فإن الفلسفة التى يقوم عليها تخطيط هذه المدن، وهى التى تهدف إلى إعادة توزيع السكان فى مصر لم تحقق بعد أهدافها، وهذه أمور لا بد من دراسة عواملها وإيجاد حلول لها (شكل ٢١).

ويمكن إيجاز الموقف الحالى للمدن الجديدة، من عرض بيانات كل من مدينتى السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان فى مطلع عام ١٩٩٥، حيث كان عدد السكان فى أى منهما لا يتجاوز ٣٠,٠٠٠ نسمة، فيما عدا العمالة التى تقوم برحلة عمل يومية إلى مصانع المدينتين، وأما بالنسبة للصناعة فقد بلغ عدد المصانع المنتجة فى ٦ أكتوبر ٣٤٥ مصنعاً، وفى العاشر من رمضان ٦٨٧ مصنعاً، والمصانع التى تحت الإنشاء فى ٦ أكتوبر عددها ٢٨٥ مصنعاً، ويقابلها ٢٩٦ مصنعاً فى العاشر من

رمضان، وعدد العاملين حالياً فى مصانع السادس من أكتوبر ٥٦٠٠٠ عامل، وفى العاشر من رمضان ٩٩٧٠٠ عامل، وأما العمالة المنتظرة فى المصانع التى لا تزال قيد الإنشاء فتصل إلى ٣٨٠٠٠ فرصة عمل فى ٦ أكتوبر وإلى ١٥٨٠٠ فى العاشر من رمضان، وتصل جملة الاستثمارات حالياً ٢٥٠٠ مليون جنيه فى ٦ أكتوبر فى مقابل ٦٨٢٠ مليون جنيه فى العاشر من رمضان، واستثمارات المصانع تحت الإنشاء فى ٦ أكتوبر هى ٢٤٠٠ مليون جنيه، وفى العاشر من رمضان ١٠٠٨ ملايين جنيه، وأما قيمة الإنتاج السنوى حالياً فتصل إلى ٥٩٠٠ مليون جنيه فى ٦ أكتوبر وإلى ٩٦٦١ مليون جنيه فى العاشر من رمضان وسترثف بمقدار ٤٠٠٠ مليون جنيه، حين تبدأ المصانع التى لا تزال تحت الإنشاء فى إنتاجها فى مدينة ٦ أكتوبر وبمقدار ١٣٣٤ مليون جنيه فى العاشر من رمضان. وفى مدينة ٦ أكتوبر تصل مساحة الكتلة العمرانية إلى ٦٠ كم^٢، فى مقابل ٩٠ كم^٢ فى العاشر من رمضان، وعدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها فى ٦ أكتوبر حتى نهاية ١٩٩٤ هو ٦٠٠, ٢٧ وحدة سكنية، وتصل المساحات الخضراء إلى نسبة ١٨٪ من مساحة الكتلة العمرانية، وتضم المدينة سبع قرى سياحية، وعدداً من مؤسسات التعليم العالى، التى يديرها القطاع الخاص ومدينة الإنتاج الإعلامى؛ وعديداً من الأنشطة الثقافية والترفيهية. أما العاشر من رمضان فإن عدد الوحدات السكنية بها يصل إلى ٣٧٠٠٠ وحدة سكنية، ولا يسمح بارتفاع المباني عن ١٥ متراً ويخصص للحدائق والمناطق الخضراء ١٥٪ من مساحة الكتلة العمرانية.

١٥١١٣٧٢٨ نسمة أى بمتوسط ٦١٢٦ نسمة للقرية الواحدة، وكان عدد القرى فى الوجه القبلى ١٦٦٢ قرية، وعدد سكان هذه القرى ١١٦٨٦٧٥٦ نسمة أى بمتوسط ٧٠٣٢ نسمة للقرية الواحدة، أما فى المحافظات الصحراوية فكان عدد القرى ١٨١ قرية يسكنها ٢٣٨٢٥٠ نسمة أى بمتوسط ١٣١٦ نسمة للقرية الواحدة. ومن هذه الأرقام يتضح أن قرى الصعيد أكبر أحجاما من قرى الوجه البحرى، أى أن ظاهرة التكتل أوضح بها، كما أن ذلك يظهر أيضا بالنسبة لقرى المحافظات الصحراوية غير أن ذلك الأمر يحتاج إلى مناقشة.

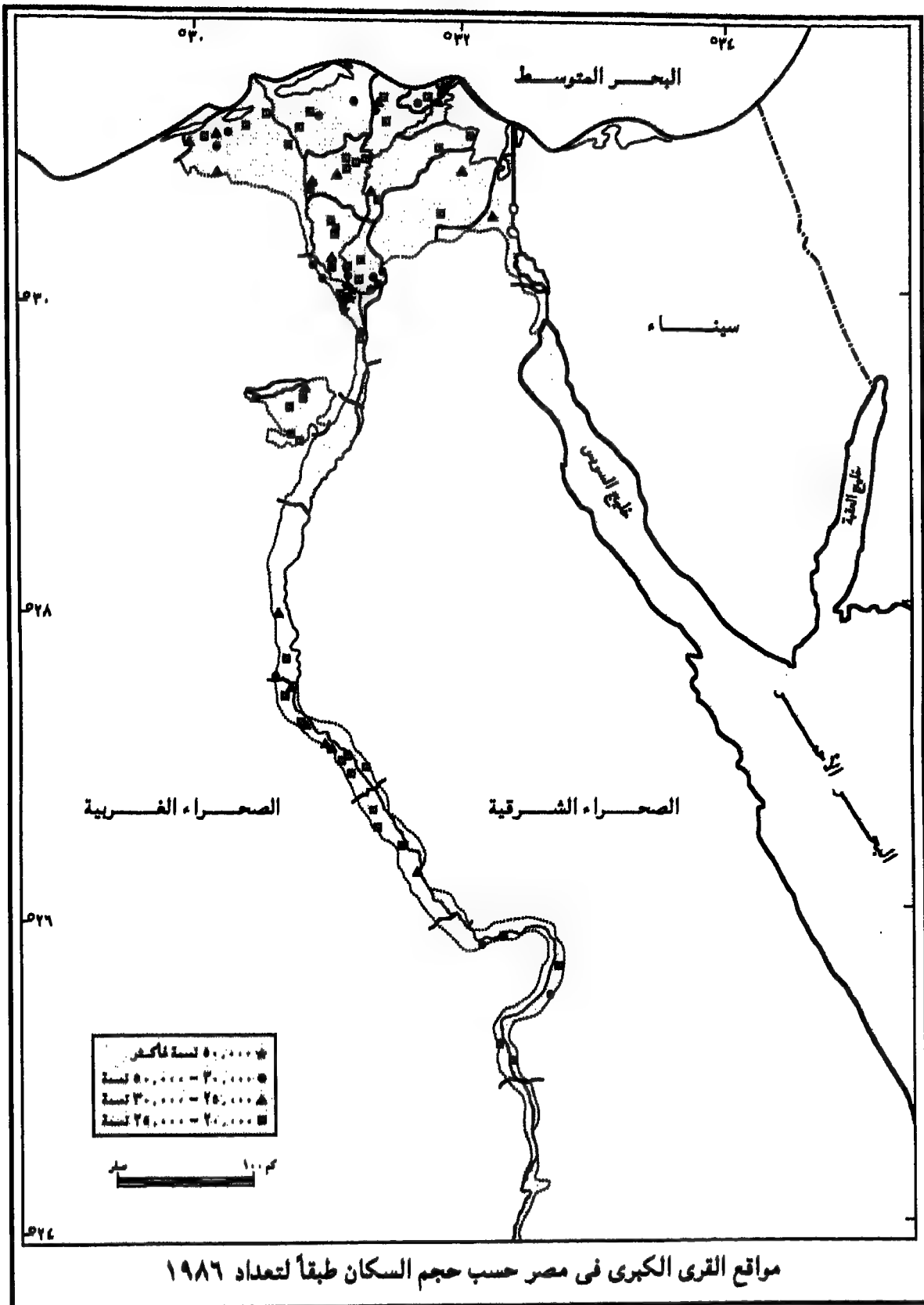
ويظهر من الجدول رقم (٢) أن القرى ليست هى الصورة الوحيدة للعمران الريفى فى مصر، حيث توجد التوابع التى تمثل صورا للعمران على شكل تجمعات تحيط بالقرى المركزية أو القرى المتكتلة، وهى تُعرف أحيانا بالكفور والنجوع والعزب، ويصل عددها الى ٢١٥٦٥ تابعا، بما يعنى أن كل قرية مركزية لها فى المتوسط خمسة توابع، وهذا يعنى انتشارا أكبر للعمران الريفى، مما يظهر نتيجة لأعداد القرى المركزية وحدها، ويوجد لقرى الوجه البحرى ١٤٢٥١ تابعا بمتوسط حوالى ٨, ٥ تابع لكل قرية فى مقابل ٧٢٢٦ تابعا لقرى الوجه القبلى أى بمتوسط ٣, ٤ تابع لكل قرية فى الوجه القبلى وهذا يعنى مرة أخرى أن قرى الوجه القبلى، أكثر تركّزا بينما قرى الوجه البحرى أكثر انتشارا، أما بالنسبة لقرى المحافظات الصحراوية وتوابعها، فإن طبيعة العمران فى بعض هذه المحافظات لا تؤدى إلى وجود توابع أحيانا، كما هو الحال فى الواحات التى تشكل محافظة الوادى الجديد، ولكن كثيرا من المحلات، والمراكز العمرانية الصغيرة قد تنتشر فى كل من جنوب سيناء، ومطروح والبحر الأحمر وشمال سيناء دون أن تخضع لحصر دقيق لأن بعضها غير دائم.

ويلاحظ أن بعض محافظات الوجه البحرى

القرية هى أقدم صور العمران فى مصر، وترجع القرى المصرية إلى فجر التاريخ المصرى، وحين بدأ الإنسان فى مصر يسكن فى مراكز عمرانية ثابتة، ويترك حياة البداوة والتجوال كانت القرية هى صورة العمران الذى اتخذته، وكانت القرى الأولى فى حياة المصرى القديم بعيدة نسبيا عن مجرى النيل، مما يكفل لها الحماية من أخطار الفيضان، كما أنها كانت غالبا تختار المواقع ذات المناسيب العالية الحصينة، لتجنب خطر الغرق، وكلما كانت حيلة الإنسان تقوى وتتسع كانت قراه تقترب من النهر، ولذلك فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن أقدم القرى فى مصر هى أبعدا عن النهر، وأن أحدث القرى هى أقربها منه.

ونظرا لما تتطلبه حياة القرى من تكافل، فإن معظم القرى المصرية من النوع الذى يعرف بالقرى المتكتلة أو القرى الكبيرة، وذلك لأن كثيرا من صور التنظيم الاجتماعى بالنسبة لأعمال الرى والزراعة واستئناس النهر تحتاج لأعداد كبيرة من السكان، الذين توجد بينهم روابط اجتماعية تؤدى إلى المشاركة، ومع ذلك فقد شهدت مصر أيضا وجود القرى المتناثرة أو الصغيرة، إما كتوابع للقرى الكبيرة أو فى المناطق المنعزلة التى تندر بها الموارد، ويصعب التجمع.

وفى بداية القرن الثامن عشر قدر علماء الحملة الفرنسية أن عدد القرى فى مصر يصل إلى ٣٦٠٠ قرية، وأن متوسط عدد سكان القرية الواحدة فى حدود ٥٨٤ نسمة، وفى آخر التعدادات المصرية بلغ عدد القرى ما يصل إلى ٤٣١٠ قرية، ويبلغ متوسط سكان القرية مع توابعها طبقا لذلك ٦٢٧٤ نسمة تقريبا. وطبقا لبيانات الجدول رقم (٢) فإن عدد القرى فى الوجه البحرى يصل إلى ٢٤٦٧ قرية فى تعداد ١٩٨٦، وكان عدد سكان هذه القرى



شكل (٢٢)

١- القرى العملاقة

وهى القرى التى يزيد عدد سكان القرية منها على ٥٠,٠٠٠ نسمة فى تعداد ١٩٨٦، وكما رأينا فإن بعض المدن فى مصر تكون أقل أحجاما من هذه القرى العملاقة، وطبقا للمقاييس العالمية فإن هذه القرى محدودة الانتشار جدا، ولا توجد أمثالها إلا فى بعض مناطق الحضارات الزراعية القديمة فى شرق وجنوب شرق آسيا مثلاً، ومن الطبيعى أن تتحول هذه القرى العملاقة إلى مدن، كما حدث من قبل مع المطرية وإدكو وسرس الليانة من قبل. والأمر الذى يثير الانتباه أن عدد هذه القرى العملاقة فى مصر هو أربع قرى، وانها تقع جميعها فى مركز إمبابة بمحافظة الجيزة، وهذه القرى هى وراق العرب (١٢٧١٠٨ نسمة) ووراق الحضر وأمبوبة وميت النصارى (٦٦٤٠٩ نسمة)، والمعتمدية (٥٤١١٠ نسمة) وكرداسة (٥٢٢٨٣ نسمة). ومعنى ذلك أن أولى هذه القرى أكبر من الأقصر، ومن عواصم بعض المحافظات، مثل قنا وبنها وكفر الشيخ ودمياط، ناهيك عن عواصم المحافظات الصحراوية.

وموقع هذه القرى يدخلها ضمن إطار القاهرة الكبرى، ورغم أنها تقع إداريا ضمن محافظة الجيزة. إلا أنها جزء من النسيج العمرانى للقاهرة الكبرى، وتشكل امتدادا حضريا وسكنيا ووظيفيا للعاصمة، وهى بذلك تستوعب جزءا من السكان الحضريين، وعلاوة على ذلك فإن بعض الوظائف التى تمارس فى تلك القرى، وبخاصة كرداسة، تمثل وظائف حضرية فى المقام الأول كالسياحة وما يرتبط بها من صناعات وحرف يدوية، ونظراً لكثافة هذا الاستخدام، فقد ارتفعت أسعار الأراضي فى كرداسة، بما يزيد على بعض الأجزاء الأخرى التى تدخل حضريا فى إطار القاهرة، ولكنها لا تزيد عن كونها ضواحي سكنية لمتوسطى

تتميز بوجود القرى المركزية واختفاء التوابع مثل كل من القليوبية والمنوفية والإسماعيلية، على حين تصل هذه التوابع إلى أكثر من أربعة آلاف تابع فى كل من محافظتى الشرقية والبحيرة، وأكثر من ألفى تابع فى محافظة الدقهلية، وتقل التوابع عددا فى كل من الغربية ودمياط بينما تكون متوسطة نسبيا فى كفر الشيخ، ويعنى ذلك أن انتشار التوابع أو المحلات العمرانية القديمة يرتبط بأطراف السهل الفيضى فى الدلتا، بينما يقل فى المحافظات التى تشغل قلب الدلتا. أما فى الوجه القبلى فإن المحافظة الوحيدة التى لا تظهر لقرىها توابع هى محافظة أسيوط، وتقل التوابع فى محافظتى شمال الصعيد (الجيزة) وجنوبه (أسوان) ويصل عددها أقصاه فى كل من الفيوم أو مصر الصغرى ثم فى قنا، ويحتاج الأمر إلى دراسة مفصلة؛ لتوزيع المعمور والسهل الفيضى وتوزيعه على ضفتى النهر لفهم الظاهرة. ولا شك فى أن تفتتت المراكز العمرانية وزيادة أعدادها يرتبط بنشأة العزب ويؤدى نموها إلى التعدى على المساحات المخصصة للزراعة، وهى ثروة مصر القومية.

وطبقا لتعداد ١٩٨٦ كان يوجد فى مصر ١١١ قرية من القرى الكبيرة التى يزيد عدد سكان كل قرية منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة، ومن هذه القرى المجموعة الكبيرة يوجد ٦٥ قرية فى الوجه البحرى و٤٦ قرية فى الوجه القبلى، وبمقارنة هذه القرى الكبيرة بالمدن الصغيرة التى يصل عدد سكان كل مدينة منها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة نجد أن هذه المدن الصغيرة وصل عددها فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٥٦ مدينة من العدد الإجمالى للمدن، وبعبارة أخرى فإن بعض القرى التى لم تكتسب إداريا صفة مدينة تكون أكبر سكانا من بعض المدن التى اكتسبت صفة المدينة إداريا ويمكن تصنيف هذه القرى المجموعة إلى فئات على النحو التالى (شكل ٢٢):

٢- القرى الرئيسية

وهى التى يتراوح عدد سكان كل منها بين ٢٠,٠٠٠ نسمة و ٣٠,٠٠٠ نسمة، وتضم هذه الفئة ٨٥ قرية، وهذه القرى تُعتبر بمقاييس الأمم المتحدة مدناً، حيث إن الأماكن التى يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة تعتبر مدناً فى كثير من التصنيفات العمرانية، غير أن هذه القرى الرئيسية لا تزال قرى وظيفياً وإدارياً. ومن هذه القرى الرئيسة ٥١ قرية فى محافظات الوجه البحرى و ٣٤ قرية فى محافظات الوجه القبلى.

وإذا ضُمت هذه القرى الرئيسة إلى القرى الكبيرة يصل عددها إلى ١٠٧ قرى، يتراوح عدد سكان كل منها بين ٢٠,٠٠٠ وأقل من ٥٠,٠٠٠ نسمة، وهى تنتشر فى محافظات الوادى والدلتا جميعاً فيما عدا محافظة بنى سويف التى لا توجد بها قرى كبيرة.

وأما عن توزيع هذه القرى الكبيرة والرئيسة على المحافظات؛ فإن كلا من محافظتى الجيزة وأسيوط تضمّان أكبر عدد من تلك القرى، فمحافظة الجيزة تضم بالإضافة إلى القرى الأربع العملاقة سبع قرى ضخمة، ومحافظة أسيوط بها ١١ قرية من القرى الكبيرة. كما توجد عشر من هذه القرى فى محافظة الدقهلية، وتوجد تسع قرى فى كل من محافظات القليوبية والبحيرة وقنا، وتوجد ثمانى قرى فى محافظة الشرقية، وسبع قرى فى كل من الغربية ودمياط والفيوم وكفر الشيخ، أما المنوفية فبها خمس قرى، وفى سوهاج أربع قرى، وفى كل من الإسماعيلية والمنيا ثلاث قرى، وفى محافظة أسوان قرية واحدة. أما القرى الصغيرة، وهى التى يقل سكان كل منها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة، فهى تشكل العدد الأكبر من القرى المصرية.

ويمكن ترتيب أعداد هذه القرى فى فئات تنازلياً حسب الحجم كما يلى :

الدخل على العكس من الاستخدام التجارى الكثيف للأرض فى كرداسة.

٢- القرى الكبيرة

وهى التى يتراوح عدد السكان فى إحداها بين ٣٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ نسمة فى تعداد ١٩٨٦، وهى تضم ٢٢ قرية، منها ١٤ فى الوجه البحرى، وثمانية فى الوجه القبلى، وتوجد ثلاث قرى من هذا الحجم من القرى فى كل من القليوبية وكفر الشيخ بالوجه البحرى، وقنا والجيزة فى الوجه القبلى، كما توجد قرىتان فى كل من البحيرة ودمياط من هذه الفئة وقرية واحدة فى كل من الإسماعيلية والشرقية والدقهلية والمنوفية فى الوجه البحرى والمنيا وأسيوط فى الوجه القبلى. ويستلقت النظر هنا أن المحافظة الوحيدة من محافظات الدلتا التى لا توجد بها هذه القرى الكبيرة هى محافظة الغربية، أما فى الصعيد فلا توجد هذه الفئة فى محافظات الفيوم وبنى سويف وسوهاج وأسوان، وهى لا توجد أيضاً فى المحافظات الصحراوية.

وليس ثمة تفسير وحيد لهذا النمط من توزيع القرى الكبيرة، ولهذا فإن عدم صدور قرارات إدارية لهذه القرى بتحويلها إلى مدن نظراً لقرب معظمها من مدن تشكل قواعد لأقاليمها الإدارية قد يكون سبباً أقرب إلى المنطق، وربما تكون ترقية بعض هذه القرى واردة عند حدوث تعديلات إدارية فى المستقبل أو نتيجة لأى أبعاد سياسية داخلية كالدوائر الانتخابية مثلاً، كما حدث بالنسبة لقرية الزرقا بمحافظة دمياط التى حولت إلى مدينة فى تعداد ١٩٧٦ على الرغم من أن سكانها كانوا أقل من عشرة آلاف نسمة وأصبح عددهم ١٢,٥٠٠ نسمة فى تعداد ١٩٨٦ بينما لم تصبح كفر البطيخ مدينة برغم زيادة سكانها عن ٣٠,٠٠٠ نسمة فى تعداد ١٩٨٦.

ح- القرى التى يقل عدد سكان كل منها عن ٥٠٠ نسمة، عددها ١٤٧ قرية، منها ٤٨ فى الوجه البحرى و ١٦ فى الوجه القبلى، أما العدد الأكبر من هذه القرى القزمية وهو ٨٣ قرية فتوجد فى المحافظات الصحراوية .

ومما سبق يتضح أن أكبر تجمع للقرى المصرية هو الذى يقع فى فئة الحجم ما بين ٥٠٠٠، ٢٠٠٠٠ نسمة إلى ٢٠٠٠٠، ٢٠٠٠٠ نسمة، حيث يصل عدد هذه القرى الى ١٩٧٦ قرية بنسبة ٨,٤٥٪ من مجموع القرى المصرية فى ١٩٨٦ . ولما كانت هذه القرى تمثل النوع المتكامل أو القرى المتجمعة فإن هذا يؤكد سيادة التجمعات الريفية الكبيرة فى مصر، ومرة أخرى فلا بد من أخذ ذلك فى الاعتبار عند إعداد أى تخطيط للتنمية فى مصر .

ملاحظات على منظومة العمران المصرى

يمكن إيجاز أهم سمات منظومة العمران المصرى ومشكلات هذا العمران فيما يلى :

١- تركز الانتشار : ذلك أن العمران فى مصر يتركز بصورة حاسمة فى رقعة محدودة من مساحة الأراضى المصرية، ولما كانت المدن والقرى فى معظمها تقع داخل إطار الأراضى الزراعية، فإن توسع هذا العمران كان يحدث دائما على حساب ابتلاع مساحات متزايدة من أجود الأراضى الزراعية . ويُقدر أن مصر كانت تفقد سنويا ما يتراوح بين ٣٠,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ فدان خلال العقدين من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ وقد صدرت نتيجة لذلك قوانين تمنع البناء على الأراضى الزراعية أو تجريف تلك الأراضى، لصناعة الطوب اللازم لعمليات البناء، ومع ذلك فإن البناء لم يتوقف كلية على الأراضى الخصبة .

وقد هدفت حركة بناء المدن الجديدة إلى استيعاب النمو العمرانى والطلب على المساكن

أ- القرى التى يزيد سكانها على ١٠,٠٠٠ نسمة ويقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة وعددها ٦٤٨ قرية بنسبة ١٥٪ من عدد القرى المصرية، ومنها ٣٤٥ قرية فى محافظات الوجه البحرى و ٣٠٣ قرى فى محافظات الوجه القبلى، وهى لا توجد فى المحافظات الصحراوية .

ب- القرى فى فئة الحجم ٥٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة وعددها ١٣٢٨ قرية، وتمثل أكبر عدد من القرى المصرية فى فئة ما من فئات الحجم، وتصل نسبة هذه القرى إلى ٨,٣٠٪ من جملة القرى المصرية، ومن هذا العدد يوجد ٧٣٨ قرية فى الوجه البحرى و ٥٨٣ قرية فى الوجه القبلى، كما توجد من هذه الفئة سبع قرى فى المحافظات الصحراوية .

ج- فئة الحجم ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة يوجد منها ٤١٨ قرية فى مصر، منها ٢٦٦ فى الوجه البحرى و ١٤٨ فى الوجه القبلى وأربع قرى فى المحافظات الصحراوية .

د- فئة الحجم ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ نسمة يوجد بها ٥٢٤ قرية منها ٣٠٨ فى الوجه البحرى و ٢٠٥ فى الوجه القبلى و ١١ قرية فى المحافظات الصحراوية .

هـ- فئة الحجم ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة يوجد منها ٥٦٠ قرية منها ٣٣١ فى محافظات الوجه البحرى و ٢٠٦ فى محافظات الوجه القبلى، كما يوجد منها ٢٣ قرية فى المحافظات الصحراوية .

و- فئة الحجم ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ نسمة ويوجد بها ٢٤٨ قرية فى مصر، منها ٢٦٩ قرية فى الوجه البحرى و ١٣١ قرية فى الوجه القبلى إلى جانب ٢٨ قرية فى المحافظات الصحراوية .

ز- فئة الحجم ٥٠٠ الى أقل من ١٠٠٠ نسمة، يوجد منها فى مصر ١٤٦ قرية، منها ٩٧ بالوجه البحرى و ٢٤ بالوجه القبلى و ٢٥ فى المحافظات الصحراوية .

الإنسانية وصعوبة النقل الداخلى إلى القاهرة وداخل أجزائها المختلفة، وبرغم أن مترو الأنفاق حين اكتماله قد يقلل من المعاناة فى النقل الداخلى بين مكونات القاهرة، إلا أن نوعية الحياة فى المدينة مهددة كثيرا.

٣- لعل ظهور الأحياء العشوائية والإسكان غير الرسمي فى كثير من المدن المصرية، والذي يصل إذا ما أضيف إليه المساكن الرديئة، التى انتهى عمرها الافتراضي، إلى نسبة قد تصل الى نصف مساحة السكن الحالى، ويظهر ذلك على نحو خاص فى الأحياء الفقيرة من المدن الكبرى وفى معظم عواصم المحافظات والمدن الإقليمية الصغيرة، كما أن عدداً كبيراً من هذه المدن لا يزال متخلفاً فيما يتعلق بالتمتع بشبكات البنية الأساسية، من مياه نقية وصرف صحى وإمداد بالكهرباء، أو شبكات الغاز، أو الطرق المعبدة.

وكثيراً ما تتحول المدن المصرية إلى شوارع تسودها الأوحال وبرك المياه فى موسم سقوط الأمطار فى الشتاء. كما أن حدوث الزلزال الذى أصاب مصر فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ أظهر مدى الخسائر التى أصابت كثيراً من المباني فى مدن مصر المختلفة. فإذا أضفنا إلى ذلك وجود مفارقة واضحة بين الأحوال السكنية فى المدن المصرية، والقرى المصرية فإن الدعوة لا بد أن تكون واضحة إلى برنامج طموح للإحلال والتجديد، علاوة على استخدام معايير هندسية وجمالية فى المساكن الجديدة.

٤- تلوث البيئة العمرانية ويظهر لهذا التلوث فى أكثر من بُعد، فمن تلوث فى مصادر مياه الشرب، إلى قصور شبكة الصرف الصحى وتعرضها للطفح، إلى تلوث الصناعة الذى تنشره فى هواء المدن ومصارفها الصحية وإلى الكميات المتزايدة من التراب والدخان والغازات، وغير ذلك من الملوثات الكيماوية

فى مناطق بعيدة عن الأراضى الزراعية، ولكن ذلك لم يلق بعد نجاحاً كافياً، وبرغم بناء آلاف الوحدات السكنية فى المدن الجديدة، التى زودت بالمرافق إلا أن بعضها لا يزال يعانى من قصور فى الخدمات المتميزة التى تجتذب السكان، وخاصة من الشباب الذين يرغبون فى إنشاء أسر جديدة، كما أن العمالة فى هذه المدن الجديدة لا يزال جزء كبير منها يقوم برحلة عمل يومية بين سكنه فى المدن القديمة أو العمران الريفى المجاور، وبين عمله فى المدن الجديدة، ومعنى ذلك أن هذا التركيز العمرانى لا بد من العمل على نشره على مساحات جديدة، تكون فيها فرصة العمل والسكن مهياة، والخدمات المتميزة قائمة لاجتذاب الأسر الجديدة، وإنجاح عملية إعادة توزيع الزيادة السكانية

٢- لاتزال هيمنة مدينة القاهرة واضحة فى طغيانها على الحضر، ومراكز العمران عامة، وقد رأينا أن إقليم القاهرة الكبرى الذى يضم حوالى ٢٠٪ من سكان مصر يضم ما يصل إلى ٥٠٪ من الصناعات، وتوجد به نسب أعلى من الخدمات المتميزة، وخاصة بالنسبة للصحة والتعليم، وعلى الرغم من ظاهرة الطرد التى بدأت تظهر نتيجة للتشبع السكانى فى بعض أحياء القاهرة، فإن هذا الطرد يكون موجهاً لأحياء أخرى جاذبة داخل المجمع الحضرى الكبير للعاصمة، كما أن الهجرة الداخلية لا تتوقف لهذا المركب العمرانى الضخم الذى تتوافر به فرص عمل أكثر من غيره، ومستوى من الخدمات يفوق ما عداه. وقد أثمر ذلك كثيراً من أوجه القصور فى الخدمات والاستخدامات.

وتكفى هنا الإشارة إلى تقلص مساحات المناطق الخضراء والمكشوفة من القاهرة وتحول مناطق القصور والفيلات فى كثير من الأحيان إلى ناطحات سحاب لاتخضع للمقاييس

ويتطلب الأمر ضرورة العمل على إعداد خريطة جديدة لل عمران في مصر، تعالج السلبات المتراكمة وتقوم على أساس نظرة مستقبلية، تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية جميعا.

مدينة القاهرة

تقع مدينة القاهرة طبقا لحدودها الإدارية محصورة بين النيل في الغرب وتلال المقطم في الشرق، وهى بذلك تمتد على طول الضفة الشرقية للنيل، وتأخذ شكل نصف مروحة، حيث تختنق في منطقة الوسط، وتوسع في الشمال، بقدر أكبر مما هى عليه في الجنوب، وهذا الشكل ناتج عن أثر التضاريس المحلية التي أدت إلى حفز العمران على الاتجاه إلى الشمال حيث سهل الدلتا الواسع، أو إلى الجنوب حيث توجد الشقة الفيضية الضيقة التي تميز وادي النيل في شرقه، بينما مثل تل المقطم عنصرا حاجزا حال دون النمو في منطقة الوسط (شكل ٢٣).

أما «مدينة القاهرة» من وجهة النظر العمرانية، فإنها لا تقف عند حدود القاهرة الإدارية، ولكنها تمتد لتشمل العمران في الغرب من نهر النيل والذي يضم «مدينة الجيزة»، التي تتبع إداريا لمحافظة الجيزة، كما أن هذا العمران القاهري يمتد في شرق النهر ليشتمل على «مدينة شبرا الخيمة» وهى تتبع إداريا محافظة القليوبية، وتمثل هذه الكتلة العمرانية المتصلة أكبر مجمع حضري في القارة الأفريقية أو في العالم العربي.

وإذا كان سكان القاهرة إداريا لا يزيد على ١٢,٦٪ من سكان مصر في تعداد ١٩٨٦، فإن سكان «النطاق العمراني» للقاهرة الكبرى يمتد ليشمل ١٨,٣٪ من سكان مصر في التعداد نفسه، ويمكن أن تزيد النسبة على ذلك إذا أخذنا في الاعتبار النطاق الإقليمي «للقاهرة

الناتجة عن الصناعة، ومن عادم السيارات غير المطابقة للمواصفات، والتي تزدحم بها شوارع المدن المصرية، ويقدر أن النفايات الصلبة في المدن المصرية تنتج يوميا ما يتراوح بين ٦,٠ إلى ٨,٠ كيلو جرام للفرد الواحد، وأن الريف ينتج فيه الفرد يوميا ٣,٠ كيلو جرام، ومعنى ذلك أن مدينة القاهرة وحدها في عام ١٩٩٣ كانت تنتج خمسة آلاف طن يوميا وأن الإسكندرية تنتج حوالى ٢٥٠٠ طن يوميا. من المخلفات الصلبة، وأن بقية محافظات الجمهورية تنتج ما يصل إلى ٨٥٠٠ طن يوميا، ويعنى ذلك أن مصر تنتج مخلفات من بيئتها العمراني يصل الى ١٥,٠٠٠ طن يوميا، وهو أمر في حاجة إلى معالجة، كما أنه يتزايد بزيادة عدد السكان، وبارتفاع مستويات دخولهم وحياتهم.

٥- على الرغم من أن المناطق الساحلية على البحرين المتوسط والأحمر قد اجتذبت الأنشطة العمرانية والسياحية، وأصبحت عشرات القرى السياحية منتشرة في كل من سيناء، وعلى سواحل البحر الأحمر، وإلى الغرب من الاسكندرية على البحر المتوسط، إلا أن هذا النشاط يحتاج إلى خطط أكثر إحكاما، بما يؤدي إلى عدم تلوث البيئة من ناحية وإلى توجيه هذه الأنشطة لتوفير فرص عمل ودخل قومي بأسلوب يأخذ في اعتباره تجارب الدول السياحية، وللمقارنة فإن معظم القرى التي أنشئت على البحر الأحمر تخدم حركة السياحة الدولية وتجلب عائدا سياحيا، أما التي أنشئت على الساحل الشمالى فإنها في معظمها لا تمثل استثمارا اقتصاديا، يعطى عائدا وفرصا للعمل، فهى قرى تستخدم لبعض الوقت، ولخدمة حركة الاصطياف أو السياحة الداخلية لملاك الوحدات، ومن ثمة فهى في كثير من الأحيان تعطيل للاستثمار أكثر من كونها استثمارا فعليا.

الكبرى» حيث تصل إلى ٢, ٢٠٪ من جملة سكان مصر.

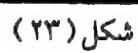
وقد ظلت كل من الجيزة، وشبرا الخيمة مدينتين صغيرتين، طوال الفترة التي تمتد من نشأة كل منهما حتى منتصف القرن العشرين، ولكن ارتفاع أسعار أراضي البناء في القاهرة وارتفاع الكثافة السكانية، والازدحام الذي شهدته أحيائها المختلفة كانا سببا في تشبع القاهرة، ووجود فائض سكاني ناتج عن كل من الهجرة الداخلية والزيادة الطبيعية، وكان من الضروري لهذا الفائض السكاني من وجود سكن، وحدث معظم التوسع السكني إما في المعادى وحلوان في جنوب القاهرة، أو في الجيزة غرب القاهرة، كما أضاف التوسع في الصناعة في كل من حلوان وشبرا الخيمة إلى مزيد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

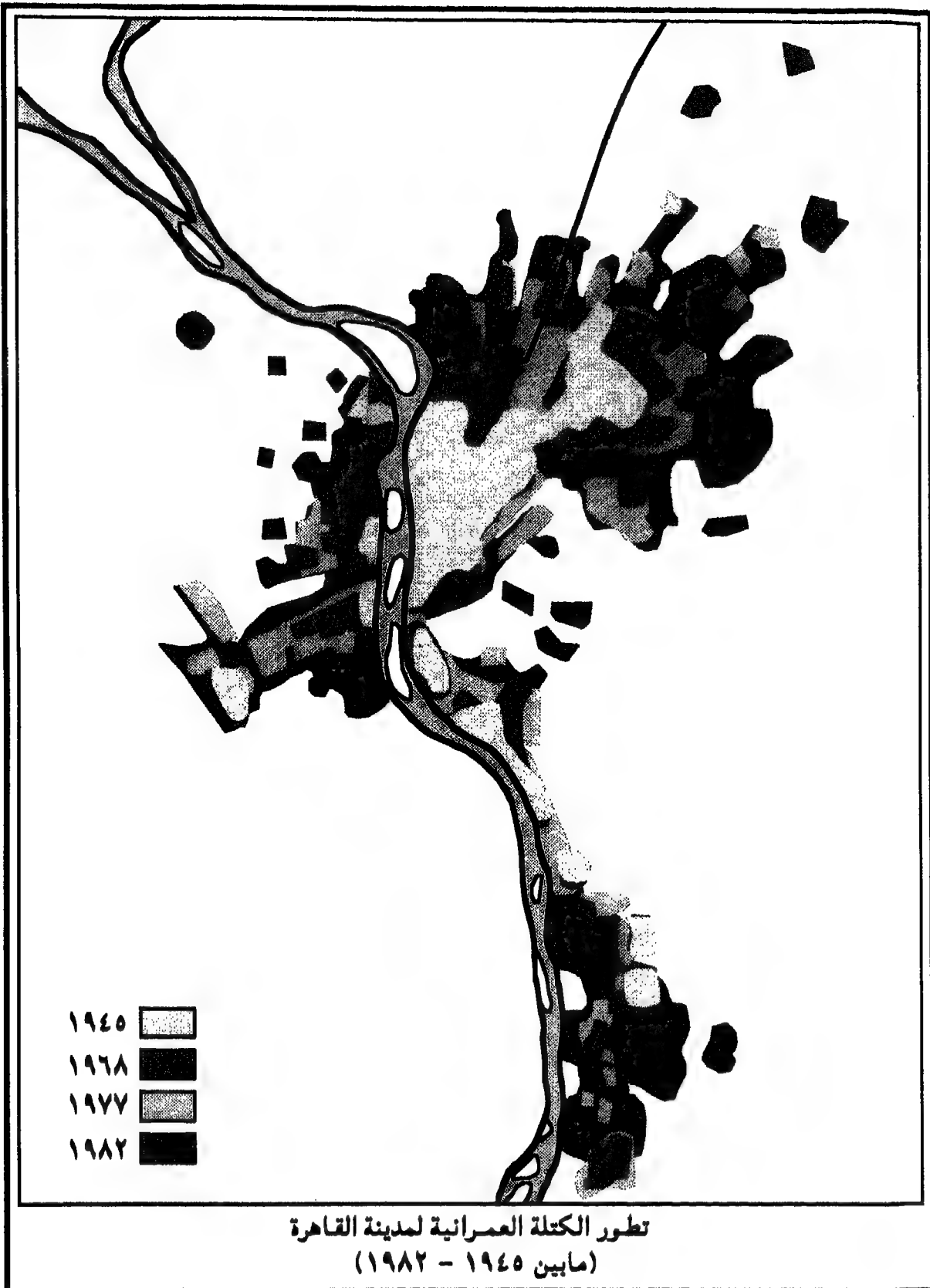
ويظهر من ملاحظة خرائط النمو العمراني للقاهرة، أن هذا النمو يتم على طول محورين رئيسيين: أولهما يتجه من الشمال إلى الجنوب في امتداد طولى يلتزم الضفة الشرقية لنهر النيل، بينما يمتد الثانى فى اتجاه من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى، مع زيادة للنمو فى مناطق الأطراف. ولا شك فى أن الإضافات المتعاقبة لعمران القاهرة - والتي ترتبط بأسماء أحيائها أحيانا - ترتبط بقيام مصر الحديثة على يد محمد على ومن جاء بعده، فقد توسع محمد على فى شبرا، وعباس فى العباسية، وفى عصر إسماعيل أنشئت أحياء عابدين والإسماعيلية (من ميدان التحرير حتى العتبة) والدقي، وفى عصر إسماعيل بدأت نشأة شارع الهرم ليكون محورا للنمو بعد ذلك فى الجيزة غرب النيل، ثم مالبثت أن ظهرت ضواحي القاهرة التى نشأت فى البداية كسكن راقى للجاليات الأجنبية التى كانت تقيم فى القاهرة بأعداد كبيرة، فى مطلع القرن

العشرين، وبدأ ذلك بإنشاء ضاحية مصر الجديدة، ثم المعادى (١٩٠٥ - ١٩١٠)، ورغم ذلك فإنه يمكن القول أنه حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية كان العمران الرئيسى للقاهرة يوجد فى شرق النيل، ولم تكن كل من إمبابة والجيزة فى غرب النيل سوى نويات صغيرة محدودة الامتداد، ولكن تلك الصورة تغيرت جذريا بعد ذلك.

وقد حدث توسع الكتلة السكنية لعمران القاهرة الكبرى، الذى يضم مدينة القاهرة، وكلا من الجيزة وشبرا الخيمة والقرى المجاورة لها من ٢٦,٥٠٠ هكتار فى عام ١٩٧٧ إلى ٣٢,٠٠٠ هكتار فى عام ١٩٨٢، بما يعنى أن نمو العمران كان يمتد سنويا على ١٢٠٠ هكتار، وفى عام ١٩٤٥ لم تكن المنطقة المبنية للقاهرة الكبرى تتعدى ٧٩٨٠ هكتار، ولكنها زادت لتصبح ١٦,١٤٠ هكتار فى عام ١٩٦٨ ثم ٢٠,٩٢٠ هكتار فى عام ١٩٧٧ ولتصبح ٢٥,٤٠٠ هكتار فى عام ١٩٨٢، ومن هذه المساحة كانت مدينة القاهرة بحدودها الإدارية تمثل ٨٥,٤٪ من مساحة عمران القاهرة الكبرى فى ١٩٤٥، وهبطت إلى ٧٥,٥٪ فى عام ١٩٦٨ ثم إلى ٧٤,١٪ فى عام ١٩٧٧ وإلى ٧٤٪ فى عام ١٩٨٢، بما يعنى توالى ارتفاع حصة مكونات القاهرة الكبرى والتي تخرج عن الحدود الإدارية للقاهرة أى فى كل من الجيزة وشبرا الخيمة، وكان معظم النمو فيهما على حساب الأراضي الزراعية (شكل ٢٤).

وتمثل مدينة القاهرة سواء من حيث تركيز السكان، أو الوظائف المركزية، واحدة من النماذج الصارخة فى الهيمنة الحضرية، فالعاصمة فى مصر، ظلت طوال عصور تاريخ مصر مقرا للإدارات المركزية للدولة ولصناعة القرار، وهى بذلك تمثل عنصر جذب لا يقاوم سواء للمهاجرين أو للمستثمرين، فالمهاجر يحلم بفرصة العمل، والأجر الأعلى، والسكن المزود بالمرافق والخدمات، والمستثمر





شكل (٢٤)

وبعضها من الجامعات الفريدة، كما أن بعض هذه الجامعات أنشأ فروعاً خارج القاهرة، وهذه الجامعات هي جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان والأزهر إلى جانب الجامعة الأمريكية، كما أن المعاهد العليا ومؤسسات التعليم العالي في القاهرة الكبرى، تجعلها أكبر مركز للتعليم العالي في أفريقيا، والعالم العربي، ويرتبط بذلك عديد من الخدمات المرتبطة بالتعليم كمؤسسات البحث العلمي، ودور النشر، كما أن الصحف المصرية والمجلات تكاد أن تكون كلها حكراً على القاهرة، حيث أن دور الصحافة المحلية والمجلات الإقليمية في مصر محدودة للغاية، ويرتبط ذلك أيضاً بالنشاط الثقافي والفني من المسارح والمكتبات العامة ودور السينما وصلالات العرض والمتاحف.

ولما كان الامتداد العمراني للقاهرة الكبرى يمتد على كل من الضفتين الشرقية (القاهرة) والغربية (الجيزة) مع امتدادات الشرق إلى شبرا الخيمة في محافظة القليوبية، فإن هذا يضم إلى جانب العمران الحضري بعض المناطق الريفية، وفي عام ١٩٨٩ كانت استخدامات الأراضي العامة في هذه الأجزاء كما يلخصها الجدول التالي :

يحلم بالفرص الواعدة في سوق أوسع وتسهيلات الاتصال، وسرعة حل المشاكل المرتبطة بالإدارة والروتين، وعلى الرغم من أن مصر بدأت في تجربة الإدارة المحلية والحكم المحلي منذ عام ١٩٦٠ إلا أن مرور ٣٥ عاماً لم يؤد إلى التقليل من مركزية العاصمة .

وإذا كان النطاق الإقليمي للقاهرة الكبرى يضم حوالى ٢٠٪ من سكان مصر، فإنه يستقطب ماتصل نسبته إلى ٥٠٪ من قيمة إنتاج مصر الصناعى، وحوالى ٤٥٪ من جملة الاستثمارات. وإذا كان لهذا التركيز السكانى والعمرانى والاقتصادى الواضح من بعض الآثار المناسبة للسكان، فإن هذا يعنى أيضاً أن تكون مشكلات الإقليم أكثر حدة من بقية أقاليم مصر، ولعل عنصر الخطر الذى يمكن أن يتمثل فى الكوارث الطبيعية، أو انتشار الأوبئة، أو فى حالة الحرب يعنى ضرورة العمل على التقليل من هذا التركيز، هذا إلى أن عوامل العدالة السكانية والمكانية تقتضى توزيعاً أفضل للخدمات والاستثمارات .

وإذا كانت القاهرة كعاصمة سياسية لمصر تستقطب كثيراً من الأنشطة على المستوى الوطنى، فإن بعض هذه الأنشطة يمثل تركيزاً فائق النسبة، فالقاهرة تستقطب وظائف النقل والاتصالات، سواء فى ذلك السكك الحديدية أو الطرق البرية أو النقل الجوى، هذا إلى جانب النقل النهري، كما أنها عرفت أخيراً إنشاء خطوط النقل بالسكك الحديدية تحت السطح فى شبكة متر والأنفاق، وذلك بعد أن أصبحت وسائل النقل السطحي عاجزة عن استيعاب حركة نقل الركاب، وأصبح المرور فى القاهرة قطعة من العذاب وخاصة فى أوقات ذروة العمل .

وبالنسبة للتعليم العالى فإن مدينة القاهرة مقر لخمس جامعات من جامعات مصر،

الإستخدام	شرق النيل (هكتار)	غرب النيل (هكتار)	البيوت (هكتار)
عمران حضري كثيف	٩٨٨٤,٣	٣٧٣١,٠	١٣١٥,٣
عمران حضري متوسط الكثافة	٥٩٨٩,٠	١١٨٧,٥	٧١١٧,٥
عمران مختلط بالزراعة والقري	٤٤٢٩,٧	٣٣٥١,٨	٧٧٨١,٥
مناطق خضراء	٥٧٣,٠	١٤٠,٨	٧١٣,٨
مناطق مكشوفة للترفيه والرياضة	٥٢٠,٥	٧٠,٠	٥٩٠,٦
مناطق حكومية	١٠٥٤٨,٩	١٥٠٥,٧	١٢٠٥٤,٦
مناطق صناعية	٤١٤٦,١	٣٤١,٢	٤٤٨٧,٣
خطوط سكك حديدية	١٢٦,٠	-	١٢٦
مطارات	٣٣٨٦,٧	٩٥,٩	٣٤٨٢,٦
أراضى فضاء	١٨٣٠,٦	١٠٣,٢	١٩٣٣,٨
مناطق للتوسع الحضري	٤٠٧٩,٠	٩٢٦,٠	٥٠٠٥,٠
جبانات	٨٦٣,٦	-	٨٦٣,٦
محاجر	٧٣٩,٧	٤١,٢	٧٨٠,٩

جدول رقم / ٤
الاستخدامات العامة للأراضي في إقليم القاهرة بالهكتار ١٩٨٩

مدينة الإسكندرية

الإسكندرية هي ميناء مصر الأول، وقد شغلت وظيفة العاصمة لفترة طويلة تمتد ما بين إنشائها في عام ٣٣٢ قبل الميلاد، وحتى عام ٦٤١ م تقريبا، أى ما يقرب من ألف عام، وقد أثرت التضاريس الموضعية في خطة مدينة الإسكندرية منذ إنشائها، وذلك لأنها تمتد طوليا بين الشرق والغرب، محصورة بين البحر المتوسط في الشمال وبحيرة مريوط في الجنوب وكانت توجد أمامها جزيرة صغيرة تم وصلها بالبر الأصلي، بواسطة مهندس إنشاء المدينة «دينوقراطيس» وذلك عن طريق بناء جسر يوصلهما، وهو الذى عرف باسم «الهبستاد» والذي أدى إلى وجود ميناءين هما الميناء الشرقى والميناء الغربى، وقد امتدت شوارع الإسكندرية القديمة في كل من العصرين اليونانى والرومانى متقاطعة مع بعضها البعض بزوايا قائمة، طبقا لفكرة «التخطيط الشكبي» وكان شارع كانوب يمتد من شرق المدينة إلى غربها، وهو يتفق مع شارع أبو قير حاليا في معظمه، بينما كان شارع السوق الذى يتفق مع

شارع النبي دانيال حاليا يتقاطع مع شارع كانوب، ممتدا من الشمال إلى الجنوب، وتمتد بقية الشوارع إما متقاطعة مع هذين الشارعين، أو موازية لأى منهما .

ولا تزال توجد حتى الآن بعض آثار لهذه المدينة التى لعبت دورا بالغ الأهمية فى الحياة العلمية للعالم القديم من خلال «دار الحكمة»، أو الأكاديمية التى كانت مكتبة الإسكندرية الشهيرة ملحقة بها، كما أن بعض عمليات الكشف الحديثة عن الآثار الغارقة أمام طابية قايتباى قد أسفرت عن بعض بقايا لمنازة الإسكندرية التى كانت تهدى السفن التى تقصد الميناء ليلا، والتى تهدمت على أثر زلزال تعرضت له الإسكندرية فى عام ١٣٧٥ الميلادى . وفى بعض المصادر قد يرتفع عدد سكان الإسكندرية فى العصر اليونانى الرومانى إلى مليون نسمة، وإن كان من الصعب التسليم بذلك . ومع هذا فإن حدود عمران الإسكندرية فى العصرين اليونانى والرومانى كانت تمتد لتشغل مساحة واسعة ما بين باب الشمس فى شرقها، وباب القمر فى غربها، وما بين البحر فى شمالها، حتى قرب ترعة الاسكندرية

المتنزة ثم ضاحية المعمورة وامتداداتها، كما اتصل العمران في الغرب بالعجمي ومنطقة برج العرب، مع وجود عمران يغلب عليه السكن في المناطق الشرقية والورش والمصانع في المناطق الغربية من الإسكندرية، إلا أنه توجد إلى الغرب من كل من المكس والدخيلة مناطق تضم عدداً من الأحياء السكنية، ومناطق الاصطياف (شكل ٢٥).

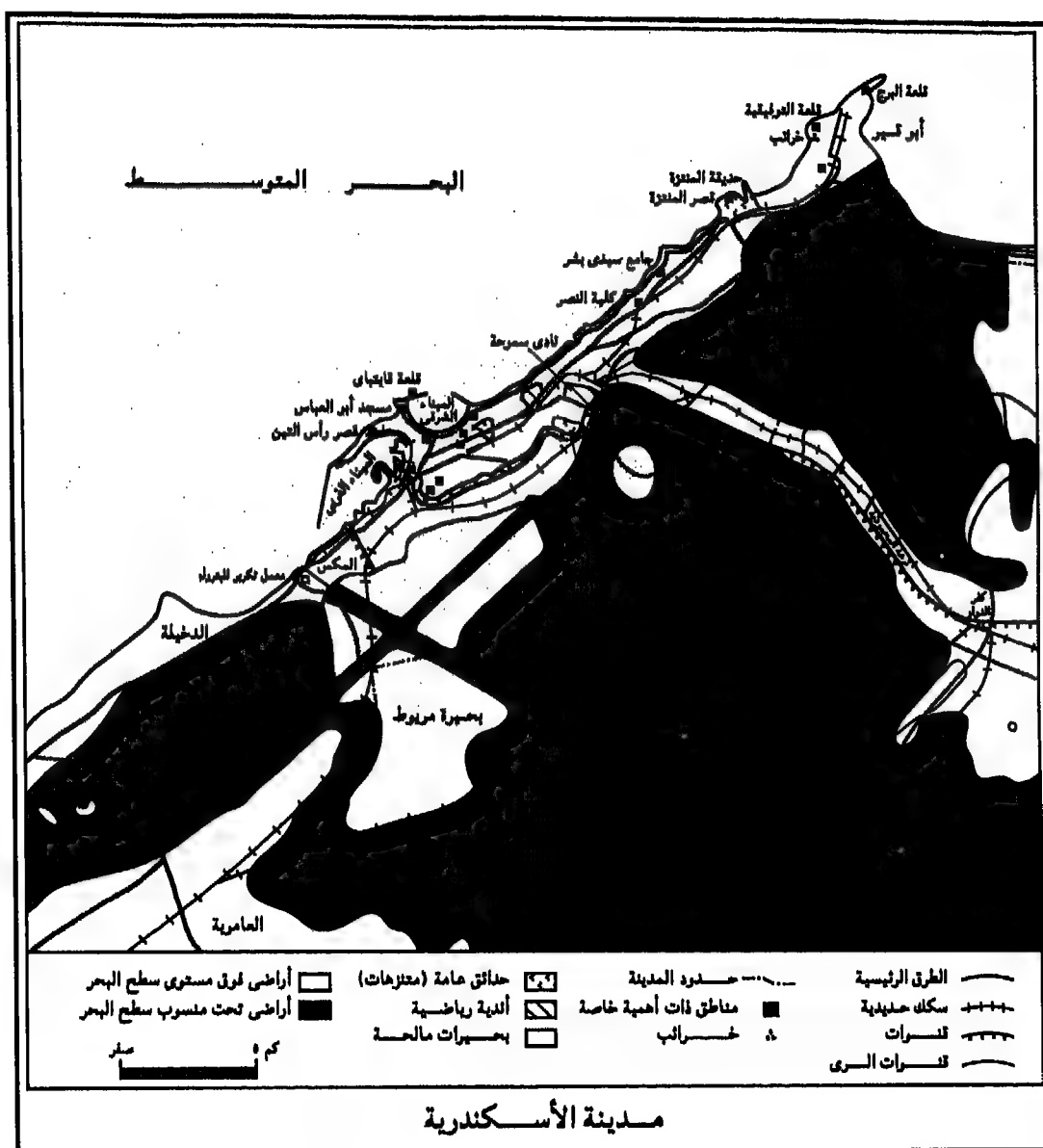
وقد أدى الاهتمام بالإسكندرية، وتنظيم العمران بها إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، وعلى حين لم يكن سكان الإسكندرية يتجاوزون نصف المليون نسمة في مطلع القرن العشرين، فإنهم بلغوا مليون نسمة في منتصف القرن، وتجاوز عدد السكان ٢ مليون نسمة في تعداد ١٩٧٦ (٣, ٢ مليون نسمة) ثم اقترب العدد من ثلاثة ملايين نسمة (٩, ٢ مليون) في تعداد ١٩٨٦، وقدر عدد السكان في منتصف ١٩٩٣ بما يتجاوز ٣,٣ مليون نسمة.

وإذا كانت الإسكندرية قد لعبت دوراً بالغ الأهمية في حياة العالم القديم، خلال العصور اليونانية الرومانية، وذلك من خلال مكتبتها ودار الحكمة، التي أدت إلى ازدهار الثقافة الهلنستية، وخرجت عدداً من علماء الرياضة والفلك والجغرافيا والفلسفة، فإن جامعة الإسكندرية الحديثة تقوم بهذا الدور، كما أنه يجري العمل تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) لإعادة بناء مكتبة الإسكندرية؛ لتمثل إطلالة حضارية جديدة ومتميزة على البحر المتوسط، في القرن الحادي والعشرين.

القديمة (شيديا)، التي حلت محلها فيما بعد ترعة المحمودية. ولكنها تقلصت كثيراً في العصر العربي إلى أقل من نصف مساحة المدينة القديمة، وكانت محصورة بين باب البحر في شمالها، وباب رشيد في شرقها، وباب سدر في جنوبها، وباب القرافة في غربها، ثم تعرضت لانكماش آخر في الفترة التركية، التي امتدت منذ الفتح العثماني (١٥١٧م) وحتى مطلع العصر الحديث، ففي الفترة التركية انسحب العمران في المدينة على أثر انهيار تجارة مصر، وتحولها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وما أدت إليه الحملات الصليبية على السواحل المصرية من تدمير وتخريب، ولم يكن عمران الإسكندرية في الفترة التركية يمتد لأبعد من أحياء الجمرك، والمنشية واللبان الحالية.

ويمكن القول بأن تطور الإسكندرية في العصر الحديث بدأ في مطلع القرن التاسع عشر وبعد تولية محمد علي، فقد اهتم بالإسكندرية، وخاصة لأهميتها في تجارة مصر الخارجية، ووظيفة الميناء، مما اجتذب إليها عدداً كبيراً من الأجانب والمستثمرين، كما أدى حفر ترعة المحمودية إلى نشأة كثير من الضواحي، بعد أن توفّر مصدر للمياه العذبة وكان ذلك في عام ١٨٢١ حين وصلت مياه النيل إلى الإسكندرية.

أما دار صناعة السفن (الترسانة) فقد اكتمل إنشاؤها في الإسكندرية في عام ١٨٣٢، ثم توسعت بعد ذلك، وأدى الاهتمام بالإسكندرية إلى سرعة النمو وزيادة العمران، وقد بدأ النمو يأخذ محورا نحو الجنوب في البداية، ثم مالبت العمران أن امتد في كل من الاتجاهين الشرقي والغربي، ويظهر امتداد عمران الإسكندرية المعاصر على الخريطة ممتدا بين «أبو قير» في الشرق، حيث التحم بها عمران الإسكندرية وخاصة بعد إنشاء قصر



شکل (۲۵)

لصالح النمو العمرانى قد تسارع فى الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠ ليزيد على إجمالى الفترة ١٩٤٩-١٩٨٢ (٨,٧٥ كم) خلال الفترة الأولى ٣,٨٣ كم خلال الفترة الثانية).

ويرتبط بهذا النمو توسع الصناعة في الإسكندرية التي تضم حوالى ١٥٪ من جملة المنشآت والإنتاج الصناعى فى مصر، وقد أدى ذلك إلى مشكلات كثيرة، وخاصة بالنسبة للتلوث الناتج عن صناعات الأسمدة والكيماويات والبترول، كما أن مشكلات الصرف الصحى فى الإسكندرية تضيف إلى ذلك كثيراً.

ومن خلال تحليل الصور الجوية لمدينة الإسكندرية خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٩٠ يتضح أن العمران الحضري أدى الى تحويل ٦٩,٦٪ من الأراضي التي كانت تستخدم في الزراعة في عام ١٩٤٩ إلى استخدامات غير زراعية، وفي مقابل ذلك فإن ٢٦,٤٪ من الأراضي التي لم تكن مستخدمة في الزراعة قد أصبحت أرضا زراعية، ومحصلة ذلك أن النمو الحضري خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٩٠ كان يبتلع مساحات متزايدة، وإذا كان التغير في الاستخدامات قد شمل ١٧٩ كم^٢ خلال تلك الفترة، فإن معدل فقد الأراضي الزراعية

الذى يؤدى إلى تقطع السهل الفيضى على هذه الضفة.

أ- مقومات الزراعة

تتأثر الزراعة المصرية بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، وهى عوامل كثيرة متداخلة فى بعضها، ومعتمدة على بعضها، ومن أهمها التربة، والمناخ، والرى والصرف، والعمالة والميكنة، والسياسة الحكومية.

١- التربة:

تربة الوادى والدلتا فى مصر منقولة، نقلها نهر النيل من منابعه فى هضبة الحبشة (أثيوبيا) وتأخذ شكل فرشاة غطائية كاسية مستمرة، وتبرز وسط هذا المحيط من الأرض الزراعية بعض الجزر الرملية، التى تظهر فى جنوب شرق فاقوس وفى جنوب السنبلوين، وعند قويسنا وبين بنها وقلوب. وللتربة المصرية خصائص كيماوية وميكانيكية وعضوية. وتتميز تربة الوادى والدلتا بتجانس تركيبها الكيماوى فهى تتألف من الصلصال والطين والرمال. وهى تربة غنية بعنصر البوتاس، ومتوسطة الغنى فى الفسفور، ولكنها فقيرة فى الأزوت. وتحتوى على الماغنيزيا والمنجنيز بنسب عالية. وهى فقيرة كذلك فى نسبة المواد العضوية التى تحتوى عليها.

ويختلف التركيب الميكانيكى لتربة الوادى والدلتا بشدة، ويتفاوت من منطقة لأخرى، بل وفى داخل الحقل الواحد. ونظرا لأن نظام الرى الحوضى كان سائدا فى الماضى، فإن التربة أخذت شكل نطاقات جنوبية - شمالية. إذ رسبت فى الأحواض الجنوبية المواد الخشنة بينما المواد الأكثر دقة ونعومة رسبت فى الأحواض الشمالية. وتركز الرواسب الخشنة، حول النهر وحول المجارى المائية. وكلما زاد البعد عن النهر زادت حبيبات التربة دقة ونعومة. وترتفع نسبة الرمال فى التربة عند

الزراعة فى مصر

مساحة الأرض الزراعية

يمكن تقسيم مصر إلى خمس مناطق يتميز كل منها بخصائص طبيعية وبشرية تميزها عن غيرها، وهذه المناطق هى: الوادى، والدلتا، والصحراء الغربية، والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء. ومازال معمور مصر يقتصر على الوادى والدلتا، ومساحته ٣٥٠٠٠ كم^٢ أى ٣,٥٪ من مساحة الدولة، والبقية ٩٦,٥٪ صحراء. والجهود مستمرة لتعمير بعض أجزاء الصحارى المصرية.

وتبلغ مساحة الأرض الزراعية فى مصر نحو ٦ ملايين فدان، ويقع منها فى الدلتا ٣,٦ مليون فدان، أما الوجه القبلى فيضم ٢,٣ مليون فدان. وتقع معظم الأراضى الزراعية فى الوجه القبلى على الضفة الغربية للنيل.

أما مساحة الأرض الزراعية على الضفة الشرقية فهى صغيرة، وتأخذ شكل أحواض منعزلة عن بعضها البعض، لوصول أقدام الهضبة الشرقية أحيانا إلى شط النيل. الأمر

للبناء خاصة بعد ارتفاع أسعاره، فأصدرت الحكومة قوانين تُجرّم وتجزم تجريف الأراضي الزراعية.

ولما ارتفعت أسعار الأراضي والعقارات في الفترة الأخيرة، نتيجة للمضاربة عليها اتجه بعض أصحاب الأراضي الزراعية، وبخاصة المجاورة للمدن إلى تبويرها وتقسيمها استعدادا لبيعها للمباني.

زد على ذلك أن بعض المحلات العمرانية تتوسع في الوقت الحاضر في الأرض الزراعية الخصبة المجاورة لها. وتحاول الحكومة دون جدوى منع التوسع العمراني على الأرض الزراعية.

٢- المناخ:

يسود مصر مناخ صحراوي حار جاف، ويتمتع الشريط الساحلي الشمالي ببعض الأمطار الشتوية القليلة، وتباين درجة الحرارة بين الشتاء والصيف، لذا تزرع مصر شتاء محاصيل تحتاج لدرجة حرارة أقل مثل البرسيم والقمح والشعير وال فول والكتان. بينما تزرع مصر صيفا محاصيل تتطلب درجة حرارة مرتفعة مثل القطن والأذرة والأرز والقصب.

وتتناقص الرطوبة باطراد من الشمال إلى الجنوب. وتؤثر الرطوبة على زراعة القطن.

وأصبحت زراعة القطن في مصر تتسم بالتخصص الإقليمي بسبب عامل الرطوبة فمناطق شمال الدلتا ووسطها تُخصّص لزراعة الأقطان طويلة التيلة لارتفاع الرطوبة هناك. أما جنوب الدلتا فيخصص لزراعة المتوسطة التيلة. أما الوجه القبلي فيخصص لزراعة أنواع أقل طولاً في تيلتها. ويُزرع في الوجه القبلي المحاصيل التي تحتاج لدرجة حرارة عالية مع جفاف مثل الأذرة الرفيعة. بينما يزرع في الوجه البحري المحاصيل التي تتطلب درجة حرارة أقل ونسبة رطوبة أعلى مثل الأذرة الشامية.

الهوامش الصحراوية. وعلى العموم تتميز تربة الوادي والدلتا بسيادة التربة الطينية الصلصالية، وتقل نسبة الرمال فيها.

وتتميز تربة الوادي والدلتا بخصوبتها، فهي بركانية الأصل، وكان الطمي الذي يصل مع فيضان النيل يعمل على تجديد خصوبتها كل عام. وتعمل زراعة محاصيل كالبرسيم والبقوليات على تعويض نقص الأزوت طبيعياً مع إضافة الأسمدة الأزوتية والسماط الطبيعي. وكلما ارتفعت نسبة الأملاح في التربة قلت خصوبتها، وتنتشر التربة الملحية في شمال الدلتا، وفي الفيوم، وفي وادي الطميلات. ويرجع ارتفاع نسبة الملوحة في تربة الوادي والدلتا لعوامل كثيرة منها: أثر البحر المتوسط، ورشح المياه من المناسيب الأعلى، وارتفاع منسوب الماء تحت السطح. وتنقسم الأراضي المصرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: الأراضي المنزرعة، وأراضي الاستصلاح، والأراضي البور والمنافع العامة الأخرى. وينقسم النوع الأول إلى أربع درجات من حيث الجدارة الانتاجية هي أراضي الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وهذا التصنيف الاقتصادي للتربة أخذ في حسابه عوامل كثيرة، مثل خصائصها الطبيعية والكيميائية، والجدارة الإنتاجية، وتكلفة الإنتاج.

وتعاني التربة المصرية في الوقت الحاضر من عدة مشاكل منها: انقطاع وصول الطمي بعد إنشاء السد العالي لرسوبه في بحيرته، وارتفاع نسبة الملوحة في التربة بالوادي والدلتا، وتناقص خصوبة التربة باستمرار للأسباب الثلاثة المتقدمة. ويمكن التغلب على ذلك باستخدام الأسمدة الكيماوية، وتحسين حالة الصرف الزراعي.

ونظراً لانقطاع الطمي الذي كان يصنع منه الطوب الأحمر، فقد ظهرت محاولات لتجريف الأرض الزراعية لتحويلها إلى طوب

القناطر / السدود / الترعة:

القنطرة جسم يعترض المجرى المائي، وبها فتحات مركب عليها بوابات حديدية لتفتح لتمرير المياه عند الحاجة، ولحجز المياه. وتهدف القنطرة إلى رفع منسوب المياه في المجرى أمام القنطرة، لتسهيل دخول المياه إلى الترعة بالراحة. وأقيمت سبع قناطر على النيل وفرعيه هي: قناطر الدلتا، والقناطر الخيرية، وأسيوط، ونجع حمادي، وإسنا، وزفتي، وإدفينا، (شكل ٢٦).

وفي مصر خمسة ريّاحات هي: الريّاح التوفيقي شرق الدلتا، والمنوفي في وسط الدلتا، والبحيري والناصري في غرب الدلتا، والعباسي لتغذية بحر شبين. وتخرج الريّاحات الأربعة الأولى من أمام قناطر الدلتا، أما الخامس فيخرج من أمام قناطر زفتي. وتتفرع من هذه الريّاحات ترع للري في شرق الدلتا، ووسطها، وغربها. وتخرج ترع من أمام قناطر الوجه القبلي: الإبراهيمية من أمام قنطرة أسيوط، ويتفرع بحر يوسف من الإبراهيمية للري في الفيوم. بينما تخرج ترعنا نجع حمادي الغربية والشرقية من أمام قنطرة نجع حمادي، وترعنا أصفون والكلاية من أمام قنطرة إسنا. وهناك ترع تخرج من النيل مباشرة بدون قناطر مثل ترعة الاسماعيلية، والسوهاجية.

وتُعد ترعة النصر التي تروى منطقة غرب النوبارية، وترعة بهيج التي تنقل المياه إلى منطقة برج العرب من أحدث ترع الري في مصر. ويجري حالياً شقُّ ترعة السلام التي تخرج من النيل أمام سد فارسكور، وستعبر في سحارة تحت قناة السويس لري شمال سيناء (ترعة الشيخ جابر)، وترعة البستان (ترعة الشيخ زايد) لري منطقة البستان، شكل (١).

وتتسم مصر بأمطارها القليلة التي لا تكفي لقيام زراعة بعليّة* بمعنى الكلمة، ولذا تعتمد الزراعة فيها على الري، وتقتصر الزراعة المطرية على الشريط الساحلي الشمالي غرب الإسكندرية، وفي شمال شرق سيناء.

٣ - مياه الري:

تتمثل المياه اللازمة للري في مصدرين هما: المياه الجوفية، والمياه السطحية. ويقتصر استخدام المياه الجوفية للزراعة في مصر أساساً على الواحات بالصحراء الغربية، وبعض مناطق شبه جزيرة سيناء.

ويفيض النيل صيفاً، وينحسر الفيضان في فصل الشتاء. وكانت مياه الفيضان تغرق الأرض الزراعية صيفاً، وتبقى عليها مدة فتشبعها بالرطوبة، وترسب عليها الغرين** فتجدد خصوبتها. وبعد أن تنحسر عنها المياه في آخر فصل الخريف يبدأ الفلاح في زراعة المحاصيل الشتوية، مثل القمح والشعير والفول والكتان والبرسيم. وظل الري الحوضي سائداً في مصر حتى أوائل القرن ١٩.

ولما تولى محمد علي حكم مصر حوّل الري الحوضي إلى ري دائم لمنع إغراق المياه للأرض صيفاً، وذلك لزراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والأرز والقصب والأذرة على نطاق تجاري في مصر، وكان هذا إيذاناً ببدء الثورة الزراعية في مصر نتيجة لزراعة الأرض مرتين في السنة، بدلاً من مرة واحدة، فزاد الإنتاج الزراعي فضلاً عن تنويع المركب المحصولي بإدخال المحاصيل الصيفية. واستلزم التحول إلى نظام زراعة الري الدائم إقامة القناطر والخزانات والسدود على النهر، وشق الترعة لتوصيل المياه إلى الأرض الزراعية.

** الغرين هو الطمي المنقول من الحبشة

* زراعة بعليّة = زراعة مطرية

منسوب الماء الباطنى فيها، وذلك بإبعاده عن المنطقة التى يُثَبَّتُ فيها النبات جذوره حتى لا تتعفن هذه الجذور، ولتجد الهواء اللازم لتنفسها. والصرف الزراعى فى مصر أنواع فمنه الصرف الطبيعى، والصرف بالرفع الكهربائى، أما المصارف فمنها المغطى ومنها المكشوف. والمصارف المكشوف هو عبارة عن مجرى مائى ينخفض عن منسوب الأرض الزراعية بمقدار ٥, ٢ متر ليسهل صرف المياه الزائدة عن الحاجة من الحقول إليه. والصرف فى مصر العليا طبيعى بالتسرب للنهر لارتفاع منسوب الأرض الزراعية، ولضيق السهل الفيضى**.

أما مصر الوسطى فتحتاج إلى صرف، ومن أشهر مصارفها مصرف المحيط. وتنصرف مياه الفيوم إلى بحيرة قارون، وإلى منخفض الريان. ويتتشر الصرف المغطى فى جنوب الدلتا لصغر الحيازات الزراعية، ولاكتظاظ السكان فى المنطقة.

أما شمال الدلتا فيعتمد الصرف الزراعى فيه على الرفع الكهربائى لقلة انحدار الأرض، وتنصرف مياهه إلى البحيرات الشمالية والبحر المتوسط. ومن أشهر مصارف شرق الدلتا: السرو، وحادوس، وبحر البقر، بينما فى غربها مصرف العموم، ومصرف غرب النوبارية، (شكل ٢٦).

وتجدر الإشارة إلى أن مياه المصارف مرتفعة الملوحة نسبيا عن مياه الري. ولكن ثبت أنه يمكن خلط مياه الصرف بمياه الري بنسب متساوية لتقليل الملوحة واستخدامها فى الري. وهناك محطات كثيرة للخلط فى مصر للاستفادة بمياه الصرف فى الري واستصلاح الأراضي.

وتجدر الإشارة إلى أن ترع الري تتجه بصفة عامة من الجنوب للشمال مع انحدار الأرض، فتتدفق فيها المياه بطبيعتها. أما الترع التى تسير عكس الانحدار مثل ترع النصر والسلام والبستان فمركب عليها محطات لرفع المياه.

وفى عام ١٩٠٢ أقيم خزان أسوان وتمت تعليته مرتين الأولى فى ١٩١٢، والثانية عام ١٩٣٣ لحجز نحو خمسة مليارات متر مكعب من المياه ثم أنشأت الحكومة السد العالى على بعد ٦, ٥ كيلو متر جنوب أسوان لتخزين المياه تخزينا قريبا أى دائما، ومنع ضياع المياه فى البحر المتوسط لاستخدامها فى الري. ويستطيع السد العالى أن يحجز المياه إلى منسوب ١٨٢ مترا فوق مستوى سطح البحر أى ٩٨ مترا فوق قاع النهر لكن لا تسمح الحكومة بتخزين المياه فى بحيرة السد لأكثر من ١٧٥ مترا بعد حدوث الزلازل فى منطقة السد عام ١٩٨٠. وتبلغ سعة السد العالى ١٣٠ مليار متر مكعب منها ٧٠ مليارا للتخزين الحى، و٣٠ مليارا للطمي، و٣٠ مليارا للتبخير وغوائل الفيضان.

٤- الصرف الزراعى:

لم يكن الري الدائم كله خيرا بل له بعض العيوب. فقد أدى تكرار زراعة الأرض مرتين فى السنة إلى اجهاد التربة، وتقصير فترة الشراقي* التى كانت تستريح فيها الأرض. كما تدهورت خصوبة التربة نتيجة لارتفاع مستوى الماء الأرضى فيها. وفى الوقت نفسه زادت نسبة الأملاح فى الترب، لارتفاع مستوى الماء الأرضى، فضلا عن تعفن جذور النباتات لركود المياه باستمرار حولها فيموت الزرع. ويُحْتَمَّ الوضع السابق ضرورة صرف المياه الزائدة عن الحاجة من باطن التربة لخفض

* الشراقي هى الفترة التى تترك فيها الأرض الزراعية بورا.

** تضم مصر العليا محافظات أسوان وقنا وسوهاج، وأسيوط وتضم مصر الوسطى محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم

٥- الدورة الزراعية:

تبلغ مساحة الأرض الزراعية في مصر نحو ٦ ملايين فدان. ويزرع الفدان الواحد مرتين في السنة، مثلاً مرة قمحاً في الشتاء، ومرة أخرى أذرة في الصيف، ولذلك تبلغ المساحة المحصولية ٩٧, ١٠ مليون فدان. وهناك فرق بين المساحة المحصولية ومساحة الأرض الزراعية، أما الثانية فهي المساحة الحقيقية للأرض الزراعية بالفعل. وتُقسَّم السنة الزراعية في مصر إلى ثلاثة مواسم أو عروات فهناك الموسم الشتوي ومن محاصيله البرسيم والقمح والفول والكتان وبنجر السكر وبعض الخضر. والموسم الصيفي ومن محاصيله الأذرة، والقطن، والأرز والقصب وبعض الخضر. والموسم النيلي* بين الموسمين الصيفي والشتوي، وهو المعاصر لوقت فيضان النيل، ومن محاصيله الأرز والأذرة النيلي وبعض الخضر. وبالإضافة إلى ذلك هناك البساتين الدائمة، (شكل ٢٧).

والدورة الزراعية هي محاولة تنظيم تتابع زراعة المحاصيل في الأرض الزراعية، على مدى فترة زمنية محددة وهي مدة الدورة. وتتدخل عوامل كثيرة في تحديد الدورة الزراعية منها مدى خصوبة التربة، والمحصول الرئيسي الذي يزرع في الأرض، وكمية المياه المتوافرة للري، والمحاصيل الثانوية التي ستزرع في الأرض مع المحصول الرئيسي وغير ذلك من العوامل. وتقوم مديرية الزراعة في كل محافظة وكل مركز بما يسمى التحويض الزراعي بكل موسم وكل سنة.

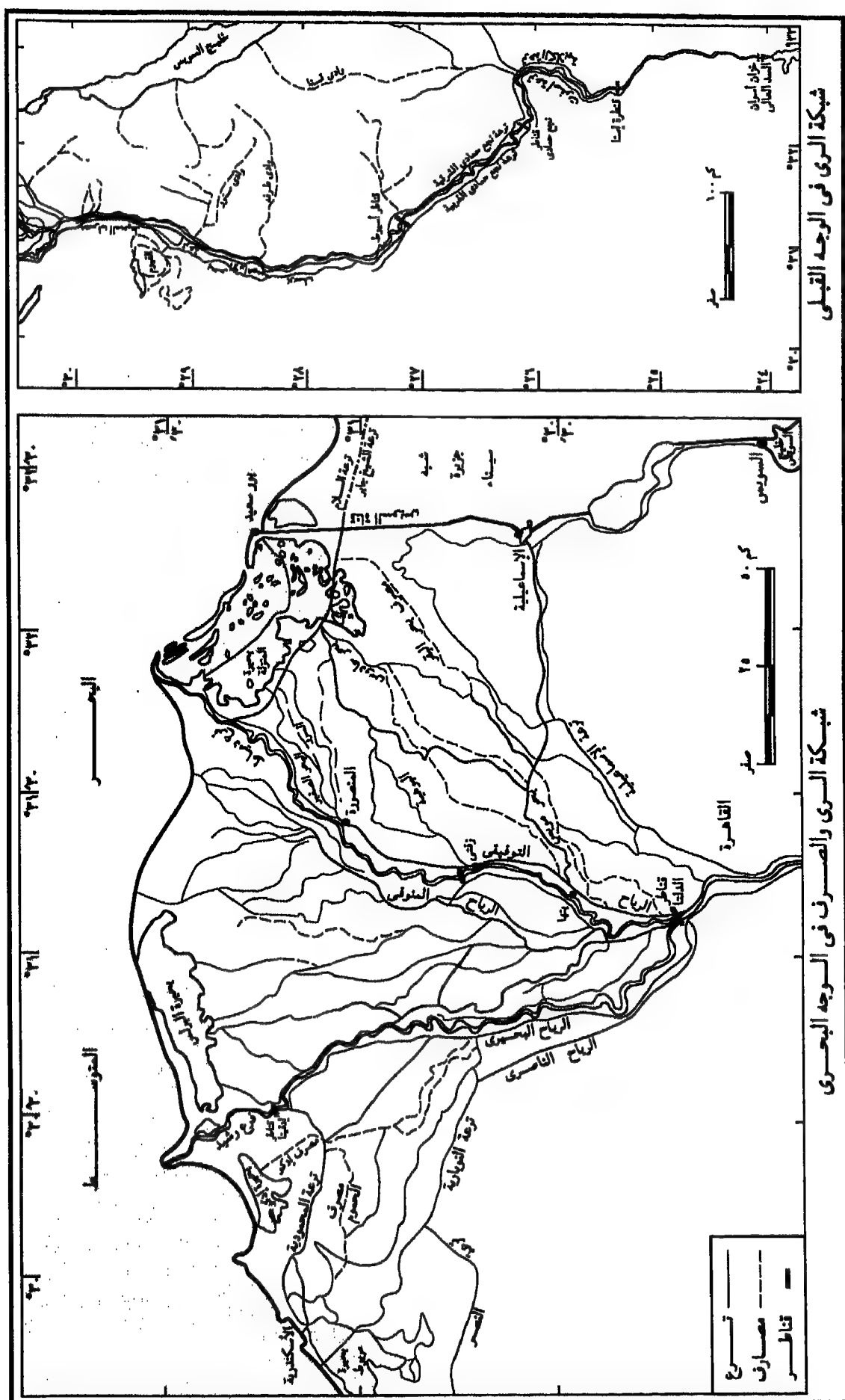
٦- السكان / العمالة / الميكنة:

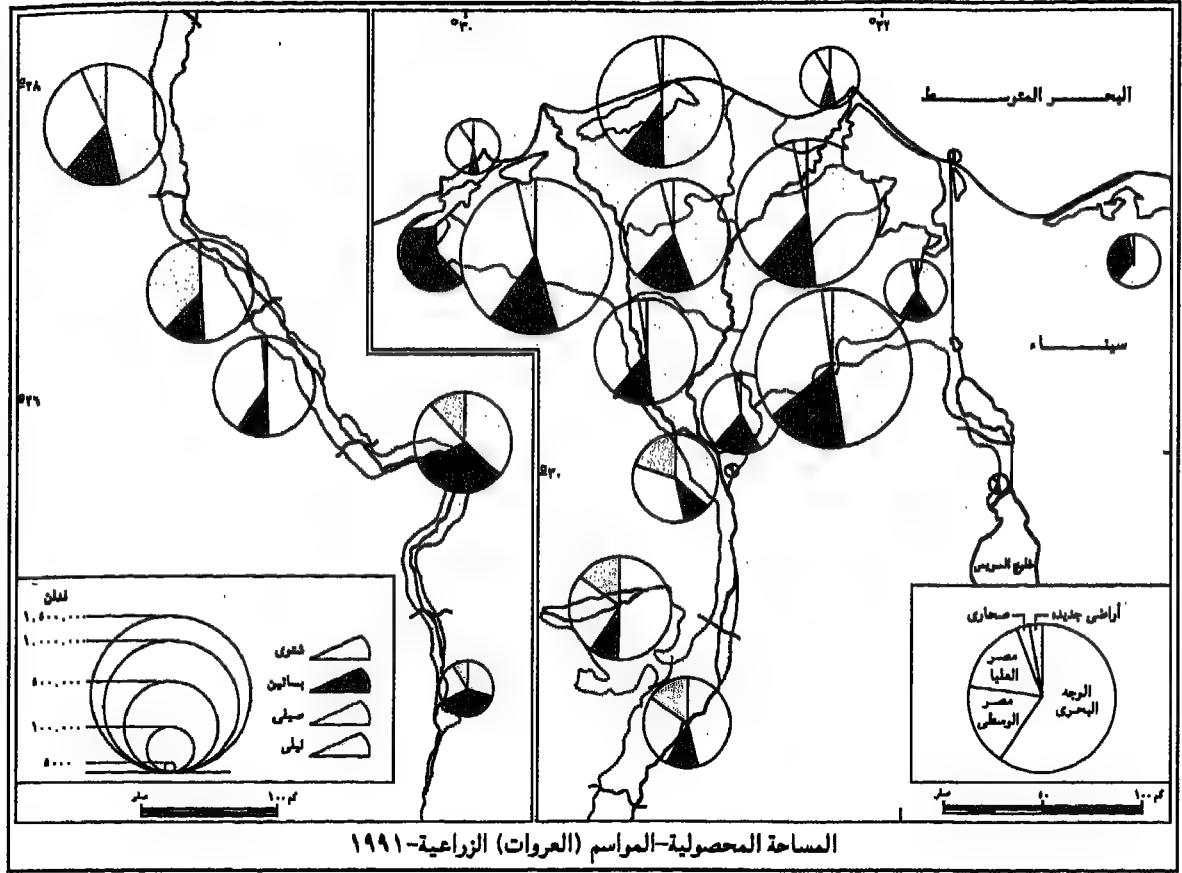
يؤثر السكان من خلال عددهم، وثقافتهم وتوزيعهم، وخصائصهم، وقوة عملهم،

وأعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم، ودخولهم ومستوى معيشتهم في الإنتاج الزراعي. ومع التزايد المطرد لعدد السكان في مصر، انخفض نصيب الفرد من كل من مساحة الأرض الزراعية والمساحة المحصولية. ولم تعد الحاصلات الزراعية تحقق درجة عالية من الكفاية الذاتية فيما عدا الأرز والخضروات والفواكه وتستورد مصر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية لكفاية سكانها. وزراعة مصر زراعة كثيفة معاشية، وتزرع بعض الحاصلات النقدية كالقطن.

وتعتمد الزراعة في مصر أساساً على العمل اليدوي، والمعدات الزراعية البدائية، ولو أن هناك تغييراً يطرأ في الوقت الحاضر في هذا الخصوص. فقد دخلتها بعض المعدات الزراعية الحديثة خاصة بعد نزوح الفلاحين للعمل في الدول العربية خلال العقدين الأخيرين. وتعاني الزراعة المصرية من شتى أنواع البطالة فهناك بطالة دائمة في الريف، وفي الشتاء تعاني من البطالة الموسمية. كما أنها تعاني من البطالة المقنعة أي غير المرئية. وتقدر البطالة المقنعة في زراعة مصر بما يتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪ من قوة العمل فيها. ودخلت المعدات الحديثة الزراعية المصرية فهناك الجرارات، وماكينات الري، وآلات الدراسات الحديثة، وبعض الحاصدات، والعزاقات. وميكنة الزراعة المصرية خير لحيوانات الحقل لإعفائها من العمل الزراعي فتتحسن صحتها، وتتخصص في إنتاج الألبان واللحوم فيزيد إنتاجها. كما تؤدي الميكنة إلى السرعة في إنجاز العمليات الزراعية، وإلى خفض تكلفة الإنتاج الزراعي مع زيادة كمياته. ولكن الميكنة ستؤدي حتماً إلى زيادة معدلات البطالة بين المزارعين. ويوصى الخبراء بميكنة العمليات الزراعية التي تستخدم فيها الحيوانات كالري والحراث والدراس.

* الموسم النيلي يسمى أحياناً بالموسم الصيفي المتأخر





شكل (٢٧)

القناطر والخزانات والسدود لتوفير مياه الري، وتستصلح الأرض وتوزعها على الفلاحين. وتطارد زراعة المخدرات والتبغ في البلاد. وترسم السياسة الجمركية لحماية الإنتاج وتشجيعه، ومنه الزراعي، وتشجع الصادرات الزراعية وغيرها.

وتعترض الميكنة الزراعية في مصر صعوبات كثيرة منها: ارتفاع سعر المعدات الزراعية، مع رقة حالة الفلاح المصري، وعدم توافر ورش لصيانة وإصلاح هذه المعدات في الريف، وارتفاع سعر الطاقة اللازمة لتشغيل هذه المعدات الزراعية، زد على ذلك صغر حجم الحيازات الزراعية.

المحاصيل الزراعية

تنقسم المحاصيل الزراعية في مصر إلى أربع رتب هي: المحاصيل الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، والتجارية. فالمحاصيل الكبيرة الرئيسية أربعة هي: البرسيم، والأذرة، والأرز، والقمح، ويشغل الواحد منها أكثر من ٢٠٪ من مساحة الأرض الزراعية في موسمها. أما المحاصيل المتوسطة فيشغل أيها ٧-٢٠٪ من الأرض المزروعة مثل القطن. أما المحاصيل الصغيرة فهي التي يشغل الواحد منها ما يتراوح بين ١-٧٪ من مساحة الأرض

٧- السياسة الحكومية:

تُعَدُّ السياسة الحكومية أحد العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي. فالحكومة هي التي تقوم بالتحويض الزراعي، وتوفّر مستلزمات الإنتاج من تقاوي، وأسمدة، ومبيدات، وأعلاف، وإرشاد زراعي، وتقدم الخدمة البيطرية للثروة الحيوانية، وتمنح تراخيص صيد الأسماك. وتقوم بإجراء التجارب الزراعية لاستنباط الأصناف النباتية والحيوانية المناسبة للبيئة المصرية وتشق الترع والمصارف، وتُنشئ

الزراعية ومنها القصب، والفلو، والموالح، والعنب. أما المحاصيل التجارية فهي التي يشغل المحصول منها أقل من ١٪ من مساحة الأرض الزراعية مثل الحلبة، والسمن، والفلو السوداني والترمس.

أ- البرسيم

يُعدُّ البرسيم هو قاعدة الهرم بين المحاصيل المصرية، وهو ذو فائدة مزدوجة. فمن ناحية هو يعمل على تخصيب الأرض الزراعية بما يضيفه، إليها من عنصر الأزوت، كما أنه يوفر العلف الأخضر للثروة الحيوانية نظرا لخلو مصر من المراعى الطبيعية بمعنى الكلمة. ويأتى البرسيم فى المقام الأول من حيث المساحة التى يشغلها بين المحاصيل المصرية أو الثانى على الأكثر بعد الأذرة بنوعيهما الشامية والرفيعة. وتتراوح مساحته بين ٧، ٢ - ٨، ٢ مليون فدان سنويا، وتتسم باستقرارها وعدم تذبذبها. وهو محصول شتوى تبدأ زراعته من سبتمبر ويستمر فى الأرض حتى شهر مايو - يونية.

وينقسم البرسيم فى مصر إلى نوعين هما: البرسيم القديم والبرسيم الحجازي، ولا يشغل الأخير إلا مساحة صغيرة جدا، وتقتصر زراعته على مناطق الاستصلاح كما فى الصالحية، وفى واحة سيوة، ويستمر فى الأرض ٣-٥ سنوات أما البرسيم القديم فهو الغالب، وهو موسمى مقصور على فصل الشتاء فقط. وينقسم هذا النوع من البرسيم إلى قسمين: تحريش، ومسقاوي. والبرسيم التحريش هو الذى ينتهى من الأرض مبكرا، فى مارس ليحل القطن مكانه.

ولايزرع القطن عادة فى الأرض إلا بعد زراعتها برسيم تحريش لأنه يعمل على تخصيبها. أما البرسيم المسقاوي فيستمر فى الأرض حتى شهرى مايو - يونية ليأخذ منه الفلاح حبوب التقاوي.

وتقل زراعة البرسيم فى مصر بالاتجاه من الشمال للجنوب، فالوجه البحرى يضم نحو ٧٠٪، والوجه القبلى ٣٠٪ منها ٢٠٪ فى مصر الوسطى، و ١٠٪ فى مصر العليا. ولما كانت الثروة الحيوانية تعتمد عليه كعلف أخضر لذا تقل الثروة الحيوانية بالاتجاه من الشمال للجنوب أى تتشابه فى توزيعها الجغرافى مع توزيع البرسيم. وترجع زيادة مساحته فى الشمال إلى اتساع الأرض الزراعية، وقلتها بالاتجاه جنوبا، فضلا عن سيادة زراعة قصب السكر فى محافظتى قنا وأسوان، وهو محصول دائم فى الأرض، يستغرق ٥٥ شهرا.

ب- مجموعة الحبوب

تنتشر زراعة الحبوب فى مصر، ومنها القمح، والشعير، والأذرة، والأرز.

١- القمح:

القمح هو أحد المحاصيل الكبيرة فى مصر، وتحاول الحكومة توسيع مساحته لتزيد من إنتاجه الذى تعاني من نقص فيه. وستزيد مساحته مستقبلا بعد بدء عمليات استصلاح الأراضي فى شمال سيناء. وبلغت مساحته عام ١٩٩١ نحو مليونى فدان. وقد ارتفعت إنتاجية الفدان فى السنوات الأخيرة نتيجة لزراعة أصناف تعطى غلة عالية. ويساهم الوجه البحرى بنحو ثلاثة أخماس الإنتاج، ومصر العليا بحوالى الربع، ومصر الوسطى السدس. وتنخفض إنتاجية الفدان فى مصر العليا (قنا وأسوان) نتيجة لارتفاع الحرارة عن الحد المناسب لإنتاجه. وتقل زراعته فى أقصى شمال البلاد، لارتفاع نسبة الملوحة فى التربة، كما تقل زراعته حول القاهرة لإعطاء الأفضلية للمحاصيل البستانية التى تدر عائدا أكبر منه (شكل ٢٨).

وتتركز زراعة الأذرة الشامية فى الوجه البحرى، أكثر من ثلاثة أخماس، ومصر الوسطى أكثر من الخمس، ومصر العليا نحو سدس المساحة (شكل ٢٩)

أى أن الأذرة الشامية تتناقص مساحتها كلما اتجهنا من الشمال للجنوب فى مصر، نظراً لعدم مناسبة الظروف المناخية لاسيما من ناحية تراجع نسبة الرطوبة، فهى تحتاج إلى جو رطب، الأمر الذى يشجع على تركيز زراعتها فى الدلتا. وتقل زراعة الأذرة البيضاء فى الأطراف الشمالية للدلتا للملوحة التربة ولتحويل الفلاحين لزراعة الأرز هناك.

وتعد الأذرة البيضاء هى الغذاء الرئيسى للفلاح المصرى. وكان إنتاجها يغطى كل حاجة الاستهلاك منها، وساعد على ذلك تحول الفلاحين عن استهلاك الأذرة إلى استهلاك القمح مما خفف الضغط عن الأولى وعقد مشكلة الثانى. إلا أن انتشار مزارع الدواجن فى الفترة الأخيرة، وكذلك بعض حظائر تسمين الماشية أدى إلى استخدام الأذرة البيضاء كعلف لها، ولذا لم يعد إنتاجها يغطى الاستهلاك منها، خاصة مع تزايد عدد السكان الريفيين. وتنوى الحكومة التوسع فى مساحة الأذرة الشامية، والعمل على زيادة غلة الفدان لتحقيق الاكتفاء الذاتى منها.

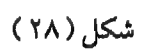
أما الأذرة الرفيعة الصيفية والنيلية فلا تشكل سوى سبع كل مساحة الأذرة فى مصر. ومساحة الأذرة الرفيعة وإنتاجها فى تناقص مطرد، منذ عدة سنوات، ويرجع ذلك لتوسع مساحة الأذرة البيضاء على حسابها. ويكفى الإنتاج حاجة الاستهلاك منها، ويتم خلط دقيق الأذرة البيضاء بدقيق الأذرة الرفيعة لعمل خبز جيد.

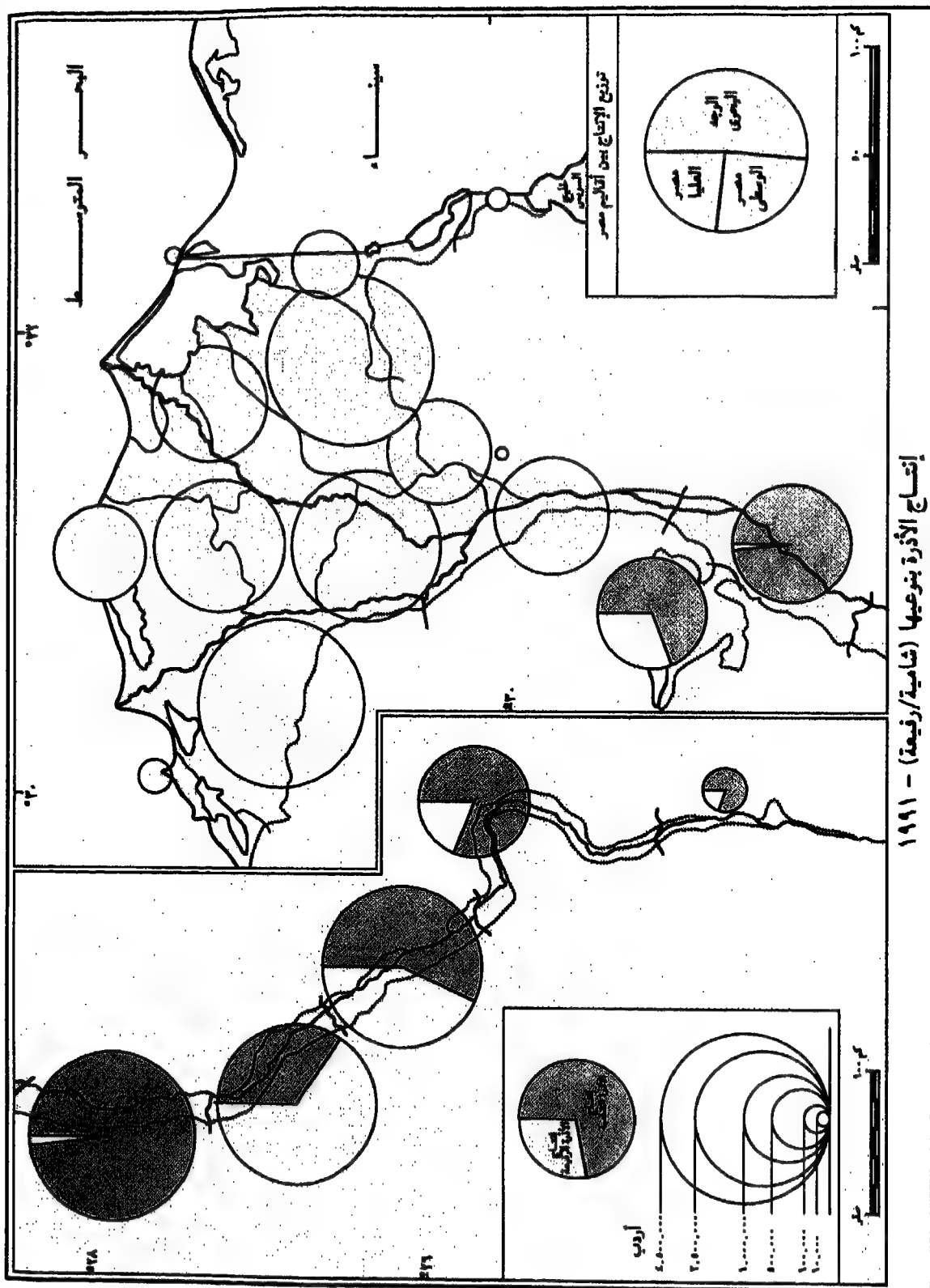
وتتركز زراعة الأذرة الرفيعة فى مصر العليا ٨٥٪، ومصر الوسطى ١٤٪، والوادي الجديد النسبة الصغيرة الباقية، (شكل ٢٩)، ولاشئ

ولا يكفى إنتاج مصر من القمح حاجة الاستهلاك منه. بل وصل الأمر إلى أن الإنتاج لا يغطى حاجة الاستهلاك إلا لمدة ٣ شهور، وعلى مصر أن تستورد قمحا ودقيقا لتغطية استهلاك ٩ شهور أى ثلاثة أرباع السنة وصارت مصر من كبار الدول المستوردة للقمح ودقيقة، الذى ارتفعت أسعاره مؤخراً. وترجع زيادة استهلاكه إلى ارتفاع عدد السكان بصفة عامة، وسكان الحضر (أكلته) خاصة، ولتحول الريفيين عن الأذرة إليه، فضلاً عن أن مساحته لاتزيد إلا ببطء شديد، وبنسبة صغيرة. وتضيع كميات كبيرة من القمح سنوياً نتيجة لسوء التخزين، وتعرضه للطيور والقوارض والرطوبة وفعل العوامل الجوية، ولذا أنشأت الحكومة عدة صوامع لتخزين القمح، بطرق حديثة قليلاً للفقد: منها صومعة فى الإسكندرية، وفى إمبابية، وفى شبرا الخيمة، وفى طنطا، وفى قوص، ودمياط الجديدة وتعرض مصر أحياناً للتهديد والابتزاز السياسى من جانب الدول التى تقدم لها القمح ودقيقه بشروط ميسرة.

٢- الأذرة:

تزرع مصر نوعين من الأذرة هما الشامية أو البيضاء، والأذرة الرفيعة. وتزرع مصر الأذرة فى الموسمين الصيفى والنيلى. فالصيفية تزرع فى أبريل، وتُحصَدُ فى سبتمبر-أكتوبر، أما النيلية فتزرع فى أغسطس، وتستمر فى الأرض حتى ديسمبر-يناير. وبلغت مساحة الأذرة بنوعيهما الشامية والرفيعة عام ١٩٩١ نحو ٢,٣ مليون فدان، وشغلت الأولى ٨٦٪، والثانية ١٤٪ من المساحة ووصل إنتاج الأذرة بنوعيهما فى تلك السنة إلى حوالى ٥,٧ مليون طن، ولا تختلف نسبة إنتاج كل من النوعين من الجملة عن نسب المساحة. والغالب على زراعة الأذرة هو المحصول الصيفى إذ لا يشكل المحصول النيلى أكثر من سدس المساحة أو الإنتاج.





شکل (۲۹)

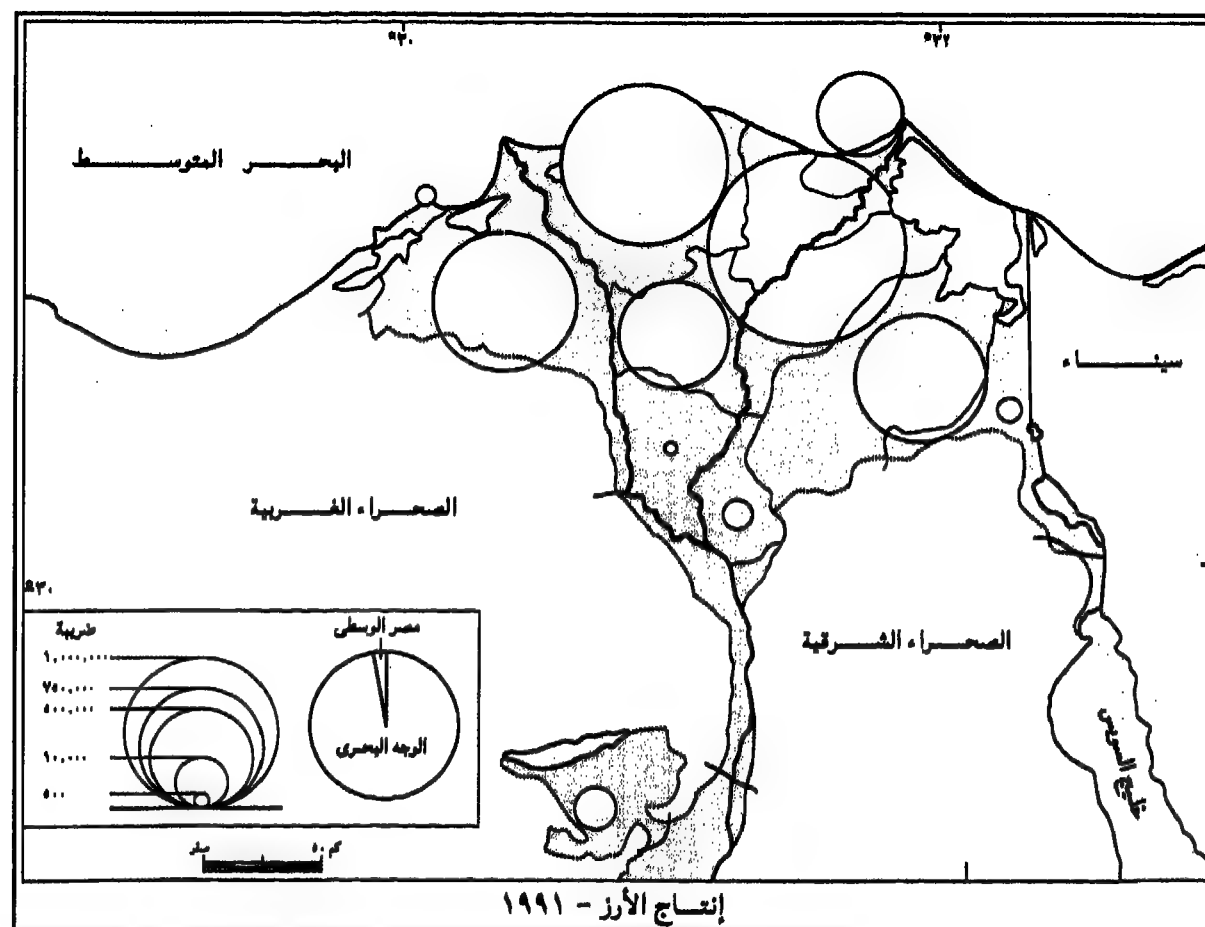
وتتركز زراعة الأرز في شمال الدلتا فهذه المنطقة تضم ٩٧٪ من مساحته في البلاد، ويمكن أن يطلق عليها إقليم الأرز في مصر، (شكل ٣٠). أما المساحة الصغيرة الباقية فهي موجودة في جنوب الدلتا، وفي الفيوم، وحيث التربة ملحية. ويرجع تركيز زراعة الأرز في التربة الملحية بشمال الدلتا ليس لأن التربة مناسبة، ولكن يزرع هناك بغرض استصلاحها، وذلك لأن تكرار ري الأرض وصرفها يؤدي إلى إذابة الأملاح من التربة وغسلها منها، وبالتالي المساعدة في بناء خصوبتها.

وبعد أن يحصد الأرز، يترك لمدة أسبوعين لاستكمال جفافه. وبعد ذلك يضرب لاستخلاصه من السرس، ولذا تنتشر مضارب الأرز، وتتوطن في المنطقة التي تتركز فيها زراعته بشمال الدلتا، ويستخدم السرس في

منها في الوجه البحري. أي أن الأذرة الرفيعة تقل مساحتها، وإنتاجها، وإنتاجية الفدان منها بالاتجاه من الجنوب للشمال أي عكس الأذرة الشامية. ويرجع ذلك إلى أن الأذرة الرفيعة تتطلب درجة حرارة عالية، مع ميل نسبي للجفاف.

٣- الأرز:

الأرز محصول صيفي، يزرع بمصر في شهر مايو / يونية، ويحصد في ديسمبر. وبلغت مساحة الأرز مؤخرًا نحو ١,٢ مليون فدان، وإنتاج الأرز الشعير حوالي ٣ ملايين طن، وإنتاجية الفدان ٤ و ٢ طن. وكان الأرز من المحاصيل الصغيرة في مصر، إلا أنه قفز في السنوات الأخيرة إلى مرتبة المحاصيل الرئيسية الكبيرة، وذلك لأن السد العالي وفر المياه اللازمة لتوسيع مساحته.



شكل (٣٠)

ملابس جاهزة) على رأس قائمة الصادرات المصرية. وكان القطن من المحاصيل المحببة للفلاح المصرى لأنه محصول نقدى يبيعه وبعائده يقضى مسائله المختلفة. إلا أنه قد طرأ تغيير جوهرى على زراعة القطن فى مصر مؤخرا. فقد انخفضت مساحته من نحو ٢ مليون فدان إلى أقل من مليون فدان، أى أنها تراجعت بأكثر من النصف، وهذا أحد التطورات المؤسفة التى طرأت مؤخرا على الزراعة المصرية، وذلك لارتفاع تكلفة إنتاجه وقلة العائد منه.

والقطن محصول صيفى يزرع فى ١٥ مارس، ويعنى فى سبتمبر - أكتوبر. ويحتاج القطن إلى كمية كبيرة من المياه، ٤٠٠٠ متر مكعب/ فدان. وتناسبه تربة مصر الخصبة، مع استخدام الأسمدة الطبيعية والكيماوية. وتتطلب زراعة القطن أيدى عاملة كثيرة فى الزراعة، وفى مقاومة الآفات، وفى الجنى. لذلك تُعد زراعة القطن والأرز والقصب من العوامل الأساسية التى عملت على زيادة عدد السكان فى ريف مصر.

ويضم الوجه البحرى ٧٢٪، ومصر الوسطى ١٨٪، ومصر العليا ١٠٪ من مساحة القطن فى البلاد. أى أن مساحة القطن فى مصر تتناقص بالاتجاه من الشمال للجنوب. وتعد محافظة سوهاج هى الحد الجنوبي لزراعة القطن، وذلك لسيادة زراعة قصب السكر فى محافظتى قنا وأسوان. وتقل زراعة القطن فى الأطراف الشمالية للوجه البحرى نظرا للملوحة التربة، وكذلك فى الهوامش الشرقية والغربية للدلتا نظرا لأن التربة رملية لاتناسب زراعته. كما تتلاشى زراعة القطن حول القاهرة؛ لزراعة الخضر والفاكهة بدلا منها لعظم العائد منها عنه. بل إن زراعة القطن محظورة فى محافظة الجيزة، وفى جنوب القليوبية بقوة القانون لتوفير الأرض لزراعة الخضر والفاكهة لتموين مدينة القاهرة.

أغراض الوقود، ويمكن تصنيعه إلى أعلاف للحيوانات. ويستخرج الزيت من الجرمه ورجيع الكون، أما قش الأرز فيصنع منه ورق الطباعة فى مصنعى راكتا والشركة الأهلية، كذلك يستخدم فى عمل الأعلاف وكوقود. ويكفى إنتاج الأرز حاجة الاستهلاك منه، وتفيض كمية للتصدير للخارج، ونوعيته جيدة. وأصبح الأرز أحد المحاصيل الرئيسية فى قائمة الصادرات الزراعية المصرية، إلا أن الكميات المصدرة منه تتناقص باطراد لتزايد الاستهلاك الداخلى.

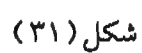
وأجريت تجارب لزراعة الأسماك فى حقول الأرز، نظرا لأن أرضه غارقة بالمياه باستمرار. وثبت من هذه التجارب أن فدان الأرز يمكن أن يساهم بما يتراوح بين ٨٠ - ١٥٠ كيلو جراما سمكا. ويساعد هذا على تحسين اقتصاديات زراعة الأرز ودخل فلاحه. ويمكن أن تساهم منطقة زراعة الأرز فى شمال الدلتا بإنتاج كمية كبيرة من الأسماك. إلا أن هذه المسألة تحتاج إلى تنظيمات كبيرة فى اختيار أنواع الأسماك المناسبة، وإلى إقامة مراكز للتجميع وثلاجات للحفظ، ومعدات للصيد، ووسائل النقل، وتوفير زريعة الأسماك.

ج - مجموعة الخامات الزراعية

تنتج مصر بعض الخامات الزراعية منها القطن، والكتان، وقصب السكر والبنجر، وفول الصويا وغيرها.

القطن:

يعد القطن بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد المصرى زراعة وصناعة وتجارة. فالقطن كان يشغل ثلث مساحة الأرض المزروعة فى مصر. وصناعة المنسوجات القطنية هى أزهى الصناعات فى مصر على الإطلاق. وتأتى منتجات القطن (خام، غزل، منسوجات،



د. المحاصيل السكرية

قصب السكر وبنجره:

كانت مصر تعتمد على محصول واحد لاستخلاص السكر ألا وهو القصب. إلا أنه قد طرأ تغير جوهري في هذا الخصوص، بإدخال زراعة البنجر على نطاق تجارى، لاستخلاص السكر أيضا، وهذا تغير محدود في الزراعة المصرية. وبذلك أصبح في مصر محصولان سكريان هما القصب والبنجر.

والقصب محصول صيفي، يزرع في أغسطس، ولا يكسر لأول مرة إلا بعد مضي ١٥ شهرا، ثم يتكرر كسره بعد ذلك ثلاث مرات، بين المرة والأخرى ١٢ شهرا. أى يكسر أربع مرات، على مدى ٥٥ شهرا، وهى مدة بقاءه فى الأرض. ويكسر القصب كل عام من أول يناير حتى آخر أبريل وذلك لتسليمه للمصانع. وتحتاج زراعة القصب إلى تربة خصبة، ومياه غزيرة ٨٠٠٠ - ١١٠٠٠ متر مكعب / فدان، وحرارة مرتفعة مع جفاف للجو، وأيد عاملة كثيرة للإسراع فى قطعه وتنظيفه نظرا لسرعة تلفه إذا لم يصنع على وجه السرعة.

وتتأرجح مساحة القصب فى مصر منذ فترة حول ربع مليون فدان. ويضم الوجه البحرى ٢٪، ومصر الوسطى ١٢٪، ومصر العليا ٨٦٪ من مساحة قصب السكر فى البلاد وذلك عام ١٩٩١ أى أن مساحة القصب، وإنتاجه، وإنتاجية الفدان منه تتزايد فى مصر من الشمال للجنوب.

بل يمكن القول أن زراعته تتركز أساسا فى محافظات: قنا، وأسوان، وسوهاج من مصر العليا، والمنيا فى مصر الوسطى. أما قصب الوجه البحرى فيستهلك طازجا، (شكل ٣٢)، ويستخدم القصب فى صناعة السكر والعسل الأسود، لكن نظرا لعدم كفاية إنتاجه

وبلغ إنتاج مصر من القطن الشعر عام ١٩٩١ نحو ٢٩١ ألف طن، أى ٣,٢٪ من الإنتاج العالمى، وهى نسبة صغيرة. (شكل ٣١) إلا أن شهرة مصر تأتى من أن قطنها طويل التيلة، وتحتكر مصر مع السودان وعدد قليل من الدول إنتاج الأصناف الممتازة من القطن. وتراجع إنتاج القطن فى مصر مؤخرا بصورة مروعة، لتناقص مساحته، بل إنه انحدر من مجموعة المحاصيل الكبيرة إلى مجموعة المحاصيل المتوسطة. وتأتى مصر فى المرتبة الثانية بين دول العالم من ناحية إنتاجية الفدان من القطن.

وتستهلك مصر نسبة كبيرة من قطنها الخام فى صناعة الغزول والمنسوجات القطنية. وتصدر الباقي خاما، لكن نظرا لتراجع إنتاجها فقد تناقصت كميات القطن الخام التى تُصدّرُها، ويأتى القطن على رأس الصادرات غير البترولية المصرية (خام، غزول، منسوجات وملابس).

وللقطن المصرى أسواق خارجية واسعة فى الشرق الأقصى (اليابان والصين وكوريا الجنوبية)، وفى غرب أوروبا، وفى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لأن إنتاج القطن فى مصر يفيض عن حاجة الاستهلاك الداخلى فقد كانت البلاد تسير على سياسة عدم استيراد الأقطان الخام من الخارج مطلقا؛ خشية أن تختلط بذور من القطن المستورد ببذور القطن المصرى الممتاز فتتخط رتبة هذا الأخير.

إلا أنه نظرا لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الفقيرة وعجزها عن شراء المنسوجات القطنية المصرية الممتازة؛ لارتفاع أسعارها فوق طاقتهم لجأت الحكومة فى الوقت الحاضر إلى استيراد الأقطان الخام القصيرة التيلة من الولايات المتحدة لعمل المنسوجات الشعبية منها.

وأنشأت لها مصنعاً لاستخلاص السكر من البنجر فى الزاوية / مركز الحامول / محافظة كفر الشيخ، (شكل ٣٢).

وتبلغ مساحة بنجر السكر فى الوقت الحاضر نحو ٣٥ ألف فدان، أكثر من أربعة أضعافها بمحافظة كفر الشيخ، وتليها محافظة الدقهلية والغربية. وبلغ إنتاجه أكثر من نصف مليون طن، ونسبة السكر فى البنجر ٢٠٪ لكن إنتاجية الفدان منخفضة عن القصب. ويجرى إنشاء مصنع آخر لسكر البنجر فى بلقاس. ومعنى هذا أن مساحة بنجر السكر ستزيد مستقبلاً. وتستخدم فضلاته علفاً للماشية خاصة الحلوبة منها.

٥- التنمية الزراعية

تعانى الزراعة المصرية من مشاكل كثيرة منها: أنها زراعة معاشية كفاية بغرض الكفاية الذاتية وليست تجارية إلا فى حدود ضيقة. والحيازات الزراعية صغيرة الحجم، ومتناثرة المواقع الجغرافية وهى تعتمد على العمل اليدوي، وحيوان الحقل، ومعدات بدائية، ولو أنه قد دخلتها بعض المعدات الحديثة مؤخراً، وتعانى من البطالة بشتى صورها. وبطء الوصول بالأراضى الجديدة إلى الحدية الإنتاجية. وتهدف الزراعة المصرية إلى إنتاج غذاء للسكان، وأعلاف للحيوان، وخامات للصناعة، كما تصدر بعض منتجاتها كسباً للعملة الصعبة، مع إتاحتها فرصاً للعمالة. ولتحقيق الأهداف السابقة مع تعظيمها يجب حل المشاكل التى تعانى منها الزراعة فى مصر، ومن أخطرها محدودية كل من مساحة الأرض، ومياه الري، وصغر إنتاجية الفدان.

١- مشكلة محدودية الأرض:

انعكست فى تراجع نصيب الفرد من كل من مساحة الأرض الزراعية، والمساحة

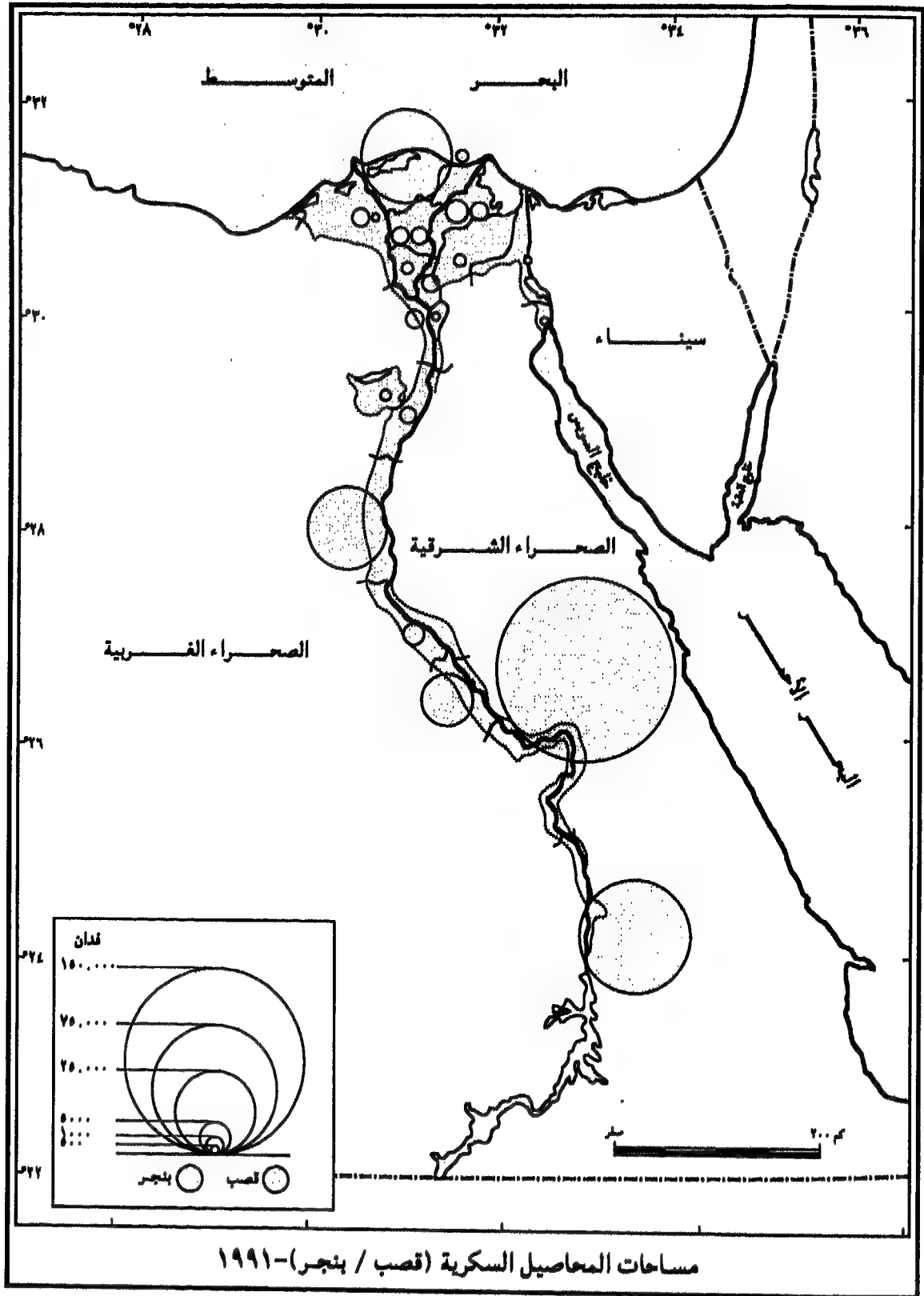
فإن الحكومة تمنع تسليمه لعصارات العسل الأسود، وتتخذ كافة الإجراءات لتسليمه إلى مصانع السكر. لكن الفلاح يتهرب من تسليمه لمصانع السكر، ويرغب فى توريده لعصارات العسل الأسود، لارتفاع عائده فى هذه الحالة، إلا أن الحكومة تزيد باطراد أسعار القصب المورد للمصانع. ويكون السكر بين ١٠ - ١٢٪ من وزن القصب المستخدم فى صناعته. بينما يشكل المصاص ٣٠٪ من وزن المادة الخام. أما الباقى من وزن المادة الخام، ٥٨٪، فهى شوائب عديمة القيمة.

والسكر الخام، الجلاب، يحتوى على ٨٪ شوائب، ويجرى تكريره لاستخلاص المولاس بدرجاته المختلفة. أما المصاص فيستخدم كوقود فى المصانع، أو يغطى به النبات الصغير خشية الصقيع، كما تُحوَّل المصاص إلى ورق فى مصنع بإدفو، وإلى خشب حبيبي فى مصنع بكوم أمبو. ويستخلص من المولاس الكحول بأنواعه، ويعمل منه عطور، وخمائر كما يدخل فى صناعة الأعلاف.

بنجر السكر:

نظراً لتناقص درجة الكفاية الذاتية للسكر فى مصر باطراد بسبب زيادة السكان، ولعدم زيادة مساحة القصب، لجأت الحكومة إلى إدخال زراعة بنجر السكر على نطاق تجارى مؤخراً. ويمكن زراعة بنجر السكر فى الأرض الملحية والرملية. وتقتصر زراعته فى الوقت الحاضر على الأراضى الملحية، بمحافظات كفر الشيخ والدقهلية. وهو يحتاج لدرجة حرارة أقل من القصب، لذا يزرع فى شمال الوجه البحرى. ويزرع البنجر فى مارس، ولا يمكث فى الأرض سوى ٦ شهور، وهو يختلف فى ذلك عن القصب، ويدخل فى دورة زراعية مع المحاصيل الأخرى هناك.

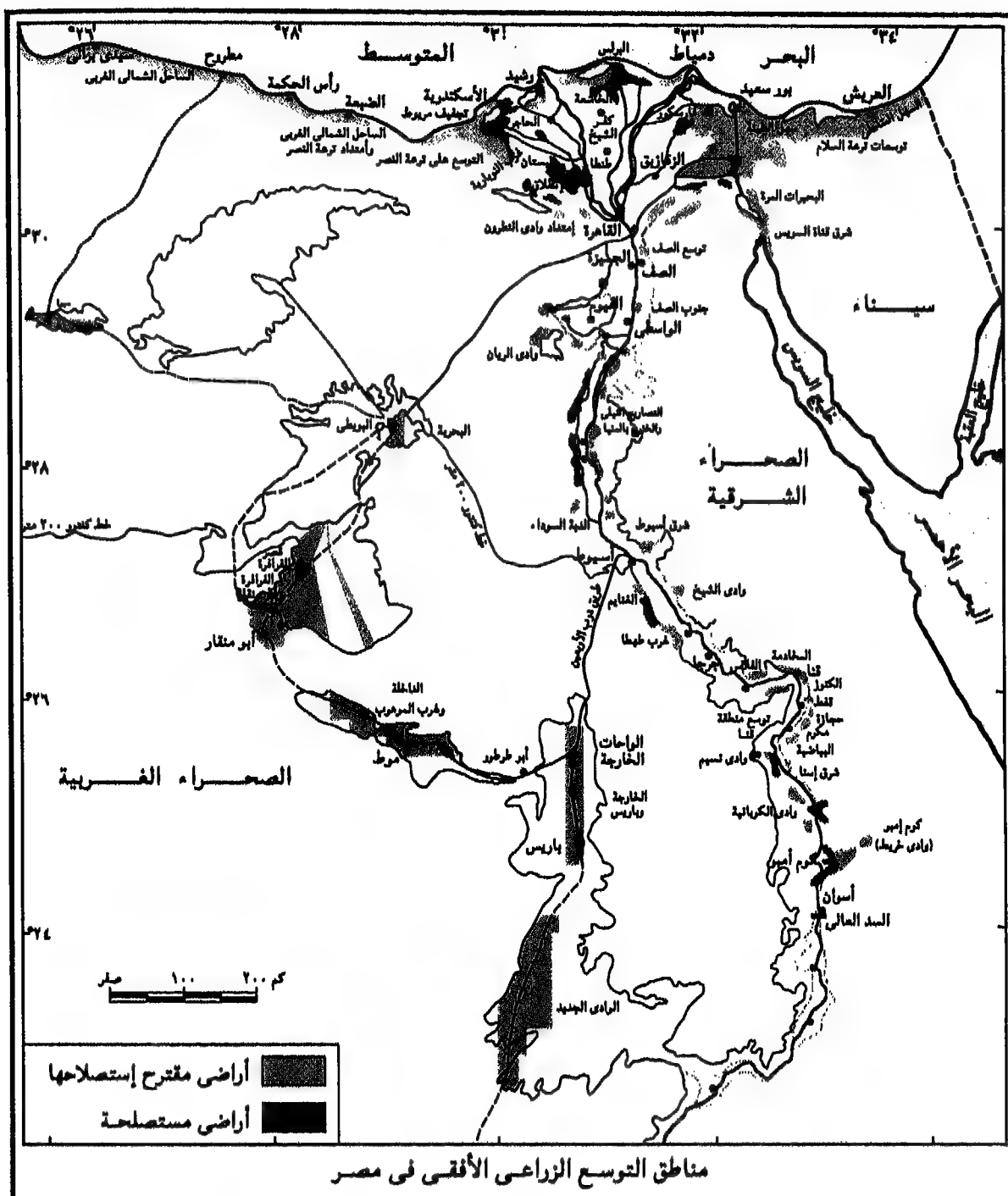
وتأسست شركة الدلتا للسكر عام ١٩٨١،



شكل (٣٢)

باطراد، بل إن الأرض التي تضيع للعمارة
أخصب بكثير من الأرض الجديدة المضافة،
فضلا عن تجريف البعض للأراضي الزراعية.
ويُقدَّرُ البعض أنه يجب إضافة ١٢ مليون

المحصولية، لزيادة عدد السكان بمعدلات كبيرة
وسريعة. ولا يظهر أثر للجهود الحكومية
والفردية والتعاونية في استصلاح الأراضي
نتيجة لطغيان العمران على الأرض الزراعية



شكل (٣٣)

ونصت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ على أن أى مياه إضافية من أعالي النيل تقسم تكلفتها مناصفة بين مصر والسودان، على أن تكون هذه المياه الإضافية مناصفة بينهما. وشرعت الدولتان فى شق قناة جوبلجلى التى تجمع مياه البحيرات الاستوائية، وتلقى بها فى النيل الأبيض تفاديا لضياعتها فى منطقة السدود النباتية، إلا أن الاضطرابات فى جنوب

فدان، ٢٢ مليون فدان محصولي، حتى عام ٢٠١٥.

٢- محدودية المياه العذبة:

نصيب مصر من مياه النيل وفقا لاتفاقتي ١٩٢٩، ١٩٥٩ محدد بمقدار ٥٥,٥ مليار متر^٣، ولا تكفى هذه الكمية لرى أكثر من ٨ ملايين فدان منها ٦ ملايين مزروعة بالفعل، ٢ مليون من الأرض التى ستستصلح.

الزراعة المحمية / الصوبا

بدأت الزراعة المحمية (الصوبا) تنتشر في مصر مؤخرا. وعلى الرغم من أن مصر تعد صوبا طبيعية، وذات مناخ مناسب للزراعة على مدار العام، إلا أن تزايد عدد السكان وعدم كفاية الإنتاج الزراعى لحاجتهم، وتراجع درجة الكفاية الذاتية من المحاصيل المختلفة شجع على انتشار زراعة الصوبا فى البلاد. وتعد الصوبا أحد أساليب تكثيف الإنتاج الزراعى. وتستخدم الصوبا فى إنتاج بعض الخضار مثل الخيار والطماطم والفلفل وبعض نباتات الزينة فى الوقت الذى يقل فيها إنتاجها من الزراعات العادية المكشوفة وخاصة فى فصل الشتاء، حيث يقل وجودها فى الأسواق، مما يؤدى لارتفاع أسعارها. وعلى الرغم من ذلك فإن الصوبا عملت على زيادة أسعار الحاصلات الزراعية لأن تكلفة الإنتاج منها مرتفعة.

الثروة الحيوانية

الزراعة فى معناها تتضمن المنتجات النباتية والحيوانية، والارتباط وثيق بين كل من النبات والحيوان. ويمكن وصف الزراعة المصرية بأنها زراعة مختلطة معاشية، أى تجمع بين زراعة النبات وتربية الحيوان، وذلك بغرض الكفاية الذاتية. لكن الحيوان فى مصر إنتاجه من الألبان واللحوم عرّضى أى جانبى لأن الماشية تعمل فى الحقل. وكوّنت المنتجات النباتية ١، ٦٨٪، والحيوانية ٤، ٢٧٪، والأسماك ٥، ٤٪ من قيمة الإنتاج الزراعى عام ١٩٩١.

والمشكلة الأساسية للثروة الحيوانية فى مصر هى عدم وجود المراعى الطبيعية بالمعنى الدقيق للكلمة، لذا كانت عقبة الأعلاف الكأداء. والدول كثيفة السكان كمصر، وضيقة الرقعة الزراعية، وليس بها مراعى طبيعية فالأفضل أن

السودان عرقلت تنفيذ هذا المشروع الحيوى، وفى الوقت نفسه يجب ترشيد استخدام مياه الري، وتطوير طرق الري، واستخدام المياه المتوافرة لتوسيع الأرض الزراعية.

٣ - ضعف إنتاجية الوحدة المساحية (فدان):

ويقتضى ذلك المحافظة على خصوبة التربة بتحسين أحوال صرفها خفض ملوحتها، وتكثيف استخدام الأسمدة الطبيعية والكيماوية، والاستعانة بالتقاوى المحسنة، واستنباط أصناف نباتية وحيوانية تُعطى إنتاجية عالية، وإعفاء الحيوان من أعمال الحقل وتخصيصه لإنتاج اللحوم والألبان، ومقاومة الآفات.

٤ - التوسع الزراعى الأفقى:

لم تنقطع جهود الدولة فى عمليات استصلاح الأراضي، ولذلك أنشأت خزان أسوان، والسد العالي، وتشق الترع لتوصيل مياه الري للهوامش الصحراوية.

وتباطأت جهود استصلاح الأراضي فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بسبب الحروب، لكنها نشطت منذ الثمانينيات. وهناك خطط لاستصلاح ٨، ٢ مليون فدان فى المستقبل القريب، (شكل ٣٣).

المنطقة	المساحة / فدان	% للجملة
غرب قناة السويس	٨١٣٥٠٠	٢٩
شرق قناة السويس (سيناء)	٧٣٥٠٠	٢٦، ١
وسط الدلتا	١٦٨٤٠٠	٦
غرب الدلتا	٣٧٥٠٠	١٣، ٣
مصر الوسطى	١١٩٧٠٠	٤، ٢
مصر العليا	١٥٨٥٠٠	٥، ٦
الصحراء الغربية	٤٤٨٠٠٠	١٥، ٨
جملة	٢٨١٨١٠٠	١٠٠

جدول (١)

الأراضى المزمع استصلاحها حتى عام ٢٠٠٠

ستنكمش أيضا، ليخصص المسحوب منها لزراعة القمح. ويقتضى الأمر زيادة مساحة الأعلاف الخضراء صيفا، وأى سحب من مساحة الأذرة يستلزم زيادة إنتاجية الفدان منه تعويضا عن النقص فى مساحته.

الانواع والتوزيع الجغرافى:

بلغت أعداد الماشية فى مصر عام ١٩٩١ نحو ٩, ٥ مليون رأس، يشكل الجاموس ٥٤٪، والبقر ٤٦٪ منها. ونسبة الإناث إلى الذكور تكاد تكون واحدة فى النوعين ٨: ٢. ويضم الوجه البحرى أكثر من نصف الماشية (٥٥٪) ومصر الوسطى الربع (٢٤٪) ومصر العليا الخمس (٢٠٪). وأما المحافظات الصحراوية (فى سيناء والصحراء الغربية والشرقية) فيخصصها النسبة الصغيرة، ١٪، الباقية. ويتضح من ذلك أن أعداد الماشية تتناقص بالاتجاه من الشمال للجنوب فى مصر، وهى تتشابه فى توزيعها الجغرافى مع توزيع البرسيم، العلف الأخضر الأساسى فى البلاد.

وتضم مصر ٣, ٤ مليون رأس من الغنم، و٧, ٤ مليون رأس من الماعز أى حوالى ١٠ ملايين رأس، وبحساب الوحدة الحيوانية يعادل هذا ٨٠٠ ألف وحدة حيوانية / مكافئ بقرة. وتنتشر هذه المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) فى الأراضى الزراعية القديمة بالوادي والدلتا، وكذلك بأراضى الاستصلاح الجديدة فى مديرية التحرير، وغرب النوبارية، والصالحية، وشمال شرق قنا. إلا أن هذه المجترات الصغيرة تتركز فى محافظات سيناء، وفى الصحراء الغربية، والساحل الشمالى غرب الإسكندرية. فهذه المناطق الصحراوية الثلاث تضم ثلثى أعداد المجترات الصغيرة. وهى تربي هناك فى نظم شبه رعوية، ولذا لا بد من توفير أعلاف لها فى موسم الجفاف فضلا

توجه الأرض الزراعية لإنتاج محاصيل غذائية نباتية للإنسان وبخاصة الحبوب، لأنها تعطى طاقة غذائية (سعرات حرارية) أكبر بكثير عما لو خُصِّصَت للأعلاف، لإنتاج منتجات حيوانية (لحوم وألبان).

وتتزايد أعداد الثروة الحيوانية فى مصر باطراد، ولذا ترتفع كثافتها، حاليا واحد رأس ماشية/ فدان. إلا أن المسألة ليست مجرد أعداد، كم، فقط بل يهم أيضا نوعية (كيف) الثروة الحيوانية، فنوعية الحيوانات متدنية فى مصر بسبب نقص الأعلاف بصورة حادة، فضلا عن ارتفاع أسعارها، وللأعمال الحقلية التى تؤذيها الماشية. وأدى ذلك إلى انخفاض إنتاجية الرأس من اللحوم والألبان والصوف مقارنة مع نظائرها الأجنبية.

ويلاحظ أن الحيازة الحيوانية صغيرة. فأكثر من ٩٥٪ من الثروة الحيوانية (الماشية: جاموس وبقر) فى حيازة المزارع الصغير.

كما أن ١٥٪ من الحيازات الحيوانية فى القرى بغير أرض أى لغير حائزى الأرض الزراعية. ونحو ٧٥٪ من حائزى الأرض الزراعية لاتزيد حيازتهم على ٣ أفدنة، وفى الوقت نفسه يحوزون ما يقرب من ذلك فى الثروة الحيوانية. وحوالى ٣٥٪ من الحائزين لأرض زراعية وماشية يتمتعون باكتفاء ذاتى فى البرسيم، أما الباقي وهم ٦٥٪ من الحائزين للماشية فلا تكفى مساحة البرسيم لديهم كعلف لحيواناتهم، ويشترونه من السوق، وقد ارتفع سعر قيراط البرسيم مؤخرا إلى ٥٠ جنيها.

ويعتقد فريق أن ترك إيجار الأرض الزراعية حر للعرض والطلب بلا قيود، وإلغاء الدعم لأعلاف الحيوان، وارتفاع سعر البرسيم سيضطر صغار الزراع إلى بيع ماشيتهم وبالتالي ستنكمش أعداد الثروة الحيوانية بسرعة فى زمن وجيز. وأن مساحة البرسيم

ويساهم لبن الجاموس بنسبة ٦٨٪ من إنتاج الألبان في مصر، وغالبية العظمى في حيازة المزارع التقليدية. وثبت أن تكلفة إنتاج كيلو جرام من اللبن من المزرعة التقليدية أقل من نظيرتها في أى نظام آخر، وذلك لقلة الاستثمارات اللازمة له، وأنه يعتمد على العمالة الأسرية التي لا تتقاضى أجورا فضلا عن أن الأعلاف من المزرعة وفضلاتها، ومعلوم أن العلف يشكل ٧٠٪ من جملة تكلفة إنتاج اللبن.

أما مزارع الألبان التجارية، فهي توجد في أراضى الاستصلاح الجديدة بمديرية التحرير، وغرب النوبارية، والصالحية، والدييات (سوهاج)، وشمال شرق قنا، وهى ملكية عامة وخاصة، وتُربى في الغالب أبقار الفريزيان المستوردة ويساهم هذا النظام بحوالى ٨٪ من إنتاج الألبان في مصر.

وتستهلك الأسر المزرعية الريفية من إنتاجها الذاتى نحو ٤٠٪ من إجمالى إنتاج الألبان في مصر أى لسد الحاجات الأساسية للمنتج التقليدى، وهم غالبية عظمى من سكان الدولة. ويوفر هذا النظام نحو ٣٥٪ من إجمالى العرض المحلى من الألبان، وهو ما يتم تجميعه من القرى لتوريده للمصانع الحديثة، أو معامل الألبان التقليدية، أو يُسوق سائلا للمستهلك، وتحصل مصانع الألبان الحديثة على نحو ١١٪ من إنتاج اللبن في مصر.

ويواجه تصنيع الألبان في مصر مشكلة ضخمة تتمثل في الانتشار الجغرافى الواسع للمادة الخام في الدلتا والوادي، ولذا يصعب تجميعها لتصنيعها بالطرق الحديثة. إلا أن دخول الكهرباء إلى القرية المصرية سيساعد على إنشاء مراكز لتجميع الألبان وتبريدها حين نقلها إلى المصانع الحديثة التي يجب أن تُنشأ خصيصا لذلك. وقد أنشئت حول كل من

عن الرعاية البيطرية الدائمة، وتحسين سلالاتها. وعلى كل فهى حيوانات «كنسة»، وأقل ترفا من الماشية وترضى بالقليل من العلف. وتضم مصر عددا لا بأس به من حيوانات الحمل والجر منها ١,٥ مليون حمار تتركز أساسا في الوادى والدلتا، و٢٠٨ آلاف من الإبل، ونحو ٥٠ ألف حصان وبغل.

١- المنتجات: ألبان / لحوم حمراء

تنتج الماشية نحو ٢,٢ مليون طن من الألبان الحليب سنويا. وتبلغ نسبة الدسم في لبن الجاموس ضعف نظيرتها في لبن البقر. وتجدر الإشارة إلى أن البقر المحلى يربى في مصر أساسا لأعمال الحقل واللحم وليس بغرض الألبان. وتربى ماشية اللبن في ثلاثة نظم مختلفة عن بعضها البعض في مصر هي: المزرعة التقليدية، ونظام القطعان (فى الحظائر)، والمزارع التجارية الكبيرة الحديثة. ويتميز النمط التقليدى بأن حيازته الحيوانية صغيرة الحجم، رأس أو رأسان من الماشية، ويمتلك هذا القطاع ٩٥٪ من الثروة الحيوانية، ويساهم بحوالى ثلاثة أرباع إنتاج اللبن في البلاد. أما نمط القطعان (الزراعة) فينتشر حول المدن الكبيرة كالقاهرة، والإسكندرية، والجيزة، وشبرا الخيمة، والمحلة الكبرى. ويعتمد أساسا على اقتناء الجاموس لإنتاج اللبن الذى يلقى قبولا عند المستهلك. ولا يتضمن هذا النظام سياسات تربية بل تباع الإناث قبل الجفاف مباشرة، وعند الكبر للحم. وتكلفة الإنتاج في هذا النمط مرتفعة لاعتماده على الحبوب والأعلاف المركزة الغالية الأسعار. ويساهم بحوالى ١٧٪ من إنتاج اللبن في مصر. وسيتلاشى هذا النمط مع تطور تسويق الألبان، وزيادة الرقابة الصحية عليها، وانتشار المزارع التجارية عالية الكفاءة، وارتفاع الوعى الصحى.

مصانع الألبان التسعة التابعة للقطاع العام عدة مراكز لتجميع الألبان الحليب ونقلها إليها. أما مزارع الألبان التجارية التابعة لمحليات فتعتمد على قطعانها التي تُربى خصيصا لذلك من أنواع مستوردة. بينما مصانع الألبان الاستثمارية تعتمد في غالبيتها على الألبان الجافة المستوردة

وتُنتجُ مصر نحو نصف مليون طن من اللحوم الحمراء، وهي كمية لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى، ويُغطى النقص بالاستيراد. وسبب ذلك هو عدم توافر مراعى طبيعية، ونقص الأعلاف الخضراء، خاصة في موسم الصيف، وللنقص الحاد في الأعلاف المصنعة، وارتفاع أسعارها، وعمل الماشية في الحقل مما قلل من إنتاجها من اللحوم وخفض من نوعيته. أضف إلى ذلك مشكلة ذبح صغار الماشية (العجول) توفيراً لألبان الرضاعة ولا شك في أن ذبح صغار الماشية قبل بلوغ الحجم والوزن الأقصى يُعدُّ فقداً وتبيداً عظيماً، وهذه الأوضاع تجعل تنمية اللحوم الحمراء أمراً بالغ الصعوبة في مصر. ولذا تُعانى مصر من مشكلة نقص اللحوم الحمراء، والبروتين الحيوانى بصفة عامة، وارتفاع سعر الوحدة منه. وأدى إعطاء أولوية للحوم الحمراء على حساب الألبان في توزيع العلف إلى استنزاف جزء كبير من موارد هذا القطاع مع مردود قومى لا يغطى تكاليفه الاقتصادية، والأفضل استخدام الأعلاف في إنتاج الألبان.

وإنتاج لحوم البتلو فكرة قديمة وترتكز على رغبة الفلاح في توفير اللبن (بتقصير مدة الرضاعة)، وأدى مشروع لحوم البتلو دوره في ظل نظام دعم اللحوم، أما مع إلغاء الدعم فلا يمكن الاستمرار فيه لأنه سيتحمل خسائر كبيرة.

وتُشكلُ لحوم الضأن والماعز ١٥٪ من جملة استهلاك الفرد من اللحوم، وهي موسمية في

استهلاكها، الذى يتركز معظمه في المناسبات الدينية والأعياد. وأما الصوف المصرى فليس جيد النوعية لقصره، وخشونته، لشدة جفاف المناطق الصحراوية المنتجة له، والعواصف الترابية، ولذا يُستخدم في صناعة السجاد والكليم والبطاطين الرخيصة. أما الأصواف التى تستخدم في صناعة الملابس فتستورد.

ولو أمكن زيادة مساحة الأرض الزراعية بنسب كبيرة، وتكبير مساحة المزرعة، وميكنتها، وإعفاء الحيوان من العمل الحقلى، مع حل مشكلة نقص الأعلاف وارتفاع أسعارها، وتكثيف الرعاية البيطرية، وتحسين الأصناف الحيوانية لزيادة إنتاج اللحوم والألبان. ويجب العمل على تطوير نظم التسويق، وإنشاء المجازر الآلية، وثلاجات الحفظ، ومحطات تجميع وتدريب، وإقامة مصانع لتجهيز اللحوم وتعبئتها وفقاً لمواصفات محددة ومتفق عليها، وعرض اللحوم في صورة قطعيات معبأة، وتصنيع الأجزاء المتبقية، والاهتمام بمرحلتى تجارة الجملة والتجزئة للحوم.

٢- الدواجن

تُعانى مصر من مشكلة نقص اللحوم الحمراء بصورة حادة، والآمال لحلها من خلال الإنتاج الداخلى محدودة للغاية.

ولكن يمكن التعويض عن ذلك بزيادة إنتاج اللحوم البيضاء (دواجن وأسمك)، وهذا أمر ميسور في مصر. فهى لا تحتاج لأعلاف خضراء، وبالتالي يقل عبؤها على الأرض الزراعية المحدودة وخاصة أن المكون الرئيسى في أعلاف الدواجن، وهو الأذرة يمكن استيراده. كما أنها تتميز بمعامل تحويل مرتفع، مما يقلل من التكلفة الاقتصادية، ويصل المعامل في حالة الدجاج ٥, ٢ كيلو جرام علف/ كيلو

والجيزة والقلوبية والفيوم والإسماعيلية والإسكندرية.

ويقوم بعملية تفريخ البيض في مصر نوعان من المعامل هما: المعامل البلدية والآلية، والأولى هي الأقدم من حيث النشأة، والأكثر عددا إلا أنها أقل سعة وكفاءة عن النوع الثاني الأحدث، وهو المعامل الآلية. وتمثل معامل التفريخ الآلية العصب الحقيقي لمرحلة التفريخ في مصر. ويتركز نحو ثلاثة أخماس هذه المعامل في الوجه البحري، وربعها في مصر الوسطى. ويوجد في مصر نحو ٢٠ ألف مزرعة تسمين دواجن، وهي منتشرة في كل محافظات الدولة، بل ومعظم مراكزها الإدارية، ولو أنها تميل للتركز في الوجه البحري بشكل عام خاصة بالقرب من القاهرة والإسكندرية، ويتفق هذا مع توزيع السكان، وبخاصة سكان الحضر الذين يمثلون السوق الرئيسية للاستهلاك. وتتمثل معظم عنابر التسمين في الساعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، والقليل منها تزيد سعته على ٥ آلاف طائر في الدورة الواحدة، مما يؤثر في حجم الانتاج، وتكلفته. وهي تستطيع أن تنتج أكثر من ٦٠٠ ألف طن لحم لكنها لا تنتج إلا ١٨٣ ألف طن أى تعمل بنسبة ٣٠٪ من طاقتها الإنتاجية. وقد توقف نحو ثلثي عنابر بدارى التسمين في الوقت الحاضر نتيجة لنقص الأعلاف، وارتفاع أسعارها. زد على ذلك أن العنابر العاملة لا تعمل بكامل طاقتها فهي تعمل ٣ بدلا من ٥ دورات/ سنة.

ويتولى إنتاج البيض في القطاع التجارى ثمان من التربية هما: نظام التربية الأرضية، وهو صغير السعة الإنتاجية، وقليل التكاليف الاستثمارية، لذا فهو الأكثر عددا لكن قدرته الاسمية أقل من نسبة عدده، وتوقفت الغالبية العظمى من عنابر هذا النظام عن الإنتاج. أما النظام الثانى لإنتاج البيض فهو نمط عنابر

لحم، وفي حالة الأسماك ١ - ١,٥ كيلو علف/ كيلو سمك.

وتتميز مزارع الدواجن بسرعة دوران رأس المال نظرا لقصر فترة دورة الإنتاج سواء للحوم أو البيض، فضلا عن التكاليف الاستثمارية الأقل إذا قورنت بمشاريع إنتاج اللحوم الحمراء والألبان. وعلاوة على ما تقدم فإن مزارع الدواجن يمكن إقامتها على الأرض الصحراوية، وبالتالي لا يؤدي التوسع فيها إلى تناقص مساحة الأرض الزراعية.

ويقوم بإنتاج لحوم الدواجن والبيض قطاعان هما: الریفى التقليدى والتجاري. وكان القطاع الریفى التقليدى هو المسئول الوحيد عن إنتاج لحوم الدواجن والبيض في مصر. لكن منذ ١٩٦٤ دخل المشروع التجارى إلى هذا الميدان، وذلك عندما أنشئت المؤسسة العامة للدواجن. وتناقصت مساهمة القطاع الریفى من إنتاج لحوم الدواجن وبيضها إلى نحو العشر في الوقت الحاضر، وأصبح القطاع التجارى (عام واستثماري) هو الأكبر مساهمة في إنتاج لحوم الدواجن وبيضها، نحو ٩٠٪ منها. ويساهم القطاع العام بأكثر قليلا عن خمس إنتاج لحم الدجاج، وما يقرب من ربع إنتاج البيض. وكان القطاع الخاص - الاستثمارى قد توسع بصورة كبيرة خلال الثمانينيات حيث ساهم عام ١٩٨٨ بأكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج القومى من لحوم الدواجن والبيض. وتراجعت مساهمته بعد ذلك العام نتيجة لنقص الأعلاف وارتفاع أسعارها، فتوقف عدد كبير من المزارع عن الإنتاج.

وتتكون صناعة الدواجن من عدة مراحل، هى عنابر الأمهات لإنتاج البيض المخصب، ومعامل تفريخ الكتاكيت، ومزارع بدارى التسمين، ومزارع البيض، والمجازر الآلية، ومصانع الأعلاف، ثم وسائل التوزيع. وتتركز عنابر إنتاج البيض المخصب في القاهرة

إلى التكامل الرأسى والأفقى بما يعود عليه بالنفع العميم. ويخشى على هذا القطاع من اتفاقية الجات لأن تطبيقها سيؤدى إلى الإضرار البالغ به، لأنه سيعجز عن المنافسة العالمية لصغر سعات وحداته، ولنقص مدخلاته، وبخاصة العلف وارتفاع سعره، وأن كثيرا من مدخلاته (اللحاحات مثلا) مستوردة من الخارج.

٣ - الأسماك

بلغ إنتاج مصر من الأسماك نحو ٣٤٨ ألف طن عام ١٩٩١. ويسد الإنتاج نحو ثلثى حاجة الاستهلاك المحلى، أما العجز فيغطيه الاستيراد. ويدخل نشاط صيد الأسماك فى مصر ضمن نمط الصيد المعاشى، لأن الدولة صفت شركة مصايد أعالى البحار عام ١٩٨٥. ويشكل صيد المياه العذبة نحو ثلث، والصيد المالح حوالى ثلثى إنتاج الأسماك فى مصر. ويمكن تصنيف صيد الأسماك فى مصر إلى نوعين هما: مصايد طبيعية، ومستزرعة. وتساهم الأولى بأربعة أخماس، والثانية بخمس إنتاج الأسماك فى البلاد.

وتتنوع مصايد الأسماك فى مصر، ويمكن حصرها فى أربع مجموعات هي: مصايد المياه البحرية، ومصايد البحيرات، ومصايد النيل وفروعه والترع والمصارف، ومصايد المزارع السمكية، (شكل ٣٤). وتتمثل المصايد البحرية فى البحر المتوسط والبحر الأحمر وتساهم بحوالى خمس الإنتاج السمكى، وهى ليست مصايد غنية بالأسماك، ولذا على مصر أن تتفق مع الدول العربية ذات المصايد الغنية مثل موريتانيا والمغرب، والدول الواقعة عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. وذلك للسماح للسفن المصرية بالصيد فى هذه المناطق الغنية.

وتضم مصر ١١ بحيرة هي: المنزلة، البرلس، أدكو، مريوط، البردويل، بحيرة ملاحه بورفؤاد، التمساح، المرة، قارون،

البطاريات، وهو أقل عددا لكن أكبر سعة. وتنتشر عنابر إنتاج البيض بالبطاريات فى كل محافظات الدولة مع ميل للتركز فى المحافظات الحضرية الأربع (القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد والسويس) علاوة على المحافظات الريفية، كالشرقية والغربية والمنوفية. ولا تنتج مزارع الدجاج البيض إلا ٢٣٢ ألف طن بيض أى أنها تعمل بنسبة ٦٣٪ من سعتها الإنتاجية. وتتركز ثلاثة أخماس مصانع الأعلاف فى الوجه البحرى والقاهرة وبإضافة الجيزة ترتفع نسبة تلك المناطق إلى ٩٠٪ من هذه المصانع. ويلاحظ أن معدلات تشغيل هذه المصانع منخفضة، وتراجع إنتاجها لعدم توافر الأذرة الصفراء المستوردة، وارتفاع أسعارها بعد تغيير سعر صرف الدولار أكثر من مرة.

ويمكن القول أنه رغم انتشار حلقات إنتاج الدواجن فى كل محافظات مصر، إلا أنها تميل للتركز حول القاهرة، وبدرجة أقل حول الإسكندرية، ومدن القناة متأثرة فى توطنها بحجم السوق الاستهلاكى الكبير لهذه المدن. كما يتأثر الإنتاج أيضا بمدى التوافق بين الحلقات الإنتاجية المختلفة لهذا النشاط إنتاجا وتطورا وتوزيعا.

ويعانى قطاع الدواجن من مشاكل حادة، مثل صغر السعة الإنتاجية لعنابر الإنتاج الرئيسية (التسمين وإنتاج البيض)، فضلا عن انخفاض كفاءة العاملة بها مما يرفع من تكلفة الإنتاج. وهناك خلل واضح بين حلقات هذه الصناعة مثلا لا تستطيع المجازر الآلية أن تستوعب أكثر من ٣٠٪ من الطيور، والباقى يباع حيا مما يضيع على الدولة مخلفات عمليات الذبح. وتوقف الكثير من وحدات إنتاج الدواجن عن العمل، وانخفضت كفاءة الوحدات العاملة، وكل ذلك بسبب النقص الحاد فى العلف، وارتفاع سعره لعدم توافر الأذرة الصفراء. وتفتقر حلقات هذا القطاع

تقليدية، وعملية غسل التربة تستمر عادة ٣-٤ سنوات. وتتراوح مساحة الحوض بين ١٣ - ٧٠ فداناً، وعمق مياه ٣٠ سم.

أما نمط تربية الأسماك المحمل على حقول الأرز فهناك بعض الصعوبات، التي تعوق التوسع فيه: منها النقص الواضح في كميات المياه الموجهة للمزارع وخاصة أن تربية الأسماك في حقول الأرز تتطلب مقادير كبيرة من المياه.

أما تربية الأسماك في أقفاص فقد دخلت حديثاً في مصر، في النيل وفروعه والترع والبحيرات، وذلك بغرض الاستفادة من هذه المجارى المائية، وخاصة أنها بالغة الطول، وهذا الأسلوب مازال تحت التجربة. وتحتج عليه وزارة الري وتطالب بإلغائه لأنه يلوث المياه بأعلاف ملوثة.

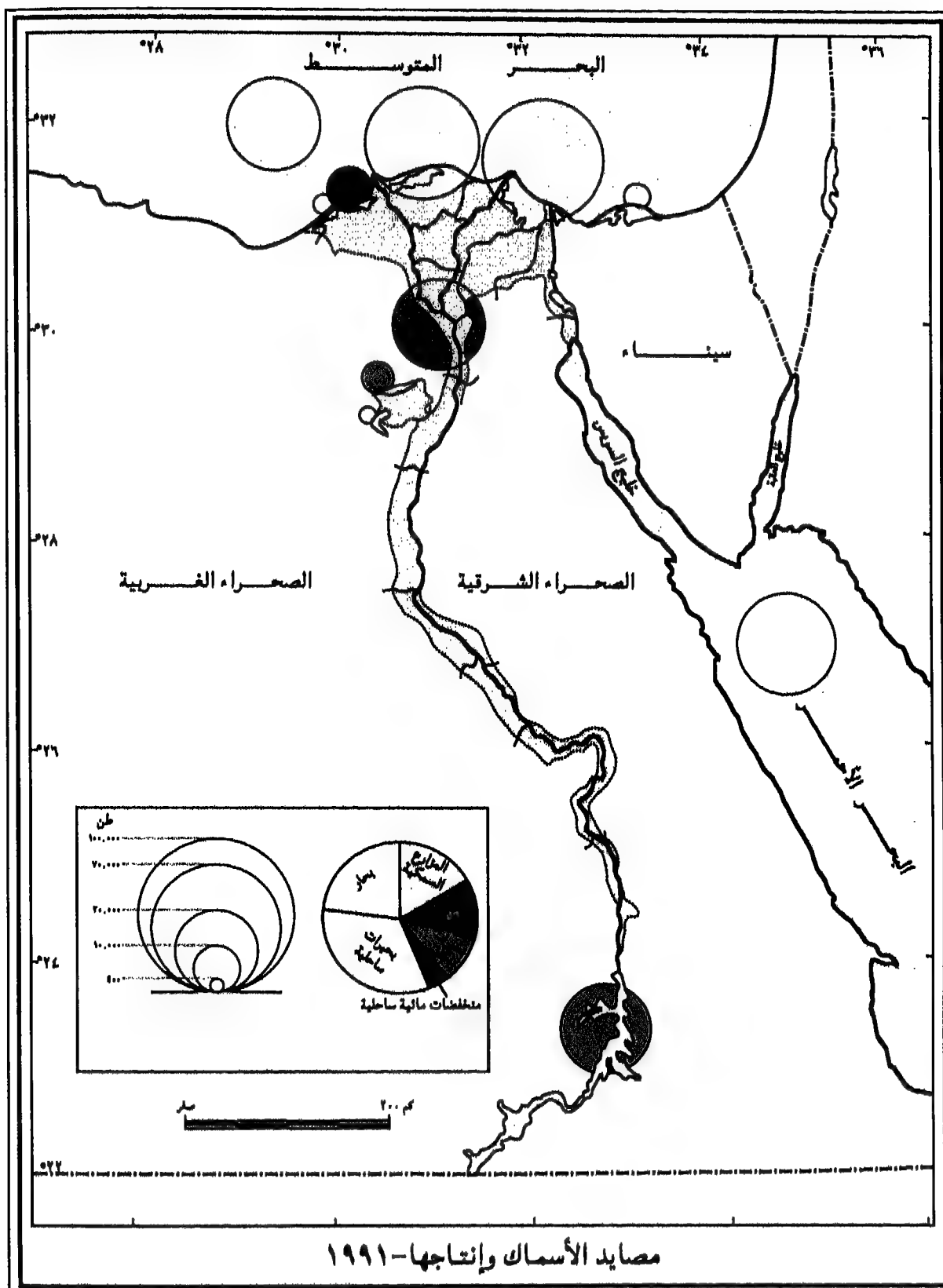
وعلى الرغم من انخفاض الإنتاجية من وحدة المساحة (الفدان) في حالة الاستزراع الحوضي أو المحمل على مزارع الأرز، والمترب المكعب من الماء في حالة الأقفاص عن المستويات الواجب تحقيقها من هذه النظم الانتاجية، إلا أنها مازالت أقل الأنماط من حيث تكلفة إنتاج وحدة البروتين الحيواني، وعلى أى حال فما زال الأمل معقوداً على الأسماك، لتعويض نقص اللحوم الحمراء.

وتعانى المصايد المصرية من مشاكل الارساب في بواغيز البحيرات، والصيد الجائر، والتلوث، ومسألة تجفيف البحيرات الشمالية. فالأمر يستلزم تطهير بواغيز البحيرات بصفة مستمرة ومنظمة. أما الصيد الجائر فيمكن التخلص منه بتحديد مواسم معينة للصيد لإعطاء المصيد فسحة من الوقت لتكاثر الأسماك، وتحديد حجم فتحة شبك الصيد لإتاحة الفرصة للأسماك الصغيرة للإفلات ومنع صيد الزريعة، وتحريم طريقة الكنس، وتحديد عدد المراكب في كل مصيد، وإن استدعى الأمر تحديد كميات معينة

الريان، وبحيرة السد العالي. وتساهم هذه البحيرات بأكثر قليلاً عن خمسى إنتاج الأسماك في مصر. وكلها بحيرات مالحة عدا الأخيرة فهي عذبة. وأكثرها إنتاجاً للأسماك هي: بحيرة المنزلة، والبرلس، وبحيرة السد العالي فهذه البحيرات الثلاث تساهم بأقل قليلاً عن خمسى إنتاج الأسماك في مصر.

أما النيل وفروعه وترعه والمصارف فتساهم بحوالى عشر إنتاج مصر من الأسماك. أما المزارع السمكية وهى التى يطلق عليها اسم مصايد التوسع الأفقى فتساهم بأكثر قليلاً عن سدس إنتاج الأسماك في مصر. وتتركز المزارع السمكية في الوجه البحرى الذى يضم ٩٦٪ منها خاصة في محافظات الشرقية، دمياط، بورسعيد، البحيرة، كفر الشيخ، والدقهلية. ولايضم الوجه القبلى سوى ٣٪، وسيناء ومطروح النسبة الصغيرة، ١٪ الباقية من مزارع الأسماك. وتضم مصر ثلاثة أنواع من مزارع الأسماك هي: المزارع الحوضية، والاستزراع السمكى المحمل على حقول الأرز، وتربية الأسماك في الأقفاص العائمة. وتربية الأسماك في أحواض منتظمة الشكل يعد من أحدث نظم الاستزراع السمكى وأكثرها شيوعاً في مصر سواء بالقطاع العام أو القطاع الخاص، واستثماراته لوحدة المساحة/ فدان صغيرة، وغالباً ما تقام مزارع الأحواض في الأراضي البور غير الصالحة للزراعة، وحول شواطئ البحيرات، وفي البرك والمستنقعات المتخللة للأراضي الزراعية. ويعتمد إمداد هذه المزارع بالمياه على مياه المصارف الرئيسية لأن سياسة الحكومة تمنع استخدام مياه الترعى في المزارع السمكية.

ويلحق بهذا النمط تربية الأسماك في الأراضي التى تستصلح بشمال الدلتا حيث يتم الاستفادة من عمليات غسيل التربة في الأراضي الجارى استصلاحها بغرض تقليل ملوحتها، ضمن تربية الأسماك في أحواض



شكل (٣٤)

والمستهلك . ومن الضروري الوصول إلى رأى
بخصوص تخفيف البحيرات الشمالية أو تركها
كمصايد .

للصياد . ويجب بذل جهود للتخلص من
التلوث الذى أصاب المصايد المصرية ، لأنه
أضر بانتاجيتها ، فضلا عن اصابة الصياد

نحل العسل

بلغ إنتاج مصر من عسل النحل عام ١٩٩١ نحو ٩ آلاف طن، ومن شمعها ٧٠٠ طن. وتنقسم تربية نحل العسل في مصر إلى نمطين مختلفين هما: نمط الخلايا الطينية ونمط الخلايا الخشبية. والأول هو التقليدي (البلدي) والأقدم من الثاني الأفرنجي. والأول هدفه معاشي أما الثاني فهدفه تجاري. وظلت السيادة للأول حتى السبعينيات عندما بدأ يتراجع باطراد مستمر بينما أخذ الثاني في الازدهار. ويوجد في مصر نحو ١,٥ مليون خلية نحل لا تشكل البلدية سوى ثمنها، وتنخفض نسبة مساهمتها في الإنتاج عن ذلك. وتتميز الخلية الإفرنجية بارتفاع إنتاجيتها من العسل عن نظيرتها البلدية، والوضع عكس ذلك بالنسبة لإنتاج الشمع. فعلى الرغم من أن الخلايا البلدية تشكل ١٢٪ من خلايا النحل في مصر، إلا أنها تساهم بحوالي ٨٥٪ من إنتاج شمعها. والخلية الإفرنجية تعادل في قدرتها الإنتاجية ٤ - ٥ من الخلايا البلدية. ويتولى تربية النحل تجاريا القطاعان: الحكومي (المحليات) والأهلي.

وتتركز خلايا النحل البلدية في الوجه القبلي خاصة بمحافظة أسيوط والمنيا اللتين تضمّان سبعة أعشارها. وبإضافة محافظة الشرقية بالوجه البحري إليهما يرتفع نصيب هذه المحافظات الثلاث إلى أكثر من ثلاثة أرباع الخلايا البلدية. أما خلايا النحل الإفرنجية فتتركز في الوجه البحري الذي يضم ثلثيها، ومصر الوسطى التي تحتوى على ثلاثة أعشارها. وتتركز هذه الخلايا في محافظات: البحيرة، الغربية، الدقهلية، الشرقية والمنوفية التي تضم أكثر من نصف خلايا النحل الإفرنجية. وبإضافة محافظتي المنيا وبنى سويف يرتفع نصيب هذه المحافظات السبع إلى حوالي ثلاثة أرباع خلايا النحل الإفرنجية. وتبلغ كثافة خلايا النحل في مصر: الوادي والدلتا ربع خلية / فدان. والكثافة العادية هي ٥ خلايا / فدان منعا لتنافس النحل على مصادر الرحيق

وحبوب اللقاح. ومعنى هذا أن أرض الوادي والدلتا مازالت دون الكثافة العادية لخلايا النحل، ويمكنها أن تعول عددا أكبر منها. ويرجع التركيز الجغرافي لخلايا النحل في الوادي والدلتا لعوامل: منها أن الأرض سهلية منبسطة، ولا عوائق تحول دون سروح النحل الذي يمكنه الطيران لمسافة ٦ كم لجمع الرحيق. وتتوافر في المنطقتين النباتات، (المراعي) التي يجمع منها النحل الرحيق وحبوب اللقاح الذي يصنع منها العسل. وتتوقف كمية العسل التي يمكن إنتاجها على المساحة المزروعة بأنواع النباتات التي تفرز رحيقا مركزا وبوفرة، وبها حبوب اللقاح وبخاصة في موسم الفيض. وهذان العاملان هما المحددان لعدد خلايا النحل في وحدة المساحة، والمسافة الفاصلة بينها.

وتتباين النباتات والمزروعات في مدى مناسبتها لتربية النحل، لتفاوتها في مدى تركيز الرحيق وإنتاجها من حبوب اللقاح. وتعد زهور الموالح، ونوار البرسيم، ونوار القطن هي المصادر الرئيسية لمحصول عسل النحل في مصر. ويليهما مصادر أقل أهمية مثل بعض الخضروات ونباتات الزينة وأشجار الكافور واللبخ والنخيل، ونوار الفول وأزهار السنط، هذا فضلا عن الثمار.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهرت في مصر مؤخرا النحالة المتنقلة أى تنقل الخلايا الإفرنجية إلى مناطق انتشار الموالح وذلك في أول شهر مارس من كل عام للتغذية على زهورها، ثم تعود الخلايا إلى موطنها الأصلي في آخر أبريل. ويجمع العسل مرتين في السنة: الأولى في آخر الربيع بعد زهور الموالح، والثانية في أواسط الصيف أثناء فيضان النيل، (شهر مسري).

وتُعاني تربية النحل في مصر من نقص العمالة الفنية، وكان لهذا أثره في تدهور هذا النشاط الاقتصادي. وإذا استمر هذا الوضع فستكون له آثار خطيرة على مستقبل تربية النحل. ودع عنك مسألة الآفات، والغش التجاري على نطاق واسع لعسل النحل.

اقتصادى يقبل الاستغلال . والتعدين فى مصر ليس بنشاط مهم بمقياس النسبة المئوية لقيمة الخامات التعدينية إلى جملة قيمة الإنتاج القومى ، أو إلى إجمالى الناتج المحلى أو مساهمته فى الدخل القومى أو ما يشكله من قيمة الصادرات . ويستوعب النشاط التعدينى مع استبعاد البترول (فى تعداد ١٩٨٦) نحو ٥٠ ألف عامل وموظف أى نحو ٠,٤ ٪ من جملة القوى العاملة فى مصر . وينقسم النشاط التعدينى فى مصر إلى ثلاثة فروع هي : المناجم ، والمحاجر ، والملاحات . ويساهم الفوسفات والحديد الخام بنحو ثلاثة أرباع قيمة منتجات المناجم . بينما يساهم الجبس بأكثر من خمس قيمة المحاجر ، يليه البازلت ، والألباستر والرخام والحجر الجيرى والرمال والطينيات ، ويشكل ملح الطعام الغالبية العظمى من قيمة منتجات الملاحات والطرائات يليه كبريتات الصوديوم ثم النطرون .

وتسد الثروات التعدينية المنتجة داخليا حاجة بعض الصناعات الوطنية من الخامات ، ولولا ذلك لما قامت بعض هذه الصناعات ، ولتكلف استيراد خاماتها من الخارج - إن قامت - ملايين الجنيهات كما هو الحال بالنسبة للألومينا المستوردة لمجمع الألمونيوم ، والفحم لمجمع الحديد والصلب ، والكبريت لمصانع أسمدة السوبر فوسفات .

وساهم النشاط التعدينى فى تعمير بعض أجزاء من الصحارى المصرية ، على سبيل المثال نشأة مدينة الحمراوين على ساحل البحر الأحمر ، ومدينة الجديدة فى الواحة البحرية ، ومستقبلا مدينة أبو طرطور شرط أن تستمر على قيد الحياة ، ولا تتحول إلى مدن أشباح بعد نفاد المعدن .

كما يستلزم النشاط التعدينى فى الصحراء المصرية مد بعض خطوط السكك الحديدية ، وإنشاء الطرق المرصوفة مع ما سيترتب على

المعادن والطاقة والصناعة

أولاً: المعادن

يعتقد البعض أن مصر تجتاز ثورة تعدينية ، فى الوقت الحاضر ، ويؤكد هذا الفريق رأيه بزيادة عدد المعادن التى كشفت مؤخرًا ، كالبازلت ، ولكشف حقول جديدة للخامات المعدنية مثل كاولين كلابشة ، ولا ارتفاع الاحتياجات المؤكدة والمحتملة لأبها ، ولزيادة الإنتاج من بعضها زيادة هائلة ، كالبترول مثلا .

إلا أن كميات الثروة المكشوفة لا تمثل إلا فتاتا على مائدة المعادن . ويصدق هذا تماما على المكشوف حتى الوقت الحاضر من النحاس والزنك والرصاص والكروم والنيكل والتنجستن . أضف إلى ذلك أن نسب المعادن فى خاماتها لا تشجع اقتصاديا على استغلالها . ودع عنك التناثر الشديد فى المواقع الجغرافية لهذه الكميات الصغيرة من الخامات المعدنية . أى أن كثيرا من الخامات المعدنية مازالت ممثلة حتى الوقت الحاضر فى مصر بالاسم وشكلا فقط لكن بدون مضمون

١- الحديد الخام

تنتشر تكوينات الحديد الخام فى عدة مناطق من أشهرها ثلاث هي : شمال شرق أسوان ، والواحة البحرية ، وعلى ساحل البحر الأحمر عند القصير ، (شكل ٣٥) ، كما يوجد فى منطقة بئر طرفاوي ، وجبل قطرانى بالفيوم . وتُغطى تكوينات الحديد الخام فى أسوان مساحة ١٢٠٠ كم^٢ فى شمال شرق المدينة بمسافة ٢٥ كم ، ويبلغ طول منطقته ٥٥ كم ، وعرضها ٢٧ كم . ويحدها وادى أبو صبرة من الشمال ، ووادى أبو عجاج فى الجنوب ، ووادى علاوى فى الشرق ، ونهر النيل فى الغرب .

ونسبة المعدن فى حديد أسوان ٥٢٪ والسيليكا ٧٪ ، وبدأ استغلاله عام ١٩٥٦ بعد البدء فى إنشاء مصنع الحديد والصلب فى التين سنة ١٩٥٤ . ولما فكرت الحكومة فى توسيع مصنع الحديد والصلب ، ورفع طاقته إلى ٤ ملايين طن/ سنة اكتشفت أن خام أسوان لا يسعها فى هذا الخصوص ، وساعد على تأكيد هذا الرأى انخفاض نسبة المعدن فى الخام إلى ٤٢٪ وارتفاع نسبة السيليكا إلى ٢١٪ من وزن الخام ، فتوقف إنتاجه عام ١٩٧٩ وتحول الإنتاج إلى الواحة البحرية .

أما حديد الواحة البحرية فيقع فى الصحراء الغربية ، على بعد ١٨٠ كم غرب النيل ، وعلى مسافة ٣٠٠ كم من القاهرة . وأنشأت الحكومة خطا حديديا بطول ٣٤٦ كم يربط بين الواحة البحرية وخط سكة حديد الوجه القبلى عند دهشور ، لنقل الخام إلى مجمع الحديد والصلب فى التين . وكذلك شقت طريقا مرصوفا بطول ٣٣٠ كم بين القاهرة - الواحة البحرية . ونشأت بلدة صغيرة لتعدين الحديد الخام فى الواحة البحرية يقال لها الجديدة . وتم العثور على الحديد الخام فى عدة مواقع

ذلك من عمران مثال خط سكة حديد الواحة البحرية ، وطريقها المرصوف إلى القاهرة . وبمصر ثلاث مناطق تعدينية طويلة تمتد من الشمال للجنوب . المنطقة الأولى تمتد من سيناء وحوض خليج السويس فالصحراء الشرقية وبخاصة منطقتها المطلة على البحر الأحمر . وتضم هذه المنطقة الفحم والبتروول والمنجنيز والحديد والنحاس والرصاص والزنك والفوسفات . أما المنطقة الثانية فهي تمتد وسط البلاد حول النيل من ساحل البحر المتوسط حتى حدود مصر الجنوبية ، وتضم الحديد والفوسفات والمحاجر والرمال السوداء والغاز الطبيعى ، وحديثا البترول (حقل قارون) . أما المنطقة الثالثة فهي الصحراء الغربية ، وتضم الحديد ، والفوسفات فى الوادى الجديد ، والبتروول والغاز الطبيعى والمحاجر والطرائات ، (شكل ٣٥) .

ويمكن الاستدلال على ثلاثة عشر موضعا أساسيا للتعدين فى هذه المناطق التعدينية الثلاث : منطقة فحم المغارة بشمال سيناء ، وأم بجمة بسيناء شرق خليج السويس حيث المنجنيز ورمال الزجاج والكاولين ، وحوض خليج السويس ، حيث البترول والغاز الطبيعى والمحاجر ، وسفاجة بالصحراء الشرقية حيث الفوسفات ، والقصير التى تحتوى على الفوسفات والحديد ، وجبل علبة - حلايب حيث معظم الفلزات ووادى العلاقى حيث التلك والذهب ، وأسوان بها الحديد ، والسباعية - المحاميد بها الفوسفات ، والدلتا حيث الغاز الطبيعى والملح والرمال السوداء وشمال الصحراء الغربية حيث البترول والغاز الطبيعى والملح والأحجار ، والواحة البحرية بها الحديد ، والوادى الجديد غنى بالفوسفات ، (شكل ٣٥) . وسيناقش الجزء الآتى بعض الخامات المعدنية المهمة مثل الحديد الخام ، الفوسفات ، والملح ، والجبس ، أما الفحم فسيرد مع الطاقة ، فيما بعد .



خطا للسكة الحديد من المناجم إلى الميناء، ونشأت مدينة جديدة في الحمرأوين. وتبعد القصير إلى الجنوب من سفاجة بمسافة ٨٠ كم. وتنتشر تكوينات الفوسفات في منطقة متسعة طولها ٥٠ كم من الشمال للجنوب، وعرضها ٢٥ كم من الشرق للغرب. وتبعد المناجم عن ميناء القصير مسافة ١٠-٣٨ كم، وتم ربط المناجم بالميناء بخط سكة حديد ضيق. ويخصص فوسفات سفاجة-الحمرأوين-القصير للتصدير إلى بلاد الشرق الأقصى لتسميد الأرز هناك، وإلى استراليا.

وتنتشر مناجم الفوسفات في شرق النيل وغربه في منطقة السباعية-المحاميد. وهي منطقة سهلة التضاريس نسبيا، ويقترّب الخام من سطح الأرض. كما أنه قريب من خط السكة الحديد والنهر. ويخصص فوسفات وادي النيل لتموين مصانع السوبر فوسفات الثلاثة، التي نشأت في كفر الزيات، وأبوزعبل، ومنقباد / أسيوط. كما يصدر جزء من فوسفات هذه المنطقة إلى دول غرب أوروبا عن طريق ميناء الإسكندرية.

ويعتبر حقل فوسفات أبو طرطور من أكبر الكشوف التعدينية في البلاد. وتقع هضبة أبو طرطور بين الواحيتين الخارجة والداخلية، وتمتد تكوينات الفوسفات ٢٠٠ × ١٦٠ كم.

ويبلغ الاحتياطي المؤكد في المنطقة بليون طن. ويجرى في الوقت الحاضر إنشاء خط السكة الحديد، الذي سيربط بين المناجم وميناء التصدير (سفاجة أو الحمرأوين). وسيبلغ طول خط السكة الحديد ٥٦٠ كم عبر الصحراوين الغربية والشرقية. وهناك تكوينات أخرى للفوسفات في دلجل وكركر عند الطرف الجنوبي للواحة الخارجة.

قريبة نسبيا من بعضها البعض على ساحل البحر الأحمر، ويضمن هذا الوضع من استغلالها سويا كوحدة واحدة وخاصة أنها متشابهة في صفاتها. ولم يبدأ استغلال الحديد الخام في منطقة القصير بعد. وتنتشر تكوينات الحديد الخام في الجبل الأسود الواقع إلى الشرق من هضبة الجلف الكبير وإلى الشمال من درب الأربعين إلى الغرب من بير طرأوى بنحو ١٥٠ كم. ويقدر الاحتياطي المؤكد للحديد الخام في مصر والقابل للاستغلال في ظل الظروف الاقتصادية والتقنية بحوالي ٤٤٠ مليون طن. وفي تقديرات أخرى ٧٦٠ مليون طن منها ٤٠٠ مليون طن في الواحة البحرية، و٢٠٠ مليون طن في أسوان، و١٤٠ مليون طن في منطقة البحر الأحمر. وتنتج مصر نحو ٢,٥ مليون طن / سنة من الحديد الخام.

٢- الفوسفات

عشرت مصر على كميات كبيرة من الفوسفات في أراضيها، وتوجد ثلاث مناطق رئيسية للفوسفات هي: نطاق ساحل البحر الأحمر الممتد بين سفاجة - القصير، ومنطقة ضفتي النيل السباعية - المحاميد وحتى قنا شمالا، ثم هضبة أبو طرطور والوادي الجديد، (شكل ٣٥). ويمتد نطاق الفوسفات على ساحل البحر الأحمر بين سفاجة والحمرأوين والقصير، وهي منطقة قريبة من موانئ البحر الأحمر لذا فالنقل منها سهل. وتقع منطقة الفوسفات على بعد ٢٥ كم من ميناء سفاجة. ويربط بين مناجم الفوسفات وميناء سفاجة خط سكة حديد ضيق. وترتفع نسبة الفوسفات في الخام بعد تركيزه إلى ٦٣٪.

وتقع منطقة الحمرأوين إلى الجنوب من سفاجة بمسافة ٦٠ كم، وشمال القصير بنحو ٢٠ كم، ونشأ فيها مجمع ضخيم لتجهيز الفوسفات، وأقيم ميناء في الحمرأوين لتصديره، ومدت الحكومة

٣- الجبس

تمتد رواسب الجبس على ساحل البحر الأحمر، وعلى الساحل الشرقى لخليج السويس، ومع الرواسب الحديثة الملحية غرب قناة السويس. كما يوجد راسبا في قاع البحيرات المالحة كبهيرة المنزلة، والجبس هو عبارة عن كبريتات الكالسيوم. وتتراوح نسبة كبريتات الكالسيوم بين ٦٠ - ٩٥٪ فى الخام. وتم العثور على الجبس فى ست مناطق هي: غرب سيناء، غرب قناة السويس، شمال الاسماعيلية، وعلى ساحل البحر الأحمر، وغرب الاسكندرية، وفى قاع بحيرة المنزلة، وفى جرزة (بنى سويف).

وتمتد رواسب الجبس فى منطقة قناة السويس، من البحيرات المرة شمالا حتى قرب بلدة الطور جنوبا. ويستغل الجبس من منطقة الشط على الجانب الشرقى من خليج السويس، وكذلك من منطقة رأس ملعب عند وادى غرنادل على بعد ١٠٠ كم جنوب السويس. ويضم هذا القطاع احتياطيا مؤكدا مقداره ٢١ مليون طن، واحتياطيا يمكننا ٢٠٠ مليون طن. ونظرا لهذا الموقع المناسب والاحتياطيات الكبيرة، والجودة العالية لجبس هذه المنطقة فإنه يخصص للتصدير إلى الشرق الأقصى.

أما جبّاسات البلاح، فهى على الضفة الغربية لقناة السويس شمال مدينة الاسماعيلية بمسافة ٢٠ كم. ويستغل الإنتاج من جبّاسات البلاح لتغطية حاجة الزراعة وأعمال الإنشاءات المختلفة. وتقع جبّاسات الغربانيات والحمام إلى الغرب من مدينة الاسكندرية بمسافة ٣٠ كم. وعُثر على الجبس فى منطقة العميد التى تقع إلى الغرب من مدينة الاسكندرية بمسافة ٩٥ كم، وكذلك فى منطقة البرقان التى تقع إلى الجنوب من منطقة

العميد. ويستخدم الجبس الذى يستخرج من غرب الاسكندرية لسد الاحتياجات المحلية فى مجال أعمال البناء والزراعة، وصناعة الخزف والصيني، والأغراض الطبية.

٤- ملح الطعام

يُستخرج ملح الطعام بطريقة التبخير الطبيعى أى تعريض المحلول الملحي للشمس والهواء. ثم يجمع الملح ويكوم ويرسل إلى الإسكندرية لتجهيزه وتكريره. وكذلك يُستخرج الملح الصخري الراسب فى منطقة مريوط. ويستخرج الملح من الملاحات المنتشرة على ساحل البحرين المتوسط والأحمر وخليج السويس في: مرسى مطروح، المكس، والدخيلة بغرب الإسكندرية، وملاحة إدكو، ملاحة رشيد، وملاحة بلطيم فى شرق وشمال بحيرة البرلس، وملاحة دمياط فى شرقها وغربها، وملاحة كفر البطيخ، وملاحة البلاس جنوب بحيرة المنزلة عند المطرية، وملاحة بورسعيد فى شرق بور فؤاد وملاحة سبيكة (العريش) وملاحة السويس على خليج السويس، وملاحة شقير بالحمراوين على ساحل البحر الأحمر.

وتُعَدُّ ملاحتا بورسعيد والإسكندرية هما أكبر ملاحتين فى البلاد من ناحية الإنتاج، وتنتج مصر ما يتراوح بين ١,٢ - ١,٥ مليون طن ملح سنويا، وبالإمكان زيادة الإنتاج عن ذلك، مع تصدير الفائض كسبب للعملة الصعبة.

أما النطرون فهى كربونات الصوديوم مختلطة مع كبريتات الصوديوم. وتتجمع أملاح كربونات الصوديوم وكبريتات الصوديوم نتيجة لتسرب المياه إلى الطبقات السفلى حيث تقوم بإذابة الأملاح الموجودة فى هذه الطبقات ثم يتجمع المحلول الملحي الناجم

الرتبة، وهو لا يصلح للاستخدام فى الصناعات المعدنية إلا إذا تم خلطه بأنواع أجود مستوردة، وبذلك يمكن استخدامه فى الصناعات المعدنية. ويقدر احتياطيه المؤكد بمقدار ٤٠ مليون طن. وكانت الحكومة قد بدأت الإنتاج منه عام ١٩٦٧، منجم الصفا، ولما احتلت اسرائيل شبه جزيرة سيناء خربت المنجم، ونهبت جميع منشآته السطحية. وتقوم الحكومة فى الوقت الحاضر بإعادة صيانة المنجم لبدء الإنتاج منه مرة ثانية.

٢- البترول والغاز الطبيعى

يُعدُّ البترول المصدر الرئيسى للطاقة الحديثة فى مصر نظرا لصغر تكوينات الفحم، وتأخر استغلاله، ولعدم توافر إمكانيات كبيرة للكهرباء المائية. ويمكن تقسيم التطور الاقتصادى لبترول مصر إلى ثلاث مراحل هي: الأولى ١٩٠٨-١٩٥٢، والثانية ١٩٥٢-١٩٦٧، والثالثة منذ ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر. ولكل مرحلة منها سماتها الخاصة من حيث الحفر والاستكشاف والملكية والإنتاج والتكرير والتصنيع والنقل والتخزين والتسويق والاستهلاك والاستثمار والعمالة والقيمة المضافة، ومدى المساهمة فى الدخل القومى، وعلاقة ذلك باقتصاديات البلاد وتجارها.

التوزيع الجغرافى:

تنتشر حقول البترول والغاز الطبيعى بمصر فى الوقت الحاضر فى ثلاث مناطق هي: حوض خليج السويس، وشمال الدلتا والمياه الإقليمية فى البحر المتوسط، وشمال الصحراء الغربية، (شكل ٣٦). أى أن التوزيع الجغرافى للبترول والغاز الطبيعى فى مصر يتخذ صورة مثلث، ضلع له فى خليج السويس والقناة، وضلع آخر فى شمال مصر من الشرق للغرب

عنها فى بعض المنخفضات المنتشرة على سطح الأرض فى محافظة البحيرة، وفى وادى النطرون، وتعرف باسم الطرانات. وعند زيادة تركيز الأملاح والتبخر ترسب كربونات وكبريتات الصوديوم، فتجمع لتستخدم فى صناعة الصودا الكاوية.

ثانيا- الطاقة

يوجد فى مصر ثلاثة أنواع من الطاقة الحديثة هي: البترول والغاز الطبيعى، والكهرباء المائية، وحديثا، الفحم. ودع عنك الطاقة التقليدية الممثلة فى الخشب والمخلفات الحيوانية والنباتية. وستقتصر الدراسة على الطاقة الحديثة.

١- الفحم

تم اكتشاف تكوينات للفحم فى ثلاث مناطق بشبه جزيرة سيناء هي: عيون موسى، بدعة وثورة، والمغارة. ويقع حقل فحم عيون موسى فى جنوب شرق مدينة السويس بمسافة ١٤ كم. ويقدر الاحتياطى المؤكد من الفحم فى هذه المنطقة بحوالى ٤٠ مليون طن، وهو من نوع اللجنيت، يصلح للاستخدام فى الصناعات الكيماوية، وفى توليد الكهرباء. أما حقل فحم بدعة وثورة فيقع فى الجزء الغربى الأوسط من شبه جزيرة سيناء. ونوع الفحم فى هذه المنطقة هو خليط من اللجنيت والبتيومين، ويصلح كذلك للاستخدام كمادة خام فى الصناعات الكيماوية، وفى توليد الكهرباء، واحتياطيه ٦٠ مليون طن.

أما حقل فحم المغارة فيقع فى القسم الشمالى من سيناء على مسافة ١٣٢ كم جنوب غرب العريش، و١٧٥ كم من الاسماعيلية. وفحم المغارة من نوع البتيومين منخفض



شکل (۳۶)

رطب أى مصاحب للبترول . وتقل فى بترول الصحراء الغربية نسبة الكبريت عن نظيرتها فى بترول خليج السويس . إلا أن الأول ترتفع فيه نسبة الشمعيات عن الثانى .

وعثرت مصر على الغاز الطبيعى ، فى حقل أبو ماضى المنفرد بالدلتا إلى شمال غرب طلخا بمسافة ٤٥ كم ، وكذلك على حقل الوسطانى إلى شماله الشرقي ، وحقل القرعة إلى شماله الغربي . ثم اكتشف حقل أبو قير للغاز الطبيعى الجاف ، المنفرد ، غير المصاحب تحت مياه خليج أبو قير على بعد ١٧ كم من خط الساحل ، وشمال شرق الإسكندرية بمسافة ٢٥ كم ، وهو أول حقل للغاز الطبيعى بالمياه الإقليمية لمصر فى البحر المتوسط . كما اكتشف حقل ناف أيضاً للغاز الطبيعى إلى الشمال مباشرة من حقل أبو قير . ثم حقل غاز بورفؤاد البحرى إلى الشمال الشرقى من بورسعيد بمسافة ٤٠ كم ، وعلى بعد ٢٠ كم من ساحل خليج الطينة ، وحقل التماسح أمام ساحل دمياط . وبهذه الصورة ظهر شمال الدلتا ، والمياه الإقليمية لمصر أمامها فى البحر المتوسط كحوض مستعرض من الشرق للغرب للغاز الطبيعى ، يربط بين حوض خليج السويس والصحراء الغربية . وتستغل مصر الغاز الطبيعى من حقول أبو ماضى ، وخليج أبو قير والصحراء الغربية وخليج السويس .

ويجمع حقل أبو الغراديق فى الصحراء الغربية الذى سبقت الإشارة إليه بين البترول والغاز الطبيعى . أما حقل بدر الدين الذى يقع إلى الغرب من حقل أبو الغراديق فيغلب عليه الغاز الطبيعى . وما كانت مصر تجمع الغاز الطبيعى المصاحب من حقول نفط خليج السويس ، فكان يحرق أو يستخدم فى عمليات الحقن ، لرفع الضغط فى الآبار لزيادة نسبة استرجاع البترول .

وفى سنة ١٩٨٣ نفذت الدولة مشروعاً كبيراً

والضلع الثالث يربط بين حقول شمال الصحراء الغربية ، والحقول الجنوبية فى حوض خليج السويس ، مروراً بحقل غاز أبو ماضى . وظل إنتاج البترول فى مصر حتى عام ١٩٦٦ مقصوراً على حوض خليج السويس ، وذلك من جبال البحر الأحمر غرباً حتى هضبة سيناء شرقاً ، ومن السويس شمالاً حتى الغردقة جنوباً . ويأخذ بترول خليج السويس شكل ثلاثة خطوط : خط على ساحله الغربى ، ثم خط على ساحله الشرقى ، ثم خط مياه الخليج . وقد تراجع إنتاج البترول من الحقول البرية على شاطئ خليج السويس ، بينما يتعاضد الإنتاج من حقوله البحرية حتى أن هذه الحقول البحرية تساهم بأكثر من ٨٠٪ من إنتاج بترول مصر . وحقول البترول الكبيرة فى مصر تقع تحت مياه خليج السويس ، مثل بلاعيم بحر ، ومرجان ، ويولية ، وأكتوبر ، ورمضان .

وعُثِرَ على البترول فى حقل العلمين ١٩٦٦ ، وهو أول حقل تجارى للبترول فى الصحراء الغربية . وتكثف البحث عن البترول فى الصحراء الغربية ، بعد الاحتلال الإسرائيلى لسيناء عام ١٩٦٧ . وتتركز حقول البترول التى كُشِفَتْ فى الصحراء الغربية فى قسمها الشمالى . وتأخذ هذه الحقول شكل محورين عرضيين يمتدان من الشرق للغرب . ويقع المحور الأول الذى يمكن تسميته بمحور العلمين إلى الشمال من الحافة الشمالية لمنخفض القطارة ، ابتداءً من حقل العلمين ، و مروراً بحقول يدما ، ورزاق ، مليحة ، أم بركة ، خالدة وسلام . أما المحور الثانى فيمتد إلى الجنوب بشرق من منخفض القطارة ومن حقوله : أبو الغراديق ، بدر الدين ، أبو سنان ، ستر و علم الشاويش . وثم العثور عام ١٩٩٥ على حقل قارون بالقرب من هذه البحيرة . وتجمع حقول بترول الصحراء الغربية بين البترول والغاز الطبيعى ، وهو غاز طبيعى

لتجميع هذه الغازات في رأس شقير، ثم ضخه إلى الأسواق للاستفادة منه كمصدر للطاقة.

إنتاج / استهلاك:

تخطى إنتاج مصر من الزيت الخام والغاز الطبيعي حاجز الخمسين مليون طن، ٥١،٦ مليون طن عام ١٩٩٠، وبذلك تحولت من منتج صغير إلى دولة متوسطة لإنتاج النفط. ولكن يلاحظ أن نسبة ما يكونه البترول الخام في تراجع مستمر، على الرغم من تزايد كميته، وبالمثل انخفض إنتاجه اليومي إلى ٨٧٠ ألف برميل / يوم. وعلى العكس من ذلك زادت نسبة ما يكونه الغاز الطبيعي طبعاً، مع زيادة كميته إلى ما يكافئ ١،٦ مليون طن زيت عام ١٩٩٠. ويرجع ذلك إلى الاعتماد عليه كحل للأمد الطويل في مواجهة زيادة استهلاك البترول داخلياً. وأنشأت الدولة الشبكة القومية لخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي، من حقول وأماكن إنتاجه الأربعة إلى أسواق استهلاكه.

وبلغ إنتاج مصر من البترول الخام نحو ٣١٨،٣ مليون برميل* عام ١٩٩٠. وكون البترول البحري ٨٢،٦٪ والبري ١٧،٤٪ من جملة إنتاجه في مصر، أي أن الغالب هو البترول البحري من تحت مياه خليج السويس حتى الوقت الحاضر. وتساهم منطقة حوض خليج السويس بحوالي ٩٠٪ والصحراء الغربية بنسبة ١٠٪، من إنتاج بترول مصر. وقد تراجع إنتاج البترول من حيث الكمية والأهمية النسبية في كل من سيناء والصحراء الشرقية. بينما زاد في كل من خليج السويس والصحراء الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن كل إنتاج الغاز

الطبيعي يؤول إلى مصر بالكامل، عدا ما يستخدم في الحقن، وما تستهلكه الشركات في مواقع العمل، وما يحرق في الجو. وذلك لأنها لا تصدره، وبلغ إنتاج مصر من الغاز الطبيعي نحو ٢٨٦٣٤١٠٠٠ مليون قدم**٣. وكون الغاز الطبيعي البري ٥٩،٥٪، والبحري ٤٠،٥٪ من جملة الإنتاج أي أن الغالب في مصر هو الغاز الطبيعي البري عكس البترول. ويشكل الغاز الطبيعي المنفرد، غير المصاحب، ثلثي الإنتاج، والرطب الثلث الباقي. ويعد حقل أبو ماضي هو أكبر حقول الغاز الطبيعي غير المصاحب في مصر، يليه حقل أبو قير-ناف، ثم تجمع شقير في خليج السويس، وحقلاً أبو الغراديق وبدر الدين في الصحراء الغربية. وتعد الدلتا أكبر حوض لإنتاج الغاز الطبيعي في مصر، فهي تساهم بنحو ثلثي الإنتاج والثلث الباقي قسمة مناصفة بين خليج السويس والصحراء الغربية.

وبلغ استهلاك مصر من منتجات البترول والغاز الطبيعي نحو ٢٦،٣ مليون طن عام ١٩٩٠، وشكل الأول نحو ثلاثة أرباع، والثاني ربع هذه الكمية. ويعتبر المازوت هو أكبر مشتق بترولي استهلاكاً في مصر. وعلى الرغم من تزايد الكمية المستهلكة منه باطراد إلا أن نسبته في تناقص لسببين: هما زيادة إنتاج الكهرباء المائية ثم دخول الغاز الطبيعي طرفاً في معادلة توليد الكهرباء. ويأتي السولار في المقام الثاني من ناحية كم الاستهلاك، ويتزايد في الكمية والنسبة لزيادة توليد الكهرباء في البلاد، ولنمو وسائل النقل في البلاد. والكيروسين هو الثالث كما ونسبة، لكن تتناقص نسبة المستهلك منه باطراد، لانتشار استخدام البوتاجاز بين سكان المدن والريف كبديل عنه. ويأتي البنزين في المقام الرابع،

* كل ٦،٧٥ - ٧ براميل بترول = طن
** ٦٠٠٠ قدم غاز طبيعي = طن بترول

وتجدر الإشارة إلى أن حرب ١٩٦٧ أسفرت عن تدمير جزء كبير من كل من هذين العاملين ، ونُقلت بعض المعدات السليمة ، وأعيدَ توطيئها في كل من مسطرد والاسكندرية . وبعد اتفاقية السلام أعيد إنشاء العاملين من جديد في موطنهما الأول بالسويس .

وأحرزت طرق التكرير تقدما كبيرا بعد عام ١٩٣٠ ، ومكنت طرق التكرير الجديدة من الاستفادة من كل البترول الخام المنتج تقريبا ، كما أن حجم بعض الأسواق قد اتسع فصار قادرا على استيعاب إنتاج معمل تكرير كامل أى أن التطورات التقنية وكبر حجم السوق بعد ١٩٣٠ صاروا يشجعان على توطيئ معامل تكرير البترول في الأسواق . وأصبح من الأوفر اقتصاديا نقل الخام إلى السوق ، وتكريره هناك توفيراً لتكلفة النقل ، وشجع على ذلك نشأة خطوط الأنابيب ذات الأقطار الكبيرة التي تنقل الخام إلى الأسواق حيث يكرر ولذا توطن معمل في الإسكندرية عام ١٩٥٧ ، ومعمل آخر منقول من السويس بعد حرب ١٩٦٧ ، وقد أنشئت وحدة في مسطرد ١٩٥٦ لفصل السولار والديزل والمازوت المدفوع من السويس ، وجرى تطويرها إلى معمل كبير بعد حرب ١٩٦٧ استعانة بالمعدات السليمة التي نقلت إليها من السويس . ثم أنشئ معمل في طنطا وسط سوق الوجه البحري ، وآخر في أسبوط وسط سوق الوجه القبلي .

وأنشأت مصر مجمعا لتصنيع البترول كيمياويات في العامرية بالإسكندرية عام ١٩٨٢ ، وبدأ إنتاجه في ١٩٨٦ ، وهو يعتمد على استيراد مادة الايثلين . وتكون المصنع في مرحلته الأولى من ثلاث وحدات ، لإنتاج الصودا الكاوية والكلور والمونو فينيل كلوريد التي تستخدم في إنتاج مادة البولي فينيل كلوريد (بي . في . سي) ، وهذه المادة هي الخامات الأساسية لصناعة اللدائن ، (البلاستيك) التي ازدهرت مؤخرا في مصر .

وزادت الكمية المستهلكة منه ، وكذلك نسبته لكثرة اقتناء السيارات الخصوصي .

ويعد قطاع النقل هو الأكبر استهلاكاً لمشتقات البترول ، نحو ثلاثة أعشارها . ويشيع استخدام البنزين في وسائل النقل الخفيف والجوى ، والسولار والمازوت في مركبات النقل الثقيل الحديدى والبرى والمائي . ويأتى قطاع الكهرباء في المقام الثانى مستوعبا الربع . فالمازوت والسولار يُستخدمان في توليد الكهرباء ويلى ذلك المخابز ومضارب الأرز والطوب ، وهي تستوعب ثُمْنَ مشتقات البترول . ويُعدُّ القطاع المنزلى والتجارى (الفنادق والمطاعم والمقاولات) من كبار المستهلكين لمشتقات البترول ، أما الزراعة فهي أقل القطاعات استهلاكاً لمنتجات البترول وتستهلك محطات توليد الكهرباء ٦٠٪ والصناعة ٣٨٪ ، وشركات الاستثمار ١٪ ، والمنازل ٩٪ من الغاز الطبيعى .

تكرير / تصنيع البترول:

أنشأت مصر حتى الوقت الحاضر سبعة معامل لتكرير البترول ، منها معملان في مدينة السويس ، واثنان في الإسكندرية ، وواحد في كل من مسطرد ، وطنطا ، وأسبوط . وتوطن أقدم معملين في مدينة السويس على مقربة من حقول خام الخليج ، نشأ المعملان قبل ١٩٣٠ ، ويرجع توطنهما هناك إلى أن طرق التكرير المتاحة وقتها ما كانت تمكن إلا بالاستفادة من ٣٠٪ من البترول الخام المنتج ، أما الباقي وقدره ٧٠٪ فكان يُعتبر وقتذاك شوائب عديمة القيمة ، ولذلك كان من الأفضل اقتصاديا توطيئ معامل التكرير على مقربة من حقول الخام ، توفيراً لتكلفة النقل على نسبة عالية ، ٧٠٪ من الشوائب ثم نقل المشتقات من هذه المواطن الى الأسواق ، فيتحقق بذلك الوفرة الاقتصادية في تكلفة النقل .

أضف إلى ذلك أن مصر تستعين بالغاز الطبيعي، في كل من أبو قير وطلخا لصناعة الأسمدة الكيماوية، وبغاز مخلفات التكرير في تصنيع سماد التترات في مدينة السويس. كما أن بعض معامل التكرير في مصر تُنتج عددا من المنتجات البتروكيماوية مثل المنظفات الصناعية والمذيبات، وأسود الكربون الذي يستخدم في صناعة الأحبار والبويات والبلاستيك.

نقل البترول / موانيه:

تستخدم مصر وسائل نقل مختلفة لنقل البترول الخام ومنتجاته. وتأتي خطوط الأنابيب في المقام الأول، تليها اللواري، ثم الناقلات الساحلية، والصنادل النهرية، والسكك الحديدية. ثم العربات التي تجرها الحيوانات، والتي يدفعها الإنسان. والأنابيب هي أخص الوسائل لنقل الكميات الكبيرة للمسافات الطويلة باستثناء النقل البحري. كما أنها وسيلة آمنة لأنها مدفونة تحت الأرض، وتقلل الفقد في عملية النقل لأدنى حد ممكن. وقد ساعدت ظروف مصر الجغرافية وتركز مراكز الاستهلاك في القاهرة الكبرى، ووسط الدلتا، ووسط الصعيد على استخدام الأنابيب في نقل البترول ومشتقاته. وهناك خطوط أنابيب تقوم بتجميع الخام من حقوله، وتدفع به إلى مراسي الشحن، ومن هناك إلى معامل تكرير البترول. بينما هناك خطوط أنابيب تتولى نقل المنتجات البترولية، من معامل تكرير البترول إلى مراكز الاستهلاك، كما تُستخدم خطوط الأنابيب في تغذية كبار المستهلكين بحاجاتهم من المشتقات البترولية. فضلا عن ذلك توجد شبكة خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من حقول إنتاجه إلى مراكز استهلاكه، بل وإلى المنازل في القاهرة

والإسكندرية، (شكل ٣٦). وتستخدم الناقلات الساحلية في نقل الخام من حقول إنتاجه إلى معامل التكرير في السويس، ومن مرسى الحمراء إلى معامل تكرير الاسكندرية. أما الصنادل النهرية فتنتقل منتجات البترول من أسيوط في اتجاه أسوان. وتستخدم السيارة في النقل من المستودعات الرئيسية والفرعية، أما العربات التي تجرها الحيوانات أو يدفعها الإنسان لتوزيع مشتقات البترول فيقصر استخدامها على المناطق المحلية. ويربط خط سوميد بين العين السخنة على خليج السويس وسيدي كرير على ساحل البحر المتوسط، وذلك غرب الاسكندرية بمسافة ٢٢ كم، وذلك لنقل بترول العرب. وتُعدُّ رأس شقير، والعين السخنة على خليج السويس، ومرسى الحمراء وسيدي كرير على ساحل البحر المتوسط من أشهر موانئ البترول في مصر.

تجارة البترول الخارجية:

يُعدُّ البترول من أهم السلع التي تصدرها مصر، ويأتي في المقام الأول شاعلا المكانة التي كان يحتلها القطن، أي أن الذهب الأسود ورث مكانة الذهب الأبيض في قائمة الصادرات المصرية. وأيضاً تستورد مصر بعض منتجات البترول. ويحقق الميزان البترولي فائضا كبيرا لمصر، وصارت عائدات البترول تكون ركنا أساسيا في حصيلة مصر من العملة الصعبة، إلى جانب تحويلات المصريين من الخارج، والسياحة، ورسم المرور في قناة السويس والصادرات المنظورة.

٣ - الكهرباء

تُعَدُّ الكهرباء أحد مصادر الطاقة الحديثة، وتضم مصر نوعين منها هما: الكهرباء الحرارية، من مصادر تقليدية، كالبترول والغاز الطبيعي ومستقبلا الفحم، وكهرباء مائية مولدة من سقوط المياه على مناسيب مختلفة. ولم تقرر مصر بعد الدخول إلى عصر الكهرباء النووية لتعقد تقنياتها، ولارتفاع تكلفة منشأتها، ولخطورتها.

ويمكن تقسيم التطور الاقتصادي لصناعة الكهرباء في مصر إلى ثلاث مراحل: الأولى قبل ١٩٣٠، والثانية ١٩٣٠ - ١٩٦٠، والثالثة من بعد ١٩٦٠ حتى الوقت الحاضر.

وكانت غالبية الكهرباء في المرحلة الأولى تُستخدم لإنارة المساكن وأماكن العمل وللجرب الكهربائي. وتلى ذلك بخطى بطيئة استخدام الكهرباء في الأغراض المنزلية مثل المراوح الكهربائية والمكاوي والمصاعد والثلاجات والراديو والتليفزيون. وفي المرحلة الثانية دخلت الكهرباء مجال الزراعة رياوصرفا، وكذلك مجال الصناعة، كما تم في تلك المرحلة تأميم صناعة الكهرباء تماما. أما في المرحلة الثالثة فقد كان التركيز على توليد الكهرباء المائية، وكهربة الريف، وإنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة.

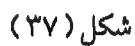
ويمكن الاستدلال على قفزين كبيرتين لتطورات القدرات الاسمية المركبة والطاقة الكهربائية المولدة في مصر. والأولى كانت في الستينيات وأول السبعينيات. وكان ذلك بسبب دخول محطات الكهرباء المائية الضخمة مجال العمل (محطة أسوان: بقدرة ٣٤٥ ميغاوات، ومحطة السد العالي بقدرة ٢١٠٠ ميغاوات) وكذلك لإنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة التي تربط بين كل محطات التوليد من ناحية، ومراكز الاستهلاك من جهة أخرى.

أما القفزة الثانية في القدرات المركبة والكهرباء المولدة، فكانت في النصف الأول من الثمانينيات، وذلك لإنشاء محطة خزان أسوان بقدرة ٢٧٠ ميغاوات ولتوسيع المحطات الحرارية القديمة، ولإقامة محطات توليد حرارية كبيرة في شبرا الخيمة، وأبو سلطان (الإسماعيلية)، وفي عتاقة (السويس)، وفي أبو قير، وفي المحمودية، وفي شرق القاهرة، وفي هليوبوليس.، وفي طرخا، وفي قطاع الشباب (الصالحية)، وفي بورسعيد، وفي زاوية غزال (دمهور). ويجرى في الوقت الحاضر إنشاء محطة توليد في عيون موسى (سياء)، وفي الكريكات جنوب الصف.

الشبكة الكهربائية الموحدة والتوليد المائي

اقتصرت الكهرباء المائية المولدة في مصر في البداية على محطتين صغيرتين، وهما محطة العزب (الفيوم)، ومحطة قنطرة نجع حمادى على النيل. وتمت كهربة خزان أسوان عام ١٩٦٠، بإنشاء محطة أسوان بقدرة ٣٤٥ ميغاوات. وأنشئت محطة كهرباء السد العالي ١٩٦٧، بقدرة ٢١٠٠ ميغاوات*، ثم محطة أسوان ٢، بقدرة ٢٧٠ ميغاوات ثم محطة قنطرة إسناء، بقدرة ٩٠ ميغاوات.

ويوضح ما تقدم أن كل محطات توليد الكهرباء المائية تقع في الوجه القبلي، وتتركز الضخمة والكبيرة منها في أسوان، ٢٧١٥ ميغاوات، بينما معظم استهلاك الكهرباء في القاهرة، والوجه البحرى فضلا عن مجمع الألمونيوم في نجع حمادى، لذا تم إنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة، التي تربط بين كل محطات التوليد من ناحية، وبين مراكز الاستهلاك من ناحية أخرى، مع توحيد الجهود والذبذبات ليسهل نقل التيار لمسافات طويلة بتكلفة اقتصادية، (شكل ٣٧).



أهميتها النسبية تراجعت لتفوق الصناعات المعدنية في هذا الخصوص ، وعلى كل فهاتان الصناعتان أكبر المستهلكين للكهرباء في مصر . ويعد مجمع الألمونيوم في نجع حمادى ومصنع كيما في أسوان ومصنع الحديد والصلب في التين ومصنع الصودا الكاوية في الإسكندرية أكبر المصانع استهلاكاً للكهرباء .

وتأتى مدينة القاهرة في المقام الأول ، من حيث كمية الكهرباء المستهلكة ، وذلك لكثرة عدد سكانها ومنازلها ومحلاتها التجارية ، ولتركز الصناعات الكبيرة فيها ، ولكبر نصيبها من المرافق والمؤسسات الحكومية . وتأتى الإسكندرية في المقام الثاني ، وينسحب ما قيل عن العوامل المؤثرة على استهلاك الكهرباء بالقاهرة على الإسكندرية . وتنال كل من محافظة الجيزة والقليوبية كمية كبيرة من الكهرباء المستهلكة ، وبضمهما إلى القاهرة يرتفع نصيب القاهرة الكبرى ، مثلث العاصمة إلى أكثر من ثلث الكهرباء المستهلكة في مصر . وتأتى محافظة قنا في المرتبة الثالثة من ناحية استهلاك الكهرباء لتوطن مجمع الألمونيوم في نجع حمادي . وأسوان في المقام الرابع لوجود مصنع أسمدة كيما فيها ، زد على ذلك الرى والصرف الزراعى بالرفع الكهربائي . ويستوعب الوجه البحرى أكثر من ثلث استهلاك الكهرباء في البلاد لكثرة سكانه ، ولتركز الصناعة فيه ، فضلا عن الصرف الزراعى والرى بالرفع الكهربائى .

كهربة الريف

كان توليد الكهرباء من السد العالي ، وإنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة من العوامل الحاسمة التى أدت إلى كهربة القرى المصرية ، ويشكل الريفيون ٥٦٪ من سكان مصر (١٩٨٦) . ولاشك في أن كهربة القرية المصرية هو جواز

التوزيع الجغرافى والاستهلاك

تُشرف هيئة كهرباء مصر على أكثر من ٩٥٪ من الكهرباء المولدة في البلاد . أما النسبة الصغيرة الباقية فلا تخضع لإشرافها ، وتتبع لهيئات أخرى ، مثل البلديات النائية المنعزلة عن الشبكة ، كما أن بعض المصالح الكبيرة أقامت محطات توليد خاصة بها ، وكذلك محطات مصلحة الميكانيكا وعناصر في القطاع الخاص .

وفي بداية تطور الكهرباء في مصر كان الغالب هو التوليد الحراري ، بينما تغلب التوليد المائى فى الستينيات والسبعينيات ، وبعد ذلك عادت الكهرباء الحرارية إلى التفوق على المائية باطراد . وظل توليد الكهرباء يعتمد على الفحم المستورد ، حتى الحرب العالمية الثانية عندما تعذر استيراده ، فتحوّلت كل محطات توليد الكهرباء إلى الاعتماد على مشتقات البترول . وأخذت محطات توليد الكهرباء الحرارية فى التحول حالياً إلى استخدام الغاز الطبيعى توفيرا لمشتقات البترول . ويتركز توليد الكهرباء فى أسوان ، وفى القاهرة الكبرى ، وفى منطقة قناة السويس ، وفى شمال وسط الدلتا (طلخا ، دمياط) ، وفى محافظتى البحيرة والإسكندرية . ويقتصر توليد الكهرباء المائية على الوجه القبلى حتى الوقت الحاضر ، حيث خزان أسوان ، والسد العالي ، وقنطرتا إسنا ونجع حمادى ، وفارق المنسوب فى محافظة الفيوم .

وتستهلك الصناعة أكثر من نصف الكهرباء المباعة ، وتليها الإنارة والأغراض المنزلية ، نحو الثلث والمرافق العامة ، والهيئات الحكومية والزراعية ، لكن يلاحظ أن نصيب الصناعة من استهلاك الكهرباء فى تراجع مستمر .

وكانت الصناعات الكيماوية أكبر الصناعات استهلاكاً للكهرباء فى مصر ، إلا أن

ثالثاً: الصناعة التحويلية

مقومات للصناعة في مصر

تتوافر في مصر بعض عوامل قيام الصناعة مثل الخامات المتنوعة والطاقة والأيدى العاملة والسوق والنقل ورأس المال. فمصر تنتج خامات نباتية وحيوانية كثيرة، كالقطن والكتان والتيل والصوف والشعر والوبر، وتستخدم هذه في صناعة المنسوجات. كما أنها تنتج بعض الخامات التخليقية والتركيبية التي تستخدم في صناعة الألياف الصناعية. وتنتج مصر بعض الحاصلات الزيتية مثل بذور القطن، والكتان، والسمسم، وفول الصويا، وعباد الشمس، والخروع، والنباتات العطرية. وهي أساس لصناعة الزيوت النباتية (غذائية وطبية وعطرية وصناعية). كما تدخل منتجاتها في صناعة البويات والورنيشات والأعلاف. وتزرع مصر محاصيل سكرية كالقصب وحديثا البنجر، وهي خامات لازمة لصناعة السكر والكحول والعسل الأسود. وتتوافر في مصر الحبوب المتنوعة والبطاطس والبطاطا التي تستخدم في استخراج النشا. أضف إلى ذلك كميات كبيرة من الخضروات والفواكه التي تُعدُّ أساساً لصناعة الحفظ والتعليب والتجميد. وكمية طيبة من اللبن لعمل منتجات الألبان.

وبالمثل تتوافر في مصر مقادير كبيرة من المخلفات الزراعية مثل قش الأرز ومصاص القصب وساس الكتان، وذلك لصناعة ورق الطباعة واللف والحزم والتغليف والخشب الحبيبي والمضغوط. وبالمثل توجد بعض الخامات المعدنية الفلزية (الحديد والمنجنيز)، واللافلزية (الفوسفات والأحجار والرمال)، والطاقة (البترول والغاز الطبيعي والفحم).

وتتوافر في مصر الأيدى العاملة الرخيصة. وتعانى الزراعة المصرية من البطالة الدائمة

مرورها للقرن العشرين، ودافعا قويا لتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وتمت كهرية كل القرى المركزية وعددها يزيد قليلا على ٤٠٠٠ قرية، وكذلك التوابع الكبيرة، ١٣٠٠ تابع، وعدد لا بأس من التوابع الصغيرة، وجارى استكمال كهرية بقية العزب والنجوع الصغيرة. ويتزايد باطراد نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في مصر.

المستقبل

هناك بعض الإمكانيات الكامنة التي لم تُستغل لتوليد الكهرباء المائية ففي مصر تتمثل في كهرية بعض القناطر القائمة على النيل والترع. وكذلك المشروع القديم لتوليد الكهرباء من مُنْخَفَض القطارة بإسقاط مياه البحر المتوسط فيه. وأيضا برفع المياه من خليج السويس إلى جبل عتاقة، أو هضبة الجلالة البحرية، أو إلى سطح الهضبة الشرقية المطلة على النيل. وهناك مشروع لإنشاء محطة كهرباء نووية في الضبعة على ساحل البحر المتوسط غرب الإسكندرية بمسافة ١٥٤ كم. كما أقيمت بعض وحدات صغيرة لتوليد الكهرباء من الرياح، عند الطرف الجنوبي لخليج السويس. والجهود مستمرة للاستفادة من الطاقة الشمسية الوفيرة في مصر. والأمل كبير في أن تدخل مصر عصر الطاقة الجديدة والمتجددة (الشمسية)، على نطاق تجارى فى القرن ٢١، كما أن إنشاء محطات الكهرباء الحرارية مستمر حسب الحاجة إليها.

سكان مصر. فطالما كان الدخل منخفضا، فإن القدرة الشرائية تصير محدودة، وكذلك تقل القدرة الإدخارية أيضا لانعدام الفوائض ولقلتها وندرتها. ومن ثم بطء تكوين رأس المال اللازم للاستثمار الصناعى وندرته، وارتفاع سعره مما يعرقل زيادة الإنتاج، فلا يرتفع الدخل. ولابد لمصر من كسر هذه الحلقة والخروج منها. ويوجد فى مصر قطاعان: عام وخاص، وتتضمن استثمارات القطاع العام فائض مصانعه وشركاته غير الموزع، وقروض الإنتاج التى تحصل عليها الدولة من الخارج والداخل. أما القطاع الخاص فيدير استثماراته بنفسه سواء من مدخراته أو القروض الداخلية والمشاركات الخارجية. وتُهيئ الدولة جو الاستثمار للقطاع الخاص. وسنت مصر قانونا لاستثمار رأس المال العربى والأجنبى لجذبه للعمل فى البلاد. وتقوم البنوك المصرية وعلى رأسها بنك التنمية الصناعية وبنك مصر والبنوك الأخرى بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعى.

أهمية نسبية:

تناقصت باطراد مساهمة الصناعة التحويلية - مع استبعاد البترول ومنتجاته - فى الناتج المحلى بالأسعار الجارية من ٢٢٪ / ٦٥ / ١٩٦٦ إلى ١٥٪ / ٨٢ / ١٩٩٢. وباستخدام الأسعار الثابتة فإن الصورة ستختلف لحد ما، ولكن النتيجة الرئيسية تظل كما هى، فقد كان نصيب الصناعة التحويلية، باستبعاد قطاع البترول، عند ١٣٪ من الناتج المحلى خلال ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧. بينما ساهم قطاع البترول بنسبة ١٤٪ من الناتج المحلى. ولتعزير الإمكانات الانتاجية للاقتصاد المصرى، بهدف زيادة النمو الاقتصادى، ينبغى على الدولة أن تتبنى استراتيجية مترابطة منطقيا، تعطى للصناعة فيها دورا قياديا، مع العمل على زيادة مساهمة الزراعة فى النمو الاقتصادى، مع

والمقنعة والموسمية. وقَدَّر الخبراء البطالة المقنعة فى الزراعة بما يتراوح بين ثُلث وربع العاملين فى هذا القطاع، وما بالك لودخلت الميكنة الحديثة على نطاق واسع فى زراعة مصر. ويكتظ قطاع الخدمات بالزائدين عن حاجته من العمالة. ولو توافرت رؤوس الأموال للاستثمار الصناعى لأمكن للصناعة استيعاب العاطلين عن العمل، والزائدين عن حاجته فى القطاعات الأخرى، لكن مع إنشاء مراكز التدريب المهنى اللازمة لذلك، ومعلوم أن ازدهار الصناعة التحويلية يؤدى إلى انتعاش قطاع الخدمات على أساس أن توظيف عامل واحد فى الصناعة التحويلية يستتبعه توظيف ٣ عمال فى مجال الخدمات.

ويتوافر سوق تتسع باطراد فى مصر للصناعات التحويلية، وذلك لكثرة السكان، ولتنوع الأنشطة البشرية، ويمكن الوقوف على حجم هذا السوق بضرب عدد سكان الدولة × الدخل الفردى (القوة الشرائية). وتسعى مصر جاهدة لرفع مستوى معيشة سكانها، وكلما ارتفع مستوى المعيشة، وزاد الدخل القومى والفردى كلما عظمت القوة الشرائية، وبالتالي اتسع السوق. وعلى مصر ألا تكف عن زيادة نصيبها من السوق الخارجية من خلال خفض تكلفة إنتاجها، وتجويده ليكون قادرا على المنافسة العالمية. وقد تساعد الدولة فى هذا الخصوص بعقد الاتفاقات التجارية التى تُسهِّلُ تسويق منتجاتها المتنوعة فى الخارج. وأمام مصر فرصة طيبة فى السوق العربى، وكذلك فى أفريقيا وذلك بحكم الروابط المختلفة، والقرب الجغرافى مما يؤدى إلى خفض تكلفة نقل السلع المصرية لأسواق استيرادها.

ويُعَد نقص رأس المال إحدى العقبات الكبيرة التى تعترض التقدم الصناعى، بسبب حلقة الفقر المفرغة التى يعيش فى ظلها معظم

تخصيص موارد كافية للنهوض بالزراعة والصناعة التحويلية، وساهمت الصناعة بنسبة ١٧٪ من الدخل القومي عام ١٩٨٧/٨٦، واستوعبت حوالي ٤, ١٢٪ من العمالة في السنة نفسها. وأخذ المكون المحلي في الصناعات المصرية يتناقص بشكل ملحوظ، في السنوات الأخيرة مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على مدخلات للصناعة المصرية. وهذا أمر ضار بالاقتصاد القومي لما يشكله من عبء على ميزان المدفوعات، نتيجة لزيادة الواردات لزوم القطاع الصناعي. ويلاحظ أن معدل زيادة الواردات من السلع المصنوعة أكبر بكثير عن تزايد الصادرات الصناعية.

صناعات مصر

تشير بيانات إحصاء الإنتاج الصناعي ١٩٩١/٩٠ إلى أن عمالة الصناعة التحويلية بلغت ١, ١ مليون عامل بالقطاعين العام والخاص، كان منها ٧٣٪ في الأول، و ٢٧٪ في الثاني. ويُستدل من هذا على سيطرة القطاع العام في المجال الصناعي، لكن مع نمو القطاع الخاص أيضا.

وتأتى صناعة الغزل والنسيج في المقام الأول مستوعبة ٢٩٪، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢, ٢٪ من العمالة الصناعية. أى أن هاتين المجموعتين الصناعيتين تضمان معا نحو ٥١, ٣٪، أى ما يزيد قليلاً عن نصف العمالة الصناعية في البلاد. وتتقارب الصناعات الهندسية والكيمياوية في أهميتهما من هذه الناحية وذلك بنسبة ١٧, ٧٪ للأولي، و ١٦, ٣٪ للثانية. وتستوعب صناعة مواد البناء ٨, ١٪، وصناعة صهر وتكرير المعادن الأساسية ٦, ٦٪ من عمال الصناعة في مصر.

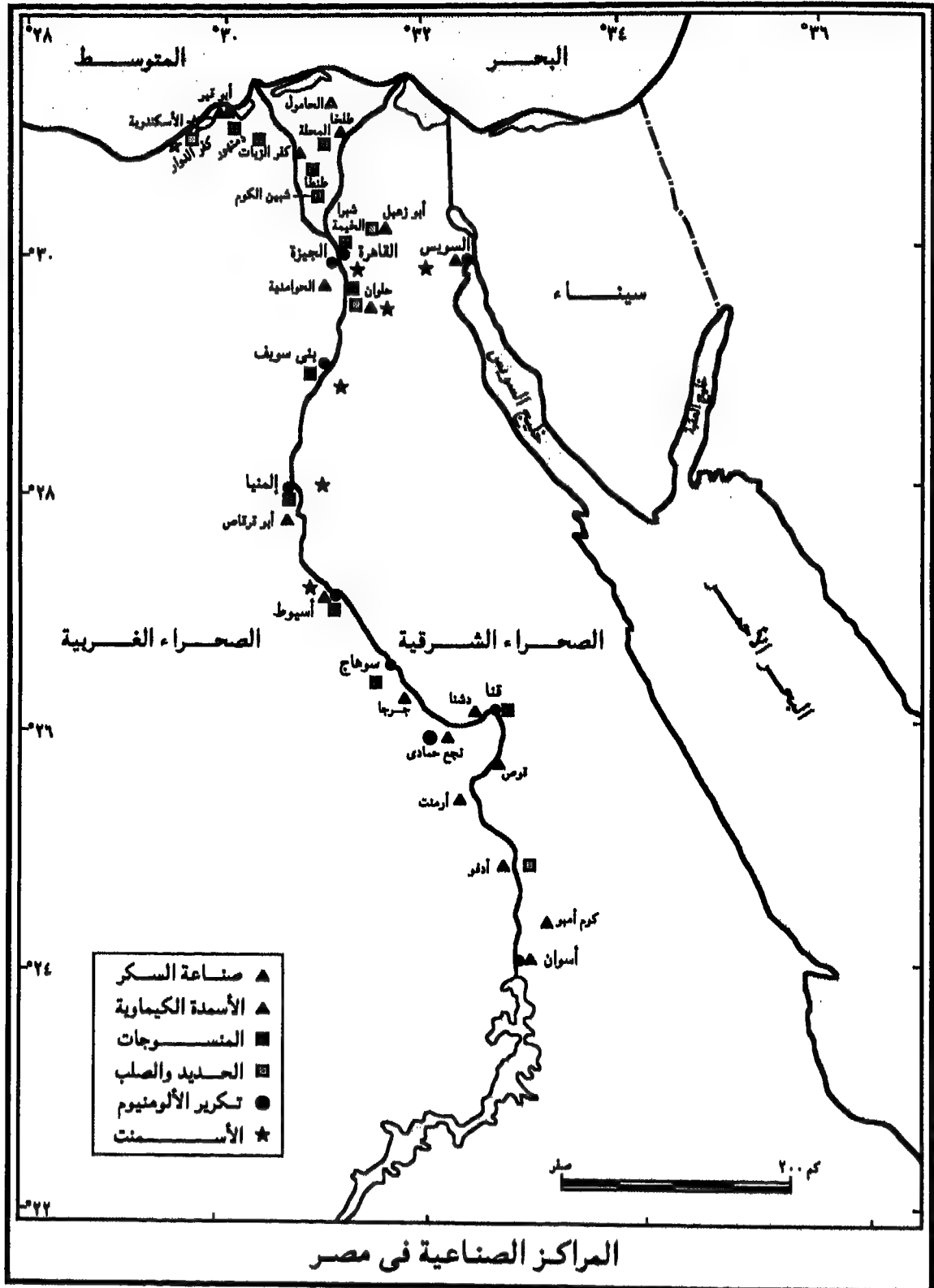
ويبرز دور القطاع الخاص في صناعات الأثاث، والورق والطباعة والنشر، ومواد البناء، والمواد الغذائية وإلى حد ما في النسيج. ومن ناحية التوزيع الجغرافي يمكن التمييز بين نمطين من الصناعات: النمط الأول ويضم أربع مجموعات صناعية، تنتشر انتشارا جغرافيا واسعا في مصر وهى صناعات الغزل والنسيج والمواد الغذائية، بما فيها المشروبات والتبغ وصناعة المنتجات الكيماوية ومواد البناء. أما النمط الثانى فيشمل هو الآخر أربع مجموعات صناعية تتركز في توزيعها الجغرافي، وهى صناعة المنتجات الخشبية والأثاث، وصناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، وصناعة صهر المعادن الأساسية وتكريرها، وصناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات، وهى: الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية (شكل ٣٨).

١- الصناعات الغذائية

تعد الصناعات الغذائية من أهم الصناعات المصرية. وهى تضم عدة فروع مثل طحن الغلال، وضرب الأرز، وصناعة الألبان ومنتجاتها، وصناعة الزيوت النباتية، وتعليب الخضرة والفاكهة وتجميدها، وصناعة السكر والحلويات والبسكويت، وصناعة المشروبات الغازية والروحية، وصناعة التبغ. وتُصنَّع الصناعات الغذائية خامات محلية، ومستوردة، وتسد حاجة السوق الداخلية، وقليل منها يصدر ومع تزايد خروج المرأة للعمل، وتغير بعض العادات الغذائية ستتعايش الصناعات الغذائية.

صناعة منتجات الألبان:

تنقسم صناعة الألبان في مصر إلى قسمين هما: صناعة الألبان بالطرق القديمة التقليدية



شکل (۳۸)

وصناعة الألبان بالطرق الحديثة . وتنتشر الأولى انتشارا واسعا فى كل القرى المصرية ، ويتم تصنيع الألبان فيها بطرق بدائية .

أما صناعة منتجات الألبان بالطرق الصحية الحديثة فتقتصر على تسعة مصانع ، تابعة للقطاع العام ، ومصنعين للمحليات ، وأربعة مصانع استثمارية . وتوطنت مصانع القطاع العام فى المدن الكبيرة بجوار السوق ، واحد فى كل من : القاهرة ، الإسكندرية ، طنطا ، المنصورة ، دمياط ، سخا ، الإسماعلية وكوم أمبو ، المحلة الكبرى . أما مصانع المحليات فقد توطن واحد فى قنا ، والآخر فى الديابات (سوهاج) .

أما مصانع القطاع الاستثمارى فقد توطنت فى المدن الصناعية الصحراوية : ٦ أكتوبر ، والعاشر من رمضان ، وفى منطقة غرب النوبارية ، وإمبابة . وتعتمد مصانع القطاع العام على اللبن الخام المحلى . أما مصانع المحليات فقد أنشأت لنفسها مزارع متخصصة لتربية الأبقار الفريزيان الحلابة المستوردة . أما مصانع القطاع الاستثمارى فتعتمد على استيراد اللبن المجفف من الخارج لتصنيعه فى مصر ، فيما عدا مصنع منطقة غرب النوبارية ، الذى أنشأ له مزرعة متخصصة لتربية البقر الحلاب المستورد .

ويعرقل تطور الصناعة الحديثة لمنتجات الألبان فى مصر الانتشار الجغرافى الواسع للمادة الخام ، اللبن الحليب ، وصعوبة تجميعها لعدم توافر وسائل النقل المجهزة لهذا الغرض . أضف إلى ذلك أن اللبن الحليب سلعة سريعة التلف ، بل والتلوث أيضا .

زد على ذلك أنه يغلب على إنتاج الألبان المنتج الصغير الذى يحوز رأسا أو رأسين من الماشية الحلوبة ، وإنتاجه من الألبان صغير . أضف إلى ذلك أن الحيوان يعمل فى الحقل ، لذا فهو مجهود ، وإنتاجه من الألبان قليل .

ويتطلب الأمر إعفاء الماشية الحلوبة من أعمال الحقل ، وتخصيصها لإنتاج الألبان ، وتحسين أصنافها وحل مشكلة نقص الأعلاف الخضراء صيفا ، وتنظيم تجميع اللبن من المنتجين ، ونقله مبردا إلى المصانع .

صناعة السكر:

تعتمد صناعة السكر فى مصر حاليا على ثلاث خامات ، منها خامتان محليتان وخامة مستوردة . وكان قصب السكر هو المادة الخام الوحيدة لصناعة السكر فى مصر . ونظراً لأن القصب خامة سريعة التلف لتحول السكرز إلى جليكوز عديم النفع لصناعة السكر . كما أنها خامة ثقيلة الوزن وضخمة الحجم وتكلف كثيراً فى نقلها ، وتفقد كثيراً من وزنها عند تصنيعها ، لذا توطنت مصانع السكر وسط مناطق زراعته بالوجه القبلى ، فى نجع حمادى ودشنا وقوص وأرمنت بمحافظة قنا وإدفو وكوم أمبو بمحافظة أسوان وأبو قرقاص بمحافظة المنيا ، وجرجا بمحافظة سوهاج . أما مصنع تكرير السكر الكبير فقد توطن فى الحوامدية (بمحافظة الجيزة) حيث سوق القاهرة الكبرى وفى موقع وسط بين سوقى الوجه البحرى والوجه القبلى (شكل ٣٨) . وأدخلت مصر زراعة البنجر على نطاق تجارى فى الأراضى الملحية بشمال الدلتا وأنشأت مصنعا لسكر البنجر بالزاوية (الحامول/ كفر الشيخ) . وارتبط توطنه الآخر بالمادة الخام ، لأنها سريعة التلف . ويجرى فى الوقت الحاضر إنشاء مصنع آخر لسكر البنجر فى بلقاس الدقهلية) شرق المصنع الأول . وهناك نية لإنشاء مصنع ثالث لسكر البنجر فى آخر ترعة النصر فى منطقة غرب النوبارية .

وهناك مصنع لصناعة السكر من الأذرة ، وتوطن فى مدينة العاشر من رمضان اعتمادا على استيراد الأذرة السكرية من تايلاند بجنوب شرق آسيا .

وبالنسبة للبول السوداني فإن حوالي ٤٠٪ من الإنتاج يصدر للخارج، والباقي يستهلك محليا بأسعار مجزية، مما لايسمح في الوقت الحاضر باستخدامه في صناعة استخراج الزيت على نطاق تجارى واقتصادي. ويتوقف الإنتاج السنوى من بذرة القطن على المساحات المنزعة قطنا، ويُقدَّر إنتاج بذرة القطن في أحسن الأحوال بنحو مليون طن تزيد أو تنقص بمقدار ١٠٪ عن المعدل. ودخلت زراعة فول الصويا مؤخرا في مصر، وبالمثل تنتشر زراعة عباد الشمس في أراضى الاستصلاح الرملية بالهوامش الغربية والشرقية للدلتا وفي سيناء، وفي كوم أوشيم بالفيوم.

وتتوطن معاصر الزيت بجوار محالج القطن، لتقليل تكلفة نقل الخام وهى البذرة إلى المعاصر. وتنتج المعاصر إلى جانب الزيت الصابون والكسب والعلف. ويعجز الإنتاج من البذور الزيتية عن سد حاجة الاستهلاك لذا يتم سد النقص باستيراد زيوت خام لتكريرها في مصر. ونشأت مؤخرا بعض وحدات لاستخلاص الزيت من الأذرة، وتوطن مصنع لزيت عباد الشمس في كوم أوشيم بالفيوم بجوار المادة الخام. كما توطن مصنع زيت النخيل بالسويس، اعتمادا على استيراد زيت خام من ماليزيا.

وتعمل معاصر الزيت بنحو ثلث طاقتها الإنتاجية فقط، وذلك لنقص المادة الخام. وتعتمد صناعة الزيوت النباتية في مصر على تقنية قديمة تؤدي إلى خسارة للاقتصاد القومى لما تتركه من نسب عالية من الزيت في الكسب تصل إلى ٦٪ في حين أنها تبلغ في طرق الاستخلاص بالمذيبات المتطورة ١ - ١,٥٪ على الأكثر. وتعانى هذه الصناعة من عدم توافر الأيدي العاملة لتشغيل المكابس الهيدروليكية، وذلك لاعتمادها على عمال موسمين يتحملون ظروف التشغيل الصعبة.

تعليب الخضر والفاكهة:

يعرقل تقدم هذه الصناعة في مصر أمران هما: نمط الغذاء المصري، وبقاء المرأة في المنزل. فالمصري اعتاد على استهلاك الخضر والفاكهة الطازجة، وشجع على ذلك بقاء الزوجة في المنزل، وعدم خروجها للعمل. لكن خروج المرأة للعمل خارج المنزل، سيحدث تغيرات في نمط الغذاء المصري، وذلك بتحول المستهلك إلى استهلاك الخضر والفاكهة المعلبة والمجمدة والمحفوطة. وتنتج مصر كميات كبيرة من الخضر والفواكه في العُروات الثلاث: الشتوية والصيفية والنيلية، ويمكن تصنيع جزء كبير منها. وأمام مصر فرصة طيبة لتصدير كميات من الخضر والفاكهة المعلبة والمحفوطة والمجمدة إلى الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية.

وتتوطن مصانع تعليب الخضر والفاكهة بالمادة الخام لأنها سريعة التلف. فهناك مصنعان في بلدة قها بمحافظة القليوبية «بستان مصر»، وهى مركز تقليدى لإنتاج الخضر والفاكهة في الدولة، وتوطن مصنع في أبو كبير (الشرقية)، ومصنع في بدر بمديرية التحرير/ القطاع الجنوبي، ومصنع إدفينا بالرأس السوداء شرق الإسكندرية. كما توطن مصنع لتجفيف البصل والثوم في مدينة سوهاج، وفي المنيا، وكذلك في موانئ التصدير بالإسكندرية وبورسعيد.

صناعة الزيوت النباتية:

تعتمد صناعة الزيوت النباتية في مصر على بذرة القطن أساسا التى تُعدُّ منتجا جانبيا للقطن، وبدأت زراعة فول الصويا لاستخراج الزيت منه في مصر عام ١٩٧٧/٧٦، وأيضا من عباد الشمس. وتتركز أهمية السمس في توفير ما يلزم لصناعة الحلاوة الطحينية وتغطية احتياجات المخازن وبعض مصانع الحلوي.

وتوطنت مصانع المياه الغازية في المدن الكبرى كالقاهرة، والأسكندرية، وطنطا وأسيوط والمنيا أى بالسوق لتقليل تكلفة النقل، نظرا لزيادة وزن المنتج النهائي عن وزن المادة الخام الداخلة في صناعته. وتوطنت مصانع البيرة بالأسواق الكبيرة في القاهرة، والإسكندرية، وفي أبو كبير (الشرقية). وتوطن مصنع النبيذ في جناكليس (البحيرة) بالمادة الخام (الأعنا) لأنها سريعة التلف. وتعتمد صناعة التبغ على استيراد الخام من الخارج، لذا توطنت مصانعها بالأسواق الضخمة في القاهرة الكبرى (الطالبة / جيزة)، وفي الإسكندرية ميناء تفرغ الخام المستورد، بالإضافة إلى أنها كانت مقرا لتركز الجالية اليونانية والأرمنية التي أنشأت هذه الصناعة في مصر.

٢ - صناعة الغزل والنسيج وتفصيل الملابس

تأتى صناعة الغزل والنسيج على رأس الصناعات المصرية، وفي مقدمتها من حيث العمالة المستخدمة. وهى من أسبق الصناعات المصرية الحديثة إلى النشأة والتطور. ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على خامات داخلية كالقطن والصوف والحرير الطبيعى والكتان والتيل، وسوقها متوافر حيث تسد المطالب الحياتية للسكان، ولا تحتاج لرأس مال ضخيم، كما أن تقنياتها بسيطة تتمشى والمستوى الصناعى فى الدولة. وتساهم صناعة الغزل والنسيج بنسبة كبيرة فى قيمة الصادرات المصرية. وتشتمل هذه الصناعة على عدة فروع، منها صناعة غزل ونسج القطن والحرير الطبيعى والصوف والكتان والجوت، وغزل ونسج الألياف الصناعية، وعمليات صباغة المنسوجات وطباعتها، وتشطيبها وتجهيزها، وصناعة تفصيل الملابس وغير ذلك من الصناعات.

وتعد صناعة غزل ونسج القطن من أهم أنواع هذا القطاع على الإطلاق. إن لم تكن أهم صناعة مصرية. ويرجع ذلك لعوامل كثيرة، منها أن مصر تنتج القطن الممتاز بكمية لا بأس بها، وهو الخام الرئيسة لهذه الصناعة. وأصبحت صناعة غزل ونسج القطن تستوعب نسبة كبيرة من القطن الخام المصري. وسيأتى يوم تستوعب فيه هذه الصناعة كل إنتاج مصر من القطن الخام. وهذا أفضل اقتصادياً لزيادة قيمته بتصنيعه بدلاً من تصديره خاماً. أما الأصواف الخام المصرية فهى ليست من نوع جيد لقصرها وخشونتها وكثرة الشوائب فيها لأن المرعى صحراوي، ومن ثم يستخدم الصوف الخام الداخلى فى صناعة السجاد والأكلمة وبعض المنسوجات الشعبية. أما صناعة الملابس الصوفية الراقية فهى تعتمد على الأصواف والغزول المستوردة. أما الكتان المصرى فليس من نوع جيد، ويتم خلطه بالكتان المستورد من بلجيكا وأيرلنده لإنتاج منتجات جيدة.

وكانت مصر تعتمد على استيراد الجوت لعمل الخرائر، ولكنها تحولت فى الوقت الحاضر إلى الاعتماد على التيل المنتج محلياً. أما الحرير الطبيعى فقد تضاعف إنتاجه إلى حد بعيد، لعدم العناية بتربية دود القز وزراعة شجر التوت لتغذيتها، فضلاً عن ارتفاع أسعار منتجاته وتابعت مصر التطور الحديث فى صناعة الغزل والنسيج فأنشأت الغزول والمنسوجات التخليقية التركيبية، فضلاً عن خلطها بالألياف الطبيعية بنسب مختلفة.

وتعتبر صناعة الغزل والنسيج من أكثر الصناعات انتشاراً جغرافياً فى البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فهى تنتشر فى عواصم المحافظات بالوجهين البحري، والقبلي، وفى بعض عواصم المراكز فى الوجه البحرى. وتعد الإسكندرية والمحلة الكبرى، وكفر الدوار، وشبرا الخيمة وحلوان هى المراكز

الأخري. ويمثل هذا المخزون عبثاً كبيراً على صناعة الغزل والنسيج في مصر، لأنه تجميد لجزء من رأس المال، فضلاً عما يتطلبه المخزون من نفقات لتخزينه، وفوق كل هذا تدهور نوعية المخزون بمرور الزمن. كما تعاني مصانع الغزل والنسيج من وجود طاقة عاطلة بها، وفي ذلك خسارة لمصر، لأنه تجميد لرأس مال دون الحصول منه على عائد. وتعاني منتجات صناعة الغزل والنسيج من المنافسة الحادة في الأسواق الخارجية، بل وحتى في السوق الداخلي، لو تم رفع الجمارك أمام منتجات الغزل والنسيج المستوردة من الخارج.

صناعة تفصيل الملابس:

تُعتبر صناعة تفصيل الملابس واحدة من الصناعات التي ازدهرت في الفترة الأخيرة، ويمكن أن يطرد تطورها مستقبلاً. وبدأت صناعة الملابس الجاهزة الحديثة تنشأ في الربع الأول من القرن الحالى، بإقامة مصانع ملابس التريكو، بالإضافة إلى بعض الورش التي كانت تقوم بتفصيل الملابس الجاهزة للأحجام المتوسطة، لتغطية طلبات الهيئات الحكومية كالجيش والهيئات الأخرى المختلفة. وفي أواخر الستينيات بدأت مصانع الغزل والنسيج المتكاملة في إقامة وحدات تفصيل ملابس ملحقة بها، لأنها تمتلك الخامات كما أن دخولها هذا الميدان يساعد على تحسين اقتصادياتها.

كما قام القطاع الخاص بإنشاء عدد من المصانع والورش لصناعة الملابس الجاهزة في الفترة الأخيرة، وتوطن بعضها في المدن الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان، ومدينة ٦ أكتوبر، وكذلك في القاهرة والإسكندرية عاصمتي الموضة في البلاد، بل وفي بعض المدن الإقليمية. وتم توسيع مصانع التريكو التي كانت قائمة قبل ذلك، وأدخلت عليها

التقليدية القديمة لصناعة الغزل والنسيج. ونشأت مؤخراً مراكز جديدة، لصناعة الغزل والنسيج في دمنهور، وكفر الشيخ، ودمياط، والمنصورة، والزقازيق، ومينا القمح، وبورسعيد، وقليوب، وشبين الكوم، ومنوف، وقويسنا، وطنطا، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا. ويرجع انتشارها الجغرافي الواسع بهذه الصورة إلى أن الحكومة اتخذت منها أساساً لنشر الصناعة في الدولة، وبالتالي نشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التصنيع على أوسع نطاق ممكن، بدلاً من قصرها على مراكز قليلة ليحقق مبدأ النمو الإقليمي المتوازن (شكل ٣٨).

وتعاني صناعة الغزل والنسيج لاسيما القطنية من عدة مشاكل من أهمها: استخدام القطن المصرى طويل التيلة غالى الثمن فى صناعة المنسوجات الشعبية السميكة الرخيصة. ويترتب على ذلك خسائر اقتصادية كبيرة. وفي نفس الوقت تعاني هذه الصناعة من ارتفاع نسبة العوادم إلى ما يتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪ من وزن الخام المستخدم، وفي ذلك خسائر كبيرة. لذلك يجب العمل على التقليل من نسبة الفقد إلى معدلاتها العالمية. كما أنها صناعات كثيفة العمالة أكثر من الحد المناسب الامر الذى يعرقل تطورها من ناحية زيادة كم الانتاج، وتجويده، وخفض تكلفته، وتجهذ هذه الصناعات رفع درجة ميكنتها والاستغناء عن بعض عمالها، لكن المشكلة أنه لا توجد فرص عمل أخرى أمام هؤلاء لو تم تسريحهم. وتتسم إنتاجية العامل فى صناعة الغزل والنسيج بانخفاضها مقارنة بالمعدلات العالمية، ولذلك يجب العمل بأسرع ما يمكن لرفع إنتاجية العامل فى صناعة الغزل والنسيج.

وقد تراكم فى السنوات الأخيرة مخزون راكد كبير من الأقمشة والبطاين والسجاد والموكيت والكليم، وأنواع المنسوجات

تحسينات لتغطية حاجات السوقين الداخلي والخارجي .

وتتوافر في مصر عوامل نجاح هذه الصناعة مثل توفر المادة الخام الجيدة النوعية ، لاسيما المنسوجات القطنية الرفيعة مع تجهيزها بطريقة مناسبة . ويُعدُّ توافر السوق الداخلية فضلاً عن الخارجي ، أحد مقومات نجاح هذه الصناعة في مصر . وتوجد بعض الكفاءات الإدارية والتنظيمية ذات الخبرة الكبيرة في هذه الصناعة بمصر . وبالإضافة إلى ذلك تتوافر العمالة الرخيصة التي يمكن تدريبها بسهولة لرفع مستويات مهاراتها في هذا الخصوص . وتحتاج هذه الصناعة إلى متابعة أحدث خطوط الموضة ، واللاحاق بها مع الوقوف بدقة على أذواق المستهلكين . وأكثر من ٧٥٪ من إنتاج الملابس الجاهزة في مصر تعود للقطاع الخاص . وتتميز صناعة الملابس الجاهزة بأنها تعتمد أساساً على قدر كبير من العمالة ، أي أنها إحدى الصناعات الكثيفة العمالة . ولذلك تلعب تكلفة العمالة فيها دوراً أساسياً في تحديد تكلفة الإنتاج وبالتالي في مقدرة المصانع على المنافسة . ومن ثم يمكن لمصر أن تحصل على جزء تميز به في السوق الخارجية للملابس الجاهزة نظراً لانخفاض الأجور المصرية عن نظيرتها في أوروبا وأمريكا . ويساعد نمو صناعة الملابس الجاهزة في امتصاص نسبة من العاطلين عن العمل ، وفي الوقت نفسه كسب العملة الصعبة بتصدير حصة كبيرة من إنتاجها . ويساعد على ذلك أن مصر في موقع جغرافي متوسط بالنسبة للأسواق العربية والإفريقية والأوروبية مما يقلل من تكلفة النقل ، وهي أقرب لهذه الأسواق من بلاد الشرق الأقصى المنافس الخطير لمصر في مجال الملابس الجاهزة . وتتسم أسواق الملابس الجاهزة باطراد توسعها المستمر نتيجة لتزايد السكان ، وارتفاع مستوى المعيشة وهذا يشجع على تدعيم صناعة تفصيل الملابس في مصر .

وهناك عدد من المشاكل التي تعترض تطور صناعة الملابس الجاهزة مثل بعض العيوب في المادة الخام المستخدمة ، ونقص مستوى المهارة عند العمال ، وصعوبة استيراد مستلزمات هذه الصناعة من الخارج ، وعدم توفر مواد التغليف والتعبئة الجيدة ، وصعوبة إجراءات التصدير وغيرها ولكن كل هذه المشاكل والصعوبات يمكن حلها لتنطلق صناعة تفصيل الملابس في مصر .

٣ - الصناعات الكيماوية

نهضت بعض الصناعات الكيماوية الهامة في مصر . وتُعدُّ الصناعات الكيماوية في الوقت الحاضر دليلاً على النهضة لأنها تنتج سلعا وسيطة تُستخدم في إنتاج سلع أخرى . وتضم الصناعات الكيماوية مجموعات صناعية كثيرة . وتُصنف على أساس المنشأ إلى صناعة عضوية وغير عضوية ، وتُصنف على أساس اقتصادي إلى صناعات كيماوية ثقيلة وصناعات كيماوية خفيفة . ولكل من الصناعات الكيماوية الثقيلة والخفيفة سواء كانت عضوية أو غير عضوية خصائص وظروف وأهداف .

صناعة الأسمدة الكيماوية:

لما تحولت مصر من زراعة الري الحوضي إلى زراعة الري الدائم بدأت عمليات إجهاد التربة ، نظراً لزراعة الأرض مرتين بل وأكثر في السنة . وقصرت فترة الشراقي التي كانت تستريح فيها الأرض وتستعيد خصوبتها لنشاط التفاعل البكتيري في داخلها . ولذلك كان لابد من استخدام الأسمدة الكيماوية للمحافظة على خصوبة التربة وإنتاجيتها العالية . وينقص التربة المصرية عنصر الآزوت وهي غنية بعنصر البوتاسيوم ، ومتوسطة الغنى في عنصر

طاقات إنتاجية جديدة للأسمدة الأزوتية، وتوسيع طاقة إنتاج المصانع القائمة لمواجهة احتياجات الأراضي الزراعية من هذا النوع من السماد.

ويوجد في مصر ثلاثة مصانع للأسمدة الفوسفاتية. واحد في كفر الزيات، وواحد في أبو زعبل وواحد في منقباد/ أسبوط. (شكل ٣٨) وتقوم هذه المصانع الثلاثة بمعالجة صخور الفوسفات، بحامض كبريتيك لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية. وهي تعالج خامات الفوسفات المنتجة من السباعية شرق وغرب النيل بمحافطة أسوان. وتُعدُّ هذه المصانع الثلاثة متوطنة بالأسواق، أى الأرض الزراعية التى تستهلك انتاجها. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع الثلاثة نحو مليون طن سنوياً، وهى تغطى معظم احتياجات الأرض الزراعية من هذا العنصر. ويلزم إضافة وحدات جديدة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة لمواجهة احتياجات الأرض الزراعية من عنصر الفوسفور.

وتحظى الأسمدة الأزوتية بنسبة ٨٠٪ والفوسفاتية بنسبة ١٨٪ والبوتاسية بنسبة ٢٪ من استهلاك الأسمدة الكيماوية فى مصر. وتعمل مصانع الأسمدة فى مصر بنسبة ٨٥٪ من طاقتها الإنتاجية السنوية، وهذه نسبة عالية مقارنة بالمعدلات العالمية.

صناعة الأدوية:

صناعة الأدوية واحدة من الصناعات الاستراتيجية الخطيرة لارتباطها بصحة السكان، وقدرة العمال على العمل والإنتاج. وتمكنت مصر من إقامة صناعة ناجحة للأدوية والعقاقير الطبية. ويمكن تقسيم تطور صناعة الدواء فى مصر إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى ١٩٣٤ - ١٩٦١،

ويمكن تسميتها مرحلة الشركات الخاصة

الفوسفور. لذلك نشأت فى مصر صناعتان للأسمدة الكيماوية هما: صناعة الأسمدة الكيماوية الأزوتية وصناعة الأسمدة الكيماوية الفوسفاتية.

ويوجد فى مصر فى الوقت الحاضر ستة مصانع للأسمدة الكيماوية الأزوتية وهى مصنع النتترات فى السويس، ومصنعان فى طلخا للنتترات واليوريا، ومصنع لليوريا فى أبوقير، ومصنع لنتترات النشادر فى أسوان، ومصنع سماد غازات الكوك فى حلوان. وتعتمد هذه المصانع على خامات مختلفة. فمصانع النتترات فى السويس تعتمد على مخلفات تكرير البترول الموجود فى السويس بالإضافة إلى الغاز الطبيعى من حقل أبو الغراديق.

أما مصانع النتترات واليوريا فى طلخا وأبو قير فتعتمد أساساً على الغاز الطبيعى من حقل أبو ماضى وأبو قير البحرى على الترتيب. أما مصنع حلوان فيعتمد على الغازات الناجمة عن عمليات تكوين الفحم. أما مصنع كيما فى أسوان فيعتمد على الكهرباء المولدة من خزان أسوان، وذلك لتحليل الماء إلى عنصريه الأيدروجين والاكسجين، وتحليل الهواء للحصول على النيتروجين ثم تخليق الأمونيا بعد ذلك من هذه المكونات وحامض النيتريك لمعالجة الحجر الجيري لإنتاج الأسمدة الكيماوية الأزوتية. ومن ثم يمكن القول بأن كلاً من هذه المصانع الستة توطن بالخام. كما أنها توطنت أيضاً بالسوق لأنها تقع فى وسط الأرض الزراعية أو بجوارها، وذلك قليلاً لتكلفة النقل.

وتنتج مصانع الأسمدة الأزوتية الأسمدة بتركيزات مختلفة وتبلغ طاقة الإنتاج فى الوقت الحاضر نحو ٣، ٤ مليون طن، وهى تغطى حوالى ٨٠٪ من حاجة الاستهلاك. وتستورد مصر كميات من أسمدة النتترات، وتتزايد الكمية المستوردة باطراد. لذلك نجب إضافة

(المساهمة والأفراد) وهى المرحلة التى شهدت مولد الصناعة الدوائية المصرية . وتكونت الصناعة الدوائية فى مصر من : ثلاث شركات مساهمة خاصة هي : شركة مصر للمستحضرات الطبية ، ومفيس الكيماوية ، و ٢٢ معملا صغيرا للمستحضرات الطبية ، واقتصر دور الدولة فى ذلك على إعطاء تراخيص تداول الأدوية عن طريق قيامها بعملية تسجيل الأدوية بالإضافة إلى بعض الأنشطة الرقابية التى كانت تقوم بها المعامل المركزية التابعة للحكومة .

المرحلة الثانية ١٩٦٢-١٩٧٥:

ويمكن تسميتها مرحلة المؤسسة النوعية العامة ، التى تم فيها تأمين صناعة الدواء فى مصر ، وتم إلغاء المعامل الصغيرة التى لم تتوافر فيها الشروط والمواصفات الفنية للإنتاج . كما تم إدماج الشركات المتوسطة الحجم لتكون وحدات اقتصادية متكاملة . وتمت سيطرة الحكومة على عملية الحصول على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج . وتكونت صناعة الدواء فى تلك الفترة من ٩ مصانع قطاع عام و ٣ مصانع برأس مال مشترك فضلا عن معامل الأبحاث والرقابة . وتوزعت هذه المصانع بين ٧ مصانع قطاع عام لإنتاج الدواء ، ومصنعين قطاع عام لإنتاج الخامات ومستلزمات التعبئة و ٣ مصانع قطاع مشترك مصرى أجنبى .

المرحلة الثالثة ١٩٧٦ حتى الوقت الحاضر:

ويمكن تسميتها مرحلة الشركات العامة والمشاركة . وتكونت فيها عدة شركات بالقطاع الدوائى بلغ عددها ٢٢ شركة منها ١٣ مصنعا فى ظل قانون الاستثمار . وهى ٦ مصانع لإنتاج الدواء ، ومصنعان لإنتاج الكيماويات

والخلاصات الطبية و ٣ شركات لإنتاج مستلزمات إنتاج الدواء ، ومصنعان لإنتاج المستلزمات الطبية . بينما تأسست ٩ شركات فى ظل قانون الشركات المساهمة الجديدة منها مصنع لإنتاج الدواء ومصنع لإنتاج الأدوية البيطرية و ٧ مصانع لإنتاج المستلزمات الطبية . فأصبحت صناعة الدواء فى مصر فى الوقت الحاضر تضم ٢١ مصنعا توزيعها كالاتى :

٧ مصانع قطاع عام لإنتاج الدواء .
٣ مصانع قطاع مشترك مصرى أجنبى لإنتاج الدواء .

مصنعا قطاع مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنتاج الدواء .

٢ مصنع قطاع خاص لإنتاج الدواء .
مصنعان لإنتاج الخامات ومستلزمات الإنتاج الدوائى .

٥ مصانع قطاع مشترك قطاع عام وقطاع خاص لإنتاج الخامات والنباتات الطبية .

وجارى استكمال إنشاء ٨ مصانع جديدة لإنتاج المستحضرات الدوائية والعبوات وجمع واستزراع وتصنيع النباتات الطبية وإنتاج المستحضرات الطبية .

وتُغطى صناعة الدواء الوطنية نحو ٨٢٪ من قيمة الاحتياجات القومية من الدواء . بينما بلغت نسبة تغطيتها لكمية الاحتياجات الدوائية ٩٤٪ . ويرجع السبب فى ذلك إلى رخص أثمان الأدوية المصرية عن المستوردة من الخارج .

وتتميز صناعة الدواء المصرى بالاستحداث أى التجديد المستمر للمنتجات والدخول فى المجالات الجديدة ، ونتيجة لذلك فرضت الصناعة الوطنية سيطرتها على أغلب المجموعات الدوائية التى تستهلكها البلاد .

ويعمل فى صناعة إنتاج الدواء نحو ٢٠٠٠٠ عامل ، وتبلغ رؤوس الأموال المستثمرة فى صناعة الدواء نحو ١٠٠ مليون جنيه . وقد وصل مجموع قيمة الأصول الثابتة

الحديد الخام الموجود في مصر . ومن ثم أنشأت مصنعا للحديد والصلب في التين بطاقة ربع مليون طن . وتوطن هذا المصنع بالسوق ، وعلى أرض صحراوية في جنوب شرق القاهرة الكبرى بعيدا عن الأرض الزراعية . وعمل هذا المصنع على الحديد الخام المنقول إليه بالسكك الحديدية ونهر النيل من أسوان . ويستورد الفحم الحجري من الخارج عن طريق الاسكندرية وينقله بالسكك الحديدية والنقل المائي إلى التين .

واتضح بعد ذلك في أوائل السبعينيات أن نسبة الشوائب ارتفعت في الحديد الخام المنتج من أسوان . وانخفضت جودته فتحوّلت الدولة إلى إنتاج الحديد الخام من الواحة البحرية . وتوقف الانتاج من أسوان بالكامل في عام ١٩٧٩ . وأنشأت الحكومة خط سكة حديد ، وطريقاً مرصوفاً للربط بين الواحة البحرية والتين لنقل الحديد الخام . وقامت الحكومة بعد ذلك برفع طاقة مصنع الحديد والصلب إلى ١,٥ مليون طن سنوياً . ويعمل هذا المصنع بنحو ٧٠٪ من طاقته الإنتاجية لاحتواء خام حديد الواحة البحرية على شوائب وبخاصة كلوريد الصوديوم الذي يعمل على تآكل معدات المصنع ويعرقل استمرارية عمله ، ويرفع من تكاليف الصيانة والإصلاح . وينتج هذا المصنع أكثر من مليون طن من الصلب سنوياً .

وقامت الحكومة في منتصف الثمانينيات بإنشاء مصنع للحديد والصلب الإسفنجي بالاشتراك مع البنك الدولي ومع اليابان . وتوطن هذا المصنع في منطقة الدخيلة بالإسكندرية . (شكل ٣٨) . أي أنه توطن بالسوق ويقوم المصنع باستيراد الحديد الخام اللازم له من البرازيل . أما الطاقة فيحصل عليها من الغاز الطبيعي من حقول أبو قير البحري . وأنشأت الحكومة ميناء في الدخيلة

والمشروعات تحت التنفيذ في نهاية عام ١٩٨٤ إلى ١٤٥ مليون جنيه . وتتوطن مصانع الأدوية بالمهارات العمالية في القاهرة ، وفي الجيزة ، وفي الإسكندرية ، وفي مدينة العاشر من رمضان ، وفي مدينة ٦ أكتوبر ، وفي مدينة العامرية .

٤ - صناعة صهر المعادن الأساسية وتكريرها

تعد صناعة صهر المعادن الأساسية وتكريرها أحد الأعمدة الفقيرة للتقدم الصناعي والرقي الحضاري . وذلك لأن منتجاتها تدخل في صناعة معدات الإنتاج وفي صناعة وسائل النقل ، وفي عمليات الإنشاء والتشييد فضلاً عن دخولها في صناعة الأجهزة المنزلية والمعدات الحربية . وتضم هذه الصناعة صهر الحديد والصلب والنحاس والزنك والرصاص وتكرير الألمونيوم .

صناعة الحديد والصلب:

دخلت مصر عصر صناعة الحديد والصلب بعد الحرب العالمية الثانية . فقد نشأت ثلاثة مصانع لإنتاج الصلب في عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ . وعملت هذه المصانع على الخردة المعدنية التي تجمعت في منطقة العلمين بالصحراء الغربية نتيجة لهذه الموقعة بين دول المحور والحلفاء في أثناء الحرب العالمية الثانية . أضف إلى ذلك الخردة التي كانت تتوافر في معسكرات الجيش البريطاني في منطقة القناة . والخردة من المدن المصرية . فهذه المنتجات المعدنية التي تقادم بها العهد تجمع ويعاد صهرها وتحويلها إلى صلب . وتوطنت هذه المصانع الثلاثة في الإسكندرية وفي مسطرد شمال القاهرة ، وفي أبو زعبل أي أنها توطنت أساساً في السوق .

وفي عام ١٩٥٤ قررت الحكومة استغلال

الألومينا يحتاج في المتوسط إلى ١٥٠٠٠ ك. و. س.*. الامر الذي يرفع نسبة تكلفة الطاقة من جملة تكلفة الإنتاج.

ويقوم المصنع باستيراد الألومينا من أستراليا، ويُقَرَّغها في ميناء سفاجة، ثم تنقل بعد ذلك من ميناء سفاجة إلى لمجع حمادى بالسيارات عبر الصحراء الشرقية. وتوطن المصنع فى منطقة صحراوية بعيدا عن الأرض الزراعية. وتبلغ طاقته الإنتاجية نحو ١٧٠٠٠٠ طن سنويا. وهو يعمل بأكبر من طاقته الإنتاجية، ويحقق أرباحا كثيرة، ويعمل به نحو ١٠٠٠٠ عامل. ويسوق المصنع جزءاً من إنتاجه فى الداخل، ويصدر الباقي وفاء لقيمة الألومينا المستوردة.

٥- صناعة مواد البناء- الأسمنت

منذ عام ١٩٠٠ نشأت صناعة الأسمنت فى مصر، وذلك بإنشاء مصنع بالمعصرة جنوب القاهرة ثم أقيم مصنع فى طرة عام ١٩٢٩، وأنشئ مصنع شركة حلوان فى كفر العلو عام ١٩٣١. وتقع هذه المصانع الثلاثة فى جنوب القاهرة عاصمة البلاد. واعتمدت على الطريقة الرطبة فى إنتاج الأسمنت، وكانت تنتج منه فى البداية نوعا واحدا هو أسمنت بورتلاند العادي. وأنشئ بعد ذلك مصنع الإسكندرية فى عام ١٩٥٠. وأقيمت شركة للأسمنت فى التبين عام ١٩٥٦ وذلك لتعتمد على خبث الحديد المتخلف من الأفران العالية لمصانع الحديد فى إنتاج الأسمنت الحديدى. وبدأت مصر فى تصنيع أنواع جديدة من الأسمنت مثل الأسمنت الحديدى والأبيض والمخلوط.

ولما أخذت البلاد بسياسة الباب المفتوح طرأت تطورات كبيرة على صناعة الأسمنت

لتفريغ الحديد الخام المستورد للمصنع. كما أنشأ المصنع سيرا ناقلا لنقل الخام من الميناء إلى المصنع. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع فى حالة التشغيل الكامل مليون طن. وتم توسيع طاقة مصانع الصلب الثلاثة القديمة فى الإسكندرية وفى مسطرد وفى أبو زعبل.

وتنوى الحكومة إنشاء مصنع آخر للحديد والصلب فى ميناء السويس مستقبلا. ونشأت فى الفترة الأخيرة عدة مصانع لدرفلة الصلب. وتوطن واحد منها فى منطقة العامرية بالإسكندرية، ومصنع فى حلوان، ومصنع فى مدينة السادات، ويجرى فى الوقت الحاضر استكمال مصنع شركة البركة فى مدينة العاشر من رمضان.

وارتبط بإنشاء صناعة الحديد والصلب فى مصر قيام عدة صناعات أخرى، مثل صناعة المواسير الصلب، وصناعة المطروقات من السلاسل والجنائز، وصناعة الهياكل المعدنية، وصناعة عربات السكك الحديدية، وصناعة الصنادل النهرية، وصناعة السيارات، وصناعة الدراجات والموتوسيكلات.

صناعة تكرير الألمونيوم:

لما أنشأت مصر السد العالى على النيل، وأنشأت به محطة ضخمة لتوليد الكهرباء المائية قررت الاستفادة من هذه الطاقة الرخيصة بإنشاء مصنع لتكرير الألمونيوم. وتوطن هذا المصنع فى لمجع حمادى على طريق الشبكة الكهربائية الموحدة وخطوط الجهد الفائق القادمة من أسوان إلى القاهرة والوجه البحرى. وفى الوقت نفسه على مقربة من أسوان لضمان تغذيته بكمية الكهرباء اللازمة وتستهلك صناعة تكرير الألمونيوم كمية ضخمة من الكهرباء. فإنتاج طن من الألمنيوم النقى من

ويتأثر استهلاك الأسمنت بعدة عوامل: منها عدد السكان، والدخل الفردى والقومى واستهلاك حديد التسليح، وسعر بيع الأسمنت الذى تحدده الحكومة. ويمكن قياس أثر العوامل السابقة فى استهلاك الأسمنت. لكن هناك مجموعة أخرى من العوامل تؤثر فى استهلاك الأسمنت لكن لا يمكن قياس أثرها، مثل سياسة الحكومة والتحول من حالة الحرب إلى حالة السلم، وسياسة إصدار تراخيص المباني وغير ذلك من العوامل.

صناعة الطوب:

كانت صناعة الطوب الأحمر (الأحمر) والقرميد فى مصر تعتمد على الغرين الذى كان يصل وقت فيضان النيل كمادة خام أساسية. أما وقد انقطع وصول الطمى لرسوبه فى بحيرة السد فقد بدأت صناعة الطوب تعاني من نقص المادة الخام الأساسية ومن سعرها المرتفع. ولما ارتفعت أسعار الطوب الأحمر لجأ البعض إلى تجريف الأرض الزراعية للحصول على الطمى مع ما يترتب على ذلك من أضرار فادحة للاقتصاد القومى بإنقاص مساحة الأرض الزراعية، وتدهور خصوبة هذه الأراضي.

ولذلك أصدرت الحكومة قوانين تمنع بل تجرم مسألة تجريف الأرض الزراعية وأمرت بتصفية مصانع الطوب الأحمر، إلا أن هذه الظاهرة لم يتم القضاء عليها نهائيا بعد. وأوضحت الدراسات أنه كان يوجد بمصر ١٢٠٥ قمينة، ١٨٤ كوشة لصناعة الطوب الأحمر. وكانت هذه القمائن والكوش تمتد على طول البلاد، ويزداد تركزها حول المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، وبلغ ما كانت تنتجه نحو ٤٥٣٦ مليون طوبة سنويا.

وتحولت مصر بعد ذلك إلى صناعة الطوب من البدائل الأخرى مثل الطفلة والرمل

فى مصر، منها تحولُ الصناعة إلى الاعتماد على الطريقة الجافة فى إنتاج الأسمنت، وتوسيع مصانع الأسمنت القائمة بإضافة خطوط إليها.

كما أنشئت ٦ مصانع جديدة للأسمنت واحد فى القطامية، والآخر فى وادى حجل بالسيويس، ومصنع فى أسيوط، ومصنع فى العامرية بالإسكندرية وفى بنى سويف وفى المنيا (شكل ٣٨).

وتوطنت صناعة الأسمنت فى مصر بعاملين هما المادة الخام أولا والسوق ثانيا. فصناعة الأسمنت تعتمد على الحجر الجيري كمادة خام، والطفلة والرمل وبعض الزلط، وكلها خامات ثقيلة الوزن، ومنخفضة القيمة لا تتحمل تكلفة النقل لمسافات بعيدة، ولذلك تتوطن مصانع الأسمنت بجوارها ومن حسن الحظ أن هذا التوطن بالمادة الخام كان توطنا بالسوق. فهذه المصانع توطنت بجوار الأسواق الكبرى، التى تستهلك كميات كبيرة من الأسمنت وبخاصة القاهرة والإسكندرية وأسيوط فى الصعيد وفى السيويس.

وكانت مصر تكفى حاجتها من الأسمنت، ولكن لما حدثت حركة المضاربة على الأرض والعقارات بعد ١٩٧٥ لم يعد الإنتاج يكفى حاجة الاستهلاك. وأصبح الإنتاج الداخلى لا يغطى سوى ٣٦٪ فقط من حاجة الاستهلاك وتحولت مصر إلى مستورد كبير للأسمنت. وتناقصت كمية الأسمنت التى تستوردها مصر فى الوقت الحاضر لحدا ولكنها مازالت تستورده. ويوجد فى مصر فى الوقت الحاضر ١١ مصنعا للأسمنت، وبلغ إنتاجها فى عام ١٩٩٢ نحو ١٤ مليون طن. وأدى الانكماش الاقتصادى، الى ركود حركة الإنشاءات وبالتالي تناقص الطلب على الأسمنت لذلك قلت الكميات المستوردة منه.

والأحجار الجيرية وتتوافر للطفلة المقومات الفنية والاقتصادية لصناعة الطوب الطفلي . وتتوافر الطفلة في عدة مناطق بمصر ، وكل ما في الأمر أن تصنيع هذه المادة لا يجدى معه إلا اتباع الطرق العلمية الحديثة المتطورة . وتتوطن صناعة الطوب الطفلي بالمادة الخام في التين والمعادي والإسماعيلية والفيوم ومدينة السادات ، والسباعية وأسوان وفي وادي النطرون بجوار محاجر الطفلة أو على مقربة منها . ولا تعمل مصانع الطوب الطفلي سوى بثلاث طاقتها فقط . لعدم الإقبال على هذا النوع من الطوب .

ويُعدُّ الطوب الأسمنتي هو أفضل البدائل للطوب الأحمر حتى الوقت الحاضر . ويستخدم في صناعة الطوب الأسمنتي الحجر الجيري والرمل والأسمنت وبدأت مصانعه تنتشر في البلاد ولاسيما في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية . ويعيب الطوب الأسمنتي ارتفاع ثمنه مما يؤثر على تكلفة المباني ، ثم أنه ثقيل وبالتالي يلقي ضغطا كبيرا على أساسات المباني ويستهلك كمية كبيرة من الأسمنت . وهناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الطوب ويرجع هذا لعدم قدرة البدائل على مواجهة الطلب المتزايد على الطوب نظرا لعدم صلاحية جزء كبير من إنتاج الطوب الطفلي فضلا عن أن المصانع القائمة لا تعمل سوى بثلاث طاقتها التصميمية بالإضافة إلى أحجام المستهلكين عن شراء الطوب الطفلي .

أما الطوب الرملي فهو يعتمد في صناعته بشكل أساسي على الرمل والجير بنسب مختلفة ، ثم تضاف إليه الألوان لإكسابه اللون المطلوب . وهناك مصنع للطوب الرملي في قويسنا وآخر في مدينة نصر .

ولا يُعدُّ الطوب الرملي بديلا جيدا للطوب الأحمر نظرا لثقل الطوبة فتؤثر بذلك على

الأحمال والأساسات . كما أنه لا يصلح إلا للواجهات التي تحتاج إلى طلاء فقط وبالتالي لا تصلح للتشييد للمباني .

أما الحوائط سابقة التجهيز فلم تنتشر في مصر كثيرا ، وهي تحتاج لتقنية عالية . ويتم النقل والتركيب بالأوناش ، لذلك فهي تحتاج لعمالة فنية ماهرة متخصصة تخصصا فنيا عاليا . ويعيب هذه الحوائط أن تكلفتها مرتفعة نظرا لاستخدامها لكميات كبيرة من الأسمنت وحديد التسليح . زد على ذلك أنها لا تناسب ظروف المناخ في مصر ، فهي لا تُدْفئُ في الشتاء ولا تبرد في الصيف فضلا عن صعوبة تثبيت أي شيء فيها . كما أن لهذه الحوائط مشكلة أخرى وهي عدم القدرة على التشكيل في الأبعاد المختلفة لارتباطها الدائم بالأبعاد الثابتة التي يتم تجهيزها على أساسها مما يجبر مهندس التنفيذ على تنفيذها بأشكال مكررة دون تغيير . ويحد كل هذا من استخدامها كبديل للطوب الأحمر .

سياسة لتوطين الصناعة

لم تكن هناك سياسة حكومية للتوطين الصناعي في مصر عام ١٩٥٧ عندما أخذت الحكومة على عاتقها تصنيع البلاد ، وتأكد ذلك بعد عام ١٩٦٠ عندما بدأت حركة التصنيع الحكومي الموجه مركزيا تأخذ مجراها بقوة في الدولة .

فقد رأت الحكومة وقتذاك أنه من الضروري نشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصناعة والتصنيع على أوسع نطاق ممكن بدلا من تركيزها جغرافيا وقصرها على عدة أماكن محدودة . واتخذت هذه السياسة الحكومية من صناعتى الغزل والنسيج والمواد الغذائية وسيلة لتحقيق الانتشار الجغرافي المخطط للصناعة .

وتحاول الحكومة منذ أن تغيرت السياسة الاقتصادية للبلاد عام ١٩٧٣ أن تُؤثّر بطريق غير مباشر على توطين الصناعة، لكن ليست هناك سياسة حكومية محددة في هذا الخصوص. وتستعين الحكومة في الوقت الحاضر بثلاث وسائل هي: المدن الجديدة، والمناطق الحرة، والمناطق الصناعية للتأثير على التوطن الصناعي في الدولة. وحين الوقت كى تضع الحكومة المصرية سياسة واضحة المعالم ومتكاملة للتوزيع الجغرافي الإقليمي المتوازن للصناعة في البلاد.

ونشأت في مصر على مدى العقود السبعة الأخيرة عدة مراكز صناعية رئيسية هامة هي: السويس، القاهرة (المعصرة - طرة - حلوان - التبين)، المحلة الكبرى، كفر الدوار، البيضاء، الإسكندرية، منطقة شبرا الخيمة، طنطا، كفر الزيات، أبوزعبل، دمياط، قها، الجيزة، الحوامدية، نجع حمادي، إدفو، كوم أمبو وأسوان. ثم انتشرت الصناعة في مدن أخرى مثل شبين الكوم، كفر الشيخ، طلخا، بنها، أبو قرقاص، بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج ونشأت عدة مدن صحراوية صناعية في الفترة الأخيرة مثل: العاشر من رمضان، ٦ أكتوبر، والسادات.

كأحد ممرات طريق التجارة العالمى بين الشرق والغرب . فمنذ قديم الزمان اجتذبت تجارة الشرق ، وكانت أحد مراكزها المتوسطة الهامة . وكانت إحدى الحلقات الرئيسية فى طريقها ، فيتغير عبرها وسيلة النقل ، وقد استمرت أهميتها حتى قبيل الكشف الجغرافية وبعدها . وظلت مصر محتفظة بأهمية موقعها الجغرافى حتى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وبعدها فقدت أهميتها كممر لعبور التجارة العالمية . ولكن بعد شق قناة السويس عاد للموقع الجغرافى لمصر أهميته من جديد . وتعرضت أهمية الموقع الجغرافى للاهتزاز فى فترتين هما أكتوبر ١٩٥٦ - أبريل ١٩٥٧ بسبب حرب ١٩٥٦ وفى فترة يونيو ١٩٦٧ - يونيو ١٩٧٥ بسبب حرب ١٩٦٧ .

ثانيا : طبيعة السطح والتضاريس

يمكن القول أن طبيعة السطح فى مصر وتضاريسها تأخذ الاتجاه الطولى ، فهى تتكون من واد ضيق ودلتا كونها طمى النيل ولهذا تركز فيها العمران والأنشطة الاقتصادية المختلفة .

وبالتالى طرق النقل والمواصلات . وقد أقيم السد العالى جنوب أسوان ، مما ضمن للملاحة النهرية حرية الحركة طول العام فى كل مجرى النهر وبحيرة السد العالى ، وبعض الترع كالنوبارية والإسماعيلية والمحمودية والإبراهيمية . . إلخ .

وعلى الجانب الشرقى لمصر تمتد الصحراء الشرقية حيث تكثر فيها الأودية العرضية التى كانت روافد قديمة للنيل ، ولهذا كان من الميسر ربط الوادى بالبحر الأحمر عن طريق هذه الصحراء ، وتوجد شرق هذه الصحراء جبال البحر الأحمر ثم شريط ساحلى يسير فيه طريق بر مرصوف من الشمال إلى الجنوب .

النقل فى مصر

النقل هو العمود الفقرى للنشاط الاقتصادى والعمرانى . وتتمتع مصر بشبكات نقل متنوعة جيدة ، ويتأثر النقل فى مصر بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ، كالموقع الجغرافى والتضاريس والمناخ ، ونشاط الانسان .

العوامل الطبيعية المؤثرة فى النقل

أولا : الموقع الجغرافى

تتمتع مصر بموقع جغرافى ممتاز فى الشمال الشرقى من أفريقيا ، وتتصل اتصالا برياً سهلاً بآسيا واتصالا بحرياً بآسيا وأوروبا وآسيا وتقع على الطريق الجوى بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، بل تكاد تتحكم فى هذا الطريق ، منذ أن كان النقل بين العالمين الشرقى والغربى نقلاً برياً . وكذلك بعد أن أصبح للنقل البحرى أهميته وخطره ، وخصوصاً بعد شق قناة السويس

وقد تسبب موقع مصر الجغرافى الفريد طوال تاريخه مع بعض ذبذبات باستمرارها

الطريق أو الخط نفسه . وتجد هذه الظاهرة فى خط القاهرة السويس وبعض خطوط (مدقات) قوافل الجمال بالصحراء الغربية ، كما تقطع السيول فى صحراء مصر الشرقية ، وشبه جزيرة سيناء الطرق بل قد تقتلع بعض اجزائه ، وخاصة فى بطون الأودية .

٣- يتأثر النقل المائى فى مصر بالرياح وبخاصة النقل النهري فى النيل وبحيرة السد العالى حيث يستفاد صيفا بآثار الرياح التجارية الشمالية والتي تساعد حركة الملاحة المتجهة من الشمال الى الجنوب ، كما تتأثر الموانئ البحرية المصرية وبخاصة ميناء الإسكندرية بالأنواء المحلية والرياح الشديدة حيث يُقفلُ الميناء تماما فى بعض ايام شهرى يناير وفبراير .

كما تُؤثر بعض الظواهر الجوية فى مصر كالعواصف الرملية والترابية والضباب ، والتي تمنع الطيران من تحديد مكانه بالنسبة لممر النزول أو الإقلاع أثناء عملية الاقتراب النهائى Final Approach وكذلك تتأثر حركة الطيران فى مصر ببعض المطبات الهوائية نتيجة التغيرات المناخية فى ارتفاعات الطائرة صعودا وهبوطا ، والتي تسببها الحركة غير الانسيابية للهواء .

وعلى العكس من ذلك الصحراء الغربية والتي تكثر بها الواحات ، ويفصل الواحدة عن الأخرى مساحة من الصحراء ، مما يجعلها تحيا فى شبه عزلة . وبعض هذه المنخفضات تتصل بالوادي عن طريق فتحات وطرق برية وسكك حديدية كفتحة اللاهون بين الفيوم والوادي ، وكذلك الطريق البرى وخط السكة الحديد القديم بين أسيوط والوادي ، حيث منخفض الخارجة .

ويجرى ربط الصحراء الشرقية بالصحراء الغربية بخط حديدى من سفاجة إلى أبو طرطور . ويلحق بالصحراء الشرقية شبه جزيرة سيناء وترتبط بالدلتا عن طريق وادى الطميلات وقد استفيد منه دائما كطريق يصل الدلتا بشبه جزيرة سيناء ، كما حفرت فيه قناة (سيزوستريس) على عهد الفراعنة وقناة (تراجان) فى العصر الرومانى (وخليج أمير المؤمنين) فى العصر العربى ، وفى شماله ترعة الاسماعيليه . وفى سيناء تضطر الطرق التى تربط مصر بآسيا العربية أن تحاذى الساحل لظروف الجغرافية الطبيعية .

ثالثا: المناخ

١- تتأثر الحركة على طرق السيارات والسكة الحديدية والنقل النهري والبحري والجوى فى مصر بظاهرتى الضباب والعواصف الرملية والترابية ، فهناك فترات تقل فيها الرؤية ، وقد تصبح متعذرة تماما وهى عادة تبدأ من أول أكتوبر الى أواخر مارس .

٢- للأمطار الطارئة الفجائية والعواصف الترابية فى المناطق الصحراوية آثارها الواضحة على الطرق سواء المرصوفة أو غير المرصوفة وكذلك على بعض خطوط السكك الحديدية حيث تتعرض هذه الطرق والسكة الحديد للتخريب ، وتتمثل هذه الآثار فى اكتساح

طرق ووسائل النقل في مصر

أولاً: النقل البرى

يُعتبر النقل البرى بوسائله المختلفة: قطارات السكك الحديدية والسيارات العامة والخاصة وخطوط الأنابيب وأسلاك نقل الطاقة والتلفريك من أهم وسائل النقل المؤثرة فى حجم الحركة النقليّة فى مصر (ركاب وبضائع). وقد حظى مرفق النقل البرى فى مصر بعناية الحكومة ورعايتها بعد الثورة فى ١٩٥٢ برصف نحو ٢٠ ألف كيلومتر موزعة بين الوادى والدلتا والصحراوين الشرقية والغربية، وفى شبه جزيرة سيناء. كما أنشأت العديد من الكبارى العلوية على نهر النيل وترعه، لتسهيل حركة النقل كما فى إسنا وبنى سويف ودسوق وبلبيس والمنصورة وكوبرى ٦ أكتوبر بالقاهرة. وأنشأت العديد من الأنفاق تحت محطات السكك الحديدية أو الترع أو عند تقاطعات الطرق لتسهيل حركة المرور السريع والطوالى. وتوجت مصر هذه الأعمال بحفر أنفاق تحت القاهرة الكبرى لإنشاء وتسيير مترو الأنفاق للربط بين أحياء القاهرة، كما شرعت فى تطوير أساطيل النقل البرى والحديدى، وخطوط الأنابيب، وأسلاك نقل الطاقة، وحسّنت وضاعفت من حجمها لتسهيل وتحسين الأداء.

١- النقل بالسكك الحديدية

تُعتبر مصر من أولى دول العالم استخداما للسكك الحديدية، وتربط خطوط السكك الحديدية بين شمال الدلتا وجنوبها، وبين شرقها وغربها. وكانت ترتبط بشبه جزيرة سيناء عن طريق خط القنطرة - العريش. والأمل فى إعادة إنشاء هذا الخط الذى اقتلعتة إسرائيل أثناء احتلالها للمنطقة. كما ترتبط

الدلتا بشمال الصحراء الغربية عن طريق خط الإسكندرية - مرسى مطروح. وتسير خطوط السكك الحديدية فى الوجه القبلى من الشمال للجنوب، ويتفرع منها خط يربط الفيوم بها ويجرى استكمال خط أبو طرطور - سفاجة للربط بين الصحراوين الغربية والشرقية. وهناك خط يربط بين الواحة البحرية و حلوان لنقل الحديد الخام إلى مصنع الحديد والصلب بالتين.

وقد كان عدد عربات الركاب ١٦٠٧ عربات فى سنة ١٩٨٥، وعدد عربات البضاعة ١٧٢٦١ وعدد القاطرات البخارية ٢٧ وعدد جرارات الديزل ٦٧٤، وعدد الوحدات الكهربائية ٤٥. وبلغ عدد الركاب فى نفس السنة الذين استعملوا السكك الحديدية حوالى ٣٠٥ ملايين راكب. وبلغ وزن البضاعة والبريد حوالى ثمانية ملايين من الأطنان.

وفى سنة ١٩٩٥ ازدادت هذه الأعداد والأرقام و حتى وصلت إلى الضعف أحيانا فيما عدا اطوال الخطوط التى لم تزد إلا بإنشاء الخط الحديدى من سفاجة إلى قنا ثم إلى أبو طرطور فى الصحراء الغربية، والذى افتتح خطه الثانى قنا / أبو طرطور سنة ١٩٩٥، كما تم تشغيل واستحداث قطارات سريعة ومكيفة على خطوط القاهرة / الإسكندرية والقاهرة / الأقصر. واستخدام الحاسب الآلى فى حجز وبيع تذاكر السفر (شكل ٣٩).

مصر والخطوط الحديدية المكهربة

عرفت مصر هذا النوع من التشغيل المكهرب للخطوط الحديدية فى نهاية القرن التاسع عشر، فى كل من القاهرة والإسكندرية، فكان تشغيل ترام شبرا ثم ترام الإسكندرية، ثم مع بداية القرن العشرين تم تشغيل مترو حلوان / باب اللوق فمترو مصر الجديدة.

العمل تمثل جزءا كبيرا من التكلفة يمكن توفيره فى حالة استمرارية العمل .

٢- الطرق والنقل بالسيارات

الدول المتقدمة هى الدول التى تملك شبكة من الطرق الحديثة التى تساعد على نقل مواطنيها أو إنتاجها من مكان إلى آخر دون فاقد من الوقت أو ضياع الجهد . ولا أحد يتصور أن دولة بدون طرق مرصوفة وحديثة يمكن أن تسير فيها عجلة الإنتاج فالطرق هى سمة من سمات العصر الحديث يحتل الآن - فى مصر - النقل بالسيارات المكان الأول فى نقل البضائع ونقل الركاب أيضا ، ثم تأتى السكك الحديدية فى المركز الثانى حيث يتراوح نصيب السيارات من نقل البضائع فى مصر بصفة عامة بين ٨٠٪ و ٨٥٪ من حركة النقل العامة حيث وصلت حمولة النقل البرى على الطرق بالسيارات ١٥٣ مليون طن فى سنة ١٩٩٣ و ٢٨ مليون طن من نصيب السكك الحديدية . كما تشير الإحصائيات التى أعدها هيئة تخطيط مشروعات النقل فى مصر بالاشتراك مع بيوت الخبرة الأجنبية المتخصصة إلى أن ٧٥٪ من حركة الركاب تتم بالسيارات على الطرق على مستوى الجمهورية منها ٤٢٪ تتم بسيارات الأجرة (التاكسي) و ٣٧٪ بسيارات التوبيس ، والباقي وقدره ٢١٪ يتم بالسيارات الخاصة . وقد اهتمت مصر برصف الطرق ، وتطورت أطوال الطرق المرصوفة من ٤٣٠ كم سنة ١٩٣٦ إلى ٦٥٠٠ كم سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٥٠٠ كم سنة ١٩٩٥ ، أى انها زادت بمقدار ٤٥ مرة فى فترة ٦٠ عاما . وتربط شبكة الطرق المرصوفة بين كل عواصم المحافظات ومراكزها ، وتأخذ شكل شبكى فى الدلتا . وشكل طولى فى الوادى وفى الصحراوين الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء (انظر الشكل ٤٠) .

مترو الأنفاق والنقل داخل القاهرة

تتضمن شبكة خطوط مترو الأنفاق التى وافقت عليها وزارة النقل منذ عام ١٩٧٣ الخطوط الثلاثة الآتية :

١- الخط الأول ويمتد من حلوان - التحرير - رمسيس - المرج ، حيث يعبر منطقة وسط القاهرة وطوله ٤٢,٥ كيلو متر وقد تم افتتاحه فى أبريل ١٩٨٩ ليكون أول خط مترو أنفاق فى إفريقيا والشرق الأوسط ويقوم هذا الخط بنقل حوالى مليون راكب يوميا حيث تمثل حوالى سدس إجمالى رحلات النقل الجماعى فى القاهرة .

٢- الخط الثانى ويمتد من شبرا الخيمة - رمسيس - التحرير - بولاق الدكرور - الجيزة ، بطول ١٨ كم . ومن المتوقع إتمام المرحلة الاولى شبرا الخيمة - رمسيس فى أكتوبر ١٩٩٦ ثم استكمالها حتى التحرير فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧ . ويحقق هذا الخط خدمة نقل سريعة ومنظمة لحوالى ١,٦ مليون مواطن ، فى مناطق التجمعات السكنية والطلابية والمناطق الصناعية والتجارية .

٣- الخط الثالث ويمتد من إمبابة - الزمالك - العتبة - الدراسة - صلاح سالم بطول ٨,٥ كيلو متر . ومن المتوقع ان يخدم ما يزيد على نصف مليون راكب يوميا . وبذلك يكون مجموع ما يتوقع نقله بالخطوط الثلاثة لمترو الأنفاق ما يزيد على ثلاثة ملايين راكب يوميا ، تمثل حوالى ٤٠٪ من إجمالى ركاب النقل الجماعى (العام والخاص) فى القاهرة . ومن ذلك يتضح مدى أهمية وضرورة استمرارية تنفيذ مشروعات مترو الأنفاق سواء الخط الثانى حتى محطة سكة حديد الجيزة أو الإعداد لتنفيذ الخط الثالث ، ولا سيما أن استمرارية العمل لها مزايا عديدة : أهمها خفض التكلفة ، حيث إن استيراد ماكينات الحفر العملاقة وتركيبها وانزالها الى المنسوب المطلوب فى مواقع

منعاً للمنافسة بينها، كما وضعت تعريفة خاصة بذلك أيضاً.

أنواع الطرق المرصوفة في مصر:

أولاً: طرق الدرجة الأولى:

لا يقل عرض الطريق عن ٢١ م في الاتجاهين. ومن الطرق التي يمكن اعتبارها من الدرجة الأولى طرق: القاهرة/ الإسكندرية الزراعي، والقاهرة/ الإسماعيلية الصحراوي والقاهرة/ السويس الصحراوي، والقاهرة/ الفيوم الصحراوي والإسكندرية/ مرسى مطروح. ويشمل تجهيز هذا النوع من الطرق إقامة الجسور والأنفاق التحتية أو الكباري والجسور العلوية، وكل ما من شأنه أن يضمن انسياب الحركة بكل المرونة والسرعة من غير أن تختنق أو تتوقف تحت أي ظرف طارئ (شكل ٤٠).

ثانياً: طرق الدرجة الثانية:

لا يختلف هذا الطراز عن السابق، كثيراً. يقتصر الاختلاف على سُمك طبقات الرصف، وعرض الطريق، ولا يقل عرضه عن ١٤ م في الاتجاهين، وعادة ما تربط هذه الطرق ما بين المدن وبعضها البعض، وبخاصة عواصم المحافظات في الوجه البحري.

ولا يتسع الطريق إلا لتمرير سيارتين في الاتجاه الواحد من عرض الطريق، وقد يفتقد فيها الفاصل الأوسط الذي يفصل بين الحركة في الاتجاهين عند مداخل بعض المدن، وهذه الطرق لا تتجنب المرور في قلب المدن ومراكز العمران، بل لعلها تعتمد التداخل مع طرق المدن المارة بها. ويكون المطلوب بالضرورة أن يقيم هذا التداخل نمطاً من التكامل بين عملية النقل في المدن وعملية النقل على هذه الطرق. وقد تدعو الحاجة إلى تخصيص حارة على كل من جانبي الطريق لتمرير النقل البطيء، ومن

وتُشكّل شبكة الطرق المرصوفة في مصر محاور للحركة الرئيسية والاستراتيجية بالوادي والدلتا والصحاري المصرية.

وقد صُحِب تقدم إنشاء الطرق في مصر التوسع في استخدام السيارات في النقل. ففي سنة ١٩٣٥ كان عدد السيارات في مصر ٢٥٣٣٦ سيارة، ثم ارتفع هذا الرقم في سنة ١٩٥٥ إلى ٩٤٨٥٧ سيارة من بينها ٦١٦٤ لوري لنقل البضائع، وعدد ٥٥٩٧ سيارة أوتوبيس للركاب، والباقي سيارات خصوصية وأجرة (تاكسيات). وفي سنة ١٩٨٠ وصل عدد السيارات أو المركبات في مصر إلى حوالي ٧٥٠٠٠٠ سيارة، وفي القاهرة وحدها بلغ عدد المركبات بأنواعها ٦٠٤٥١٩ سيارة وفي الإسكندرية ٨٨١٠٢ سيارة، أما في بورسعيد فقد ارتفع عدد السيارات فيها من سنة ١٩٥٧ حيث كان ١٩٨٩ سيارة إلى حوالي ٨١٣٠ سيارة سنة ١٩٨٠. هذا وقد وصل عدد سيارات نقل البضائع في مصر سنة ١٩٨٠ إلى ٦٧ ألف سيارة بأنواعها المختلفة، وتملك شركات وزارة النقل منها وهي التي تعمل بالأجر حوالي ألفي سيارة فقط. وفي سنة ١٩٩٥ تضاعف عدد السيارات إلى حوالي ثلاث مرات وأكثر حيث بلغ مجموع أنواع السيارات بمصر حوالي ٢,٥ مليون سيارة يوجد منها في القاهرة وحدها حوالي مليون سيارة.

والسبب في هذه الزيادة المرتفعة والسرعة هو سياسة الانفتاح الاقتصادي لمصر، والإقبال الكبير على استخدام السيارة كوسيلة للنقل خلال السنوات الأخيرة. الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت هذه الوسيلة منافساً خطيراً للنقل بالسكك الحديدية في مصر، بل إنها فاقتها في نقل البضائع. وتوجد بمصر عدة شركات لنقل الركاب والبضائع بين الانحاء المختلفة من البلاد، وقد قُسمت خطوط نقل الركاب بالسيارات فيما بين الشركات المختصة

ثم تقوم هذه الطرق، بمهمة الروافد التي تصب في طرق الدرجة الأولى، ومن أمثلة هذا النوع في مصر طريق الصعيد الغربى في الجزء من الجيزة إلى العياط فقط، وكذلك الطريق من طنطا إلى المحلة الكبرى فالمنصورة فميناء دمياط. . وقد تكون الحركة على هذه الطرق كثيفة بالفعل، ولكنها تكون في نفس الوقت أقل سرعة ومرونة.

ثالثا: الطرق نصف المعبدة، أو طرق الدرجة الثالثة:

وهي طرق ذات سطوح خشنة ولو أنها متماسكة، وهي أقل تكلفة من النوعين السابقين، وتكفى هذه الطرق حينما تكون الحركة خفيفة نسبيا كما هو الحال في الطرق الثانوية أو الفرعية بين المدن والقرى، وترتبط بين المدن والقرى ويتراوح عرضها ما بين عشرة أمتار ونصف وستة أمتار. وهذا النوع من الطرق ذو اتجاه واحد، وقد لا يتجاوز الإنشاء حد فرش طبقة من أحجار مجروشة غير سميكة، ثم توضع فوقها طبقة رقيقة أخرى من مفتتات ناعمة وخشنة مخلوطة بالأسفلت أو الأسمنت، ولا يكاد يزيد سمك كل طبقة من هاتين الطبقتين عندئذ عن بضعة سنتيمترات محدودة.

وتتحمل هذه الطرق مسئولية تغذية حركة النقل على طرق الدرجة الثانية بصفة خاصة، وتكون عندئذ وكأنها روافد لها، وتعمل على هذه الطرق كل وسائل النقل السريع والنقل البطيء من غير تمييز لحساب التسويق ونقل الركاب.

وترتبط هذه الطرق ريف مصر بين عواصم المحافظات ومراكزها أو تصب في طرق الدرجة الأولى والثانية من أمثلتها طريق بنها/ منيا القمح/ الزقازيق/ أبو حماد أو طنطا تلا/ شبين أو بنها/ ميت غمر/ المنصورة أو الطريق من العياط/ بنى سويف/ المنيا. . إلخ.

رابعاً الطرق الممهدة غير المرصوفة: أو طرق الدرجة الرابعة:

وهي أسوأ أنواع الطرق إذ لم تبذل أية جهود لتثبيت سطحها. وفي مصر العديد من هذه الطرق تقدر بحوالى ٢٠ ألف كم توجد فيما بين القرى وبعضها البعض، كذلك بين القرى وبعض المدن في مصر، ويقل عرض الطريق عن ٦ م وقد يصل إلى ٣ م.

النقل بالأنابيب والأسلاك:

يُعتبر النقل باستخدام الأنابيب نوعاً من أنواع النقل السطحي، بينما النقل بطريقة الأسلاك - أحدث وسائل النقل عامة فهو من أنواع النقل المرتبطة بسطح الأرض وإن كانت ترتفع قليلاً عن السطح، أو بأسلاك هوائية أو أرضية أو كابلات بحرية. وعلى هذا الأساس تعتبر الواسيلتان (الأنابيب والأسلاك) من وسائل النقل البرى والمرتبطان أكثر بنقل الطاقة (الكهرباء) أو المواد الخام للطاقة (كالبترول والغاز الطبيعي). أما التلفريك أو ما يطلق عليه أحيانا النقل المعلق باستخدام الأسلاك المكهربة فساهم بشكل واضح في نقل المواد الخام من مناطق إنتاجها إلى مراكز إعدادها للتصدير أو للنقل بوسيلة أخرى، وقد تساهم أيضاً هذه الوسيلة في نقل الركاب والمسافرين في المناطق السياحية عند الأماكن شديدة التضرس. وقد تم التعرض للأنابيب وخطوط نقل الطاقة في موضع سابق.

التلفريك:

ما هو التلفريك؟ التلفريك عربّة صغيرة معلقة بحمالة تنزلق أو ترتفع على سلك غليظ مكهرب من الصلب يربط بين موقعين يقعان على ارتفاعين مختلفين مثل قمة جبل وسفحه، كما يستخدم التلفريك كوسيلة لنقل الركاب أو

ب. أهم الخطوط الملاحية البحرية الدولية في مصر

ترتبط مصر مع دول العالم الخارجى بخطوط ملاحية بحرية عبر البحرين المتوسط والأحمر وخليجى العقبة والسويس .

ج. طرق الملاحة والموانئ المصرية على امتداد السواحل الشمالية

تطل مصر على البحر المتوسط بين رفح والسلوم، ويبلغ طول هذا الساحل ٩٦٥ كم وتمتاز المنطقة - من البحر - المتاخمة لهذا الساحل بخلوها تقريبا من الجزر والشطوط والحواجز والشعاب المرجانية التى تشاهد أمام البحر الأحمر .

ويتدرج عمق البحر أمام الساحل الشمالى لمصر، ويكون تدرجه أسرع فى الجزء الواقع بين السلوم وخليج العرب فى الجزء الواقع إلى الشرق من خليج العرب (عند رأس الضبعة)، ويرجع ذلك إلى أن النيل كان يلقى بكميات كبيرة من الرواسب فى البحر أمام دلتاه، كما أن التيار الساحلى يحمل جزءاً من هذه الرواسب ويُلقي بها أمام الساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء، ولهذا نجد أن خط عمق مائة متر، يوجد على مسافة من الساحل تبلغ ١٤ كم عند مرسى مطروح، و٦٤ كم عند الإسكندرية و١٢٠ كم عند بورسعيد، ويتميز البحر المتوسط أمام ساحل مصر الشمالى بأن الفرق بين مستوى المد والجزر فيه لا يزيد فى أغلب الأحيان والأماكن على نصف متر، وأهم موانئ هذا الساحل .

المعادن أو المنتجات من أسفل إلى أعلى، ومن أعلى إلى أسفل ويقوم بجذب الحمالة الى أعلى أو أسفل حبل ملتف على ملف يديره محرك كهربائي .

ويستخدم التلفريك أساسا فى مصر فى خدمة الإنتاج المعدنى والصناعى فى منطقتى ساحل البحر الأحمر وحلوان، فعلى ساحل البحر الأحمر يستخدم التلفريك فى نقل خام الفوسفات من مناجمه فى الحمراوين الى الموانئ فى سفاجة والقصور، وكذلك يُستخدم التلفريك فى تفرغ حمولة المراكب والصنادل من حلوان إلى المراكب والصنادل فى نهر النيل، غير أن التلفريك لم يستخدم فى مصر بعد كوسيلة لنقل الركاب والسائحين إلا أنه يمكن الاستفادة به فى خدمة النشاط السياحى فى الأقصر وأسوان وجبال البحر الأحمر وسيناء، لو تم استخدامه فى المستقبل القريب .

ثانيا: النقل المائى

يمكن تناول طرق وخطوط النقل المائى فى مصر على النحو التالى:

أ. أهم خطوط النقل النهري

تتمثل الخطوط الملاحية النهرية فى مجرى النيل بالوجه القبلى وفرعى رشيد ودمياط والرياحات الأربعة التوفيقى والمنوفى والبحيرى والناصرى وترع المحمودية والإبراهيمية والإسماعيلية والنوبارية وبحيرتى السد والمنزلة (شكل ٢٦). وينتقل بالنهر وفروعه وترعه نحو ٦ ملايين راكب وسائح سنويا، وحوالى ٣ ملايين طن بضائع ومواد خام. ويبلغ حجم الأسطول النهري المصرى حوالى ٢٧ باخرة و٢٩٦ ذببية وعوامات مربوطة على شواطئ النيل و٤٧١٥ فلوكة صغيرة و٢٢٨ لنشا و١٧٤ للنزهة وحرس المسطحات المائية .

ميناء الإسكندرية :

تقع أمام الساحل فى منطقة الإسكندرية سلسلة من الحواجز الصخرية التى تغمرها مياه البحر بعمق يتراوح بين ٨, ١٢ م و ٣, ١٨ م، وتمتد هذه السلسلة فى خط مستقيم تقريبا، وترتفع منها بعض أجزائها، فتظهر فوق مستوى سطح البحر على شكل جزر مثل جزيرتى العجمى والأجرش، ويتعرج ساحل البحر خلف هذه السلسلة من الجزر والصخور مكونا خليجا يبلغ اتساعه بين طرفيه الشرقى (وتقع عليه طابية رأس - التين) والغربى (وتقع عليه طابية العباسية) حوالى خمسة أميال (٢٥, ٩ كم). وعلى الساحل الجنوبى الغربى لهذا الخليج تقع ضاحية الدخيلة، وتوجد أمامها مرسى للقوارب الصغيرة يحميه من ناحية البحر حاجز للأمواج وإلى الشرق من هذا المرسى بنحو ٥, ١ ميل (٧٧, ٢ كم) يوجد مرسى آخران للسفن (أمام ضاحية المكس) ويعرف المرسى الغربى منها (بالميناء الفرنساوى)، أما المرسى الشرقى فيشغل خليج باب العرب، ويقع على بعد نصف ميل تقريبا شمال شرق المرسى الغربى «الميناء الفرنساوى». ويستخدم هذين المرسين قوارب الصيد والسفن الصغيرة، بل إن استخدامهما يصعب أثناء الطقس الردىء.

أما ميناء الإسكندرية فيشغل الجانب الشرقى من هذا الخليج، ويؤدى إليه أربعة ممرات رئيسية للملاحة تتخلل سلسلة الجزر والصخور الممتدة أمام مدخل الخليج، وتشمل هذه الممرات من الغرب إلى الشرق أربعة ممرات هى ممر مريوط والممر الكبير وممر البوغاز وممر كردفت.

ويحمى ميناء الإسكندرية من الخارج حاجزان للأمواج هما : الحاجز الخارجى وحوالى ٥, ٣ كم وحاجز الكرنيتينة وطوله

٦١٢ م، ويترك هذان الحاجزان بينهما مدخلا اتساعه حوالى ٤٠٠ م، أما منسوبهما فيبلغ ثلاثة أمتار فوق أقل مستوى لمياه البحر.

وينقسم ميناء الإسكندرية إلى قسمين تفصلهما أرصفة الفحم وحاجز الأمواج الداخلى.

القسم الشرقى : منها يعرف باسم الميناء الداخلى وتصب فيه ترعة المحمودية، وتبلغ مساحته ٥, ٦٤ فدان ويصل أكبر عمق فيه إلى ٣٣ قدما (عشرة أمتار تقريبا) وهو يشمل حوض الترسانة، والحوض الأوسط، وحوض المحمودية، وذلك بالإضافة إلى الأحواض والأرصفة الخاصة بالسلاح البحرى وبقصر التين، وتوجد بهذا القسم من الميناء ٥٤ رصيفا بعضها يستخدم لرسو سفن الركاب، وبعضها الآخر يستخدم لتفريغ سفن البضائع أو لشحنها وبخاصة السفن الصغيرة.

أما القسم الثانى : من ميناء الإسكندرية فيُعرف بالميناء الخارجى، وتبلغ مساحته ٥, ١٣٩٨ فدان ويصل أكبر عمق فيه إلى ٥٠ قدما (٢, ١٥ م) ويشمل هذا القسم أحواض الفحم والبتروى وأرصفة التترات والأخشاب وأرصفة السفن الصغيرة الغاطس، وبعض المراسى الصغيرة فى منطقة «القبارى» لتفريغ الطوب والجير والأسمت والمواد الملتهبة، ثم الميناء الخاص بالسفن التى تنقل الحيوانات، كما يضم هذا القسم أيضا الحوض الجاف الجديد، وكذلك الأرصفة الخاصة بصوامع الغلال التى تقوم بين حوض البترول وأرصفة الأخشاب، ويبلغ عدد الأرصفة التى يشملها هذا القسم من ميناء الإسكندرية ٣٢ رصيفا.

وتقدر جملة أطوال جميع الأرصفة بميناء الإسكندرية بنحو ١٥ كم، وتمتد فوق معظمها الخطوط الحديدية التى يُقدَّر مجموع أطوالها بنحو ٧٢ كم، وتصل هذه الخطوط ميناء

بالتخطيط الابتدائي لهذا المشروع، وقد بدأت المرحلة الأولى من العمل سنة ١٩٨٠، وقد أدرجت مصلحة الموانئ والمناظر في خطتها الخمسية سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٤ مبلغ ٣٥٠ مليون جنيه لهذا المشروع. واستقبل ميناء دمياط الحديد السفن لأول مرة سنة ١٩٨٦ وخلال هذه الفترة تم إنشاء حاجز أمواج في اتجاه متعامد تقريبا بطول عشرة آلاف متر، والحاجز الشرقي بطول سبعة آلاف متر على أن يحصر بينهما بوجاز المدخل بعرض ٥٠٠ م، وتصل الأحواض بفرع دمياط عن طريق قناة ملاحية قليلة العمق للصنادل. وقد تضمنت الخطة العامة للموانئ أن حجم التجارة المتوقع في الميناء سوف يصل إلى حوالي ٦,٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠.

وقد أصبح ميناء دمياط الحديد حقيقة واقعة مرة أخرى، وتم افتتاح المرحلة الأولى منه لخدمة الملاحة البحرية في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٦.

ويقع الميناء على المسافة ١٠ كم غرب فرع دمياط، وعلى مسافة ٧٠ كم غرب ميناء بورسعيد.

ويوجد بالميناء ١٤ رصيفا بطاقة إجمالية ٥,٦ مليون طن سنويا، ويمكن للميناء استقبال سفن الحاويات والدحرجة والغلال بغاطس ٤٢ قدماً وسفن البضائع العامة حتى غاطس ٢٤ قدماً.

ومدخل الميناء مستقيم ويبلغ طوله ١١ كم بعرض ٣٠٠ م وبعمق ١٥ م، وتتوافر بالميناء أراض فضاء شاسعة تسمح بإقامة مخازن للمشروعات الاستثمارية، كما تتوافر مواقع إدارية لتسهيل عمل جميع المستثمرين والشركات. ويمنح الميناء تعريفة متميزة لبضائع الترانزيت والأخشاب والخدمات التخزينية، ويتصل الميناء بشبكة طرق جيدة تربطه بجميع أنحاء مصر، وخط سكك حديد إلى المنصورة وطنطا، بالإضافة إلى قناة ملاحية صناعية تربطه بنهر النيل بطول ٤,٥ كم وعرض ٩٠ م وعمق ٢٥

الإسكندرية بداخل البلاد، وذلك إلى جانب الطرق البرية وترعة المحمودية والنوبارية. وبذلك تكون مساحة ميناء الإسكندرية كلها - أعني بقسميها الشرقي والغربي ١٨٦٣ فداناً، منها ١٦٠٠ فداناً فقط تشغلها المساحة المائية، أما الباقي فتشغله الأرصفة والمنشآت الأخرى.

ويعتبر ميناء الإسكندرية أهم منافذ التجارة الخارجية حيث يعبر من خلاله ٩٠٪ من حجم التجارة الواردة والمصدرة لمصر. ولقد بلغ عدد البواخر القادمة والمغادرة للميناء لعمليات الشحن خلال عام ١٩٨٩ - ٩١١٥ باخرة مقابل ٧٢٩٠ باخرة في عام ١٩٧٩، كما وصل حجم البضائع المتداولة بالميناء عام ١٩٨٩ المفرغة والمشحونة حوالي ٢٨ مليون طن، مقابل ١٩,٥ مليون طن عام ١٩٧٩، وعلى الرغم من أن الطاقة النظرية للميناء هي ٢٨,٢ مليون طن.

هذا ويعتبر ميناء «أبي قير» الامتداد الطبيعي الشرقي للميناء الرئيسي وجاري العمل حالياً فيه لاستقبال سفن ذات حمولات ٢٠٠٠ طن لتخفيف العبء على ميناء الإسكندرية.

ميناء دمياط

يقع الميناء الحالي لدمياط على الضفة الشرقية لفرع دمياط. وليست له قيمة تذكر حيث إن استعماله أصبح مقصوراً على أعمال الصيد فقط. وهناك ميناء تجاري على بعد ثمانية كيلو مترات من الساحل غرب مصب فرع دمياط (عند رأس البر).

فمنذ أن ظهرت مشكلة التكديس بميناء الإسكندرية خلال عام ١٩٧٥ اتجه التفكير إلى تخفيف الضغط على ذلك الميناء. بإنشاء ميناء جديد على البحر المتوسط.

وقد تم اختيار ميناء دمياط الحديد كأفضل موقع لميناء بحري، وقامت وزارة التعمير

قدماً وقد حقق الميناء طفرات كبيرة فى جميع نواحي النشاط البحرى المرتبطة بالحركة فى الميناء على النحو التالى :

الحركة / السنة	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
حركة السفن (سفينة)	٣٠٠	٥٤٠	٨٦٠	٩٣٠
حركة الحاويات (ألف حاوية)	٨٧	٢٠٨	٣٢٤	٤٠٢
	٥١٠			

د. طرق الملاحة والموانئ المصرية على امتداد السواحل الشرقية

تُطل مصر على البحر الأحمر بساحل طويل يمتد مسافة تقرب من ١٩٣١ كم. ويمتاز هذا الساحل بعدة خصائص تميزه عن ساحل البحر المتوسط فى مصر، فهو صخرى فى جملته تمتد بجواره الشعاب المرجانية فى معظم أجزائه . كما تنتشر أمامه - فى كثير من جهاته - مجموعات متفرقة من الجزر يقع معظمها داخل خط عمق مائة متر، ويتكون بعضها من نفس الصخور التى تتكون منها جبال البحر الأحمر، بينما يتكون بعضها الآخر من الشعاب المرجانية التى نمت حتى ارتفعت على مستوى سطح البحر. ويخلو ساحل البحر الأحمر فى مصر تقريباً من البحيرات والمستنقعات بسبب عدم توافر العوامل والظروف التى تساعد على تكوّن مثل هذه الظواهر. وتتخلل هذه الشعاب المرجانية - فى بعض الأماكن - فتحات متسعة، وتوجد هذه الفتحات بوجه خاص أمام مصبات الاودية التى تنحدر نحو البحر. ولهذا قامت عند تلك المصبات وأمام هذه الفتحات معظم المراسى والمراكز العمرانية القديمة والحديثة على ساحل البحر الأحمر، حيث يمكن للسفن أن تصل إلى تلك المراسى أو المرافئ عن طريق هذه الفتحات. وأهم هذه الموانئ :-

ميناء السويس

لهذا الميناء حازان للأموال يقع بينهما مدخل الميناء الذى يبلغ اتساعه ٣٢٨ قدماً (حوالى مائة متر) وعمقه ٢٧ قدماً (٢٨ م). وفى شمال هذا الميناء وجنوب غرب مدينة السويس يقع الميناء الجديد، ويُعتبر هذا الميناء جزءاً من ميناء السويس ويحده من ناحية

ميناء بورسعيد

يُعتبر ميناء بورسعيد ميناءً تجارياً من الحجم المتوسط، وقد تضمن تقرير الخطة العامة للموانئ أن حجم التجارة فى الميناء بلغت ١,٣ مليون طن سنة ١٩٧٥، ثم وصلت الى ٤,٥ مليون طن سنة ١٩٨١ ومن المتوقع أن تصل إلى ٧,٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠.

وبعد عودة الملاحة فى قناة السويس وتحويل «بورسعيد» إلى منطقة حرة تزايدت بشكل ملحوظ حركة السفن والبضائع المتداولة بالميناء، حيث كانت السفن المغادرة والقادمة للميناء للشحن والتفريغ خلال عام ١٩٧٨ هى ٨٩٩ باخرة، وكمية البضائع المتداولة ٤,١ مليون طن، بينما بلغت فى عام ١٩٨٨ إلى ١١٩٠ باخرة (مع ملاحظة الحد من ورود السفن ذات الحمولات الصغيرة) ووصلت كمية البضائع المتداولة ٦,٣ مليون طن، ولمواجهة الزيادة المطردة فى حجم التجارة عن طريق الميناء، فقد تم تنفيذ مجموعة من الاستثمارات فى الميناء.

كما يوجد على ساحل البحر المتوسط عدد من الموانئ المحدودة وموانئ صيد الأسماك كالعريش ورشيد ومطروح والسلوم وسيدى برانى .

التجارة الخارجية إلى زيادة الواردات والصادرات التي تستقبلها موانئ السويس والادبية، عن طرق البحر الأحمر خلال السنوات التالية، لذلك فقد بدأت عمليات تأهيل وتطوير وتحديد الأرصفة والطرق والمباني وتطهير وإنشاء أرصفة الحجاج وتوفير المعدات البحرية اللازمة بالميناء، وكذلك إنشاء رصيف جديد بعرض ٢٥م وطول ٢٢٠م لاستقبال سفن بغاطس ٣٣ قدما لتصل قدرة الميناء إلى ١٣ مليون طن سنة ٢٠٠٠.

ميناء سفاجة

وهو ميناء مَحْمَى من الرياح الشمالية، ولكنه محمى أيضا من الرياح الجنوبية الشرقية التي تُسبب عادة اضطرابا في مياهه، وتحيط بهذا الميناء بعض الأخطار التي تعرضت لها الملاحة بسبب الشُّعاب والصخور «جزيرة سفاجة من الجنوب والغرب» وأيضا بسبب الحواجز والشُّعاب التي توجد في جنوب غرب مدخل الميناء نفسه، ثم الحاجزين اللذين يوجدان في طريق الملاحة على مسافة ٢، ٤ كم جنوب شرق مدخل الميناء أيضا ويبلغ عمق المياه عند هذين الحاجزين حوالى ثمانية أمتار.

ويوجد بميناء سفاجة سقالة يبلغ طولها ٥٢ قدما (٩، ١٥م) وعمق المياه بجوارها ٢٨ قدما (٥، ٨م) وتقع أمام مساكن سفاجة مباشرة وتصلها السكة الحديد التي تحمل منتجات مناجم الفوسفات، وإلى الجنوب من هذه السقالة يوجد رصيف للسفن الصغيرة، أما السفن الكبيرة فتستطيع الرسو في داخل الميناء حيث يتراوح العمق بين ٢٤م و٢٥م، وكذلك تستطيع الرسو في جنوب غرب جزيرة سفاجة في أعماق تتراوح بين ١٨ و ٣٠ م. وتؤم هذا الميناء السفن التي تشحن الفوسفات آليا بواسطة جهاز هوائى (تلفريك) وقد ارتفعت كمية

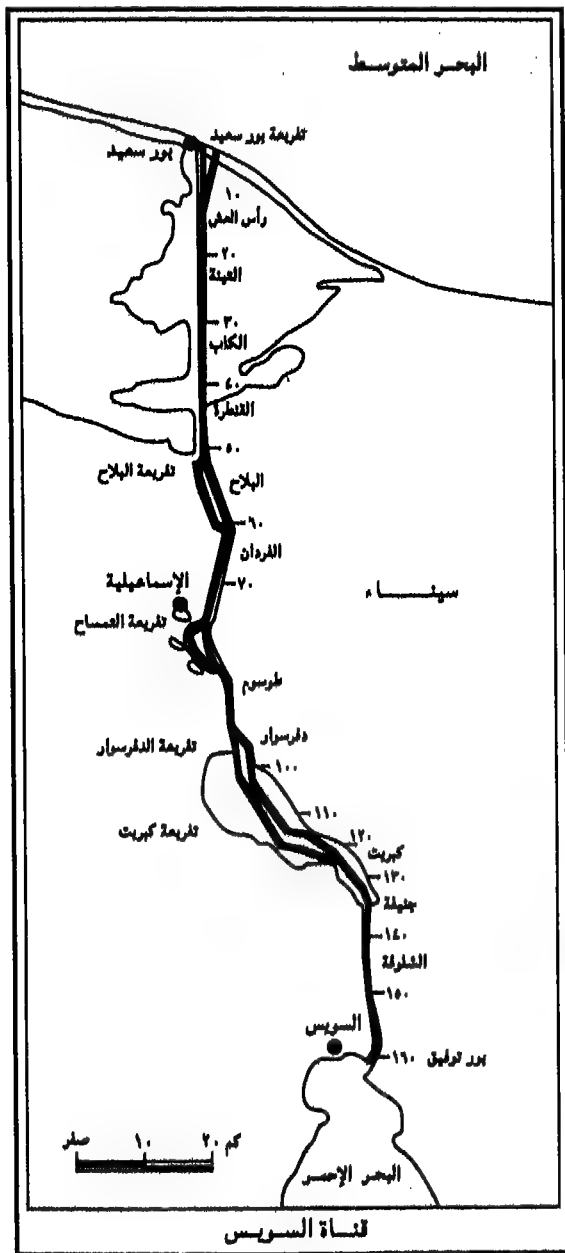
الجنوب حاجز أمواج يمتد من الشرق إلى الغرب طوله ٣٣٣٥ قدما (حوالى ١٧٠١م) ومن ناحية الغرب حاجز أمواج يمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى، ويتألف من ثلاثة أجزاء طولها ٢٢٤٧ قدما و٣١٤٢ قدما و ١٤٩٠ قدما، وبين هذين الحاجزين يقع مدخل الميناء ويبلغ اتساعه ١٤٦٠ قدما، وعمقه ٣٠ قدما وقت انخفاض البحر.

وتُقدر المساحة المائية للميناء الجديد بنحو ١٢٩ فداناً، وهى تحتوى على حوض لناقلات البترول وسقالة للسفن التى تنقل الحيوانات، وتوجد بهذا الحوض أربع سقالات مبنية بالمسح في جهاته الشمالية والشرقية والغربية وذلك لرسو سفن البترول.

وعلى الضفة الغربية لخليج السويس أيضا، وعلى مسافة ١١ كم جنوب غربى السويس، يقع ميناء الأدبية وهو ميناء هادئ محمى يتصل بمدينة السويس بطريق بحرى، ويتراوح عمقه بين ٨م و١٤م، ويشتمل ميناء الادبية على رصيف يتألف من ثلاثة أجزاء طول كل منها ١٥٢م وعمق المياه بجوار اثنين منها يبلغ حوالى ثمانية أمتار أما بجوار الجزء الثالث فيبلغ ٢,٥ م.

وفى الفترة الأخيرة ارتفعت حركة تشغيل موانئ السويس والأدبية، حيث وصلت فى سنة ١٩٨٩ السفن القادمة والمغادرة عن طريقهما ٩٦٩ باخرة، مقابل ٧٠٠ باخرة سنة ١٩٧٨، كما يشتمل ميناء السويس بصفة خاصة المنطقة الواقعة داخل الخط المستقيم الواصل بين رأسى الأدبية وفنار الميناء الجديد، بل ويدخل ضمنها أيضا المنطقة الواقعة أمام مدخل القناة التى ترسو فيها عادة السفن المزمعة على دخول قناة السويس. كما بلغت كمية البضائع المتداولة حوالى سبعة ملايين طن سنة ١٩٨٩ بما فيها البترول، مقابل ٩,٦ طن سنة ١٩٧٩. وتشير تقارير وإحصائيات

البحرين لم تقف عن هذا الحد، فقد ظلت موضعاً لبحث الكثير من المهندسين ورجال الأعمال، حيث قدم «فردينان دى ليسبس» باسم جمعية دراسات قناة السويس مشروع «السعيد باشا» عن الفوائد التي ستعود على مصر من حفر القناة فوافق «سعيد» على المشروع ومنحه امتياز الحفر ووافق على إنشاء الشركة العالمية لقناة السويس في نوفمبر سنة ١٩٥٤. وبدأ الحفر في ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ وأفتتحت للملاحة العالمية في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩م (شكل ٤١).



شكل (٤١)

البضائع المتداولة عن طريق ميناء سفاجة سنة ١٩٨٩ إلى ٢٢ مليون طن مقابل ١,١ مليون طن سنة ١٩٧٩، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦ ملايين طن سنة ٢٠٠٠.

وقد تم رصد ٢ مليون جنيه لتحويل ميناء سفاجة إلى ميناء عالمي، وإعداده لنقل الحجاج والركاب من الصعيد لجهة الموانئ العربية الأخرى اعتباراً من سنة ١٩٨١. ومن المعروف أن الميناء الحالي يُستخدم في تصدير خامات مجمع الألمنيوم «بنجع حمادي» وخام الفوسفات المركز، ومعدات تصنيع البترول، كما يصل عن طريق سفاجة أكثر من مليون طن من القمح المستورد.

هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية والسياحية التي تنتظر هذا الميناء وساحل البحر الأحمر والذي يتميز على كل شواطئ العالم بأنه صالح للسياحة صيفاً وشتاءً، فضلاً عن أنه منطقة جذب سياحي فإن هذا الشاطئ يمتاز بوفرة الأحياء المائية وغابات الشعاب المرجانية بالإضافة إلى ميناء السويس وسفاجه فيوجد العديد من الموانئ البترولية والمراسي على سواحل البحر الأحمر مثل سدر ومطارمة وملعب وأبو زيمة وبلاعيم ورأس غارب. كما توجد بعض موانئ للصيد كالغردقة والطور بالإضافة إلى بعض الموانئ الحديثة على خليج العقبة كميناءى نويبع وشرم الشيخ.

قناة السويس

يرجع التفكير في ربط البحرين المتوسط والأحمر إلى عهد قديم حيث فكر سيزوستريس سنة ١٩٨٠ ق. م وتبعه نخاو سنة ٦٥٧ ق. م ثم دارا الفارسي في القرن السادس قبل الميلاد ومن بعده بطليموس الثاني سنة ٢٨٥ ق. م ثم تراجان سنة ٩٨ م وعمرو بن العاص سنة ٦٣٩ م. غير أن مشروع ربط

الطيران التجارى رفعت حكومة الثورة رأس مال شركة مصر للطيران سنة ١٩٤٥ من ٣٠٠ ألف جنيه مصرى إلى مليون جنيه مصرى سنة ١٩٥٣ .

وعقب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، بدأت الشركة فى نموها وازدهارها تمثيلا مع مرحلة الانطلاق الثورى ، فاتسع نشاطها وارتفع رأس مالها فى سنة ١٩٥٧ ليصبح ١,٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، حتى توفر للشركة ما تحتاج إليه من طائرات حديثة ومعدات وورش للصيانة ومراكز التدريب وغيرها . وقد امتدت خطوطها إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا ، وأدخلت الطائرات الحديثة النفائة ذات المحركات الأربعة «الكوميت» سنة ١٩٥٩ ثم «البوينج ٧٠٧» سنة ١٩٧٠ و«الايرباص» سنة ١٩٧٧ و«البوينج ٧٤٧» العملاقة سنة ١٩٨٥ ، حتى أصبحت مصر للطيران من أكبر شركات الطيران فى العالم إذ تمتلك حوالى ٣٠ طائرة وتصل خطوطها إلى حوالى ٥٠ مدينة فى ٣٠ دولة فى خمس قارات . وتنقل مصر للطيران أكثر من مليونى راكب سنوياً على خطوطها الداخلية والخارجية .

وفى السنوات الأخيرة تأسست شركات طيران خاصة مصرية مثل (إيرسياء) و (وادي النيل) وصارت القاهرة محطة رئيسية للنقل الجوى بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ذهاباً وإياباً .

التوزيع الجغرافى للمطارات المصرية:

تتوزع المطارات فى مصر على شكل محاورين ، الأول طولى (شمال - جنوبى) يمتد على طول وادي النيل محصوراً بين خطى ٣٠ ، ٣١ شرقاً مشتملاً على مطارات القاهرة وإمبابة والمنيا وأسيوط والأقصر وأسوان وأبو سمبل ، أما المحور الثانى فهو أفقى (شرقى - غربى) يمتد على طول الساحل الشمالى مشتملاً على

ويجرى تحسين قناة السويس باستمرار تعميقاً وتوسيعاً خدمة للملاحة الدولية وكان آخر هذه التحسينات فى سنة ١٩٩٣ حيث سُمح بتوسيع القناة عند القاع إلى ١٦٠ م مع زيادة العمق إلى ١٩ م وازدواج المرور فى معظم الخط الملاحي للقناة ، حيث يسمح بمرور الناقلات حتى ٢٢٠ ألف طن بكامل حمولتها وأكثر من ذلك وهى فارغة .

هذا إلى جانب تزويد القناة بأحدث المعدات والأجهزة المساعدة للملاحة من اتصال لاسلكى ومراقبة بالرادار وتشغيل العقول الإلكترونية والحاسب الآلى لتحديد ظروف كل سفينة عابرة .

هذا إلى جانب تزويد المرفق بمقطورة إنقاذ بحرية حديثة تستخدم فى مقاومة الحرائق مع تعزيز أسطول الكراكات فى الهيئة لصيانة القناة ، هذا وكان التوسيع السابق الذكر فى الجانب الشرقى للقناة أى من جهة شبه جزيرة سيناء ، مما أدى إلى اختصار زمن مرور السفينة إلى ١٢ ساعة فقط . وفى السنوات الخمس الأخيرة من سنة ١٩٩٠ قُدِّرَ متوسط السفن العابرة بـ ٥٥ ألف سفينة بمتوسط حمولة ٥٠٠ مليون طن وتراوح دخل القناة بين مليار ومليار ونصف المليار دولار سنوياً .

ثالثاً: الطيران والنقل الجوى فى مصر

فقد شأهت مصر أول طائرة تحط عليها الرحال فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ فى شمال شرق القاهرة (هليوبوليس) ، وتُعتبر هذه الطائرة بمثابة الفاتحة لعصر الطيران فى مصر .

هذا وقد اهتمت حكومة الثورة من بداية الأمر بتقوية ميادين الطيران التجارية والمدنية كالمطارات ومعدات وأجهزة اللاسلكى والرادار ومستلزمات الطيران ، ومن ناحية

١١ مليوناً من الركاب مقابل نحو ٩,٥ مليون
راكب في عام ١٩٩٤ .

مطارات العريش وبورسعيد والإسكندرية
ومرسى مطروح، وتنحصر هذه المطارات فيما
بين دائرتي عرض ٢٨ و ٣٢ درجة شمالاً،
وتطل جميعها على البحر المتوسط بالإضافة
إلى مطارات شبه جزيرة سيناء والغردقة على
ساحل البحر الأحمر والوادي الجديد .

ويخدم مطار القاهرة الحركة الدولية والمحلية
معاً، ويعتبر المطار الدولي الوحيد بالبلاد، في
حين أن باقى المطارات هي مطارات محلية
تستخدم لغرض النقل الداخلي، باستثناء مطار
الأقصر الذى يعد مطارا محليا واحتياطيا في
نفس الوقت لمطار القاهرة الدولي، وأحياناً
يستخدم مطار الغردقة ومطار شرم الشيخ
للرحلات الدولية الخاصة والعارضة .

وقد بلغت حركة الطائرات في مطار القاهرة
حوالى ٧٥ ألف طائرة منها حوالى ١٥ ألف
طائرة خدمت حركة المطارات الداخلية
المصرية . وبلغ عدد الركاب المستخدمين المطار
فى سنة (١٩٧٥) ١٧١٢٨٠١ راكبا منهم
١٥١٧٣٥٨ من الحركة الدولية، ١٩٥٤٤٣ من
الحركة الداخلية . بعد أن كان عددهم فى سنة
(١٩٦٥) ١١٠٧٢٩٧ ازدادوا فى سنة
(١٩٩٥) إلى حوالى ٥,٥ مليون راكب .
وهذا يعنى أن الزيادة فى أعداد الركاب كانت
بمعدل أكبر من الزيادة فى أعداد الطائرات .
والسبب فى ذلك ازدياد حجم وسعة
الطائرات، فبعد أن كانت أكبر طائرة تهبط فى
مطار القاهرة سنة ١٩٦٥ لا تزيد حمولتها على
١٥٠ راكبا أصبح فى سنة ١٩٧٥ تهبط
الطائرات سعة الواحدة ٣٥٠ راكبا، وصلت
فى سنة ١٩٩٥ إلى حوالى ٥٠٠ راكب .

ومن الملاحظ زيادة الحركة فى المطارات
المصرية خاصة فى المطارات التى تخدم المناطق
السياحية كالأقصر والغردقة وشرم الشيخ .
ويُقَدَّر إجمالى عدد الركاب الذين استقبلتهم
المطارات المصرية عام ١٩٩٥ بما لا يزيد على

- عبد العزيز عبد اللطيف يوسف ، الخصائص المناخية لعنصر الحرارة في مصر خلال القرن العشرين ، دراسة في الجغرافية المناخية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الجغرافية كلية الآداب ، جامعة عين شمس (١٩٨٢).

- عبد اللطيف مسعود مهنا ، الأمطار في شبه جزيرة سيناء ، مؤتمر تعمير سيناء ، القاهرة (١٩٧٥).

- فتحي عبد العزيز أبو راضى ، الجغرافية المناخية للدلتا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية (١٩٧٢).

- كامل حنا سليمان ، مناخ جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، القاهرة (١٩٧٨).

- محمد محمود الصياد ، مناخ غرب الدلتا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الجزء الثانى ، المجلد الخامس عشر ، ديسمبر (١٩٥٣).

- محمود حامد محمد ، الظواهر الجوية فى القطر المصرى ، القاهرة (١٩٧٣).

- نعمان شحادة ، فصلية الأمطار في الحوض الشرقى للبحر المتوسط وآسيا العربية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، العدد ٨٩ مايو (١٩٨٦).

- سري فؤاد زغلول ، الانواع المناخية فى دول حوض النيل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٧٧).

- El Fandy, M.Y. Barsnetis Lows of Cyprus. Quart, J. R. Met. Soc. London (1964).

المراجع والمصادر

- السيد السيد الحسينى ، جيومورفولوجية شبه جزيرة سيناء : التخطيط الهيكلى لشبه جزيرة سيناء . الجزء الأول : الدراسات الطبيعية ص ٩٣-١١٨ ، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى - جامعة القاهرة (١٩٨٢).

- السيد السيد الحسينى ، العالم الجيومورفولوجية للصحراء الغربية : موسوعة الصحراء الغربية ، الجزء الأول ص ١٥١-١٩٩ ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (١٩٨٩).

- السيد السيد الحسينى ، نهر النيل فى مصر - منحنياته وجزره ، دراسة جيومورفولوجية ، مركز النشر لجامعة القاهرة (١٩٩٢).

- جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الأول ، عالم الكتب ، القاهرة ، (١٩٨٠).

- رشدى سعيد ، نهر النيل - نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل ، دار الهلال القاهرة (١٩٩٢).

- محمد صفى الدين ، مورفولوجية الأراضى المصرية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة (١٩٧٧).

- محمد عوض محمد ، نهر النيل ، دار النهضة المصرية ، القاهرة (١٩٦٢).

- Ball, J. Contributions to the Geography of Egypt, Survey Dept., Cairo (1939).

- Hurst, H.E. The Nile : A general account of the River and the utilization of its waters. Constable, London (1962).

- Said, R. Geology of Egypt. Elsevier, Amsterdam (1962).

- محمد صبحي عبد الحكيم ، البعد الإقليمي للمشكلة السكانية فى مصر ، دراسات سكانية ، القاهرة ، يونيو (١٩٧٤).

- محمد صبحي عبد الحكيم ، الموقف السكاني فى مصر ، دراسات سكانية ، القاهرة ، ديسمبر (١٩٧٤).

- محمد صبحي عبد الحكيم ، الهجرة الداخلية فى مصر ، دراسات سكانية القاهرة ، فبراير (١٩٧٥).

- محمد صبحي عبد الحكيم ، نحو استراتيجية لإعادة توزيع السكان مصر ، دراسات سكانية ، القاهرة ، أكتوبر (١٩٧٦).

- محمد صبحي عبد الحكيم «محرر» ، انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية ، القاهرة (١٩٩٤).

- وداد مرقس ، سكان مصر ، دراسة تحليلية فى تعداد ١٩٨٦ ، القاهرة (١٩٨٨).

- وسيم عبد الحميد ، مشكلة السكان فى مصر ، القاهرة ، (١٩٩٤).

- أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة (١٩٩٠).

- أحمد على إسماعيل ، البيئة المصرية ، دار الثقافة ، القاهرة ، (١٩٩٥).

- اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ، التخطيط الابتدائي العام لإقليم القاهرة الكبرى ، مارس ١٩٧٠ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة (١٩٧١).

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، القاهرة (إصدارات متعددة).

- El Fandy, M.Y. *The Egyptian of the Sudan Monsoon Low on the Development of Thundry conditions in Egypt, Palestine, and Syria*, Quart, J, R, Met, Soc London (1948).

- Ministry of Civil Aviation, Meteorologic Authority Cairo, *Climatological normals for the Arab Republic of Egypt* (1975).

- Sutton, L.J. *Barometric Depression of the Khamsin type*, Govt. Press. Cairo. (1932).

- Sutton, L.J. *Rainfall in Egypt.*, Physical Dept paper p. 53, Govt. Press, Cairo, (1947).

- أحمد على إسماعيل ، دراسات فى سكان مصر ، القاهرة (١٩٨٠).

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، (سنوات مختلفة).

- جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثانى ، القاهرة (١٩٨١).

- صلاح الدين نامق ، مشكلة السكان فى مصر ، مقوماتها وتحدياتها الاقتصادية ، القاهرة (١٩٧٢).

- عبد الرحيم عمران «محرر» ، مصر: مشكلاتها السكانية وتطلعاتها ، القاهرة (١٩٧٧).

- على الجريتل ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة (١٩٦٢).

- محمد صبحي عبد الحكيم ، سكان مصر ، دراسة ديموجرافية ، محمد صفى الدين وآخرين ، دراسات فى جغرافية مصر - القاهرة (١٩٥٧).

- محمد صبحي عبد الحكيم ، سكان مصر خلال القرن التاسع عشر ، دراسات سكانية القاهرة ، أبريل (١٩٧٤).

- د. جمال حمدان، شخصية مصر، ٤ أجزاء، عالم الكتب، القاهرة (١٩٨٥).

- د. جمال حمدان، من خريطة مصر الزراعية، دار الشروق، القاهرة (١٩٩١).

- روبرت مابرو، «ترجمة»، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (١٩٧٥).

- د. صليب بطرس «ترجمة»، التصنيع في مصر ١٩٣٩/١٩٧٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (١٩٧٩).

- د. طه عبد الجواد صقر، انتاج الدواجن في مصر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه - قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة عين شمس (١٩٩٥).

- د. عبد الفتاح صديق عبد اللاه، منطقة شمال سيناء، دراسة في الجغرافيا الزراعية. رسالة دكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة عين شمس (١٩٩٥).

- د. فؤاد محمد الصقار، الثروة المعدنية في الاقليم المصري، النهضة العربية، القاهرة (١٩٦٦).

- د. محمد محمود ابراهيم الديب، تصنيع مصر ١٩٥٢-١٩٧٢، الأنجلو المصرية، القاهرة (١٩٨٠).

- د. محمد محمود ابراهيم الديب، الطاقة في مصر، الأنجلو المصرية، القاهرة (١٩٩٤).

- د. محمد مرسى الحريري، جغرافية نحل العسل ومنتجاته في مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (١٩٨٥).

- د. نصر السيد نصر، جغرافية مصر الزراعية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة (١٩٨٩).

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٩٣ القاهرة، يونية (١٩٩٤).

- محمد صبحى عبد الحكيم، الاسكندرية، مكتبة مصر، القاهرة (١٩٥٨).

- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق، المدن الجديدة، علامات مضيئة على خريطة مصر، مطابع الاهرام، القاهرة (١٩٨٩).

- ياسر محمد عياد، استشعار النمو الحضري لمدينة الإسكندرية عن بعد، تقييم بيئي، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات العليا والبحوث بجامعة الإسكندرية، منشورة في اللجنة الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوى (ماب)، (اليونسكو)، العددان ٣، ٤ من العام العاشر، القاهرة (١٩٩٣).

- Abdel Hady, M.A et al., *Landsat Digital Data Processing for Estimation of Agricultural Land in Egypt*, Academy of Scientific Research and Technology, Remote Sensing Center, Cairo, 1983

- Thibault, C. and Radwan, R.A., *Analysis of the Greater Cairo Urban Development By Satellite*, August 1990, IAURLF G.O.P.P, Ministry of Development, New Communities; Housing and Utilities, Cairo, 1990.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. إحصاء الانتاج الصناعى السنوي، قطاع عام، وقطاع خاص، ١٩٩٠/١٩٩١. مجلدان. القاهرة فبراير (١٩٩٥).

- المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للانتاج، قطاع الإنتاج الحيوانى والسمكى فى ظل التحرر الاقتصادى، التقرير الاقتصادى، الدورة ٢٠ - القاهرة (١٩٩٢).

- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، نشرة الاقتصاد الزراعى ١٩٩٠-١٩٩١، القاهرة.
- تحرير د. يوسف أبو الحجاج، د. نصر السيد نصر، د. محمد السيد غلاب، ود. محمد صبحى عبد الحكيم، جغرافية مصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (١٩٩٤).
- أحمد أبو إسماعيل، صناعة النقل، القاهرة سنة (١٩٦٧).
- السيد المغربى، قصة الطيران بين الأمس واليوم، القاهرة سنة (١٩٦١).
- حسن سيد حسن، جغرافية النقل الجوى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، ببنات عين شمس (١٩٧٨).
- جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثانى، القاهرة (١٩٨٤).
- ساطع محلى، النقل والمواصلات، دمشق (١٩٨٤).
- سعد الدين عشناوى، تنظيم صناعة النقل في مصر، القاهرة (١٩٦٨).
- سعيد عبده، جغرافية نقل الطاقة فى مصر، القاهرة (١٩٨٧).
- سليمان داود، المواصلات البحرية فى الوطن العربى، بيروت (١٩٨٩).
- صلاح الدين على الشامى، جغرافية النقل والمواصلات، القاهرة (١٩٦٠).
- عبد الهادي قنديل، بدر الدين واليقين، مجلة البترول، العدد الأول، القاهرة (١٩٩٢).
- علي حسين مؤنس، عقد النقل، القاهرة (١٩٦٥).
- فاروق كامل عز الدين، ميناء القاهرة الجوى، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة القاهرة (١٩٧٠).
- فاروق كامل عز الدين، جغرافية النقل فى ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة القاهرة (١٩٧٦).
- فاروق كامل عز الدين، النقل... أسس وتطبيقات، مكتبة الأنجلو، القاهرة (١٩٩٥).
- فهمي هلالى أبو العطا، النقل المائى فى مصر وبعض مشكلاته الرئيسية، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الإسكندرية (١٩٦٤).
- محمد حافظ، قناة السويس تاريخها وإدارتها ومشروعات تحسينها، القاهرة (١٩٥٦).
- محمد خميس الزوكة، جغرافية النقل، الإسكندرية (١٩٨٥).
- محمد رياض، جغرافية النقل، بيروت (١٩٧٥).
- محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وظهور محمد على، دار المعارف، القاهرة.
- محمد محمود الصياد، النقل فى البلاد العربية، القاهرة (١٩٥٦).
- محمد مرسى الحريرى، جغرافية النقل بالسكك الحديدية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة الإسكندرية (١٩٧٩).
- مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، القاهرة (١٩٥٤).
- Couper, A.O. *The Geography of Seas transport*. London (1942).
- De martinne, E. *Geographie Aerienne*. Paris (1958).
- Walker, I. *Road and rail*. London (1966).

شارك فى كتابة وإعداد هذا المجلد نخبة متميزة من كبار المتخصصين فى مصر
هم: بترتيب الفصول على النحو التالى:

سطح مصر

أ. د. السيد السيد الحسنى
أستاذ الجغرافيا الطبيعية
ووكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

العمران فى مصر

أ. د. أحمد على إسماعيل
أستاذ الجغرافيا البشرية
بكلية الآداب - جامعة القاهرة

مناخ مصر

أ. د. يوسف عبد المجيد فايد
أستاذ الجغرافيا الطبيعية
بكلية الآداب - جامعة القاهرة

الزراعة والمعادن والطاقة والصناعة

أ. د. محمد محمود إبراهيم
الديب أستاذ الجغرافيا الاقتصادية
بكلية الآداب - جامعة عين شمس

سكان مصر

أ. د. محمد صبحي عبد الحكيم
أستاذ الجغرافيا البشرية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

النقل

أ. د. فاروق كامل عز الدين
أستاذ جغرافية النقل
ووكيل كلية الآداب بجامعة الزقازيق

كما شارك فى إعداد الأشكال (الرسوم البيانية والخرائط)

السادة: محمد فوزى عطا ومحمد فتحى محمد وتامر عمرو.

الصفحة	الموضوع	الشكل
٩	خريطة سطح مصر	١
١١	خريطة مصر الجيولوجية	٢
١٣	كروكى لقطاع وادى النيل فى مصر العليا	٣
١٥	الخريطة الجيومورفولوجية لمصر	٤
١٧	وادى النيل ودلتاه فى مصر	٥
١٩	قطاع من مجرى النيل قرب ملوى	٦
٢٠	تطور الجزر النهرية فى منطقة اسيوط	٧
٣٠	صحراء مصر الشرقية وشبه جزيرة سيناء	٨
٣٤	متوسط توزيعات الضغط الجوى فى مصر	٩
٣٦	متوسط درجات الحرارة فى مصر	١٠
٣٩	المتوسط السنوى لكمية الأمطار	١١
٤٠	متوسط كمية المطر الشهري فى مصر (سبتمبر - فبراير)	١٢
٤١	متوسط كمية المطر الشهري فى مصر (مارس - مايو) والحرارة والمطر فى القاهرة والإسكندرية	١٣
٤٥	الأقاليم المناخية فى مصر	١٤
٥٠	متوسط معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى مصر لكل خمس سنوات (١٩٢٢-١٩٩٤)	١٥
٥٢	كثافة السكان فى المحافظات المصرية (١٩٩٤)	١٦
٥٤	صافى الهجرة فى مصر (١٩٨٦)	١٧
٦٠	الهرم السكانى لمصر فى تعداد (١٩٨٦)	١٨
٦٣	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادى عام ١٩٨٦	١٩
٧٤	المدن المصرية طبقا لحجم السكان (١٩٨٦)	٢٠
٨١	مواقع المدن الجديدة وبعض القرى والمراكز السياحية	٢١
٨٤	قرى مصر حسب حجم السكان ١٩٨٦	٢٢
٩١	مدينة القاهرة	٢٣
٩٢	تطور الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة (١٩٤٥ - ١٩٨٢)	٢٤
٩٦	مدينة الإسكندرية	٢٥
١٠٢	شبكة الري والصرف فى مصر	٢٦
١٠٣	المساحة المحصولية	٢٧
١٠٦	إنتاج القمح	٢٨
١٠٧	إنتاج الأذرة	٢٩
١٠٨	إنتاج الأرز	٣٠
١١٠	إنتاج القطن	٣١
١١٣	مساحات المحاصيل السكرية	٣٢
١١٤	مناطق التوسع الزراعى الأفقى فى مصر	٣٣
١٢٢	مصايد الأسماك وإنتاجها	٣٤
١٢٦	توزيع الخامات المعدنية فى مصر	٣٥
١٣٠	البتروى والغاز الطبيعى فى مصر ١٩٩٢	٣٦
١٣٦	الشبكة الكهربائية الموحدة (عام ١٩٩١ - ١٩٩٢)	٣٧
١٤١	المراكز الصناعية فى مصر	٣٨
١٥٨	السكك الحديدية فى مصر	٣٩
١٥٨	شبكة الطرق فى الوجه البحرى	٤٠
١٦٧	قناة السويس	٤١

المحتويات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٣	القرى المصرية	٧	تقديم
٨٩	مدينة القاهرة	٨	سطح مصر
٩٤	مدينة الإسكندرية	١٦	وادي النيل
٩٧	الزراعة في مصر	١٦	وادي النيل في أقليم النوبة
٩٧	مساحة الأراضي الزراعية	١٦	وادي النيل في صعيد مصر
٩٧	مقومات الزراعة	٢١	الدلتا (مصر السفلى)
١٠٣	المحاصيل الزراعية	٢٢	منخفض الفيوم
١٠٤	مجموعة الحبوب	٢٣	الصحراء الغربية
١٠٩	مجموعة الخضروات الزراعية	٢٥	المنخفضات
١١١	المحاصيل السكرية	٢٧	الصحراء الشرقية
١١٢	التنمية الزراعية	٢٩	شبه جزيرة سيناء
١١٥	الزراعة المحمية / الصوب	٣٣	مناخ مصر
١١٥	الثروة الحيوانية	٣٣	العوامل المؤثرة في مناخ مصر
١١٧	الألبان	٣٣	الموقع الفلكي
١١٨	الدواجن	٣٣	مظاهر السطح
١٢٠	الأسمدة	٣٤	المسطحات المائية
١٢٣	نحل العسل	٣٤	توزيعات الضغط والرياح
١٢٤	المعادن والطاقة والصناعة	٣٥	الحرارة
١٢٥	المعادن	٣٨	الرطوبة النسبية
١٢٩	الطاقة	٣٨	المطر
١٣٨	الصناعة التحويلية	٤٣	السحب
١٤٠	صناعات مصر	٤٤	الضباب
١٥٤	النقل في مصر	٤٥	أقاليم مصر المناخية
١٥٤	العوامل الطبيعية المؤثرة في النقل	٤٧	سكان مصر
١٥٦	طرق ووسائل النقل في مصر	٤٧	اتجاهات النمو السكاني
١٥٦	النقل البري	٤٨	المواليد والوفيات
١٥٧	مترو الأنفاق والنقل داخل القاهرة	٥٠	توزيع السكان وكثافتهم
١٦١	النقل المائي	٥٤	الهجرة الداخلية
١٦٢	ميناء الإسكندرية	٥٧	الهجرة الخارجية
١٦٣	ميناء دمياط	٥٩	الخصائص السكانية
١٦٤	ميناء بور سعيد	٦١	القوى العاملة والنشاط الاقتصادي
١٦٤	ميناء السويس	٦٣	المشكلة السكانية ومواجهتها
١٦٥	ميناء سفاجة	٦٩	العمران في مصر
١٦٦	قناة السويس	٦٩	سكان المدن وسكان الريف
١٦٧	الطيران والنقل الجوي	٧٢	المدن المصرية

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور سمير سرحان

أستاذ الأدب الانجليزي
كلية الآداب - جامعة القاهرة
رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

مجلس التحرير

م. سعد أحمد هجرس

نقيب الزراعيين

أ.د. مصطفى طه حجاج

خبير إعلامي ومستشار وزير الإعلام
وزارة الإعلام

أ. سمير غريب

كاتب وناقد
ورئيس صندوق التنمية الثقافية
وزارة الثقافة

أ.د. أحمد على مرسى

أستاذ الأدب العربي والأدب الشعبى
رئيس قسم اللغة العربية سابقا
كلية الآداب جامعة القاهرة

أ.د. عبد الحليم نور الدين

أستاذ الآثار المصرية القديمة
كلية الآثار - جامعة القاهرة
أمن عام المجلس الأعلى للآثار

أ.د. على الدين هلال

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
وأمين عام المجلس الأعلى للجامعات

أ.د. عبد المنعم راضى

رئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة عين شمس

أ.د. السيد السيد الحسينى

استاذ الجغرافيا الطبيعية
وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

أ.د. حسن محمد عبدالشافى

وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع الخدمات
وزارة التربية والتعليم

أ. عبد الرحمن أحمد عقل

خبير فى مجال الصناعة ومساعد رئيس التحرير
ورئيس القسم الاقتصادى - جريدة الأهرام

المراجعة

الأستاذ : عبدالجليل حماد
وكيل وزارة التربية والتعليم

شكر وتقدير

لكل من شارك فى أعمال التحرير من السادة
أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب وكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
وكلية التجارة جامعة عين شمس .

البيروت
البيروت
البيروت



WORLD BOOK INC